مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

الهزيمة الكبرى
مع الملوك والرؤساء
من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات
الجزء الثاني

أحمد الشقيري

٦ / ١٧٢٧

الهزيمة الكبرى

مع الملوك والرؤساء

من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات

الجزء الثاني

٦ / ١٧٢٥

(*) صدر هذا الكتاب في بيروت: دار العودة، ١٩٧٣.

المحتويـــــات(*)

انتصر الواحد على ثلاثة عشر ٧

من موسكو . . أسرار وأخبار ٢١

أسرار أخرى من موسكو ٣٩

حديث الأسرار . . بيني وبين عبد الناصر ٥٩

هل جئتم لإزالة العدوان . . أم لإزالة منظمة التحرير؟ ٧٣

هل نحن سعاة بريد . . عند الملوك والرؤساء؟ ٩٣

مؤتمر الخرطوم . . يحتضر في يوم ميلاده ١١١

مؤتمر الخرطوم . . يدفن في الخرطوم ١٣٣

الصفعة الأولى . . للملوك والرؤساء ١٥٣

عن عبد الناصر ١٧٥

إلقاء اليهود في البحر . . وإلقاء العرب في الصحراء ١٨٧

استقالة أم إقالة؟ ١٩٩

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

انتصـر الواحـد علـى ثلاثـة عشـر

قضيت النصف الثاني من شهر حزيران/ يونيو مع بريد الملوك والرؤساء.

كان من تقاليد الملوك والرؤساء كرمز لاعترافهم بمنظمة التحرير وتأييدهم لها إلى «أبعد حدود التأييد»، أنهم كانوا يرسلون إليّ خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم السرية التي يتبادلونها في ما بينهم.

وكان طبيعياً أن تصبح حرب حزيران/ يونيو مجالاً خصباً للخطب والتصريحات والرسائل السرية، يحدّدون فيها مواقفهم ومواقعهم، من دون أن تكون لهم مواقف أو مواقع.

ولم تكن حرب حزيران/ يونيو حدثاً عادياً في التاريخ العربي المعاصر، بل إنها لم تكن كحرب إسرائيل أثناء العدوان الثلاثي لعام ١٩٥٦، حين زحفت إسرائيل على سيناء وقطاع غزة واحتلتهما ثلاثة أشهر، ثُمّ انسحبت وكأن شيئاً ما كان.

بل إن هذه الحرب لم تكن إعصاراً هادراً هبَّ على الوطن العربي لبضعة أيام، ثُمّ سكن وهدأ، وصفا الجو وعادت الحياة إلى طبيعتها ونظامها.

كانت حرب حزيران/ يونيو بآثارها السياسية والعسكرية عطفة تاريخية رهيبة ستظل الأمة العربية ترزح تحت أثقالها، إلى أن تستطيع أن تهزّ عن أكتافها كثيراً من الأحمال، وأولها هذا الحكم العربي المعاصر ما بين خائب، وخائر، وخائن.

ولا يخلو هذا القول العادل من استثناءات قليلة ضئيلة. . وليس الأمر في حاجة إلى تصنيف وتفصيل، فالأمة تعرف الصادقين من الكاذبين.

ومن هنا كان اهتمامي ببريد الملوك والرؤساء، أقرأه وأتأمله، وأحدّد مكانه في المعركة، فقد كان كُلّه بريد المعركة، بريد الحرب.

ومع بريد الملوك والرؤساء كان في مكتبي بريد آخر ينتظرني ويجدر بي أن أسميه

بريد الشعب. إنها تقارير مكاتب منظمة التحرير في الوطن العربي، تتحدث عن موقف الشعب أثناء المعركة.

وأخذت أقرأ بريد الملوك والرؤساء، وأقرأ بريد الشعب، فإذا بالتاريخ يقرأ معي.

وكان أول ما قرأت البرقية التالية:

«فخامة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ـ القاهرة.

إننا نقف إلى جانبكم بجميع قواتنا وطاقتنا في هذه المعركة المصيرية ونؤيدكم كُلّ التأييد في هذه المعركة الحاسمة في تاريخ الأمة العربية، وقد دخلت قواتنا إلى الأردن لتعمل إلى جانب شقيقاتها العربيات، سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يؤيدنا جميعاً بنصره».

التوقيـع

فيصل

وكان تاريخ هذه البرقية في اليوم الأول للمعركة، وبالتحديد في الخامس من حزيران/ يونيو.

وانطلقت الإذاعة السعودية تعيد نصّ البرقية في جميع نشراتها، وتذيع بعد ذلك أن الديوان الملكي تلقى مئات البرقيات من قبائل الجزيرة العربية تؤيد فيها «الخطوات التي اتخذها جلالة الملك، وتعلن تطوع القبائل للزحف في جهاد إسلامي لتحرير فلسطين».

ولقد كانت هذه البرقيات صادقة وأمينة ومخلصة، فإن الشعب السعودي، كالشعوب العربية الأخرى، يودّ لو أتيحت له الظروف أن يفتدي القضية العربية بالمهج والأرواح.

والبرقيات هذه، كانت في الواقع، استجابة وتلبية، والشعب السعودي كالشعوب الإسلامية، يردد دائماً «لبيك اللهم لبيك».

أجل.. كانت تلبية لنداء وجهه فيصل في اليوم الخامس من حزيران/ يونيو، وكان هذا النداء موجزاً، فإن نداء المعركة لا يحتمل الكلام الكثير. وقال الملك فيصل في ندائه:

«يا أبناء الشعب العربي السعودي،

لقد آن الوقت الذي كنا نتطلع إليه منذُ أمد بعيد. فيا إخواني أبناء الشعب العربي السعودي، استعدوا للمعركة الفاصلة بيننا وبين عناصر الشرّ التي فرضتها قوى الاستعمار والصهيونية. وإننا سنكون أمامكم في المعركة، وأثبتوا للعالم أجمع أنكم دائماً في الطليعة في جميع ما يهدّد كيان الأمة العربية».

كان ذلك كلام الملك فيصل في اليوم الأول من المعركة. وكان هنالك كلام آخر في اليوم الثاني.

ففي السادس من حزيران/ يونيو أقيم مهرجان شعبي كبير في الرياض احتفاء بعودة الملك فيصل من زيارة طويلة استغرقت شهراً، في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا. وألقى الملك فيصل خطاباً في المهرجان الشعبي. . وكان طبيعياً أن يتكلم عن المعركة، فقال في جملة ما قال: «إن مجرد وجود الوجود الإسرائيلي على الأراضي العربية هو أكبر اعتداء وظلم عرفه التاريخ. وإننا اليوم صف واحد وجنود في المعركة، لا رئيس ولا مرؤوس، بل كلنا حملة سلاح في سبيل الله وفي سبيل الوطن. . يجب أن نلقّن الصهيونية والاستعمار درساً لم يعرفوه. . وإننا سنتخذ الإجراءات بكل قوة ضدّ من يساعد أعداءنا ومن يناصرهم بأي نوع من المساعدات. . فإلى الجهاد أيها المواطنون، إلى الجهاد أيها الموطنون، إلى الجهاد يا أمة محمّد. ويجب علينا اليوم أن نثبت ما نقوله باللسان، نثبته بالعمل لا بالتظاهر والصياح. وإنه ليشرفني أن أنقل إليكم رغبة إخواني التي تقدموا بها إليّ بأن يكونوا في مقدمة الصفوف المقاتلة على الحدود، وإني أعدهم وأعدكم بأن هذه الرغبة ستتحقق».

وبعد هذا الخطاب الكبير بألفاظه، العظيم بعباراته، أذاع راديو مكة خطاباً آخر من الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع والطيران السعودي موجهاً إلى القوات السعودية المسلحة قال فيه: «إن القائد الأعلى والحكومة والشعب السعودي واثقون ومؤمنون أنكم سوف تعيدون فلسطين إلى أهلها العرب».

ولقد كان لهذه الكلمات سحرها في نفوس الجماهير، ولو اقترنت بالإرادة والعزيمة لتحول السحر إلى نصر.

وليس شيئاً قليلاً أن يعلن الملك فيصل: «إننا سنكون أمامكم في المعركة، وإننا كلنا حملة سلاح. وإلى الجهاد يا أمة محمّد. . وإن إخواني سيتقدمون الصفوف، وإني أعاهدكم على أن تتحقق هذه الرغبة».

والملك فيصل قادر أن يجعل هذا الكلام حقيقة ناصعة. إنه يملك الرجال والمال

والسلاح والبترول. وفوق ذلك، فإنه بين يديه مشاعر العالم الإسلامي، بوصفه حامي الحرمين الشريفين.

ولو أن الملك فيصل طار إلى بيت المقدس في صباح الخامس من حزيران/ يونيو، وخاطب العرب والمسلمين من المسجد الأقصى يدعوهم إلى الجهاد، لتغيّر مجرى التاريخ. ولكن الملك فيصل دعا إلى الجهاد وقعد. واختار لنفسه أن يكون ملكاً لا بطلاً. وما أكثر الملوك وما أقل الأبطال.

وحينما كان الملك فيصل يدعو إلى الجهاد، ويعلن أن قواته ستشترك في المعركة في الخامس والسادس من حزيران/ يونيو كنت أنا بعقلي وجوارحي في غرفة العلميات الأردنية، في عمّان، أتابع تحركات القوات الأردنية والعراقية في المعركة منذُ بدايتها إلى نهايتها، ولم أعلم أن القوات السعودية قد اشتركت من قريب أو بعيد. والذي أعرفه أن القوات السعودية بقيت مرابطة وعلى الحدود الأردنية وانتهى. وكان من دواعي الشرف للجيش السعودي الباسل، بل للأمة العربية، لو أنّه اخترق الحدود وساهم في القتال. فقد كانت المعركة في حاجة إلى جندي واحد، وإلى طلقة واحدة.

ولست أنسى واقعة مثيرة تفرض نفسها على التاريخ . . ذلك أن قسم استماع الإذاعات في القيادة المشتركة في عمّان كان يسجل للفريق عبد المنعم رياض كُلّ ما تقوله الإذاعات العربية والأجنبية عن المعركة. وكان من جملة ما نقله جهاز الاستماع خبر عن إذاعة مكة يقول: «إن القوات السعودية والعراقية اشتركت مع القوات الأردنية في احتلال جبل المكبّر في القدس، وإن سلاح الجو السعودي اشترك مع سلاح الجو العراقي وسلاح الجو الأردني في ضرب المنطقة المحتلة».

قرأ الفريق عبد المنعم رياض الخبر، وصاح: «هو نحن ما تعلمناش أي درس من حرب فلسطين عام ١٩٤٨، القوات السعودية متمركزة حتّى اليوم في تبوك، من أين جاءت لتحتل جبل المكبّر؟ . . والطيران السعودي، نحن نتمنى أن يكون معنا في المعركة . . إنه لا يزال في مطارات السعودية».

ورحت أهدئ الفريق عبد المنعم رياض وأقول له: «على مهلك. يجب أن تروّض نفسك على التصريحات العربية».

فقال الفريق رياض: «ما الفائدة من الكذب. لقد سقط جبل المكبّر بيد إسرائيل بعد أن احتلته القوات الأردنية بأربع ساعات، والقوات السعودية بعيدة عنا مسيرة أيام وأيام».

وما إن انتهت حرب حزيران/ يونيو حتّى بدأت حرب أخرى، حرب أطلقتها الإذاعة السعودية، تندّد بالقاهرة وتأخذ عليها كثيراً من الأخطاء العسكرية والسياسية، وبلغت الحملة ذروتها حين أعلنت جريدة **الندوة** السعودية، في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو «أن الملك فيصل أخطر الدول العربية أثناء زيارته لأوروبا في شهر أيار/ مايو الماضي بأن إسرائيل تنوي القيام بهجوم على البلدان العربية المجاورة لها، وأن الملك فيصل قد نقل هذا التحذير إلى جميع الدول العربية بواسطة ممثليها في لندن وبروكسل أثناء زيارته لبلجيكا وبريطانيا، وأن الملك فيصل أبلغ السفراء العرب في العاصمتين المذكورتين أن على الدول العربية أن تبدأ بالهجوم على إسرائيل ليتمكن العرب من أن يحققوا نصراً، أو على الأقل حتّى لا يتحول الموقف إلى نكبة».

واستمرت الحملة السعودية تتصاعد يوماً بعد يوم إلى أن جاء يوم ٢٣ تموز/ يوليو، يوم الذكرى الخامسة عشرة للثورة المصرية. وكنت في جامعة القاهرة أجلس على المنصة الرئيسيّة.. وألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً مسهباً عن ظروف النكبة.. ردّ فيه على الحملة السعودية وقال: «بعدما حصلت النكسة بيجوا بنتقدونا في المملكة العربية السعودية.. الجرايد والإذاعة كُلّ يوم تنتقدنا.. جرايد الملك بتقول ليه ماهجمتش بالأول وهو قاعد هناك بالرياض على بعد خمسة آلاف كيلومتر. طيّب وهو الملك فيصل عمل إيه؟ كام عسكري بعتهم أثناء المعركة؟.. ولا عسكري».

وانتهى الرئيس عبد الناصر من خطابه، وجلسنا في صالة الاستراحة بعض الوقت. وسألني الرئيس عبد الناصر قائلاً: «دانت يا أخ أحمد كنت في عمّان أثناء المعركة. هل السعودية اشتركت في المعركة؟».

قلت: «نعم».

ودهش الرئيس عبد الناصر وقال: «إزاي اشتركت في المعركة؟».

قلت: «إذاعة الرياض ذكرت أن الطيران السعودي والقوات السعودية اشتركت في احتلال جبل المكبّر. وسقط جبل المكبّر بعد أربع ساعات بيد إسرائيل بعد أن احتلته القوات الأردنية، وكان جبل المكبّر «يكبّر» احتجاجاً على إذاعة الرياض».

وضحك الرئيس عبد الناصر قائلاً: «ده صحيح. ناس كتير غير السعودية حاربوا بالإذاعة».

وإني أروي هذا الحادث بما فيه من قسوة، فإن القسوة متلازمة مع القدرة.. إن

قدرات المملكة السعودية ضخمة هائلة على الصعيدين العربي والإسلامي. . ولا ننسى الطاقات الروحية والسياسية والبترولية التي تملكها المملكة العربية السعودية، والتي يمكن أن تلعب دوراً خطيراً في المعركة، لو أنها توضع تحت تصرف المعركة.

وإذا كان هذا هو موقف الملك فيصل من المعركة. . خطبة رنانة، وجهاد في الإذاعة. . فإن موقف الشعب السعودي أعظم وأكرم. . حقاً وصدقاً.

لم يجد الشعب السعودي مكاتب التطوع مفتوحة أمامه كما وعده مليكه. ولم يجد الأمراء إخوة الملك فيصل يتقدمون المعركة كما طلبوا. . ولم يجهّز القادرون على حمل السلاح بالسلاح. . ولكن الشعب السعودي بذل كُلّ ما يستطيع. ففي الواحد والعشرين من شهر حزيران/ يونيو حطت طائرة نقل سعودية في مطار عمّان تحمل ٣٤٩ طرداً كبيراً من الملابس والأغذية المتنوعة تبرع بها الموطنون السعوديون لأسر الشهداء في الأردن.

وكانت هذه إحدى الأيادي السعودية البيضاء في تلك الأيام السوداء. . وقد لحقتها تبرعات شعبية قيمتها مليون وربع مليون دولار ومائة وخمسة وسبعون قطعة من الحلي الذهبية.

ثُمّ توالت التبرعات السعودية بالكرم النجدي والسخاء الحجازي حتّى بلغت قيمتها في منتصف حزيران/ يونيو ستة وأربعين مليون ريال سعودي.

ما أعظم الشعب، وما أكرم الشعب، ولا أذكر غيره.

كان ذلك هو حصيلة بريدي مع السعودية شعباً وملكاً. . وكان من المصادفة الغريبة أن أنتقل إلى بريد الكويت. وهي كالسعودية دولة بترولية، ومثلها، بدأت حياتها بداءة بدوية. . وماذا وجدت في البريد؟

في اليوم الخامس من حزيران/ يونيو أصدر أمير الكويت مرسوماً جاء فيه: «إن الكويت تعتبر في حرب دفاعية منذُ صباح اليوم مع العصابات الصهيونية، وإن الكويت يضع كُلّ إمكاناته لخوض المعركة».

وعلى إثر ذلك، اجتمع مجلس الأمة الكويتي في جلسة طارئة أقرّ فيها المرسوم الأميري، كما أقرّ الإجراءات الاستثنائية الأخرى التي اتخذها مجلس الوزراء. وتنفيذاً لهذه الإجراءات، فقد وضع الحاكم العسكري العام في الكويت جميع المحطات اللاسلكية في شركات النفط العاملة في البلاد تحت الرقابة.

وبهذا ظهر في اليوم الأول للحرب أن الكويت تواجه مسؤولياتها لا كدولة بدوية، بل كدولة دستورية لها مجلس أمة، ولها دستور، ولها قوانين. هذا إذا استثنينا

شيئاً واحداً، وهو أن الحكم في مجموعه لا يزال في يد الأسرة الواحدة، شأنها في ذلك شأن المملكة العربية السعودية.

وفي اليوم السادس من حزيران/ يونيو، وعلى أثر ما أذيع من أن أساطيل أمريكا وبريطانيا تسند العدوان الإسرائيلي، قرر مجلس الوزراء الكويتي وقف تصدير النفط الكويتي إلى كُلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي السابع من حزيران/ يونيو وافق مجلس الأمة الكويتي في جلسة سرية طارئة على تخصيص مبلغ خمسة وعشرين مليون دينار كويتي لدعم المجهود الحربي للدول العربية.

وعلى صعيد المجهود الحربي، فقد بعثت الكويت بكتائب من الجيش الكويتي إلى الجبهة المصرية للمساهمة في المعركة. . وقد سقط منهم عدد من الشهداء في الميدان تجسيداً لوحدة النضال العربي.

وكان الجهد الشعبي رائعاً، فقد ازدحمت شوارع الكويت بتظاهرات شعبية ضخمة تطالب بالسلاح للاشتراك في المعركة، وتهافت المواطنون على مراكز التبرع بالدم، وتبرعوا بمبالغ سخية لتمويل المجهود الحربي. . ووقف المئات أمام سفارات الأردن والجمهورية العربية المتحدة وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية تطالبهم بقبول تطوعهم للقتال في ميدان المعركة، وقرّر التجار مقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية مقاطعة كاملة، كما بدأت المؤسسات التجارية ورجال الأعمال سحب ودائعهم من المصارف البريطانية والأمريكية. . وجمع المواطنون تبرعات مالية كبيرة، ومواد غذائية وأدوية أرسلت كلها إلى الأردن وسوريا، وسافرت بعثة صحية تضم عدداً من الأطباء والممرضين، ومعها كمية كبيرة من الأدوية لإسعاف الجرحى في الأردن وسوريا.

ولم تتخلف إمارات الخليج العربي عن النهوض بواجباتها، شعوباً وحكاماً، وهي لا تزال رازحة تحت النفوذ الأجنبي، فقامت بما تستطيع من واجبات النضال العربي. . ففي دُبي، على سبيل المثال، أرسل المواطنون برقية إلى الملك فيصل يطلبون فيها السماح لهم باجتياز الأراضي السعودية من إمارة دُبي للوصول إلى جبهات القتال. . وقامت تظاهرات ضخمة في الشوارع استنكاراً للتواطؤ الأمريكي ـ البريطاني في مساندة إسرائيل، واتجه المتظاهرون إلى مبنى البنك البريطاني وأشعلوا النار فيه.

وفي أبو ظبي، أمر حاكمها الشيخ زايد بن سلطان شركات النفط العامة في بلاده بعدم تحميل ناقلات النفط المتوجهة إلى بريطانيا والولايات المتحدة.

وفي البحرين أصدر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين أمراً إلى شركة نفط البحرين بوقف جميع عمليات شحن ناقلات البترول.

وتناولت بريد لبنان.

وفي لبنان تضافرت الحكومة والشعب في القيام بالواجب اللبناني.. ولبنان على الدوام يؤدي للقضية الفلسطينية كُلّ قدراته السياسية والعسكرية، وإن كان لا يملك منها إلا القليل. وذنبه أنّه رضي بأن يكون دولة صغيرة، كالدول العربية الصغيرة الكثيرة.

ففي الخامس من حزيران/ يونيو أعلن رئيس الجمهورية شارل حلو أن «المعركة التي يخوضها العرب ضدّ العدوان الصهيوني يتوقف عليها مصير لبنان والبلاد العربية». وأذاع رشيد كرامي رئيس الوزارة خطاباً قال فيه: «نحن نعتبر أن هذه المعركة هي معركة لبنان». واجتمع مجلس النواب في جلسة طارئة قرّر فيها بالإجماع إعطاء الحكومة صلاحيات استثنائية لتنسيق العمليات العسكرية بين القوات اللبنانية والعربية بما في ذلك دخول قوات عربية إلى الأراضي اللبنانية. وأذاعت قيادة الجيش اللبناني بلاغاً دعت فيه «الفلسطينيين» المقيمين في لبنان إلى أن يسجلوا أسماءهم من أجل تطويعهم لمعركة التحرير، ووقعت مناوشات جوية بين الطائرات الإسرائيلية واللبنانية.

ولم يدّخر الشعب في لبنان جهداً في مساندة النضال العربي، شباباً وطلاباً، ونساء ورجالاً، في جمع الإعانات والأغذية والأدوية وإذكاء الروح الوطنية.

وفي الثامن من شهر حزيران/ يونيو شهدت بيروت اجتماعاً طارئاً لرؤساء غرفة التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية اتخذوا فيه مقررات مهمة «بفتح الجبهة الاقتصادية العربية ضدّ الاستعمار.. في ما يختص بالبترول والتعامل المالي، والنقل وسائر الجوانب الاقتصادية الأخرى».

وتناولت بريد السودان. وفي السودان وجّه الرئيس إسماعيل الأزهري في الخامس من حزيران/ يونيو خطاباً إلى الشعب السوداني يصحّ أن يكون نموذجاً لخطاب الملوك والرؤساء.. وخير ما فيه إيجازه، وقال في نصه الكامل ما يلي: «لقد انفجر البركان العربي الثائر إثر الهجوم الإسرائيلي على الوطن العربي وبدأت بذلك مرحلة جديدة في نضال العرب تتسم بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق كُلّ عربي. إنها الزحف المقدس نحو العدو وتمزيق كيانه وسحق وجوده والقضاء عليه قضاء ثورياً وأبدياً».

وأبلغ محمّد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان الجمعية التأسيسية «أن السودان قد أعلن الحرب على إسرائيل، وأن القوات المسلحة السودانية ستتجه إلى الجبهة المصرية للاشتراك في المعركة». وقامت تظاهرات شعبية صاخبة في شوارع العاصمة تندّد بالعدوان الإسرائيلي، واستخدم البوليس الغاز المسيل للدموع حين توجه المتظاهرون نحو سفارة الولايات المتحدة.

وفي اليوم السادس من حزيران/ يونيو قرر مجلس الوزراء السوداني تحويل أرصدته المالية المودعة في البنوك البريطانية إلى البنوك السويسرية، كما قرر اتحاد العمال السوداني الامتناع عن شحن أو تفريغ أي سفينة أو طائرة بريطانية أو أمريكية في موانئ ومطارات السودان.

وفي السابع من حزيران/ يونيو أغلقت السلطات المسؤولة مطار الخرطوم في وجه الطائرات الأمريكية والبريطانية وحظرت عليها التحليق في الأجواء السودانية.

والواقع أن كتائب من الجيش السوداني قد وصلت إلى الجبهة المصرية واشتركت في المعركة. . ولم يستطع السودان، حكومة وشعباً، أن يقدم للمعركة أكثر مما قدم في ظروفه الاقتصادية الصعبة، ومتاعبه في الجنوب وأزمة العطش. ويا عطشي والماء يجري!

ووصلت إلى بريد اليمن، فقرأت بيان المشير عبد الله السلال «بإعلان الحرب على إسرائيل»، وكان اليمن في حرب مع غير إسرائيل. . ومع هذا فلم يسع المشير عبد الله السلال إلا أن يعلن فتح مكاتب للتطوع، وحثّ شعب الجنوب العربي في إذاعة خاصة من راديو صنعاء على مهاجمة القوات والمنشآت البريطانية حيثما وجدت.

ثُمّ انتقلت بعد ذلك إلى بريدي مع الشمال الأفريقي، فكانت ليبيا هي الأولى. وفي ليبيا كان الشعب هو الذي يقود الحكومة. فما من قرار اتخذته الحكومة الليبية إلا وكان الشعب هو الدافع والحافز، ففي الخامس من حزيران/ يونيو اجتاحت تظاهرات ضخمة المدن والقرى في ليبيا، وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الاستعمار والصهيونية، ويعلنون عن استعدادهم لخوض المعركة. وتجمهر ألوف المواطنين أمام مراكز المحافظات لقيد أسمائهم في سجل المتطوعين، وعمّ الحماس صفوف الجيش الليبي، وبدأت وحداته بالاستعداد للتحرك من طرابلس وبنغازي في طريقها إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وكانت الحكومة الليبية تحت ضغط الشعب قد أرسلت في الخامس من حزيران/ يونيو برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر تقول فيها: «نؤكد لفخامتكم باسمنا وباسم البطولة والشعب الليبي موقفنا الصامد إلى جانبكم في خوض معركة البطولة والشرف

والتحرير والعودة، وقد صدرت التعليمات إلى قواتنا بدخول الجبهة الأمامية، وأن توضع تحت تصرفكم ورهن إشارتكم. نؤكد تأييدنا الصادق واستعدادنا لتسخير الإمكانات كافة لمساعدتكم والتضحية بكل ما يفرضه علينا الواجب القومي المقدس». وقد تحركت القوات الليبية فعلاً في اتجاه القتال (الجبهة الأمامية)، ثُمّ عادت إلى قواعدها بعد أن توقف القتال.

وفي الثامن من حزيران/ يونيو اشتدت التظاهرات في طرابلس، وتعرض الشباب للعديد من الأمريكيين الذين كانوا في طريقهم إلى القاعدة الأمريكية، وبلغ عدد المتطوعين ستة آلاف، انخرط ألفان منهم في معسكرات تدريبية. واحتل عدد من الطلبة الليبيين دار السفارة الليبية في روما، ورفعوا اللافتات على نوافذها وشرفاتها، منددين بالولايات المتحدة، محتجين على حكومتهم تخاذلها في النضال العربي. . كما أبرق الاتحاد العام للطلبة الليبيين في باريس بدعوة الحكومة إلى اتخاذ موقف حازم إزاء الولايات المتحدة «وإلا فإنهم ينفذون قراراتهم بإحراق السفارات الليبية في كُلّ أنحاء العالم».

وفي اليوم التاسع من شهر حزيران/ يونيو تظاهر أكثر من عشرة آلاف شخص في طرابلس احتجاجاً على التواطؤ الأمريكي ـ البريطاني، وتكاثرت طلبات التطوع على مكتب منظمة التحرير، وغادر الفوج الأول من المتطوعين الليبيين ومعهم ثمانية عشر طبيباً. ووصلت حملة التبرعات إلى مليوني جنيه ليبي. وامتنع العمال الليبيون عن تفريغ البواخر الأمريكية والبريطانية في ميناءي طرابلس وبنغازي.

وكان بريد تونس طريفاً. . ولا تخلو المعركة من الطرائف.

في تونس تحرك الشعب أولاً، وتحرك الرئيس القائد المجاهد ثانياً.

ففي الخامس من حزيران/ يونيو، وما إن انتشرت أخبار العدوان الإسرائيلي بين صفوف الشعب حتّى انطلقت التظاهرات تملأ شوارع العاصمة، وقصد الآلاف إلى السفارتين الأمريكية والبريطانية، فاقتحموهما وحطموا الأثاث والنوافذ والأبواب، ومزّقوا الأوراق، وبدت العاصمة وكأنها في ساحة حرب.

ووصلت غضبة الشعب بكل تفاصيلها وأخبارها إلى الرئيس بورقيبة، فلم يسعه إلا أن ينادي بما ينادي به الشعب، فخطب في الخامس من حزيران/ يونيو خطاباً ثورياً لو شاء الفلسطينيون أن يأتوا بمثله لما استطاعوا، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

ونسي الرئيس بورقيبة دعوته السابقة في عام ١٩٦٥ للصلح مع إسرائيل،

وعدم جدوى الحرب والقبول بالأمر الواقع[1]، فقال في خطابه: «اليوم وقد جدّ الجد وأخذ الكفاح طوره الجدي من أجل الحقّ والعدل والسلم، تقف تونس شعباً وحكومة في صف شقيقاتها من أجل تحرير فلسطين التي اغتصبت أرضها وشرّد أبناؤها. وقد وضعنا الجيش من الآن على أهبة الاستعداد للاستجابة لكُلّ ما يصدر إلينا من إخواننا العرب سواء كان الأمر يتعلق بالرجال أو العتاد أو الاختصاصيين. كمساهمة فعالة في المعركة». وهكذا انقلب الرئيس بورقيبة على آرائه وعلى فلسفته، بل على البورقيبية بأسرها.

وسار الرئيس بورقيبة خطوة أخرى على طريق «المعركة»، فأمسك بالتلفون وتحدث إلى الرئيس عبد الناصر معرباً عن تأييده باسم تونس، حكومة وشعباً، لموقف الجمهورية العربية المتحدة، «وأن الجيش التونسي على أتم الاستعداد لخوض المعركة إلى جانب الدول العربية الشقيقة».

وسارت وحدات من الجيش التونسي في شوارع العاصمة، ليثبت الرئيس بورقيبة أنّه جاد في خوض المعركة. . وابتهجت الجماهير ونثروا الزهور على الجنود وسط تظاهرات بالغة من السرور والحماسة، وتحركت الوحدة التونسية في اتجاه الحدود.

وفي اليوم التاسع من شهر حزيران/ يونيو أصدر مجلس الأمن قراره بوقف إطلاق النار. . فعادت القوات التونسية من الحدود. وأعلن الرئيس بورقيبة موافقته على وقف إطلاق النار، قبل أن يبدأ بإطلاق النار.

كان هذا في الوطن التونسي، أما في الخارج، فقد كان الكلام التونسي مخالفاً لرغبات الشعب التونسي المجاهد. فقد أعلن الحبيب بورقيبة الابن، وزير الخارجية التونسية في أمريكا، بعد اجتماعه مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكية، أنّه «يعتذر عن التظاهرات التي قام بها الشعب في تونس، وأن المشاغبين سيقدمون إلى المحكمة العسكرية ليلقوا جزاءهم».

وكان بريد المغرب مثل بريد تونس. . حذوك الرأس بالرأس!

وجرى في المغرب ما جرى في تونس. . فما إن علم الشعب المغربي بأنباء المعركة حتّى تنادى الشعب في المدن والقرى إلى التظاهرات، وسار آلاف المواطنين إلى دواوين الحكومة يطالبون بالتطوع والمساهمة في الحرب، وبدأت حركة المقاطعة

(١) أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧١). وهو متضمن في هذه المجموعة.

للبضائع الأمريكية والبريطانية، وامتنع العمال عن تفريغ البواخر الأمريكية في ميناء الدار البيضاء، رغماً عن أنها كانت محملة بالقمح إلى المغرب، إلى بطون الشعب.

وفي غمرة هذا التحرك الشعبي، تحرك الملك الحسن الثاني وأمر بأن تتحرك القوات المغربية.. فجمعها وخطب فيها قائلاً: «كنا أعلنا رسمياً موقفنا بأننا مستعدون لأن نذهب ونحارب ونقاتل بجانب إخواننا العرب، وها هو هذا اليوم قد وصل، وها هي الساعة قد حانت، وها هي أفواج من قواتنا الملكية المسلحة ستتوجه اليوم إلى بلاد الشرق الأوسط لتقف بجانب شقيقاتها القوات المسلحة العربية».

ولم تكد القوات المغربية تتحرك إلى «الشرق الأوسط» حتّى أصدر مجلس الأمن قراره بوقف إطلاق النار.. فعادت القوات المغربية إلى ثكناتها، ﴿**وكفى الله المؤمنين القتال**﴾[٢] صدق الله العظيم.

وكان آخر ما بقي من البريد الجزائر.

فإذا به يعوّض عن تقاعس حكام العرب في تونس وليبيا والمغرب ليسجل صفحة مشرّفة في تاريخ النضال العربي، وليثبت أن الثورة الجزائرية لا تزال منطلقة إلى تحقيق أهداف جديدة في الوطن العربي.

استيقظ الشعب الجزائري على إذاعته في صباح الخامس من حزيران/ يونيو، وهي تنقل أخبار الهجوم الإسرائيلي على مصر.. وكما فعلت الجماهير العربية في كُلّ أقطارها، هبَّ الشعب الجزائري في تظاهرات صاخبة تنادي «ويلسون سفاح»، و«جونسون سفاح»، واقتحم المتظاهرون المراكز الثقافية الأمريكية والبريطانية، فحطموا الأبواب والنوافذ وفرّقوا الأثاث والأوراق، ولم يتمكن البوليس من السيطرة على الموقف إلا بصعوبة بالغة.

ولم يخطب الرئيس الجزائري العقيد هواري بومدين، لا في اليوم الأول، ولا في اليوم الثاني من المعركة، وكُلّ ما فعله أنّه اتصل تلفونياً في الخامس من حزيران/ يونيو بالرئيس عبد الناصر، مؤكّداً وقوف الجزائر حكومة وجيشاً وشعباً في المعركة.. وبدأ التنفيذ.

في اليوم الخامس كانت ثمانٍ وأربعون مقاتلة جزائرية من طراز ميغ تشقّ طريقها في الأجواء العربية فوق تونس وليبيا والصحراء الغربية، ووصلت إلى مهابطها في الميدان على أرض الجمهورية العربية المتحدة.

---

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الأحزاب،» الآية ٢٥.

وفي اليوم السادس أوقفت الجزائر النفط عن الولايات المتحدة وبريطانيا، ووضعت جميع شركات النفط الأجنبية تحت إشراف الدولة. ووجّه راديو الجزائر مناشدة إلى ليبيا والسعودية أن تقطعا النفط عن أمريكا وبريطانيا. وأعلنت الحكومة الجزائرية عن افتتاح «صندوق الحرب» داعية الجزائر إلى التبرع.

وفي اليوم السابع أقلعت أسراب جوية جزائرية من طراز ميغ ٢١ للاشتراك في المعركة. وفرضت الحكومة الجزائرية حظراً فورياً على جميع الصادرات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا. واستمرت الجزائر في إرسال قواتها المسلحة الجوية والبرية إلى ميدان المعركة. واشتركت فيها منذُ وصولها إلى حين توقف إطلاق النار في الجبهات العربية. وبقيت القوات الجزائرية مرابطة في الجبهة المصرية تنتظر استئناف القتال بعد أن توقف القتال.

فرغت من البريد وأخباره، الحبيبة منها والبغيضة، يتنازعني عاملان متباينان: عامل الإعجاب بهذه الأمة، وعامل النقمة على حكامها.

لقد كان بريدي صورة مصغّرة لما كان يدور في الوطن العربي من الخير والشرّ، من الإقدام والإحجام، من الجود والشحّ، من الإخلاص واللؤم، من السمو والدنو.. والمواطن العربي يعرف من أصحاب الفضائل، ومن الغارقون في الرذائل.

وتركت البريد جانباً.. وثار السؤال الذي يتجدّد ويتجدّد مع الأيام والأعوام. سألت نفسي: ما هو سبب الهزيمة الكبرى التي حلّت بنا؟

تعدّدت الإجابات في نفسي. وتنوّعت.. السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي.

ودخل في هذه الإجابات: الوضع الدولي، ومعه الأمريكي والموقف السوفياتي.

ولكني استبعدت أن تكون هذه الإجابات مجتمعة أو منفردة هي السبب الأول. أبو الأسباب وأم الأسباب عندي هو الكثرة العربية المشتّتة، المبدّدة، المترهلة. ورحت أحصي وأقارن.

ـ الأمة العربية أكثر من الشعب (الشعب الإسرائيلي) بخمسين مرة.

ـ الجيوش العربية أكثر من الجيش الإسرائيلي بسبع مرات.

ـ الطائرات العربية أكثر من الطائرات الإسرائيلية بخمس مرات.

ـ المصفحات والدبابات العربية أكثر من المصفحات والدبابات الإسرائيلية بست مرات.

ـ والصواريخ العربية أكثر من الصواريخ الإسرائيلية بعشر مرات.

ـ والقوات البحرية أكثر من الصواريخ الإسرائيلية بعشر مرات.

ـ البترول العربي أكثر من البترول الإسرائيلي بألف مرة.

ـ والحكام العرب أكثر من الحكام الإسرائيليين بثلاث عشرة مرة.

ولا يحسبن المواطن العربي أن هذه الأرقام من باب المبالغة التي تصنعها آلام الهزيمة. إنها أرقام صحيحة، فليرجع إليها من شاء في كتابات معهد الدراسات الاستراتيجية البريطانية والمراجع العلمية الأخرى.

نحن كثرة مبددة مترهلة، وإسرائيل قلة موحدة مكتنزة.

إنها هذه الكثرة التي نزهو بها ونعجب بها، وهي سبب الكارثة. . فالكارثة تكمن في كثرتنا الغارقة في نتن التجزئة وعفن الانفصال، ولو أن كثرتنا واحدة وجيوشنا واحدة، وقيادتنا واحدة. . لما وقعت الهزيمة الكبرى، بل لجاء الفتح الأنور، والنصر المؤزر.

لقد انتصرت إسرائيل لأنها دولة واحدة تحكم سبعين جنساً من الأمم.

ولقد انكسرنا لأننا ثلاث عشرة دولة تحكم أمة واحدة.

وهكذا انتصر الواحد، لأنه واحد أحد. وهكذا انهزم الثلاثة عشر.

لقد أعجبتنا هذه «الكثرة»، فلما جاء يوم المعركة لم تنصرنا الكثرة، تماماً كما جرى في غزوة حُنين، في أيام الرسوم الكريم.

وكان ذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿**ويوم حُنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثُمّ وليتم مدبرين**﴾[٣] صدق الله العظيم.

(٣) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٢٥.

مـن موسكـو.. أسـرار وأخبـار

ما إن انتهت حرب الأيام الستة حتّى بدأت حرب أخرى.

وكانت هذه الحرب على الاتحاد السوفياتي.. وكان ميدانها الوطن العربي على امتداده، والمحاربون فيها هم الجماهير العربية، الأميون والمثقفون.

وفي الوقت الذي كان حكام العرب يدينون فيه أمريكا وبريطانيا لمساندتهما إسرائيل، كانت جموع الشعب تدين الاتحاد السوفياتي، تحمّله جانباً كبيراً من المسؤولية في الهزيمة الكبرى التي حلّت بالأمة العربية.

وها أنا أستعرض تقارير مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الوطن العربي، وأستعرض كذلك التقارير «السرية» الأسبوعية التي كان يبعث بها السفراء العرب إلى عاصمة عربية لها صلات وثيقة بالاتحاد السوفياتي.

بدأت الحملة على الاتحاد السوفياتي بالتساؤلات عن موقفه منذُ أن بدأت الأزمة في أوائل شهر أيار/ مايو، إلى أن وقعت الحرب في أوائل حزيران/ يونيو.. وكانت التساؤلات.

ـ لماذا لم يساعد الاتحاد السوفياتي الدول العربية كما ساعدت بريطانيا وأمريكا إسرائيل؟

ـ إذا كانت الأساطيل البريطانية والأمريكية في البحر الأبيض المتوسط قد ساندت إسرائيل.. فلماذا لم يفعل الأسطول السوفياتي مثل ذلك.. لدعم القوات العربية؟

ـ لماذا أعلن الاتحاد السوفياتي تأييده لموقف مصر في سحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة، ولم يفعل شيئاً حينما وقعت الحرب؟

ـ لماذا قام الاتحاد السوفياتي بالضغط على مصر، حتّى إلى ليلة الخامس من

حزيران/ يونيو، بأن تعمل على ضبط النفس وألا تكون البادئة بالعدوان؟

هذه التساؤلات وغيرها كانت تدور على ألسنة الجماهير في البيوت والمقاهي، والنوادي، والشوارع، وحتى في الطائرة والقطار.. حينما يكون المواطن العربي على سفر، في نزهة أو عمل.

ولم تكن هذه التساؤلات من باب التجني، فقد كان المواطن العربي طيلة هذا الشهر (أيار/ مايو) وهو يتابع نشاط الاتحاد السوفياتي منذُ بداية الأزمة إلى نهاية الهزيمة.

كان المواطن العربي يستمع بابتهاج وتقدير إلى تصريحات قادة السوفيات، بتأييد الموقف العربي تأييداً مطلقاً لا يحتمل أي تأويل أو ريب.

وكان المواطن العربي يستمع إلى ما تردّده إذاعة القاهرة من أن الرئيس جمال عبد الناصر استقبل السفير السوفياتي في المساء، وفي الصباح.. ومرة كُلّ يوم في ذروة الأزمة.. وبعد منتصف الليل في ذلك اليوم المشؤوم المحموم.

وكان المواطن العربي كذلك يتنفس أملاً وعزماً وهو يستمع إلى وكالات الأنباء تتحدث عن تنقلات الأسطول السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط، وعبور السفن الحربية السوفياتية من البحر الأسود إلى مضيق الدردنيل، وأصبح عددها عشرين، ثلاثين، أربعين سفينة حربية، محملة بالطائرات، مزوّدة بالصواريخ.

وجاءت الهزيمة الكبرى ومعها الخيبة الكبرى.. فقد خاب أمل الأمة العربية بالاتحاد السوفياتي، وتحولت التساؤلات إلى حملة كبرى على الاتحاد السوفياتي أقل بقليل من الحملة على «دول العدوان» أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية، ولكنها كانت حملة قاسية على كُلّ حال.

بل إن عامة الناس كانوا لا يستغربون موقف «دول العدوان»، فإن عداءها للأمة العربية معروف، ولكن العجيب أن يتخذ الاتحاد السوفياتي، وهو الصديق، موقفاً بارداً جامداً، والصداقة دافئة متحركة. وهكذا كان تعليل الجماهير.

وما من شكّ في أن بعض الأجهزة العربية بعدائها «للروس» مثل السعودية، كانت تغذي الحملة ضدّ الاتحاد السوفياتي، ولكن الجماهير العربية في الدول «التقدمية» كانت تعبّر عن استيائها من موقف الاتحاد السوفياتي بكل صدق وبراءة.. ومن غير إثارة ولا دعاية.

وتحولت حملة التنديد والاستياء إلى تحرش بالروس وبالمؤسسات السوفياتية في عدد من الدول العربية.. فقد قامت تظاهرات تجاهر باستنكار موقف الاتحاد السوفياتي، وتعرّض الرعايا السوفيات للإهانة، كما تعرّض أجانب من رعايا دول

أخرى، ظناً بأنهم من السوفيات.. وقضت سلطات الأمن الوطنية أياماً عصيبة في حماية السفارات السوفياتية ورعاياها.

ولا أريد أن أسرد الوقائع والتواريخ، فهي كثيرة. ويكفي أن نعلم أن دولة مثل موريتانيا، في أقصى جنوب المغرب الأقصى، قد شهدت عاصمتها نواكشوط تظاهرة ضخة غاضبة كانت تحاول اقتحام السفارة السوفياتية، والمتظاهرون يهتفون بسقوط روسيا، وهم يحملون اللافتات الوطنية، وصوراً كبيرة للرئيس عبد الناصر (١١/ ٦/ ١٩٦٧).

ولقد كانت هذه المشاعر طبيعية في الوطن العربي.. بل إنها كانت عفوية انطلقت من غير تحريض ولا إثارة.. وكانت الهزيمة بكل مقدماتها ونتائجها هي الحافز الأول والأخير.

وإذا كانت هذه العفوية محتاجة إلى دليل، فإننا نستطيع أن نجده في السيل المتدفق من النكات «والقفشات» التي انطلقت على أفواه المصريين وقد عبّروا عن أوجاعهم بضحكاتهم. وما زالت الأحياء الشعبية تردّد هذه القفشات إلى يومنا هذا.

ومما غذّى هذه الحملة أن الدوائر الاستعمارية كانت تغمرها موجة من الفرح الأكبر تمجيداً لانتصار إسرائيل «الأسطوري».. فقد اعتبرته نصراً لها وهزيمة للاتحاد السوفياتي، حتّى إنّ مراسل جريدة **كريستشين سيانس مونيتر** في واشنطن قال في رسالة مطوّلة عن حرب الأيام الستة: «إن الرئيس جونسون قد خرج الرابح السياسي من أزمة الشرق الأوسط، فقد حال دون انتشار الحرب، ولم تقع مجابهة بين الدول النووية، وانتصرت إسرائيل ربيبة أمريكا انتصاراً رائعاً، وأصيب الاتحاد السوفياتي بالذل والهوان» (١٠/ ٦/ ١٩٦٧).

وكان على الدول العربية، مصر وسوريا والعراق بوجه خاص، أن تزحزح هذا الكابوس عن صدر الاتحاد السوفياتي، فبدأت الصحف العربية تشيد بالاتحاد السوفياتي، وتشرح مواقفه السابقة، وتشدّ أنظار الجماهير العربية إلى المجهود الكبير الذي سيقدمه الاتحاد السوفياتي على الصعيدين العسكري والسياسي.

وعاد استنكار الجماهير لموقف السوفيات إلى حدته بعد أن كشفت وكالات الأنباء أن اتصالاً مباشراً على الخطّ الساخن بين البيت الأبيض والكرملين قد تمّ بين الرئيس جونسون وقادة الاتحاد السوفياتي بعد ساعات قلائل من نشوب القتال في الشرق الأوسط، وأن الجانبين قد اتفقا على حصر النزاع في أضيق نطاق ممكن. ثُمّ ما أعلنته وكالات الأنباء بعد ثلاثة أيام من أن الاتصال المباشر للمرة الثانية قد تمّ بعد وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن في التاسع من حزيران/ يونيو.

وعادت التظاهرات من جديد في عدة أقطار عربية، وكان أشدها في الجزائر حيثُ قامت مسيرات شعبية تستنكر موقف الاتحاد السوفياتي، مما دعا الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ احتياطات أمن مشددة لحماية السفارة السوفياتية، ولم يجد الرئيس الجزائري العقيد هواري بومدين مندوحة من إصدار بيان أذيع في الراديو والتلفزيون دعا فيه الدول الشيوعية إلى «اتخاذ موقف حاسم، وإلى تحمّل مسؤولياتها أمام العالم العربي» (١٠/ ٦/ ١٩٦٧).

ولم يكن للدول العربية خيار آخر.. لم يكن لها بدٌّ في صداقة الاتحاد السوفياتي.. فقد نزلت بالأمة العربية هزيمة كبرى، وإن كانت قد سميت «بالنكسة»، وألحقت خسائر فادحة بالجيشين المصري والسوري، في السلاح، والمعدات، والرجال.. وخسارة الطيارين لا تقل خطراً عن خسارة الطائرات.

كذلك لم يكن أمام الاتحاد السوفياتي، دولياً وعربياً، وحتى أمام الشعب السوفياتي، إلا أن يلتزم بإعادة بناء الجيشين المصري والسوري، واستئناف تقديم العون الاقتصادي والسياسي للقاهرة ودمشق.

وأخذت الصحف العربية، وجريدة **الأهرام** بصورة خاصة، تنشر بالعناوين المختلفة الألوان عن حركة النقل الجوية والبحرية التي تحمل مختلف الأسلحة إلى مصر وسوريا.. وتوحي بين السطور أن المعركة مقبلة، مقبلة، بعد بضعة أسابيع، أو بضعة أشهر على الأكثر، وأن الفضل في ذلك يرجع إلى الاتحاد السوفياتي.

وأذاع د. نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية بياناً تناول فيه ظروف حرب الأيام الستة، وأثنى على موقف الاتحاد السوفياتي خلال المعركة مع إسرائيل (١٣/ ٥/ ١٩٦٧).

وخرجت من موسكو الصيحة دفاعاً عن موسكو، ولكن بتوجيه الاتهام إلى الجهات العربية، فقد كتب الصحافيان السوفياتيان بيلاييف وبرياكوف: «إن أهم أسباب نكسة مصر العسكرية ترجع إلى أن القوات المصرية فيها عدد كبير من طراز رجال الأعمال، وإن القوة الجوية هي معقل الطبقة الأرستقراطية.. وإن الطيران المصري هو السلاح المحبب لأبناء العائلات الغنية» (٣٠/ ٦/ ١٩٦٧).

ومع هذا، فقد ظلت أصوات كثيرة في الوطن العرب تبدي استياءها من موقف الاتحاد السوفياتي.. ومن ذلك أن أحد أعضاء الجمعية التأسيسية في السودان طالب بقطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي معلناً «أن موقف موسكو أثناء الحرب بين العرب وإسرائيل ليس أقل خطراً بنتائجه من موقف بريطانيا وأمريكا» (١٣/ ٦/ ١٩٦٧).

ولكن ما هو أهم من التنديد أن الأمة العربية قد هالها أن تهزم على تلك الصورة المروّعة في حرب خاطفة صاعقة، وهبّت الجماهير تطالب باستئناف القتال.. ولكن..

ولكن، أنّى للدول العربية أن تستأنف القتال وقد تحطم أكبر جيوشها، الجيش المصري، في سيناء وفقد معظم معداته، مضافاً إلى عشرين ألف شهيد، مائتان وخمسون منهم سقطوا أثناء القتال، والباقون أثناء الانسحاب. وهذه شريعة الحرب: المقاتلون أكثر حظاً في الحياة، والمنسحبون أكثر تعرضاً للموت.

وكان لا بُدَّ من أن تُقرع أبواب موسكو، وتم اتصال تلفوني بين القاهرة والجزائر، سافر على إثره وبصورة مفاجئة الرئيس الجزائري هواري بومدين للاجتماع بالزعماء السوفيات، لمطالبتهم بتقديم معونات عسكرية عاجلة إلى مصر وسوريا (١١/ ٦/ ١٩٦٧).

ووصل الرئيس بومدين إلى موسكو في زيارة قصيرة امتدت نهارين وليلة، ثُمّ عاد إلى الجزائر.. وجاء وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة إلى القاهرة ليطلع الرئيس عبد الناصر على ما دار بين الرئيس الجزائري والزعماء السوفيات (١٤/ ٦/ ١٩٦٧).

وحدثني الوزير الجزائري، وأنا أزوره في السفارة الجزائرية في القاهرة، أن الرئيس بومدين قد كاشف القادة السوفيات بمشاعر الاستياء التي تعم الوطن العربي إزاء موسكو.. وأن مصلحة الصداقة العربية ـ الروسية تفرض أن تكون موسكو أكثر تصلباً في تأييدها للدول العربية.. وأن القادة السوفيات قد التزموا بصورة قاطعة بأن يقدموا لمصر وسوريا جميع الأسلحة المطلوبة لإعادة بناء جيشيهما، وللعمل بصورة حازمة على إزالة آثار العدوان.. وكان على المستقبل وحده أن يكشف صدق هذا الالتزام.. وهذا الكلام.

والواقع أن الاتحاد السوفياتي قد أدرك آثار الهزيمة العربية على المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط.. وأدرك معها منذُ البداية أنّه يتحمل جانباً من المسؤولية في هذه الهزيمة.

ففي الثامن من شهر حزيران/ يونيو، حين كانت القوات الإسرائيلية تخترق الجبهة السورية، عقد اجتماع قمة سري في موسكو اشتركت فيه ثماني دول شيوعية في أوروبا الشرقية، ومنها يوغوسلافيا، وقد تقرر في هذا الاجتماع تعويض مصر وسوريا عن خسائرهما في الطيران بطائرات ميغ من نوع جديد ترسل عن طريق يوغوسلافيا. وهذا ما نقله إليّ السفير السوفياتي في القاهرة.

ولكن ما هو أهم من ذلك، كما جاء في تقرير أحد السفراء العرب في

موسكو، «أن المارشال غريشكو وزير الدفاع السوفياتي ذكر في الاجتماع أن سلفه المارشال ماينوفسكي الذي توفي في شهر آذار/ مارس كان متأثراً بتقارير مغلوطة عن ميزان القوى في الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب، وأن ذلك حمله على تحديد نوع معيّن وعدد معيّن من الطائرات التي وافق على إرسالها إلى الدول العربية.. وأن ذلك كان من أسباب الهزيمة العربية..». ويضيف التقرير العربي أن هذا الكلام قد يكون من «باب إلقاء التبعة على الموتى في سبيل الدفاع عن الأحياء».

وكان من الأحداث التي أحزنت المواطن العربي في ذلك اليوم (٩ حزيران/ يونيو) أن الاتحاد السوفياتي قد قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، فقد أذاعت وكالة تاس أن وزارة الخارجية السوفياتية سلمت إلى سفير إسرائيل مذكرة تقول فيها: «إن القوات الإسرائيلية تجاهلت قرار مجلس الأمن ولا تزال تستولي على الأراضي السورية وتواصل تقدمها باتجاه دمشق، وإن الاتحاد السوفياتي سيتخذ بالاشتراك مع الدول الأخرى المحبة للسلام عقوبات ضدّ إسرائيل، وإن الحكومة السوفياتية تعلن أنّه بالنظر إلى استمرار عدوان إسرائيل على البلدان العربية فإنها اتخذت قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية بإسرائيل»، وتبعت في هذا القرار دول أوروبا الشرقية.

لقد كان هذا الحدث محزناً.. لقد بدا فيه تماماً أن إسرائيل قد وصلت إلى مرتبة دولة تستحق فيها أن يقاطعها الاتحاد السوفياتي ومعه دول أوروبا الشرقية.. وكان محزناً حقاً لأن الاتحاد السوفياتي لم يعد كما كان في عهد خروتشوف أيام العدوان الثلاثي على مصر، قادراً أو راغباً في التهديد والوعيد لحمل أمريكا لتحمل بالتالي إسرائيل على الجلاء عن الأراضي المصرية.

ولكن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لم يثر اهتمام الرأي العام العربي.. وكان على الاتحاد السوفياتي أن يتخذ خطوة ما تصون ماء وجهه أمام الأمة العربية، بل أمام شعوب الاتحاد السوفياتي بذاتها.

وما عسى أن تكون هذه الخطوة؟ الحرب.. وهذه مستبعدة لسببين لأن الاتحاد السوفياتي لا يرغب فيها، ولأن الدول العربية غير قادرة عليها، ولا مستعدة لها، وقد خرجت بالأمس مكسّرة محطمة.. وهكذا كان تعليل الاتحاد السوفياتي، وهكذا كان موقفه.

ولم يبق أمام الاتحاد السوفياتي إلا الأمم المتحدة، فهي الملهاة الدولية الكبرى التي تشغل الرأي العام.. وبعث أندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي رسالة إلى يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة يقترح فيها «عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث الوضع في الشرق الأوسط.. ولأن إسرائيل تتحدى

بصورة فاضحة قرارات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، واستولت على مناطق أخرى من أراضي الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا.. وأن الحكومة السوفياتية ترى من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في الوضع الذي نشأ، وأن توافق على قرار يؤدي إلى تصفية نتائج العدوان، وأن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة» (١٢/ ٦/ ١٩٦٧)

وأراد الوزير السوفياتي أن يعطي طابعاً خاصاً للاجتماع الطارئ الذي يقترحه، فذكر في ختام رسالته: «أن الوفد السوفياتي إلى الجمعية العامة يضم كبار رجال الدولة في الاتحاد السوفياتي». وكانت هذه إشارة إلى أن الرئيس كوسيغن سيرأس الوفد السوفياتي.

وواضح أن هذا الطلب لم يكن أكثر من تظاهرة سياسية، حتّى ولو اقترن بالنجاح في النهاية، فقد فشل الاتحاد السوفياتي قبل ذلك بأسبوع واحد وهو يبذل قصارى جهده في مجلس الأمن لاستصدار قرار يدعو القوات الإسرائيلية إلى العودة إلى خطوط الهدنة.

وكان ذلك الفشل، من غير شكّ، يرجع إلى صلابة أمريكا في تأييد إسرائيل، ورخاوة الاتحاد السوفياتي في تأييد العرب، ذلك أن القيادة الثلاثية الجديدة في الاتحاد السوفياتي ـ بودغورني، بريجنيف، كوسيغن ـ قد اختطت لنفسها سياسة جديدة مع الولايات المتحدة تقوم على أساس الملاينة، بدلاً من سياسة المخاشنة التي كان يتبعها الرئيس نيكيتا خروتشوف حين كان على رأس الحكم.

وكان من سوء حظّ القضية الفلسطينية أن خروتشوف كان غائباً عن مسرح السياسة السوفياتية في حرب حزيران/ يونيو.. وعادت إلى ذاكرة الجماهير العربية تهديداته المرعبة أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حين أنذر بأن الصواريخ الروسية ستقصف شوارع لندن إذا لم تنسحب الدول المعتدية عن الأراضي المصرية.

وأبرق يوثانت بالاقتراح السوفياتي بعقد الدورة الطارئة إلى الدول الأعضاء.. فلم يعارض الاقتراح إلا الولايات المتحدة وإسرائيل.

وتقرر أن يكون موعد الدورة الطارئة في اليوم السابع عشر من حزيران/ يونيو.. وكان هذا اليوم بالذات هو موعد اجتماع عربي لوزراء الخارجية في الكويت للبحث في العدوان الإسرائيلي، والخطة التي يجب اتباعها «لإزالة آثار العدوان..»، وهو الشعار الجديد للأمة العربية بعد الهزيمة.

ولست أريد أن أقف طويلاً أمام هذا الاجتماع العربي، فقد تحدثت عنه في

كتابي **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء**، ووزراء خارجية الدول العربية لم يعطوا لذلك الاجتماع أكثر من نصف يوم ونصف ليلة، هرولوا بعدها إلى الأمم المتحدة ليشتركوا في الدورة الطارئة.

وكان اجتماع وزراء الخارجية أول لقاء عربي بعد الكارثة، وقد ساده جو الهزيمة بدلاً من العزيمة.. وكان شعار هذا الاجتماع «السياسة الإيجابية».

وكان المنجي سليم رئيس وفد تونس هو قطب السياسة الإيجابية، وتتلخص فلسفته هذه كما شرحها في الاجتماع بأن على الدول العربية أن تتجنب الحديث عن تحرير فلسطين والتصدّي لإسرائيل. وأن تخاطب العالم الدولي بمنطق التسوية السلمية، ومبادئ التعايش السلمي. وكان يعاونه في هذا الاتجاه مندوبو المغرب والسعودية والأردن وليبيا[1].

وكان المنجي، وهو يشرح أسلوبه في معالجة القضية الفلسطينية ينظر إليّ كمن يستدرجني إلى المبارزة.. ويرمي قفازه في وجهي.

ولم أتخلف عن التحدي، فاستأذنت بالكلام وقلت:

ـ «لقد افتتحت الدورة الطارئة للجمعية العمومية للأمم المتحدة في هذا اليوم، فماذا تأمل منها؟ هل تشرح لنا بالتحديد؟».

قال: «القضية واضحة وبسيطة.. ونحن في هذه المرحلة لا نبحث قضية فلسطين.. نحصر الأمر في العدوان الإسرائيلي على أراضي ثلاث دول عربية هي أعضاء في الأمم المتحدة. لقد وقع عليها عدوان واحتلت أراضيها. نطالب الأمم المتحدة بإزالة العدوان. والميثاق صريح في هذا الموضوع». وأخذ المنجي سليم يقلب أوراق ميثاق الأمم المتحدة وهو يقرأ هذه المادة وتلك الفقرة.

قلت: «هل تظن أن الأمر بهذه البساطة؟ أنت تعالج القضية كما لو كنت تترافع أمام إحدى المحاكم في تونس، وتطالب المعتدي بإخلاء أرض جاره التي اعتدى عليها. كلنا نعرف الأمم المتحدة جيداً. ولا أتوقع لهذا الاجتماع الطارئ أي نجاح. وإذا صدر أي قرار لصالحنا، فلن تذعن إسرائيل. ومع هذا، فقد أصدر مجلس الأمن أول من أمس (١٤ حزيران/ يونيو) قراراً رقمه ٢٣٧/ ١٩٦٧ (وأخذت أقرأ من أوراقي) يدعو «حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي كانت مسرحاً للعلميات الحربية، وتسهيل عودة السكان الذين هربوا من هذه المناطق منذُ نشوب

(١) قبل ثورة العقيد معمر القذافي.

العمليات الحربية». واستأنفت حديثي قائلاً: «ونستطيع أن نضم هذا القرار إلى عشرين قراراً سابقاً صدرت عن الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، ولم يعد لاجئ واحد.

قال: «وماذا تقترح إذاً؟».

قلت: «مع احترامي الشديد لاجتماع وزراء الخارجية العرب، فإني ألاحظ أن حقائبكم جاهزة للسفر إلى نيويورك لحضور الاجتماع الطارئ. لقد جئتم إلى الكويت لتكون «محطة ترانزيت» لتسافروا منها إلى الأمم المتحدة. لقد أصبحت عقولكم في نيويورك، ويجب أن تبقى عقولنا في الوطن».

وأراد محمّد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان أن يحسم هذا الحوار فقال: «وما هو اقتراحك بالتحديد؟».

قلت: «اقتراحي أن يستمرّ اجتماعنا هذا أسبوعاً واحداً ندرس فيه خطة شاملة للتصدي للعدوان الإسرائيلي، ثُمّ تذهبون بعدها إلى الأمم المتحدة حتّى تخطبوا من مركز القوة. ولكنكم ذاهبون الآن من غير خطة سوى إلقاء الخطب في الأمم المتحدة».

فأجاب الرئيس السوداني: «والله، هذا الكلام صحيح. ولكن يظهر أن الوزراء أصبحوا عازمين على السفر».

وتدخل عبد الخالق حسونة وقال: «يمكن أن نستأنف اجتماعنا في نيويورك».

وقال وزيرا المغرب وليبيا: «اجتماع الأمم المتحدة مهم جداً. وقد ذكرت الأنباء أن الرئيس ألكسي كوسيغن رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي قد وصل إلى نيويورك للاشتراك في مناقشات الدورة الطارئة على رأس وفد كبير يضم خمسين عضواً».

وأقفل باب المناقشة.. وانتهى اجتماع وزراء الخارجية العرب دون أن يناقشوا الموضوع الذي اجتمعوا من أجله، وهو البحث في إزالة آثار العدوان.. وسارعوا إلى السفر إلى نيويورك ليتعاقب المهزومون على منبر الأمم المتحدة وألسنتهم داوية، ورؤوسهم عالية.

وكان من آيات «هرولتهم» أن الطائرة التي كانت تقل وزراء الخارجية العرب أجبرت على الهبوط في أحد مطارات تركيا لأنها لم تبلغ السلطات التركية مسبقاً بأنها ستحلق في الأجواء التركية، وطلب قائد الطائرة السماح له بالإقلاع فكان ذلك.. وكذلك يكون حال المغلوب على الأرض وفي الجو.

وانعقدت الدورة الطارئة في موعدها المحدد (١٧/ ٦/ ١٩٦٧) وازدحمت قاعات الأمم المتحدة برؤساء الوفود، وكان بينهم عدد كبير من رؤساء الحكومات ووزراء

الخارجية، ومنهم وزراء الخارجية العرب الذين لا تجمعهم إلا الطائرة الواحدة نفسها.

وكان أليكسي كوسيغن على رأس الوفد السوفياتي، كما كان د. نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السوري على رأس الوفد السوري، والملك حسين على رأس الوفد الأردني، فقد وصلا إلى نيويورك ليعرضا القضية باسم الأمة العربية، وقد التقيا لأول مرة تحت قبة الأمم المتحدة.

ولم تكد الجمعية العامة تفرغ من إجراءاتها التمهيدية لعقد دورتها الطارئة حتّى أطلقت إسرائيل «قنبلتها السياسية» قبل أن يخطب أي رئيس أو وزير أو سفير. فقد أعلن الوزير الإسرائيلي أبا إبيان من تل أبيب، وهو يركب الطائرة إلى نيويورك إلى مراسل جريدة **جيروسالم بوست** الإسرائيلية: «أن إسرائيل لن تعود إلى خطوط الهدنة القديمة حتّى لو صوّتت الجمعية العامة ضدّ إسرائيل بمائة وواحد وعشرين صوتاً.. وأن الدول الكبرى قد أخطرت بهذا الموقف» (١٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ولم يكن هذا الموقف الإسرائيلي بعيداً عن الموقف الدولي.. ذلك أن الأمم المتحدة إنما هي ملهى نهاري للدول الأعضاء، ويُسمح فيه للسياح أن يتفرجوا عند إلقاء الخطب.. ولكن الدول العربية وحدها هي التي لا تدرك هذه الحقيقة إدراكاً جاداً ومسؤولاً.

وتحت هذا الإنذار الإسرائيلي بدأت الأمم المتحدة مناقشتها.. وكان الرئيس السوفياتي أول المتحدثين، فقرأ خطاباً استغرق إلقاؤه قرابة ساعة، فاتهم إسرائيل بالعدوان، وأن القوات الإسرائيلية لا تزال تواصل احتلالها للأراضي العربية.. وأنه إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لإزالة آثار العدوان فإن الحرب قد تتجدد في أية لحظة.. وأن إسرائيل هي المسؤولة وحدها عن الصراع الأخير، وطالب بسحب القوات الإسرائيلية فوراً، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بمصر وسوريا والأردن، وإعادة جميع الممتلكات والموجودات التي استولت عليها.. ثُمّ اتهم كوسيغن الولايات المتحدة وبريطانيا بتشجيع إسرائيل على العدوان.. وأن أي محاولة لتثبيت العدوان سيكون مصيرها الفشل، وسترتد هذه المحاولات ضدّ إسرائيل وشعبها على المدى الطويل.. وأن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يعترف بالاحتلال الإسرائيلي.

وما إن فرغ الرئيس السوفياتي من خطابه حتّى تصدّى له الوزير الإسرائيلي أبا إيبان، فهاجم الاتحاد السوفياتي وأعلن أن العودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل الخامس من حزيران/ يونيو غير مقبولة بالمرة.

وتبعه «التابعان» المندوب الأمريكي اليهودي، غولدبرغ، والمندوب البريطاني، فأنكرا الاتهام الذي وجهة كوسيغن إلى حكومتيهما.

ولم يحضر الرئيس جونسون مناقشات الأمم المتحدة، ولكنه اختار في اليوم نفسه الذي خطب فيه كوسيغن أن يتحدث في واشنطن داعياً العرب وإسرائيل إلى معالجة مشكلة الشرق الوسط «بتعقل وإيجاد سلام مستقر»، وأكد أن العودة إلى الوضع الذي كان سائداً في الرابع من حزيران/ يونيو لا يشكل علاجاً للسلام وإنما يشكل دافعاً جديداً لتجدد القتال، «وأن أطراف النزاع يجب أن يتوصلوا إلى تسوية المشكلة بأنفسهم»، كلام إسرائيل الحرف بالحرف.

وهكذا، فقد كان كلام جونسون ردّاً حاسماً على خطاب ألكسي كوسيغن ومن غير منبر الأمم المتحدة، كما أنّه تأييد كامل لإسرائيل، ومن كان له أذنان في الأمم المتحدة فليسمع، وليشرب من البحر حتّى يشبع.

ودارت المحادثات وراء الكواليس بين الوزير السوفياتي غروميكو والوزير الأمريكي راسك. وتم الاتفاق على أن يجتمع الرئيسان الأمريكي والسوفياتي لتبادل الرأي.

وتساءل مسؤول عربي كبير عن هذا الاجتماع المقترح في تقريره الذي بعثه إلى عاصمة عربية صديقة للاتحاد السوفياتي:

«ولم لا؟ . . فقد كان خطاب كوسيغن في غاية الاعتدال والاتزان، ثُمّ ألم ينجح في الضغط عَلى الرئيس عبد الناصر بألا يكون البادئ بالعدوان؟ أولَمْ يساهم في حصر النزاع العربي ـ الإسرائيلي في نطاقه المحلي، كما يقضي الوفاق الأمريكي ـ السوفياتي؟».

وتم اللقاء بين الرئيسين الأمريكي والسوفياتي في «غلاسبورو»، ولم يرشح الكثير إلى الصحف عن هذا اللقاء سوى ما صرح به جورج كريستيان الناطق الصحافي بلسان البيت الأبيض من «أن الطرفين متفقان على أن إسرائيل موجودة كدولة، ويجب أن تبقى، وأن الرئيسين تبادلا وجهات النظر حول النزاع العربي ـ الإسرائيلي». (٢٤/ ٦/ ١٩٦٧).

ثُمّ جاء اللقاء الثاني والأخير بين الرئيسين الأمريكي والسوفياتي، وكُلّ ما قالته الصحف الأمريكية أنهما تباحثا بشأن الشرق الأوسط ومشكلة فييتنام والمعاهدة المقترحة لحظر انتشار الأسلحة النووية، وأنه لا يتوقع أن تحرز المحادثات أي نجاح بصدد الشرق الأوسط (٢٥/ ٦/ ١٩٦٧).

وعقد الرئيس السوفياتي كوسيغن مؤتمراً صحافياً في مقر الأمم المتحدة، ردّد فيه فحوى خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، «وأن محادثاته مع الرئيس الأمريكي جونسون لن تؤثر على

علاقات الاتحاد السوفياتي الطيبة مع الدول العربية». وكما جاء في تقرير المسؤول العربي الكبير إلى حكومته، فإن البيانات التي أدلى بها الرئيس كوسيغن في مؤتمره الصحافي «كانت فاترة كالخطاب الذي ألقاه على الجمعية العامة، كما أنّه لم يثر اهتمام الصحافة العالمية، وقد عاد الرئيس السوفياتي إلى موسكو كما جاء من دون أن يشعر أحد في الأمم المتحدة أنهم في دورة طارئة».

وقد اجتمع الرئيس كوسيغن أثناء وجوده في نيويورك بعدد من رؤساء الوفود العربية، فقد التقى بالرئيس السوري د. نور الدين الأتاسي، وبالدكتور محمود فوزي مساعد رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وبرئيس وزراء السودان محمّد أحمد محجوب، وتحدث إليهم طويلاً عن موقف الاتحاد السوفياتي وعن اتصالاته بالرئيس جونسون.

ووصل تقرير آخر من المسؤول العربي الكبير إلى حكومته يقول فيه: «اجتمعت بالرئيس السوفياتي السيد ألكسي كوسيغن مرتين قبل محادثاته مع الرئيس جونسون وبعدها، ولا يخرج ما قاله لي عما قاله في خطابه في الأمم المتحدة.. ولا عما نعرفه عن موقف الولايات المتحدة.. لقد أكد موقف التأييد لنا، كما أكد أن الولايات المتحدة تصرّ على المفاوضات المباشرة بيننا وبين إسرائيل، والوصول إلى تسوية سلمية تنتهي بمعاهدة سلام. أما خطاب الرئيس كوسيغن، فقد كان عادياً ولم يترك أثراً قوياً في نفوس الأعضاء، وكانوا يتوقعون من الاتحاد السوفياتي، وهو الذي اقترح انعقاد الدورة الطارئة، موقفاً أكثر صلابة.. ولقد سألت الرئيس كوسيغن عن انطباعاته العامة فقال: «يجب أن نستمر بالضغط الدولي على الولايات المتحدة، وأنه ليس أمامنا في الوقت الحاضر إلا الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإن المفاوضات مع إسرائيل بشكل أو آخر للوصول إلى تسوية سلمية متفق عليها أمر لا مفرّ منه إن لم يكن اليوم فغداً، وإن أحداً لا يمكن أن يجازف في حرب نووية من أجل مشكلة الشرق الأوسط.. وأنتم تعلمون أن هذا هو موقفنا في فييتنام، نؤيدها ولكن مع تجنب الاصطدام العالمي.. هذا هو موقف الأصدقاء، أما موقف الأعداء فهو معروف لا يحتاج إلى إيضاح، والرئيس جونسون لا يخفي شيئاً من سياسته، فهو يتحدث بصراحة في خطبه ومؤتمراته الصحافية. ولم يبق لنا، بعد الله، إلا الاعتماد على النفس والعمل العربي الموحّد».

ولقد جاء هذا التقرير إلى العاصمة العربية ليؤكد من جديد الصورة التي كنت أتخيلها عما يجري في الأمم المتحدة في هذه الدورة الطارئة، فقد عشت فيها سنين طويلة من عُمري، وما أطيب الأمم المتحدة للذين يريدون الترفيه لبضعة أسابيع في العام.

وكذلك، فإن خطاب الرئيس كوسيغن لم يعجب عناصر قيادية في الحزب الشيوعي السوفياتي، فقد كشف تقرير أرسله سفير عربي إلى حكومته، وهو معروف

بعلاقته الوثيقة بالأوساط السوفياتية، يقول: «لقد أصدرنا بياناً باسم جميع البعثات العربية في موسكو نشكر فيه الاتحاد السوفياتي على تأييده لقضيتنا، وقد أعربت دوائر وزارة الخارجية السوفياتية عن شكرها لنا، ولكنها كانت تريد بياناً أقوى، ويظهر أن التململ يسود أوساط الحزب الشيوعي، وعسكريين وسياسيين، بسبب النكسة. . وحينما عاد الرئيس كوسيغن من نيويورك قدم تقريراً عن مباحثاته مع الرئيس لندن جونسون، وعلمت أنّه جرت مناقشة حادة حول هذا التقرير، فقد انتقد عدد من الأعضاء ضعف القيادة في معالجة الموقف السياسي، وكنت ذكرت لكم في تقريري السابق أن هذه الحملة بدأت منذُ مدة، وأن القائمين بها، وهم الذين أصبحوا يعرفون همساً بصقور الحرب، يريدون أن يكون الاتحاد السوفياتي أشدّ تأييداً للعرب. . وكان من نتائج هذا الخلاف أن نيقولاي بغورتشيف أمين لجنة الحزب الشيوعي في موسكو قد أقصي عن منصبه، ولا نستبعد إقصاء غيره من الذين يحملون مثل أفكاره».

وجاءتني التقارير من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشات الأمم المتحدة، ومعها محاضر الجلسات التي تتضمن خطب الوفود ومشروعات القرارات، وخطب رؤساء الوفود شارحين موقفهم من مشكلة الشرق الأوسط والنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وقرأت ما كنت ألفت سماعه من التغني بالمبادئ، ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، واحترام السيادة، واستنكار العدوان، والحفاظ على كرامة المنظمة العالمية وهيبتها، وغير ذلك من الصياغات والعبارات التي تكررها الوفود في كُلّ قضية دولية، بالحق والباطل على السواء.

ولقد انبرت دول صديقة للدفاع عن الموقف العربي، منها دول إسلامية، وآسيوية وأفريقية وأوروبية، ولكن سلطان الولايات المتحدة وأنصارها وأتباعها كان على الدوام إلى جانب إسرائيل من غير خفاء.

ومما ساعد على ذلك أن الوزير الإسرائيلي أبا إيبان كان لا يفتر عن مهاجمة الاتحاد السوفياتي حتّى يبدو أمام الرأي العام أنّه جدير بعطف «العالم الحرّ»، فهو الذي يتصدى «للشيوعية» في الشرق الأوسط، وهو «هدف» الاتحاد السوفياتي في المنطقة. وما هو أهم من ذلك، فإنه هو الذي انتصر على الاتحاد السوفياتي، وهو وحده الذي يستطيع أن يحمي مصالح «العالم الحرّ» في الشرق الأوسط، وهو وحده يستطيع أن «يؤدب» أي حاكم عربي يرفع رأسه.

وقد وقعت مسرحيات دولية لتؤكد هذه المعاني في أذهان الرأي العام، منها: أنّه عندما بدأ الوزير الإسرائيلي أبا إيبان يلقي خطابه الرئيسي انسحب وزير الخارجية السوفياتي أندريه غروميكو ومعه مندوبو دول أوروبا الشرقية (٢٠/ ٦/ ١٩٦٧).

وكان الرئيس الأتاسي أول المتكلمين العرب، وبعد أن شرح العدوان الإسرائيلي قال: «يجب على الأمم المتحدة ألا تلقي بالاً لنداءات السلام التي تتسم بطابع النفاق والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من طابع الروتين الإسرائيلي. . إن الأمة العربية دفعت ثمن احترامها للرأي العام العالمي من دماء أبنائها ودمار مدنها وقراها واستيلاء المعتدين على جزء من الوطن العربي. . إن إسرائيل لم تكن قد احتلت أي نقطة من الأراضي السورية عندما قبلت سوريا قرار وقف إطلاق النار. إن الغزو الإسرائيلي اقترن بمناورات متعمدة قام بها المندوبان الأمريكي والبريطاني في مجلس الأمن لتأخير أعماله بحيث يفسح المجال لإسرائيل لاحتلال أراض سورية. وإن غاية الاستعمار والصهيونية إبادة العرب. إن الكفاح العربي جزء لا يتجزأ من كفاح العالم الثالث ضدّ الإمبريالية والاستعمار». (٢٠/ ٦/ ١٩٦٧).

وتكلم د. فوزي رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة فقال: «إن المعالجة الأمريكية للموقف غير نزيهة وغير عادلة وغير مقبولة. إن الأساطيل الأمريكية والبريطانية وقفت إلى جانب إسرائيل. إن إسرائيل قامت بالعدوان حينما كان مجلس الأمن يبحث الأمر وبينما كان مسؤولون مصريون سيصلون إلى واشنطن. إن إسرائيل ارتكبت فظائع لا تصدق، وقصفت بقنابل النابالم المدن والقرى، وتركت جنوداً جرحى ومدنيين يهيمون على وجوههم من دون طعام أو ماء في صحراء سيناء. إن أكثر سكان العالم يؤيدوننا. عندما فجرت إسرائيل الشرّ في الخامس من حزيران/ يونيو لم تكن الدول العربية قد أتمت خطتها الدفاعية» (٢١/ ٦/ ١٩٦٧).

وفي اليوم نفسه تكلم رئيس وزراء السودان محمّد أحمد محجوب فقال: «إن الجمعية العامة منعقدة لإصدار حكم على أحد أعضائها بتهمة القيام بعدوان طائش عن سابق إصرار وتصميم. . إن إسرائيل لقيت تأييداً مادياً ومعنوياً من الدول الغربية، وبخاصة بريطانيا وأمريكا اللتين تحاولان تبرير العدوان. . وأنه ليس من العدل السماح للمعتدي بأن يملي شروطه، ونحن لا نطالب بأكثر من انسحاب القوات الإسرائيلية، ولا نقبل أقل من ذلك».

وخطب عبد العزيز سلام وزير خارجية اليمن، وأحمد بلافريج الممثل الشخصي لملك المغرب، ود. عدنان الباجه جي وزير خارجية العراق، ود. جورج حكيم وزير خارجية لبنان، والشيخ صباح الأحمد الصباح، ووزير خارجية تونس، ود. أحمد البشتي وزير خارجية ليبيا، والحبيب بورقيبة الابن وزير خارجية تونس، وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر. وكانت خطبهم تتأرجح من العنف إلى الاعتدال، إلى التوسل، وإلى التهالك. ولكن المغلوب في الميدان لا ينفعه في الأمم المتحدة أي كلام مهما كان لطيفاً أو عنيفاً.

وليس لنا أن ننسى أن الملك حسين كان في عداد الخطباء، فقال: «إن الغزاة الإسرائيليين استعملوا قنابل النابالم، وهدموا كثيراً من المدن والقرى الفلسطينية، وإن إسرائيل هي التي بدأت بالعدوان، وإن الأردن أطاع فوراً وبحسن نية قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، وإن السماح للمعتدي بالتمتع بثمار عدوانه هو عمل لاأخلاقي».

ولكن المصادفة التعيسة جاءت مع خطاب عمر السقاف وكيل وزارة الخارجية السعودية، فقد قال في سياق خطاب بالغ القوة والعنف إن ٦٠٠ مليون مسلم لن يخضعوا لسلطة المعتدين الصهيونيين. . وإن الخطوة الأولى أمام الأمم المتحدة هي إجبار إسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة بما فيها مدينة القدس القديمة. . وإذا لم تفعل إسرائيل ذلك فإن المسلمين سيقومون بحرب مقدسة.

كانت مصادفة تعيسة حقاً. . ففي ذلك اليوم أصدرت إسرائيل قراراً بضم القدس القديمة إلى القدس الجديدة وأعلنتها العاصمة الموحّدة لإسرائيل. . لا تتخلى عنها أبداً. وكان يوماً آخر من أيام الهوان للعرب وللمسلمين، بفضل حكام العرب والمسلمين.

وجاءت صفعة أخرى للوفود العربية التي كانت تخوض معركتها الذليلة في الأمم المتحدة، فبينما كان الحوار جارياً على أشده بشأن مشروعات القرارات التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المتحدة، جاء التحدّي من الجنرال موشي ديان في تل ابيب، فقد خطب في اجتماع شعبي كبير وأعلن أن إسرائيل «لن تتزحزح من المناطق المحتلة الواقعة بين القنطرة والقنيطرة حتّى يوقع العرب معاهدات سلم دائمة». وأعقبه بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل السابق، فقال: «إن إعادة بناء القدس الموحدة يجب أن يكون له مكان الصدارة في الجهد القومي، ويجب على إسرائيل أن تقوم بإسكان مائة ألف يهودي حول القدس القديمة».

وهكذا أقحمت إسرائيل موضوع القدس القديمة على الأمم المتحدة ولتقرر ما تشاء. وتطوع الوفد الباكستاني فقدم مشروع قرار يدعو إسرائيل «إلى إلغاء الإجراءات التي اتخذتها وإبقاء الوضع في القدس القديمة على حاله».

وانتهت الأمم المتحدة من المناقشة العامة، وجاء دور التصويت على مشروعات القرارات المعروضة، وبدأ رئيس الدورة الطارئة، مندوب أفغانستان، يعرض القرارات واحداً بعد واحد، ثُمّ يعلن بصوت منكسر سقوط المشروعات واحداً بعد واحد.

عرض المشروع السوفياتي أولاً، وهو يدعو الى:

١ ـ إدانة أعمال إسرائيل العدوانية.

٢ ـ مطالبة إسرائيل بسحب قواتها فوراً ومن دون إبطاء إلى ما وراء خطوط الهدنة.

٣ ـ مطالبة إسرائيل بدفع تعويضات عن الخسائر الناتجة من عدوانها.

٤ ـ مناشدة مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحو آثار العدوان.

ولم يحز المشروع على الأكثرية اللازمة، وسقط.

ثُمّ عرض المشروع الألماني، وهو يدعو الى:

١ ـ إدانة العدوان الإسرائيلي الذي تمّ بمساعدة أمريكا وبريطانيا.

٢ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً ومن دون إبطاء.

٣ ـ مطالبة إسرائيل بدفع تعويضات عن الخسائر الناتجة من عدوانها.

٤ ـ تأييد حقّ الجمهورية العربية المتحدة في السماح أو عدم السماح لسفن إسرائيل بالمرور في قناة السويس ومضيق تيران.

ولم يحز المشروع على الأكثرية المطلوبة، وسقط.

وعرض المشروع المقدم من دول عدم الانحياز، وهو يدعو الى:

١ ـ سحب إسرائيل قواتها فوراً إلى ما وراء مواقع ما قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل له لمساعدته في تنفيذ ذلك والاتصال بالأطراف المعنية.

٣ ـ مطالبة مجلس الأمن ببحث جميع نواحي الموقف في المنطقة وإيجاد طرق سلمية لحل جميع المشاكل.

ولم يحز المشروع الأكثرية اللازمة، وسقط.

وعرض المشروع المقدم من دول أمريكا اللاتينية، وهو يدعو الى:

١ ـ سحب إسرائيل قواتها من جميع المناطق المحتلة نتيجة للنزاع الأخير.

٢ ـ الطلب من الأطراف المتنازعة إنهاء حالة الحرب وإقامة تعايش سلمي.

٣ ـ مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ الفقرة الأولى وحماية حرية المرور في المياه الدولية وإيجاد حلّ لمشكلة اللاجئين.

٤ ـ بحث إقامة نظام حكم دولي في مدينة القدس في دورة الجمعية العامة الثانية والعشرين.

ولم يحز المشروع الأكثرية اللازمة، وسقط.

سقطت هذه المشروعات كلها، وقد قرأت جميع التقارير التي وردت من نيويورك إلى وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة، وهي تبيّن الأسباب القانونية والسياسية التي أدت إلى هذه الهزيمة.. وكلها أسباب وجيهة من غير شكّ. ولكن سبب الأسباب أن الهزيمة في الوطن العربي لا يمكن معها تحقيق انتصار في الأمم المتحدة، فإن الغلبة في الأمم المتحدة هي للمنتصرين، ولو كانوا على باطل، والهزيمة للمهزومين ولو كانوا على حقّ.

وبقيت قضية القدس، القدس الأسيرة، وأنا لا أفرّق بين القديمة والجديدة. وعرض مشروع القرار الباكستاني، وهو يدعو الى:

١ ـ اعتبار الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس غير مشروعة.

٢ ـ مطالبة إسرائيل بإلغاء جميع الإجراءات المتخذة والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

٣ ـ مناشدة السكرتير العام تقديم تقرير عن تنفيذ القرار إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونجح هذا المشروع المتواضع بأكثرية تسعة وتسعين صوتاً، وقد امتنعت أمريكا عن التصويت.. وقاطعت إسرائيل التصويت.. «ولتفعل الأمم المتحدة ما تشاء ونحن في القدس، ومن شاء أن يخرجنا فليتفضل»، كان ذلك لسان حال إسرائيل.

وهذا ما جرى فعلاً. لم تذعن إسرائيل للقرار، فتطوع وفد باكستان مرة ثانية، وقدم مشروع قرار وافق عليه مجلس الأمن في ١٤/ ٧/ ١٩٦٧، وهو يدعو الى:

١ ـ استنكار عدم تنفيذ إسرائيل للقرار المذكور.

٢ ـ تكرار دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات المتخذة، والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

ولم تذعن إسرائيل.

وجاء عام ١٩٦٨، فأصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات بشأن مدينة القدس رقم ٢٥٠، و٢٥١، و٢٥٢. ولم تذعن إسرائيل.

وجاء عام ١٩٦٩، فأصدر مجلس الأمن قرارين بشأن القدس، رقم ٢٦٧، ورقم ٢٧١. ولم تذعن إسرائيل.

وانطلقت تصريحات حكام العرب والمسلمين نائحة صائحة على القدس. وكان

من بينها رسالة ملكية بعث بها الملك الحسن الثاني إلى قداسة البابا، كتبت بأسلوب الخلفاء الراشدين جاء فيها قوله:

«من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية إلى حضرة صاحب القداسة البابا بولس السادس،

وفقكم الله لما يحبه ويرضاه، وأرشدنا وإياكم إلى سبيل الحقّ الذي ارتضاه.

وبعد، فإنه ليسعدنا أن نوجّه إليكم اليوم هذا الخطاب المعبّر عن الودّ الخالص، والتقدير المستطاب، تجديداً للصلات القديمة، وبعثاً لعادات مستحسنة قويمة، جرى عليها أجدادنا سلاطين المملكة المغربية، ومن سبقكم إلى اقتعاد كرسي البابوية، وداعية لفت نظر قداستكم إلى خطورة العمل الذي أقدم عليه الإسرائيليون بالقدس الشريف من إلحاقهم المدينة المقدسة بالمناطق التي يسيطرون عليها من أرض فلسطين.

ونظراً إلى الروابط المحكمة الوثيقة التي جمعت في القدس الشريف في مختلف العصور أهل الملتين، ارتأينا أن نوفد إليكم السيد علي بن جلون وزيرنا في العدل ليبلغكم تحياتنا، ويعبّر لكم عن تقديرنا للجهود التي تبذلونها لقضية الحقّ والسلم، ويعرب لكم عن رغبتنا في أن تستعمل قداستكم نفوذها الروحي وسلطتها العظيمة في العالم لإعادة الحقّ إلى أهله، وإرجاع الأوضاع السياسية والدينية في القدس الشريف وسائر الأماكن المقدسة إلى ما كانت عليه من قبل العدوان الإسرائيلي» . . . إلى آخر الرسالة.

وهكذا تمخّض «الجهاد» عن رسالة إلى قداسة البابا مليئة بالاسترحام والاستعطاف، وهكذا أنجدوا المسجد الأقصى بالكلمة، وبالكلمة وحدها. وأنا أعني ملوك العرب والمسلمين: ﴿**كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً**﴾[٢] صدق الله العظيم.

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الكهف،» الآية ٥.

أســرار أخــرى مــن موسكــو

في السابع عشر من حزيران/ يونيو وصل ألكسي كوسيغن رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي إلى نيويورك ليشترك في اجتماعات الدورة الطارئة للأمم المتحدة.

وفي العشرين من حزيران/ يونيو وصل نيقولاي بودغورني رئيس الدولة السوفياتي إلى القاهرة للاجتماع بجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وكان للاتحاد السوفياتي من وراء هاتين الرحلتين هدف واحد: استرداد الاعتبار على الصعيدين الدولي والعربي.

ذلك أن حرب الأيام الستة كانت نصراً لإسرائيل، وبالتالي، نصراً للولايات المتحدة، وكانت إلى جانب ذلك هزيمة للأمة العربية، وبالتالي هزيمة للاتحاد السوفياتي.

ومن هنا انطلق كوسيغن إلى نيويورك ليحمل الأمم المتحدة على إصدار قرار بإجلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة. . وانطلق بودغورني إلى القاهرة ليؤكد للأمة العربية أن الاتحاد السوفياتي لن يدّخر جهداً في إزالة آثار العدوان، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الخامس من حزيران/ يونيو. وبهذا يكون ردّ الاعتبار، لا أمام العالم فحسب، بل أمام شعب الاتحاد السوفياتي نفسه.

وقد حرص بودغورني في سفره إلى القاهرة على أن يرافقه وفد عسكري كبير يرأسه المارشال زخاروف رئيس أركان الجيش السوفياتي، وذلك ليوحي إلى الرأي العام العربي والدولي أنّه إذا ما فشلت المساعي السياسية في نيويورك، فإن المساندة العسكرية السوفياتية قادرة على حسم الموقف في ميدان المعركة.

وكذلك، فقد كان بودغورني يريد أن يهدئ من نقمة الجماهير العربية على الاتحاد السوفياتي، وأن يتخذ من القاهرة منبراً ليخاطب الأمة العربية ويؤكد لها التزام الاتحاد السوفياتي بتقديم العون العسكري والاقتصادي والسياسي للجمهورية العربية المتحدة.

وكانت الصيحة الداوية التي تملأ أرجاء الوطن العربي تدور حول استئناف القتال، فقد كانت الأمة العربية لا تكاد تصدق أنها هزمت، وأن الهزيمة ساحقة ماحقة، وأن إسرائيل احتلت فلسطين بأسرها، ومعها أرض عربية لثلاث دول عربية تزيد مساحتها ثلاث مرات عن مساحة فلسطين.

وقد أراد الرئيس عبد الناصر أن يجسد تصميم الأمة العربية على استئناف القتال، فأعدّ للرئيس بودغورني استقبالاً ضخماً حشدت له أجهزة الدولة كُلّ طاقاتها ومهارتها، والقاهرة تجيد فنون الاستقبال حين تريد، وفنون الإهمال حين تشاء.

وحطّت طائرة الرئيس بودغورني على أرض المطار، فاندلعت الهتافات من أرض المطار والشرفات ترحب «بالرئيس بودغورني» و«بالصداقة العربية السوفياتية»، وتماوجت اللافتات الكبيرة بألوانها المختلفة وهي تندّد «بالاستعمار الأمريكي» وتحيي «دول المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي» وتدعو إلى استئناف القتال، وكلها مكتوبة باللغة الروسية، وكذلك فقد كانت بعض الهتافات باللغة الروسية، ولكن باللهجة المصرية.

وأراد الرئيس بودغورني، وهو لا يزال في أرض المطار، أن يبدأ حديثاً إلى العالم، فقال: «إن الاستعماريين يتصورون أننا جئنا إلى هنا لكي نتبادل أحاديث اجتماعية عن الصداقة بيننا، ولكننا سوف نثبت لهم معاً أننا نعني ما هو أكثر من الحديث».

وكنت إلى جوار الفريق علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة ونحن نقف في الصف الطويل لاستقبال الرئيس بودغورني: فقال:

«هذا كلام طيب جداً ونرجو أن يترجم إلى خطة عملية».

قلت: «وما هي الخطة العملية في نظرك الآن؟».

قال: «مصر وسوريا والعراق لا ينقصها إلا الطيران. ولكن يجب أن تكون طائرات بعيدة المدى. الاتحاد السوفياتي لم يقدم هذا النوع من الطائرات قبل العدوان».

قلت: «إن عبارة الرئيس بودغورني جميلة، ولكني أشعر أنها تنطوي على كثير من التحفظ».

قال: «صحيح. ونرجو أن يكون موقف الاتحاد السوفياتي في الاجتماعات المقبلة أقوى من هذا الكلام».

وخرج الرئيس بودغورني من أرض المطار مع الرئيس جمال عبد الناصر بعد

مراسم الاستقبال وحرارة اللقاء ودفء العناق. واخترقت سيارة الرئيسين الشوارع والميادين إلى قصر القبة، ومن حولها الجماهير كأمواج البحر المتلاطمة، كلها تنادي باستئناف القتال، وتندّد بالاستعمار والمستعمرين.

وعند قصر القبة كانت الجموع تغطي الميادين من حوله، وهي تهتف مائجة هائجة، لا تبالي بموجة الحرّ اللاهبة التي لفّت القاهرة في ذلك اليوم كأنها على ميعاد مع ذلك اليوم اللاهب.

ودخل الرئيس بودغورني إلى قصر القبة دخول الفاتحين، وهو في عجب من تصميم هذا الشعب على استئناف القتال، وقد أثاره هذا الاستقبال الرائع، ولكن حزيران/ يونيو في موسكو غير حزيران/ يونيو في القاهرة، فقد بقي الرئيس بودغورني ملتزماً جانب التحفظ في حديثه، وكان ما قاله في قصر القبة غير بعيد عما قاله في أرض المطار، فقد قال: «إن مشاعر الناس وحماستهم على طول الطريق قد بهرتني، وأرجو أن تمكنني الظروف يوماً من أن أعود إلى القاهرة فألتقي بجموع الشعب المصري، ولكننا الآن نحتاج كُلّ وقتنا للعمل على إحباط خطط المتآمرين».

وعلى هذا، فإن حديث الرئيس بودغورني في المطار وفي قصر القبة لم يخرج عن الحديث العادي ولم يكن فيه التزام بشيء.. ولم يكن فيه ذكر لإسرائيل، ولم يتعرض لإزالة آثارالعدوان، ولم يتعهد بتأييد الموقف العربي.

وقد انقسمنا في قصر القبة، الوزراء وأركان الاتحاد الاشتراكي وأنا إلى فريقين: واحد يقول إن كلام الرئيس بودغورني متحفظ حقاً، ولكنه ضروري في المرحلة الحاضرة. والمهم في الاجتماعات المقفلة أن يتم الاتفاق على تدابير فعالة لتمكين القوات العربية من إزالة آثار العدوان.

وقال فريق آخر إن كلمات الرئيس بودغورني متحفظة أكثر من اللازم، ولا تبعث على الرضا، ولا على الأمل في المستقبل. وكنت أنا من هذا الفريق، رغماً عن أني معروف بصداقتي للاتحاد السوفياتي لعدة سنين.

وقد تعزّز هذا الرأي في هذا اليوم ذاته، فلم يكد يصل الرئيس بودغورني إلى القاهرة حتّى أذاعت وكالة تاس أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي قد أصدرت بياناً أعلنت فيه أنها «أقرت بالإجماع إدانة إسرائيل بالعدوان ومطالبة الأمم المتحدة بإصدار قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة»، وكأن الأمر كُلّه يجب أن يحصر في نطاق الأمم المتحدة.

وبدأت الاجتماعات الرسمية بين الجانبين العربي والسوفياتي في مساء ذلك

اليوم في بيت الرئيس عبد الناصر في منشية البكري واستمرّت حتّى منتصف الليل.

وقد عشنا تلك الليلة، أنا وغيري من المشتغلين بالقضية العربية في القاهرة، نترقب طلوع الصباح، لنتنسم أخبار المحادثات، ولنتعرف على موقف الاتحاد السوفياتي بعد العدوان، لعله يكون أكثر وضوحاً مما كان قبل العدوان.

ولقد صدرت في الماضي عن الاتحاد السوفياتي بيانات بالتأييد. وكان الأسطول السوفياتي يتضاعف عدده في البحر الأبيض المتوسط.

وساهم الاتحاد السوفياتي بالضغط على القاهرة (الضغط لضبط النفس)، وبدأت الحرب وانتهت وحان الوقت ليجدد الاتحاد السوفياتي موقفه، وبخاصة أننا لا ننسى أن سفير الاتحاد السوفياتي في القاهرة قد أيقظ الرئيس عبد الناصر بعد منتصف ليل ٢٦ ـ ٢٧ أيار/ مايو ليبلغه رسالة مستعجلة من الرئيس كوسيغن بالرجاء الحار والتوكيد الشديد بضبط النفس وعدم القيام بأي عمل عسكري ضدّ إسرائيل، وأن رسالة مماثلة من الرئيس كوسيغن قد أبلغت إلى ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي عن طريق السفير السوفياتي في تل أبيب في الليلة نفسها.

ولهذا، فقد كنا نتوقع من الرئيس بودغورني أن يكون أكثر حزماً في عباراته التي تناقلتها وكالات الأنباء. ولكن بعضنا كان يرى أن هذا الحذر أجدى وأنفع. . «فنحن نريد سلاحاً ولا نريد كلاماً»، كما قال الفريق عبد المنعم رياض ونحن نغادر قصر القبة بعد أن دخل الرئيس بودغورني إلى غرفة الاستراحة.

وقمت بزيارة خاطفة إلى عدد من أعضاء الوفد العربي الذين اشتركوا في مباحثات الليلة الماضية، وبدأت تتأكد مخاوفي. فقد كانت حصيلة انطباعاتهم أن الرئيس بودغورني قد شرح ما يجري في الأمم المتحدة في دورتها الطارئة وأسهب في سرد جهود الرئيس كوسيغن ومطالبته بانسحاب القوات الإسرائيلية، وإدانة إسرائيل، والتعويض عما لحق بالدول العربية من خسائر، وأن الرئيس بودغورني يؤمل أن تصدر الأمم المتحدة قراراً بالموافقة على هذا المطلب، وأن الرئيس بودغورني، وقد استمع إلى مطالب الرئيس عبد الناصر بدعم القدرة العسكرية لمصر وسوريا، سينقل هذه الرغبة إلى الحزب في موسكو ليدرسها، بعناية تامة، انتظاراً لما تقرره الأمم المتحدة.

كانت تلك حصيلة الموقف في اليوم الأول من المباحثات، أما في اليوم الثاني فقد انجلى الموقف أكثر فأكثر. فقد اتصل الرئيس بودغورني بالرئيس عبد الناصر يعرب عن رغبته في لقاء عاجل قبل موعد الاجتماع المتفق عليه، لأنه تلقى «رسالة عاجلة من الرئيس كوسيغن في نيويورك». وتمّ الاجتماع في الصباح الباكر، وذكر

الرئيس بودغورني للرئيس عبد الناصر أن الرئيس كوسيغن سيجتمع بالرئيس جونسون ليبحث معه أزمة الشرق الأوسط وليؤكد إصرار الاتحاد السوفياتي على صدور قرار من الأمم المتحدة لصالح الدول العربية.

وقد تصاعدت الآمال بعض الشيء في جهود الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة.. ولكنها عادت وخبت بعد بضع ساعات، حتّى عند المتفائلين من الوفد العربي.. فقد كشفت وكالات الأنباء العالمية الموقف في نيويورك على حقيقته.

فقد ذكرت الأنباء أن الاجتماع بين كوسيغن وجونسون قد استمرّ خمس ساعات، وأن الرئيسين قد اجتمعا ليقولا للصحافيين بعد نهاية الاجتماع: «لقد أتاح لنا اجتماعنا هذا فرصة ليتعرف كُلّ منا على الآخر، وتبادلنا خلال الاجتماع الآراء حول عدد من المسائل المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد اتفقنا أن الوصول إلى اتفاق بمنع انتشار الأسلحة النووية أمر في غاية الأهمية الآن، وتبادلنا الرأي بالعلاقات الثنائية بيننا».

وأضافت وكالات الأنباء أن الرئيس كوسيغن قال: «أشكر الرئيس جونسون على ترتيب اجتماعنا في مدينة على هذا القدر من الجمال. وقد فهمتم مما قال الرئيس جونسون أننا حشدنا عدداً ضخماً من المسائل إلى حدّ لم نتمكن معه من أن نكون قادرين على التعرض لها جميعها اليوم، ولهذا قررنا أن نجتمع يوم الأحد، وليس لدي ما أضيفه إلى ما قاله الرئيس جونسون، فإن بيانه قد صيغ على نحو سليم جداً».

وقد جاءت هذه الأنباء لتسدل على اجتماعات بودغورني ـ عبد الناصر ستاراً من خيبة الأمل، فقد بات واضحاً من الأنباء الصحافية ومن التقارير الرسمية الواردة على القاهرة أن الرئيس كوسيغن يتصرف في نيويورك وكأن أصدقاءه العرب لم يخسروا الحرب، ولم تقع أراضيهم تحت الاحتلال. فقد ذهب إلى الأمم المتحدة ليعرض قضية العدوان الإسرائيلي، فإذا به يعترف «أننا حشدنا عدداً ضخماً من المسائل»، وأنه يشكر الرئيس جونسون لاستضافته «في تلك المدينة الرائعة الجمال»، وغير ذلك مما يوحي بأن قضية الشرق الوسط لم تكن عند الرئيس كوسيغن همه الأوحد، ولم يكن قد مضى على حرب حزيران/ يونيو إلا عشرة أيام بالتمام والكمال.

وتوالت اجتماعات بودغورني ـ عبد الناصر في القاهرة، قبل الظهر، وبعد الظهر، وفي الليل، وكنت أتردد على القصر الجمهوري في القبة لألتقي مع الرئيس عبد الناصر وأعضاء الوفد العربي قبيل الاجتماعات وبعدها. وكانت مشاعر الخيبة تزداد بازدياد الاجتماعات. فقد كان الرئيس بودغورني يتحدث دوماً عن السلام، والبحث عن تسوية سلمية للشرق الأوسط، وأن الضغط الدولي على أمريكا والأمم

المتحدة كفيل بحمل إسرائيل في النهاية على الانسحاب من الأراضي العربية، وأن الالتجاء إلى القوة يمكن «التفكير» فيه حينما تفشل كُلّ الجهود السياسية والدبلوماسية.

ولست أنسى قهقهات أعضاء الوفد العربي في قصر القبة وهم يقرأون أخبار الاجتماع الثاني بين كوسيغن وجونسون، فقد راح أحدهم يقرأ بصوت ضاحك نشرة الأنباء وهي تقول: «عندما وصلت سيارة الرئيس كوسيغن أسرع إليها الرئيس جونسون وزوجته وابنته واستقبلوا الرئيس كوسيغن وابنته لودميلا ورحبوا بهما، ودخل الجميع إلى المنزل حيثُ التقطت لهم صورة تذكارية. ثُمّ دخل الرئيسان إلى غرفة الاجتماع، ودخل معهما المستر أفريل هريمان الخبير بشؤون فييتنام لمدّة ربع ساعة. ثُمّ دخل أعضاء الوفدين واستمرّ الاجتماع خمس ساعات، صرح جونسون في نهايتها بأنهما بحثا عدداً ضخماً من المشكلات بالتفصيل، واتفقا على أن يظلا على اتصال في المستقبل. . كما أعلن الرئيس كوسيغن أنهما تناولا عدداً من المسائل الدولية كما فعلا في اجتماعهما الأول، وأن هذه الاجتماعات قد أتاحت الفرصة لاستعراض حالة العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية ومقارنة المواقف إزاء المشاكل البارزة»، إلى آخر ما أوردته وكالات الأنباء.

ومع قهقهات الوفد العربي انطلقت القفشات، وهذه مهارة مصرية فريدة، وهم يقرأون خبراً آخر يقول: «إن الرئيس كوسيغن سيغادر نيويورك على متن طائرة من سلاح الجو الأمريكي إلى شلالات نياغرا، وهي من أبرز معالم السياحة في أمريكا».

هذا وغير هذا أضفى جواً من البرودة على مباحثات بودغورني ـ عبد الناصر، حتّى أصبح قصر القبة ثلاجة كبرى كأنه قطعة من موسكو في أيام الجليد، في حين أن جماهير الشعب في مصر كانت تفور بالغليان والثوران.

ومسكين هو الشعب. إنه لم يكن يعرف الحقيقة. فقد كان يأكل ويشرب مما تقدمه الصحافة والإذاعة العربية، وهذه كلها كانت تربط مصير الأمة العربية برحلة كوسيغن إلى نيويورك، ومجيء بودغورني إلى القاهرة.

ومما زاد الجماهير العربية لهفة على الأخبار أن زيارة الرئيس بودغورني كانت المرة الوحيدة التي لم تلق فيها خطب رسمية يتبادلها الرئيس الضيف والرئيس المضيف. ففي هذه المناسبة لم يخطب الرئيس عبد الناصر، ولم يخطب الرئيس بودغورني.

وسألت جاكوب ماليك نائب وزير الخارجية الروسية، وهو صديق قديم، لماذا لم يخطب الرئيسان في هذه الاجتماعات؟

قال: «هذه رغبة الرئيس بودغورني. ونحن أصدقاء ورفاق، ليس بيننا كلفة ولا داعي للخطب. المهم أننا نقدم العون العسكري والاقتصادي».

قلت: «حتّى الرفاق في الدول الشيوعية يتبادلون الخطب حينما يجتمعون لعرض آرائهم وأهدافهم».

ولم يعقّب جاكوب ماليك على هذه الملاحظة. والواقع أن الرئيس بودغورني كان لا يريد الخطب، لأن الخطب تحدد الأهداف وتحدد الالتزامات، وكُلّ ما جاء الرئيس بودغورني من أجله هو أن يقنع الرئيس عبد الناصر بأن يوافق ولو ساكتاً على التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط، وأن موضوع استئناف القتال أمر غير وارد، وأن إعادة بناء القوات العربية يجب أن تستهدف تعزيز القدرة الدفاعية لا غير.

وهكذا انتهت مباحثات عبد الناصر ـ بودغورني على غير نتيجة، وجاء السؤال التقليدي الذي تنتهي به الزيارات الرسمية: وماذا نكتب في البلاغ المشترك؟ ماذا نقول للأمة العربية خارج قصر القبة، وهي تهتف بالقتال، ولا شيء إلا القتال؟

وهنا، أصر الوفد السوفياتي على أن يصدر بلاغ مشترك تبرز فيه معاني السلام، والتسوية السلمية، وتوطيد دعائم الصداقة السوفياتية ـ العربية.

وأصرّ الوفد العربي على أن يشير البيان المشترك، باللجوء مع هذه المعاني، إلى حقّ الدول العربية بإزالة آثار العدوان باللجوء إلى القوة في حالة فشل الأمم المتحدة.

وطال الأخذ والردّ بين أعضاء الوفدين العربي والسوفياتي، يروحون ويغدون على بعضهم البعض بأوراقهم وأقلامهم، وهم يقترحون هذه الصيغة أو تلك.

وبقي الوفد العربي على موقفه. وأخيراً تمّ الاتفاق بين الجانبين على أن يصدر بيان مشترك.. وصدر البيان الصحافي ليقول: «تمت الاجتماعات بروح التفاهم الأخوي المشترك والصداقة التقليدية بين البلدين.. وبحث الجانبان الإجراءات اللازمة لإزالة آثار العدوان.. وإن زيارة الرئيس بودغورني سوف تسهم في زيادة تدعيم وتطوير علاقات الصداقة والتعاون الشامل بين الدولتين في صالح شعبي الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي وفي صالح السلام والأمن لكُلّ شعوب العالم».

وهكذا صدر البيان الصحافي غامضاً مبهماً، ليس فيه التزام واضح على الاتحاد السوفياتي، ولا إشارة حتّى إلى احتمال صدام مسلح، بل برزت فيه معاني السلام، وأن الجانبين «بحثا» الإجراءات اللازمة بحثاً فقط.

وقال لي علي صبري أحد نواب رئيس الجمهورية، وكان من الأعضاء النشيطين

في هذه المباحثات: «إن الغموض أيضاً نافع. ربما تخاف الولايات المتحدة، والرأي العام العربي يعتقد أن هذا الغموض يخفي وراءه الخير».

قلت: «الولايات المتحدة ليست غبية إلى هذا الحدّ. وقد سبرت غور كوسيغن في أمريكا. أما المواطن العربي، فإنه إن لم يعرف اليوم، فسيعرف غداً، وإن غداً لناظره قريب. وهذا ما قاله العرب منذُ عهد بعيد».

وانتهت زيارة الرئيس بودغورني من دون أن تحقق شيئاً، وودعه الشعب المصري بالحماسة نفسها، والهتاف نفسه.. ولم يقف الأمر عند البيان الصحافي، فقد أراد الرئيس بودغورني أن يؤكّد من الجو موقفه الذي أكده على الأرض، فبعث من الطائرة ببرقية إلى الرئيس عبد الناصر يقول فيها: «إن علاقة الصداقة والتعاون الكبير بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة ستزداد تطوراً لمصلحة بلدينا وشعبينا ولمصلحة سلام مستتب في الشرق الأوسط بأسره».

وكان واضحاً للذين عاشوا جو المباحثات في قصر القبة أن الرئيس بودغورني «يؤكّد على السلام ليستتب في الشرق الأوسط بأسره»، ويعني ذلك إسرائيل أيضاً.

وردّ الرئيس عبد الناصر في برقيته مشيداً بروح الصداقة مع الاتحاد السوفياتي، ومؤكداً من جانبه الرغبة في «السلام القائم على العدل».. والعدل هو بيت القصيد. وهنا استخدم الرئيسان ما يريدان من الألفاظ والمعاني.

ولم يكن من باب المصادفة، بل إنه كان توقيتاً متعمداً، أن مراسل جريدة **برافدا** السوفياتية في القاهرة قد كتب يوم انتهاء مباحثات عبد الناصر ـ بودغورني مقالة فيها تلميح صريح إلى أن مسؤولية الهزيمة تقع على عاتق مصر وحدها، وأن الاتحاد السوفياتي بريء الذمة. فقد جاء في تلك المقالة: «لم يكن من المتوقع في الجمهورية العربية المتحدة أن تقوم إسرائيل بهجومها بمثل هذه السرعة. وسنترك للمؤرخين تحليل الأسباب الأخرى للفشل العسكري المصري. ولكن هناك دوراً مهماً لعبه إهمال القيادة الجوية، وكان من نتيجته أن الطائرات الإسرائيلية تمكنت من التحليق على مستوى منخفض من البحر الأبيض التوسط وقصف المطارات المصرية، وكان من نتيجة هذه الهجمات أن سلاح الجو المصري قد دمر على الأرض». (٢٤/ ٦/ ١٩٦٧). وقد أغفل مراسل **برافدا** أو تغافل أن سياسة ضبط النفس التي «ضغطها» الاتحاد السوفياتي على الرئيس عبد الناصر كانت أحد أسباب هذه الهزيمة.

وانقضى شهر حزيران/ يونيو ودخل شهر تموز/ يوليو. وفي أوله (١/ ٧/ ١٩٦٧) هبطت طائرة سوفياتية في مطار دمشق تقل الرئيس بودغورني ومعه عدد كبير من المستشارين العسكريين والسياسيين، وجرى في مطار دمشق ما جرى في مطار

القاهرة قبل أسبوع، من تبادل التحيات والتمنيات بين الرئيسين الأتاسي وبودغورني.

وفي مأدبة العشاء التي أقيمت في القصر الجمهوري في دمشق خطب الرئيس الأتاسي خطبة «بشعبه» رحب فيها بالوفد السوفياتي مؤكّداً توثيق علاقات الأخوة والصداقة مع الاتحاد السوفياتي وتصميم الشعب العربي على الصمود في وجه العدوان الصهيوني والاستعماري. وردّ الرئيس بودغورني معرباً «عن استعداد الحكومة السوفياتية لتطوير علاقات الصداقة العربية ـ السوفيتية تحقيقاً للسلام».

واستؤنفت المباحثات السورية ـ السوفياتية في اليوم التالي تحت مظلة رحبة من الصحف السورية تمتدح الصداقة العربية ـ السوفياتية وتشيد بزيارة الرئيس بودغورني، وتلفت الانتباه إلى أن الرئيس بودغورني «كان يريد زيارة بعض المعالم التاريخية في دمشق، ولكنه ألغى هذا البرنامج في آخر لحظة، واتجه إلى القصر الجمهوري لاستئناف المباحثات نظراً إلى خطورة الموقف».

وانتهت مباحثات دمشق على ما انتهت إليه مباحثات القاهرة، بفارق واحد.. وهو أن سوريا قد وافقت على صدور بيان مشترك بدلاً من البيان الصحافي الذي صدر في القاهرة.

ولكن الفارق كان في الشكل ولم يكن في الجوهر.. فلم يضف البيان المشترك السوري شيئاً إلى البيان الصحافي المصري. فقد أعلن أن «الجانبين السوري والسوفياتي قد استعرضا الأوضاع التي نشأت نتيجة عدوان إسرائيل، وبحثا الخطوات العملية لتصفية آثار العدوان والمساهمة في إقرار السلام». ولم يكن في هذا البيان التزام، وكُلّ ما فعله الجانبان أنهما «بحثا» و«استعرضا».

وفي مطار دمشق صافح الرئيس بودغورني رجال الدولة السورية وهو يقول لهم بالعربية: «السلام عليكم»، وامتطى طائرته وأرسل من الجو إلى الرئيس الأتاسي برقية يقول فيها: «إن اجتماعاتنا ستدعم روابط الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي وسوريا لصالح شعبينا ولصالح إقرار السلام في الشرق الوسط وفي العالم أجمع». مرة ثانية، كما جرى في القاهرة: توكيد السلام، ولا إسرائيل أيضاً.

ومن دمشق طار الرئيس بودغورني إلى بغداد واجتمع بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، وجرى بينهما من الحديث ما جرى مع الرئيس عبد الناصر والأتاسي.. بفارق واحد! أيضاً.. وهو أن البيان المشترك الذي صدر عن مباحثات بغداد كان أكثر جفافاً من البيان المشترك الذي صدر عن مباحثات القاهرة، والبيان المشترك في دمشق.. فقد احتوى بعض العبارات التقليدية: من أجل السلام والأمن

في العالم، فإن إخواننا العراقيين لا يعرفون المجاملة ولا الأعراف الدبلوماسية.. وتلك طبيعتهم لا نباهتهم!

وترك الأمر لوكالة الأنباء الروسية ـ تاس ـ أن تقول ما تشاء من جانبها، فأذاعت أن الرئيسين السوفياتي والعراقي بحثا في عدوان إسرائيل على العرب، والخطوات التي ستكفل محو آثاره، وتبادلا الرأي في توطيد علاقات البلدين، وأن زيارة الرئيس بودغورني كانت مفيدة ومتسمة بتفاهم تام.

انتهت زيارة الرئيس بودغورني إلى بغداد في اليوم الرابع من شهر تموز/ يوليو ـ وهو اليوم الذي سجل نهاية فاشلة للدورة الطارئة التي دعا إليها الاتحاد السوفياتي للنظر في أزمة الشرق الأوسط.

وقد كان هذا الفشل متوقعاً منذُ البداية.. كان فشلاً للاتحاد السوفياتي والدول العربية، كما كان انتصاراً لإسرائيل وللولايات المتحدة.

وتعالت صيحات جميع الفرقاء العرب وغير العرب تعلق على النهاية التي وصلت إليها الأمم المتحدة.

فقال الرئيس السوداني محمّد أحمد محجوب وهو لا يزال في أروقة الأمم المتحدة: «إن العرب قد خاب أملهم في المنظمة الدولية ويفكرون جدياً بإعادة النظر في موقفهم منها». ولم يحفل أحد في العالم لهذا التهديد، لأنهم ألفوا أمثاله منذُ ربع قرن من الزمان.

وخطب ليونيد بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي فقال: «إن العدوان الإسرائيلي على العرب دعمته بريطانيا وأمريكا لطمس حركات التحرك الوطني.. وإن زيارة الرئيس بودغورني إلى بعض الدول العربية قد قوّت العلاقات العربية ـ السوفياتية، وإن العرب يدركون الآن بشكل خاص أهمية تمتين روابطهم مع المعسكر الشيوعي»، وترك للمستقبل أن يعلق على هذا الكلام.

أما إسرائيل، فقد أرسل رئيس وزرائها ليفي أشكول إلى وزير خارجيته أبا إيبان يهنئه ويشكره هو وأعضاء وفده على «جهودهم الموفقة في تحقيق النصر العظيم».

وكان «النصر العظيم» انفراجاً كبيراً لإسرائيل، فالأراضي العربية المحتلة ستظل محتلة.

ويعلن موشيه كول وزير السياحة الإسرائيلي في اليوم الثاني أنّه «سينظم رحلات سياحية إلى الضفة الغربية، وإلى سيناء، وإلى مرتفعات الجولان، وإلى شرم الشيخ، وأن إسرائيل ستبني الجسور على نهر الأردن، وستقوم بترميم مطار قلنديا بجوار

القدس لاستخدامه في أغراض السياحة الدولية» (٥/ ٧/ ١٩٦٧).

وهاج الرأي العام العربي لهذه الهزيمة السياسية التي حلت في الأمم المتحدة بعد الهزيمة العسكرية في الوطن العربي، ولم يكن بينهما إلا شبر واحد.

والذين لا يعرفون الأمم المتحدة وقعوا في حيرة مذهلة.. وبدأوا يتساءلون:

ـ إسرائيل، هي التي بدأت بالعدوان، والأمم المتحدة لا تدينها، لماذا؟.. وكيف؟ وإلى متى؟

ـ وإذا كانت لا تريد إدانتها، ألم يكن الواجب مطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة؟

ـ الدول الثلاث المعتدى عليها أعضاء في الأمم المتحدة، فكيف تجيز الأمم المتحدة احتلال الأراضي العربية؟

ـ لماذا تريد الولايات المتحدة وأنصارها أن يربطوا انسحاب إسرائيل بالقضية الفلسطينية، وكيف يسكت الاتحاد السوفياتي على هذه الحالة؟

هذه الأسئلة وغيرها كانت محور الحديث بين الجماهير العربية، وهي تتأجج غضباً ونقمة على الأمم المتحدة وعلى دول العدوان أمريكا وبريطانيا.

وازدادت غضبة الجماهير وهي تقرأ نبأ ألفت أمثاله على مرّ السنين. ويقول النبأ إن «وزراء خارجية الدول العربية في نيويورك عقدوا اجتماعا مهماً مغلقاً لبحث ما ينبغي عمله بعد أن فشلت الأمم المتحدة في مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة» (٤/ ٧/ ١٩٦٧).

وتضاعفت الصيحات من كُلّ أرجاء الوطن العربي تدعو إلى استئناف القتال، وأن الأمم المتحدة مضيعة للوقت.. وأن الاتحاد السوفياتي يجب أن يضاعف تسليحه للجيوش العربية لتمكينها من تحرير الأرض العربية بقوة السلاح.. وهل يريد الاتحاد السوفياتي دليلاً آخر؟ ها قد فشلت الأمم المتحدة ولم يبق إلا الانصراف إلى المعركة.

وقد أصبح الحديث عن الأمم المتحدة ثقيلاً على أسماع الجماهير، ولم تبال بالتصريحات التي أدلى بها الرئيس كوسيغن إلى الإذاعة الفرنسية حين قال: «إننا نثق بالأمم المتحدة وعليها أن تحل جميع المعضلات الدولية، ويجب على الأمم المتحدة عاجلاً أو أجلاً أن تدين إسرائيل، وأن الاتحاد السوفياتي سيتخذ جميع الخطوات اللازمة في مجلس الأمن لإدانة إسرائيل وسحب قواتها» (٩/ ٧/ ١٩٦٧).

هذا ما كان يدور في صدور الجماهير العربية وعلى ألسنتها: الحرب الحرب، ولا شيء إلا الحرب.

وبدأ التحرك العربي متلاحقاً متتابعاً، من اليوم التاسع (تموز/ يوليو) إلى اليوم العشرين، وكان كُلّ يوم مليئاً بالاجتماعات على أعلى المستويات. وها أنا «أنبش يومياتي» يوماً يوماً.

ففي التاسع من تموز/ يوليو، تحرك الرئيس الجزائري هواري بومدين يحمل معه في طائرته كُلّ تجارب الثورة الجزائرية ليجعلها أساساً لخطة عربية جديدة، ووصل إلى القاهرة ليجد المطار وقد ازدحم بالجماهير وهي تهتف: «الثأر، الثأر»، ويخرج مع الرئيس عبد الناصر في سيارة مكشوفة إلى قصر القبة والجموع المحتشدة في الشوارع والشرفات وعلى الأسطح تصيح صيحة واحدة: «القتال يا جمال، القتال يا بومدين».

واجتمعت بالرئيس الجزائري بومدين عند المساء في صالة قصر القبة. فقال لي:

ـ «هذا الذي كنت أخشاه. لقد كان رأيي منذُ البداية أن تستمر المعركة. وألا نوافق على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. إذا كنا قد فقدنا طائراتنا ودباباتنا، فعلينا أن نقاتل بالبنادق. إن القوات الجزائرية موجودة الآن في الميدان. نحن مستعدون لأن نرسل غيرها. يجب أن نضع خطة جديدة لاستئناف القتال. نحن أمام ظروف تاريخية. وإن المعركة وحدها هي التي تنقذنا من مضاعفات الهزيمة التي حلت بنا».

قلت: «لقد تحطم الجيش المصري وتحطمت معداته. والجيش السوري كذلك. والقوات العربية الأخرى، باستثناء الجيش العراقي، قفلت راجعة إلى ثكناتها بعد أن توقف إطلاق النار، وأعني تونس والمغرب وليبيا».

قال: «كُلّ هذا صحيح. ولكننا نستطيع أن نفتح ميدان المعركة من جديد. ونستطيع القتال، وأن نضع خطة جديدة، وقد جئت إلى القاهرة لأحدث الرئيس عبد الناصر بأفكاري هذه».

واستطرد الرئيس بومدين حديثه متسائلاً: «وأنتم الشعب الفلسطيني، ما هو دوركم؟».

قلت: «إذا وضعتم الخطة، أية خطة، فإن شعبنا مستعد لأن يضع كُلّ طاقاته في المعركة. إن جيش التحرير الفلسطيني حاضر لأن يشترك معكم. وكذلك القوات الفدائية. ونحن قادرون على أن نرسل عدداً من ضباطنا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ليبدأوا إعداد الشعب للمقاومة، والتصدّي للاحتلال الإسرائيلي من الداخل». وانتهى الحديث بيننا انتظاراً للخطة.

والتقى الرئيس عبد الناصر بالرئيس الجزائري بومدين ليلاً في جلسة طويلة . . وصفها لي الرئيس بومدين في اليوم التالي بأنها كانت جلسة عمل.

وفي اليوم العاشر من تموز/ يوليو وصل الملك حسين القاهرة بعد رحلة طويلة في الأمم المتحدة وعدد من العواصم الغربية، قام خلالها كما ذكر في خطاب له الليلة الماضية «بإعلاء صوت أمتنا فوق المنبر الدولي». وأجرى اتصالات بالرأي العام في كُلّ بلد حلّ فيه بواسطة أجهزة إعلامية ندر أن انتبهنا إلى أهمية استقلالها، وأن العرب قد خاضوا معركة لم يستعدوا لها، وأنه يجب عقد اجتماع عربي على مستوى القمة للمكاشفة الصريحة، إلى آخر هذه التعابير «البريئة» التي يطلقها حكام العرب عن «الأخطاء التي ارتكبت» وكأن غيرهم هم الذين ارتكبوا الأخطاء.

وفي اليوم الحادي عشر من تموز/ يوليو، عاد الملك حسين إلى عمّان، وسافر الرئيس الجزائري إلى دمشق، ولم تعد مهمته سراً على أحد، فقد أعلن على الجماهير المحتشدة خارج قصر الضيافة في دمشق «أنّه لا بُدَّ من الحرب، ويجب أن تتحول النكسة إلى قوة جارفة تدفعنا في طريق النصر».

وفي اليوم نفسه، وبعد سفر الملك حسين والرئيس بومدين، وصل عبد الناصر في المساء. وقد حضرت جانباً من الاجتماع، لخص الرئيس عبد الناصر خلاله الموقف الدولي، وأن الرئيس بومدين يقترح إعداد خطة لاستئناف القتال، وأنه ذهب إلى دمشق لإقناع الرئيس الأتاسي. وعقّب الرئيس العراقي على ذلك قائلاً: «المهم أن ينجح بومدين بإقناع البعث السوري بالقتال، فعلاً لا قولاً».

وفي اليوم نفسه، وصل جاكوب ماليك نائب وزير الخارجية السوفياتية في زيارة أعلن أنها تمتد يومين، فاستمرت تسعة أيام، وسأتحدث عنها في سياق الكلام.

وفي اليوم الثاني عشر من تموز/ يوليو عاد الرئيس بومدين من زيارة دمشق بعد أن قضى فيها يوماً واحداً اجتمع خلاله بالقادة السوريين، وصدر بلاغ مشترك يؤكّد «مواصلة النضال حتّى النصر».

وفي اليوم الثالث عشر من تموز/ يوليو وصل الرئيس السوري د. الأتاسي إلى القاهرة للانضمام إلى «القمة العربية المصغرة» التي أصبحت مؤلفة من الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وسوريا والعراق، وعقدوا بينهم اجتماعاً مطولاً درسوا خلاله الموقف على الصعيدين العربي والدولي.

وفي الرابع عشر من تموز/ يوليو واصل الرؤساء الأربعة اجتماعاتهم، واشتركت وفودهم معهم في هذه الاجتماعات.

وحين كانت المناقشات دائرة في قصر القبة، كانت الاشتباكات العنيفة تدور على القنال بين القوات العربية والإسرائيلية، وكانت إسرائيل هي البادئة بإطلاق النار، حتّى يسمع الرؤساء الأربعة وهم يتناقشون في مؤتمر القمة. وقد أصدرت القيادة العامة للقوات العربية أربعة بلاغات عسكرية عن معارك يوم واحد:

البلاغ الأول أعلن أن القوات الإسرائيلية ضربت المواقع المصرية في القنطرة والفردان والإسماعيلية.

و**البلاغ الثاني** أعلن أن العدو حاول إنزال قارب آلي في قناة السويس في منطقة القنطرة، وكذلك بعض قوارب مطاط صغيرة، وجرى تبادل إطلاق النار بشدة.

و**البلاغ الثالث** أعلن أن العدو فتح نيران المدفعية والدبابات ومدافع الهاون على المواقع العربية في السويس.

و**البلاغ الرابع** أعلن أن العدو أغار بطائراته على السويس ومنطقة الزيتية أربع غارات جوية متتالية من الساعة الواحدة بعد الظهر حتّى الساعة الثامنة مساء (١٤/ ٧/ ١٩٦٧).

وفي اليوم الخامس عشر من تموز/ يوليو وصل الرئيس إسماعيل الأزهري إلى القاهرة وانضمّ إلى اجتماعات الرؤساء، فأصبح اجتماع القمة الصغيرة خماسياً. وانفرد الرؤساء الخمسة بالاجتماع وحدهم ليتعرفوا على الموقف ويضعوا الخطة.

وحين كان الرؤساء الخمسة يتباحثون ويتناقشون وقعت الاشتباكات مرة أخرى لليوم الثاني، ومن غرائب الصُدف أنّه صدرت خمسة بلاغات عن المعارك الدائرة: بلاغ واحد لكُلّ رئيس واحد. وقد تميزت هذه البلاغات بأن سلاح الجو العربي قد أخذ زمام المبادرة وتصدّى للقوات الإسرائيلية، فضرب مواقع العدو وأنزل بها خسائر فادحة.

ولقد حضرت جانباً من هذه الاجتماعات، كما تمت لي لقاءات ثنائية معهم، وكان محورها يدور حول استئناف القتال والاستعداد للمعركة وتعبئة الطاقات العربية في الميدان. وحدث في تلك الفترة حادثان وجو المناقشات على أشده. أحدهما عربي، والآخر دولي. ولا بُدّ لي وللمواطن العربي من وقفة لنمسك أنفاسنا، ونفتح عقولنا، ونتأمل.

الحدث الأول أثاره الملك فيصل بشأن استئناف ضخّ البترول لكُلّ من أمريكا وبريطانيا. وقد مهَّد لهذا الموضوع منذُ السابع من شهر تموز/ يوليو. ففي ذلك اليوم أعلن الملك فيصل من إذاعة جدة أنّه «يجب على الدول العربية البترولية أن تستأنف

شحن البترول إلى بريطانيا وأمريكا، لأنه لم يثبت لديه أن هاتين الدولتين قد ساعدتا إسرائيل على العدوان، وأن المواطنين السعوديين يطالبونه بإعادة النظر في موضوع وقف البترول حرصاً على اقتصاد البلاد، وأنه لا يستطيع إلا الاستجابة لمطالب المواطنين، وأن الملك حسين قد أدلى بتصريحات متعددة أثناء زيارته لأمريكا وأوروبا أكد فيها أن بريطانيا وأمريكا لم يكن لهما ضلع في العدوان الإسرائيلي على الدول العربية» ﴿**وشهد شاهد من أهلها**﴾[1] صدق الله العظيم. . . وأهلهم!

والتقط راديو لندن هذا الحديث، فأنجد الإذاعة السعودية التي لا يسمعها أحد، فأذاعه في كُلّ أرجاء العالم. وتساءلت كُلّ حبة رمل في صحارى الجزيرة العربية، ومتى كان الحكم السعودي، وأي حكم ملكي آخر، يقوم على مشيئة المواطنين ويستجيب لمطالبهم؟

وقد اغتنم الملك فيصل الفرصة، فرصة اجتماع الرؤساء الخمسة في القاهرة، فعادت إذاعة مكة إلى الحديث عن البترول مرة أخرى فقالت: «يجب إعادة النظر في موضوع البترول، ويجب العودة إلى تزويد كافة الدول بالبترول حرصاً على اقتصاد البلاد العربية».

كان هذا هو الحدث العربي الذي أثاره جلالة الملك فيصل بعد شهر واحد من العدوان الإسرائيلي. ومتى؟ في وقت اجتماع الرؤساء الخمسة، وفي أكثر الأوقات حاجة إلى الضغط على أمريكا، لتضغط بدورها على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

أما **الحدث الثاني**، فهو مجيء جاكوب ماليك نائب وزير الخارجية السوفياتية، يحمل إلى القاهرة مقترحات سوفياتية لتسوية أزمة الشرق الأوسط.

وقد اجتمع الدبلوماسي السوفياتي بالرئيس عبد الناصر عدة مرات، واجتمع بالرؤساء الأربعة، واجتمع بي مرات، بعضها في السفارة السوفياتية، وبعضها في قصر القبة، وماذا كانت المقترحات السوفياتية؟

تتلخص هذه الاقتراحات كما عرضها الدبلوماسي السوفياتي في الأمور التالية:

أولاً: إن إسرائيل كدولة معترف بها في الأمم المتحدة، أمر واقع لا مجال لإنكاره.

ثانياً: إن من حقّ إسرائيل السيادة على أراضيها والأمن لشعبها.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة يوسف،» الآية ٢٦.

ثالثاً: إن حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل التي استمرّت منذُ عام ١٩٤٧ يجب أن تزول باتفاق جميع الفرقاء المعنيين.

رابعاً: إنه يجب تعيين حدود نهائية لدولة إسرائيل بالاتفاق مع الدول العربية.

خامساً: إن إسرائيل يجب أن تمارس حقّ المرور البريء في قناة السويس وفي خليج العقبة.

سادساً: إن قضية اللاجئين، عودتهم أو تعويضهم، يجب أن تبحث في مؤتمر دولي يشترك فيه جميع الفرقاء المعنيين.

سابعاً: إن التفاهم حول الأمور المختلف عليها بين الفريقين يجب أن يتم بمباحثات عن طريق وسيط دولي يختاره مجلس الأمن.

ثامناً: إن التفاهم مع الولايات المتحدة حول هذه القضايا أمر ممكن ومرغوب فيه.

تاسعاً: إن الوفود العربية قد أخطأت خطأ بالغاً في أنها صوتت في الدورة الطارئة ضدّ مشروع الدول اللاتينية، فإنه مشروع جيد.

عاشراً: إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مستعدان لبذل جهود جديدة في الأمم المتحدة لاستصدار قرار من الأمم المتحدة في إطار المبادئ الآنفة الذكر.

وفي خلال عرض هذه الآراء أضاف الدبلوماسي السوفياتي أن رؤساء الدول الشيوعية في اجتماعهم الذي عقد أخيراً (١٢/ ٧/ ١٩٦٧) قد اتفقوا على استخدام الوسائل المناسبة من أجل إعادة السلم إلى الشرق الأوسط، ومن أجل التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الدول الشيوعية والدول العربية.

ولم يجد الدبلوماسي السوفياتي موافقة على مقترحاته من الرؤساء الخمسة، ولا مني بوصفي رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعاد إلى موسكو وهو يقول لي قبل سفره: «لعلي الدبلوماسي الوحيد في العالم الذي قابل خمسة رؤساء دول، ورئيساً من غير دولة (يعني المنظمة)، لأبحث معهم في مهمة أستطيع أن أسميها «المهمة المستحيلة».

قلت: «إنها مهمة مستحيلة فعلاً. إن هذه المقترحات فيها تصفية للقضية الفلسطينية. فكيف تريد من الدول العربية ومن الشعب الفلسطيني أن يوافق عليها؟».

قال: «جربوا ولو مرة واحدة».

قلت: «وما الفائدة من التجربة. لقد أصدرت الأمم المتحدة عشرات القرارات

بشأن القضية الفلسطينية ولم ينفذ واحد منها، بشأن عودة اللاجئين، وبشأن القدس، وأخيراً بشأن النازحين الذين نزحوا بعد العدوان الإسرائيلي الأخير. كلها بقيت حبراً على ورق».

ولم يستطع الدبلوماسي السوفياتي أن يقول شيئاً. وعاد إلى موسكو ليقدم إلى القادة السوفيات تقريراً عن «المهمة المستحيلة».

وانتهت مباحثات الرؤساء الخمسة، واتفقت كلمتهم على عقد مؤتمر قمة في الخرطوم لوضع الخطة العربية الشاملة، وأصدروا بياناً جاء فيه: «أكد الرؤساء ثقتهم المطلقة في أن إمكانيات الشعب العربي الضخمة وقدراته الخلاقة كفيلة بأن تحيل هذه الانتكاسة إلى منطلق جيد نحو الأهداف الشريفة والعادلة. وقد اتفق الرؤساء العرب على اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بإزالة آثار العدوان الاستعماري الصهيوني على الوطن العربي. كما أجمع الرؤساء على ضرورة تحديد علاقة الدول والشعوب العربية مع الدول الأخرى في ضوء موقفها تجاه العدوان والآثار المترتبة عليه». واقترح إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة السوداني عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في الخرطوم، ووافق الرؤساء على هذه الدعوة، ووافقوا على أن يحضر وزراء الخارجية هذا الاجتماع في وقت قريب.

هذه هي سطور البيان، أما ما ورد بين السطور، فقد كانت في هذا البيان أمور أخرى كان فيها:

أولاً: إن الملك فيصل ومعه الدول البترولية الأخرى يجب أن يحددوا علاقتهم ببريطانيا وأمريكا في ضوء موقفهما من العدوان الإسرائيلي.

ثانياً: إن على جميع الدول العربية أن تضع قدراتها كافة في المعركة، وأن تتم تعبئة الطاقات العربية وفق ما تجمع عليه الدول العربية في مؤتمر الخرطوم.

ثالثاً: إن الأمم المتحدة ومعها المساعي السياسية والدبلوماسية ليست بديلاً من المعركة.

رابعاً: إن الصداقة مع الاتحاد السوفياتي تحكمها كذلك العبارة الواردة في البيان، وهي أن «الدول العربية تحدد علاقتها مع الدول الأخرى في ضوء موقفها من العدوان الإسرائيلي».

خامساً: إن الرئيسين العراقي والجزائري سيسافران إلى موسكو ليناشدا الاتحاد السوفياتي باسم الأمة العربية أن يتخذ موقفاً أشدّ صلابة وحزماً، ويبادر إلى تقديم العون العسكري والاقتصادي الذي يمكن الدول العربية من استئناف القتال».

وقد تمّ فعلاً تنفيذ البند الأخير. فقد انتهى الرؤساء الخمسة من اجتماعهم، واستقل الرئيسان العراقي والجزائري طائرة إلى موسكو، بينما عاد الرؤساء الآخرون إلى بلادهم.

وكانت زيارة الرئيسين العربيين إلى موسكو قصيرة جداً، ولعلها أقصر زيارة رسمية في تاريخ العلاقات العربية ـ السوفياتية. فقد كانت يوماً واحداً فقط، منها أكثر من اثنتي عشرة ساعة في مباحثات مع قادة السوفيات، صدر في نهايتها بيان رسمي جاء فيه: «إن المحادثات بين الرئيسين عارف وبومدين وقادة الاتحاد السوفياتي أظهرت أن الاتفاق كان تاماً بينهم على أن تصفية آثار العدوان الإسرائيلي هي أهم شرط لإعادة السلام إلى الشرق الأوسط. وقد أبلغ الرئيسان العربيان زعماء الاتحاد السوفياتي ما دار في الاجتماع الخماسي العربي. وأبلغ السيدان كوسيغن وبريجنيف بدورهما ما دار في اجتماعات الدول الشيوعية الذي انعقد في بودابست في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٦٧».

ولم أشأ أن أسمح لممارستي الطويلة في فهم العبارات السياسية أن أستنتج ما فهمته في هذا البيان الرسمي، فما هو إلا يوم واحد إلا وعاد الرئيسان العربيان من موسكو إلى قصر القبة رأساً من غير استقبال في المطار.

واجتمعت مع الرئيسين العربيين، وذكرا ما دار بينهما وبين قادة السوفيات. . وعادا من دون أن يستطيعا إقناع قادة السوفيات بالضرورة الملحة لاستئناف القتال، وأن الاتحاد السوفياتي، كما قال الرئيس العراقي في ختام الحديث: «لا يزال يؤمل خيراً في الأمم المتحدة، وأنه يمكن الوصول إلى تسوية سلمية، ولكن الأمر يحتاج إلى صبر، وإلى جهود سياسية واسعة، وأن على الدول العربية أن تقوم باتصالات مع جميع دول العالم، وألا يقتصر الجهد العربي عل أروقة الأمم المتحدة».

هذا ما عاد به الرئيسان العربيان إلى القاهرة: مجموعة من النصائح السياسية القيمة، يمكن أن تقدمها أية دولة أخرى لا تملك حشداً ضخماً من الأساطيل في البحر الأبيض المتوسط، وليس لديها أسلحة متقدمة تحسم مصير المعركة، وفي أقل من الأيام الستة.

وهكذا تأكدت أني فهمت البيان العربي السوفياتي على حقيقته حين قال إن الاتفاق بين الجانبين لم يكن على استئناف القتال، بل كما قال البيان، على أن تصفية آثار العدوان هي أهم شرط لإعادة السلام إلى الشرق الأوسط. وهذه بديهية ولا تحتاج إلى بيان ﴿**فبأي آلاء ربكما تكذبان**﴾[٢] صدق الله العظيم.

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الرحمن،» الآية ١٣.

ومرت أيام وجاءت ذكرى العيد الخامس عشر للثورة (٢٣ تموز/ يوليو) فألقى الرئيس جمال عبد الناصر أول خطاب له بعد النكسة استعرض فيه أسباب الهزيمة شارحاً دور الخديعة الأمريكية بالتفصيل، والظروف والملابسات التي سبقت المعركة، مع التركيز على دور باخرة التجسس الأمريكية «ليبرتي» التي ضربتها الطائرات الإسرائيلية «خطأ».

ثُمّ انتقل إلى الموقف العربي، فقال: «حصلت اجتماعات في القاهرة. الحقيقة هذه لم تكن اجتماعات مرتبة أبداً، الرئيس بومدين بعث لي أنّه جاي القاهرة الصبح.. واستقبلنا بومدين. الملك حسين برضه بعث رسالة وقال إنّه يحبّ يجي القاهرة. قلنا له أهلاً وسهلاً، وجه. برضه الأخ عبد الرحمن عارف وماعرفتش أنّه حيوصل القاهرة إلا قبل ما يوصل بساعة. وبعدين جاء الرئيس الأتاسي من سوريا، والرئيس الأزهري من السودان، وعلى هذا انعقد الاجتماع من دون تدبير واتكلمنا فيه على إزالة آثار العدوان».

وهنا أرهف الكثيرون آذانهم لعلهم يسمعون شيئاً عن رحلة الرئيسين عارف وبومدين إلى موسكو ولو بكلمة عابرة.. ولكن الرئيس عبد الناصر قفز عن الموضوع من غير إشارة. وكان على حقّ في ذلك، فالاتحاد السوفياتي كان الدولة الوحيدة التي تمدّ الجمهورية العربية المتحدة بالعون الاقتصادي والعسكري.

وتابع الرئيس عبد الناصر خطابه قائلاً: «وهل يحجب هذا المؤتمر إمكانية عمل عربي؟ يقول: لا. يجب أن ينزل الحكام على رأي الشعب العربي في كُلّ بلد عربي. والمعركة تستدعي تعبئة كُلّ بندقية عربية وكُلّ جنيه عربي. وأنا بقول إن إحنا لازم نروح مؤتمر قمة علشان نضع كُلّ واحد قدام مسؤولياته. نحن مستعدين نروح مؤتمر القمة واللي عايز يساهم في المعركة يساهم واللي مش عايز يساهم ميساهمش. ولكن النهار ده إحنا اللي بنعبئ للمعركة. وجرايد الملك فيصل لا تشارك بأي شيء إلا أنها تنتقدنا. طبعاً يمكن بعثوا لواء بعد انتهاء المعارك وبعد إيقاف النار إلى الأردن».

واستطرد الرئيس عبد الناصر بعد ذلك مطمئناً المملكة العربية السعودية وأخواتها فقال: «إحنا لسنا ضدّ أي بلد عربي. إحنا منغيرش النظام الاجتماعي في أي بلد عربي. وإحنا مش ضدّ نفوذ أي بلد عربي. ولكن نريد لأي بلد عربي أن يكون أصيل، حقيقي. وحينما اقترح رئيس جمهورية السودان مؤتمر القمة وافقنا، ولكن نريد ضمانات نجاح لمؤتمرات القمة».

تلك هي الملامح العامة للصورة التي أرادها الرئيس عبد الناصر لمؤتمر القمة الذي سينعقد في الخرطوم.

وبقيت الجماهير العربية أربعين يوماً، بعد ذلك، في انتظار مؤتمر القمة في الخرطوم وهي تتساءل:

ـ هل سيكون مؤتمر الخرطوم كمؤتمرات القمة الثلاثة التي انعقدت قبل الهزيمة، قرارات من غير تنفيذ؟

ـ هل سيضع مؤتمر الخرطوم كُلّ طاقات الأمة العربية في المعركة؟

ـ هل ستنبثق عن مؤتمر الخرطوم خطة عربية شاملة، عسكرية وسياسية واقتصادية، لإزالة آثار العدوان؟

ـ وهل يستخدم البترول كسلاح فعال في المعركة؟

ـ وهل.. وهل.. وغير ذلك من التساؤلات والتساؤلات.. وقد غاب عنا قول الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤكم**﴾[٣] صدق الله العظيم.

(٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ١٠١.

حديث الأسرار.. بيني وبين عبد الناصر

كان العيد الخامس عشر لثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٦٧ هو العيد الأول بعد النكبة. وامتزجت انتصارات الثورة بانتكاسات النكبة، وسنترك للتاريخ وحده أن يحكم أيهما أرجح. ومعالم الرجحان لا تتجلى إلا بعد هدوء العواصف والعواطف.

وكنت في ذلك اليوم أجلس على المنصة الرئيسيّة في جامعة القاهرة، أستمع إلى خطاب الرئيس عبد الناصر، وهو يقلّب أوراقه بين يديه، ينتقل من موضوع إلى موضوع، ويدير بصره في الحاضرين من شرفة إلى شرفة.

ووصل الرئيس عبد الناصر إلى الصفحة الأخيرة من خطابه، فركّز بصره عليَّ، وكأنه يريد أن يخاطبني وحدي، وقال:

«إن الطريق الوحيد أمامنا على رغم النكسة هو المحافظة على حقوق شعب فلسطين، ولن نتخلى عن حقوق شعب فلسطين. هذا أساس القضية. ولا يمكن على رغم النكسة وعلى رغم احتلال سيناء أن نتخلى عن حقوق شعب فلسطين. وإني أثق أن أجيالاً قادمة سوف تلتفت إلى هذه الفترة وتقول: كانت تلك من أقسى فترات نضالهم، ولكنهم كانوا على مستوى المسؤولية وكانوا الأوفياء لأمانتها. وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

كانت هذه الكلمات هي آخر ما جاء في خطاب الرئيس عبد الناصر في ذكرى ذلك اليوم المنتصر المنكسر. وانصرف الرئيس عبد الناصر إلى صالة الاستراحة في جامعة القاهرة، ودخلت عليه مع نوابه ووزرائه للسلام والتحية:

وقلت: «الخطاب عظيم، ختامه مسك».

قال: «هو ما عجبكش إلا عن فلسطين».

قلت: «الخطاب كُلّه موفق، خاصة عن فلسطين».

قال: «أنا ما شفتك من يوم ما سافرت مع الملك حسين إلى عمّان بطائرته» (٣٠/ ٥/ ١٩٦٧).

قلت: «اجتمعنا في قصر القبة أثناء زيارة بودغورني واجتماعات القمة الخماسية».

قال: «لا، هذه اجتماعات عرضية. أشوفك بكرة. تعال عندي إلى البيت».

وفي اليوم التالي (٢٤ تموز/ يوليو) خرجت من مكتبي إلى منشية البكري، وإلى منزل الرئيس عبد الناصر. وتأخر الرئيس نصف ساعة عن موعده. وحسبت أني مخطئ في الموعد، أو أن ساعته مخطئة. وبدر لي أن أخرج إلى المكاتب المجاورة، وهي مكاتب السكرتارية، لأتأكد من صحة الموعد. وإذا بالرئيس عبد الناصر يدخل الصالة، وتدخل يداه وساقاه قبله، وهو يقول: «أنا تأخرت عليك. قبل قليل جاءتني الميزانية الجديدة، كنت أدرسها، نحن الآن نعدّ ميزانية تقشف استعداداً للمعركة».

ثُمّ قال: «إحكي لي من الأول، ومن يوم سافرت مع الملك حسين».

ورويت للرئيس عبد الناصر على مدى ساعة ويزيد ما كان من أمر سفري مع الملك حسين، وما جرى بيني وبينه من أحاديث حول المعركة، وعن سقوط القدس، ثُمّ سفري إلى دمشق وبيروت وأثينا وطرابلس (ليبيا) والقاهرة إلى آخر تفاصيل الرحلة الطويلة، كما رويتها في مذكراتي.

وقلت: «ولكني أريد أن أسمع عن ظروف المعركة هنا. ليس عندي من المعلومات إلا ما قرأته في الصحف».

قال: «المعركة أشبه بالحلم، بالخيال، لا أكاد أصدق ما وقع، المعركة انحسمت في اليوم الأول، بعد أن دمر العدو سلاحنا الجوي ومطاراتنا. القيادة العسكرية وقعت في ارتباك شديد. أنا كنت أقدّر أن المعركة واقعة لا محالة، وأنها ستقع في الخامس من حزيران/ يونيو، وأن الضربة الأولى ستكون موجهة على سلاحنا الجوي، وأنا حذرت القيادة العسكرية بنفسي، ولكن القيادة العسكرية لم تأخذ الموضوع بالجد الكافي. تصور أن قيادتنا العسكرية بكاملها وعلى رأسها المشير عامر، ومعه الفريق صدقي قائد سلاح الجو، قد غادروا مطار القاهرة إلى سيناء في صباح الخامس من حزيران/ يونيو قبل العدوان الإسرائيلي بـ ٥ دقائق في طائرة خاصة، وفي طريقها مرت على مطاراتنا العسكرية، فلم تتمكن من الاتصال بها، بعضها كان تحت اللهب، وبعضها كان يتصل بطائرة المشير ليخبرها أن مطارهم تحت القصف من قبل العدو. وعادت طائرة المشير إلى القاهرة من دون أن تجد مطاراً واحداً قادراً على استقبالها.

حينئذ أدركت القيادة العسكرية أن العدو قد قام بهجوم شامل علينا، وقد هبطت طائرة المشير في مطار القاهرة الدولي، ونزل منها المشير عامر والفريق محمود صدقي وأركان القيادة العسكرية، وبعد أن غادروها ببضع دقائق ضربتها الطائرات الإسرائيلية وجعلوها كومة نار».

وتابع الرئيس عبد الناصر حديثه وهو يمسك أنفاسه وقال: «إن نكبتنا هي نتيجة أخطاء متراكمة منذُ سنين. بعض الناس يظنون أني أنا الحاكم بأمر الله في القاهرة، وأنه كان يجب عليَّ أن أتجنب كُلّ الأخطاء. أنا لا يمكنني أن أكون بجوار كُلّ ضابط وكُلّ موظف لأطمئن على أنّه يقوم بواجبه على أكمل وجه. البلد فيها مراكز قوى كثيرة غيري، أنا لست مسيطراً على كُلّ شيء. المرحوم عبد الحكيم عامر كان أعز عليَّ من إخواتي، ومع هذا كم.. وكم.. كنا نختلف، ونبقى نتجادل إلى الفجر حتّى نسوي خلافاتنا في ما بيننا. هو يتنازل شوية وأنا أتنازل شوية ويتم الاتفاق. لم تكن كُلّ الأمور كما أريدها، كان في قوى كثيرة في البلد تتصارع، ولم يكن بالإمكان لا الاستغناء عنها، ولا اصلاحها بالكامل، كنت أعمل ما أستطيع. الخلاصة أنّه يوم جاءت المعركة كانت هذه أوضاعنا».

ومضى الرئيس عبد الناصر في حديثه قائلاً:

«بعد ثلاث ساعات من العدوان أصبح جيشنا من دون غطاء جوي. أولادنا قاتلوا قتالاً شجاعاً في اليومين الأول والثاني. والذي بقي من سلاحنا الجوي قام بغارات انتحارية على العدو وأنزل به خسائر فادحة. مصفحاتنا ودباباتنا خاضت معارك رهيبة مع العدو وتغلبت عليه في عدة مواقع، ولكنها كانت من غير غطاء جوي. خسرنا خسائر كبيرة أثناء الانسحاب، وانسحابنا لم يكن منتظماً. ففي العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ قررنا الانسحاب من سيناء وأنا أعلنته بنفسي، وبذلك تجنبنا أن يقع جيشنا في كارثة. ولكن هذه المرة كان الانسحاب كارثة، لأن القيادة لم ترتب الأمور. أولادنا العساكر والضباط وصف الضباط مقاتلون أبطال، ولكن مشكلتنا في الضباط الكبار، نحن الآن نسرّح العشرات من الضباط الكبار، وسنقدم المسؤولين إلى المحاكمة. نحن الآن نعيد بناء الجيش من الصفر. خسرنا ثمانين في المائة من أسلحتنا، وما لا يقل عن عشرين ألف شهيد وأسير وجريح ومفقود. وكان معظمهم في أثناء عملية الانسحاب. الذين فقدناهم في المعركة أثناء الالتحام مع العدو كانوا بضع مئات، ولكن الذين فقدناهم أثناء الانسحاب يتجاوزون الألوف. الطيران الإسرائيلي كان يتعقب جنودنا في كُلّ مكان في الصحراء، وكثيرون ماتوا عطشاً وتعباً، ولم يستطيعوا الوصول إلى منطقة القنال وهم على قيد الحياة».

وقلت للرئيس عبد الناصر: «أريد أن أستوضحكم عن مسألة مهمة، هي حديث الجماهير العربية في كُلّ مكان. هذه المسألة تتعلق بالخطة العسكرية. أنا أعرف عدداً من العسكريين يرددون أنّه كان يجب أن يقوم الجيش المصري بالمبادرة العسكرية، بالهجوم على إسرائيل. إنهم يقدّرون أن تكون النتيجة أقل سوءاً حتّى لو انتهت المعركة إلى هزيمة. وأنا أذكر أن المارشال مونتغمري كان قد عقد ندوة عسكرية في أكاديمية ناصر (في ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٧) وقد حضر هذه الندوة كبار العسكريين في مصر، وحضر معهم ثلاثة من ضباط جيش التحرير الفلسطيني، وقد طرح السؤال في هذه الندوة عن احتمالات الحرب مع إسرائيل. وأن المارشال مونتغمري قد حذر الجيش المصري من أن يحارب حرباً دفاعية في سيناء، وذكر أسباباً كثيرة تأييداً لرأيه. والمهم أن مونتغمري قال هذا الكلام قبل المعركة بعشرين يوماً».

وقاطعني الرئيس عبد الناصر وقال: «لقد وصلني تقرير كامل عن ندوة المارشال مونتغمري.. الفريق عبد المنعم رياض حدثني عنها شفوياً في اليوم نفسه.. وأنا طلبت منه أن يلتقي بالمارشال مونتغمري في جلسة خاصة حتّى يعرض عليه أوضاعنا.. إن كلام المارشال مونتغمري يقوم على أساس خطة مثالية.. ولكننا لنا أوضاع تفرض علينا خطة الدفاع. فلاسفة الحرب في العالم العربي أصبحوا الآن يتشدقون ويتساءلون: لماذا عبد الناصر لم يهجم؟ الناس يقولون إن عبد الحكيم عامر كان يريد الهجوم وعبد الناصر كان مخالفاً. الواقع غير هذا بالمرة. الحقيقة أنّه في ٢٢ أيار/ مايو كان اجتماع اللجنة التنفيذية في بيتي. كنا جالسين هنا في هذه الحجرة. قلت للجنة التنفيذية العليا: إن احتمالات الحرب ٥٠ في المائة، وفي ما بعد عقدنا اجتماعاً آخر وقلت: إن احتمالات الحرب ٨٠ في المائة. وفي اجتماعاتنا السياسية والعسكرية كان واضحاً من البداية أن عملنا دفاعي، وأننا لن نقوم بالهجوم. وفي هذه الاجتماعات لم يتكلم المشير عامر ولا خلافه بشأن الهجوم على إسرائيل، وكنت دائماً أوضّح، أي عمل هجومي على إسرائيل سيعرضنا لمخاطر كبيرة، وأول هذه المخاطر هو أن تهاجمنا أمريكا، وتصريحات أمريكا واضحة في هذا الموضوع. وكانت عمليتنا كلها هي عملية دفاعية نقصد من ورائها أن نردع إسرائيل حتّى لا تقوم بأي عدوان على سوريا. وفي بداية شهر حزيران/ يونيو أصبح احتمال الحرب مائة في المائة. وفي يوم ٢ حزيران/ يونيو ذهبت إلى القيادة العسكرية وقلت لجميع المسؤولين العسكريين: إن إسرائيل ستوقع ضربتها علينا في خلال ٢٤ ساعة إلى ٧٢ ساعة، بل إني توقعت أن تكون الضربة الأولى في يوم ٥ حزيران/ يونيو بالتحديد على سلاحنا الجوي».

قلت: «ألم يكن ممكناً الاستمرار في القتال حتّى بالقوات الباقية».

قال: «كان هذا ممكناً لو أن الجبهة السورية بقيت ثابتة. لو أن الجيش السوري

استمرّ في القتال، لأمكن أن نستمر في القتال. الجيش السوري لم يقاتل في بداية المعركة. كان نشاطه قاصراً على مناوشات جوية وأرضية. كان العدو واضعاً كُلّ ثقله على جبهة سيناء. ولما خلَّص علينا خلَّص على سوريا. سوريا لم تحارب. إسرائيل هي التي حاربت سوريا. كان يمكن الجيش السوري أن يصمد في الجولان أسبوعين. تحصينات الجولان عظيمة، أنا أعرفها، بالإضافة إلى حصانتها الطبيعية، إنها ليست مثل سيناء صحراء مكشوفة. نحن أصلاً قمنا بهذه العملية من أجل سوريا، ولما دخلنا المعركة إخواننا البعثيين لم يحاربوا، أنا اتصلت بالدكتور الأتاسي يوم خمسة حزيران/ يونيو بالتلفون، وناشدته أن يبدأ الجيش السوري بالهجوم على إسرائيل. سهل الحولة ومنطقة طبريا وصفد تحت رحمة الجيش السوري. مصافي البترول في حيفا ليست صعبة المنال على سلاح الجو السوري. ولكن إخواننا البعثيين ما أرادوا أن يحاربوا. الجيش السوري بطل. الشعب السوري بطل. لكن المشكلة في البعثيين».

قلت: «لقد كان الوفد السوري برئاسة د. الأتاسي في القاهرة منذُ بضعة أيام، ألم تسألوه عن الأسباب؟».

قال: «ليس الوقت وقت عتاب ولا تحديد مسؤوليات. كُلّ الذي قالوه إنهم فوجئوا في المعركة، وإنهم لم يظنوا أنها معركة شاملة، وأنها مثل المعارك المحدودة السابقة».

قلت: «أنا أعرف الوضع العربي جيداً، وكذلك فإني أعرف الوضع الدولي جيداً، وبخاصة الموقف العدائي الذي وقفته الولايات المتحدة وحلفاؤها. يهمني أن أعرف موقف الاتحاد السوفياتي».

قال: «ولماذا نحاسب الاتحاد السوفياتي؟ نحن أولى بالحساب. صحيح أن موقف الاتحاد السوفياتي قبل المعركة وأثناءها وبعدها لم يكن الموقف المطلوب، لم يكن موقفاً حسناً، ولكن موقف إخواننا البعثيين كان أخطر بكثير. نحن لا نتوقع من الروس أن يحاربوا معنا. المعركة معركتنا نحن العرب، ونحن الذين يجب أن نحارب.

«لما جاء الملك حسين إلى القاهرة في آخر شهر أيار/ مايو ووقّعنا اتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن، أنا اتصلت تلفونياً بالرئيس الأتاسي وأخبرته بكل ما جرى بيننا وبين الملك حسين. وأخبرتهم أننا مقبلون على معركة، وأن الموقف يفرض علينا أن نتفاهم مع الملك حسين، وأنت عارف الموضوع من أوله إلى آخره. وكان حديث الرئيس الأتاسي فاتراً. ثُمّ علمت أن إخواننا البعثيين طبعوا عدة صور عن اجتماعنا في القاهرة ـ أنا والملك حسين وأنت ـ وكتبوا تحت صورنا «العملاء الثلاثة»، ووزعوها على مكاتب الحزب ودوائر الحكومة، وبقيت هذه الصور معلقة عندهم ولم

يسحبوها إلا عند انتهاء المعركة، ثُمّ إنه بلغني أن د. إبراهيم ماخوس (وزير الخارجية السورية) كان يردّد في أحاديثه بعد الهزيمة قوله بأنهم جروا رجلي إلى المعركة».

وتابع الرئيس عبد الناصر حديثه، وهو يسحب سيجارته عميقاً إلى صدره، قائلاً: «المعركة ليست معركة عبد الناصر ولا معركة مصر وحدها. إذا أنا انكسرت، وانكسرت مصر، فليست الهزيمة علينا وحدنا، إنها هزيمة العرب، وماذا يستفيد البعثيون في دمشق إذا انكسرت مصر وانكسر عبد الناصر؟، فليتفضلوا ويقودوا الأمة العربية إلى النصر. أنا أعرف أن البعث في دمشق يريد أن يتولى قيادة الأمة العربية، فليتفضلوا، الساحة أمامهم مفتوحة، المعركة أمامهم جاهزة الآن. لقد انكسرت أنا وانكسرت مصر، فليتفضلوا ويقودوا وأنا أمشي وراءهم، وأضع نفسي تحت تصرفهم، وإذا انتصروا، فسأضع أكاليل الغار بيدي في رقابهم».

ومضى الرئيس عبد الناصر يتحدث عن حزب البعث فقال: «أنا أعلنت عدة مرات إني أتحمل المسؤولية كاملة بالنسبة إلى النكسة التي حلت بنا. والواقع أن حزب البعث يتحمل المسؤولية الكبرى، ألم يكن حزب البعث هو الذي كان يتحرش بإسرائيل في منطقة الحولة؟ ألم يكن هو الذي يتعرض للمستعمرات اليهودية على الحدود باستمرار؟ ألم يكن هو الذي استغل حماسة الشباب الفلسطيني وكان يحرضهم على أعمال فدائية قبل أن نستكمل استعداداتنا العسكرية؟ لقد فعلت كُلّ جهدي لأتفاهم مع حزب البعث في سوريا ولكني لم أنجح، إنهم يريدون رأس عبد الناصر. بعد الانفصال مع سوريا حاولت كُلّ جهدي أن أتفاهم مع حزب البعث. في شهر أيار/ مايو، بعد أن حشدت إسرائيل قواتها على الجبهة السورية، أنا أرسلت الفريق فوزي يعرض أسراباً من سلاحنا الجوي لتتواجد في سوريا، العسكريون السوريون كانوا موافقين ولكن القيادة السياسية لم توافق. لو كانت بعض قواتنا الجوية موجودة في سوريا أثناء العدوان الإسرائيلي لأمكننا أن نغيّر سير المعركة. ولكن حزب البعث كان خايف منا، خايف من عودة الوحدة، أكثر من خوفهم من إسرائيل».

وتابع الرئيس عبد الناصر حديثه قائلاً: «وأنا تخليت عن الوحدة من أجل التفاهم مع البعث. حتّى إني أغضبت الوحدويين في سوريا، جميع القوى الوطنية في سوريا كانت زعلانة مني لأني سرت مع حزب البعث، اعتبروا إني خذلتهم وتخليت عن قضية الوحدة. وكانت النتيجة أنّه في صباح الخامس من حزيران/ يونيو كان إبراهيم ماخوس في وزارة الخارجية في دمشق يكتب مذكرة لترسل إلى السفارات السورية في الخارج بأن حزب البعث هو الذي فجر المعركة، وأن المعركة تسير نحو النصر، وأن الفضل يعود في ذلك إلى حزب البعث. وفي ستة حزيران/ يونيو، بعد أن ظهرت المعركة لا تسير في صالحنا، عدل ماخوس عن المذكرة، وراح يكتب

مذكرة أخرى بأن عبد الناصر هو سبب الهزيمة، وأني ورطت حزب البعث في هذه المعركة. واجتمعت قيادة البعث في ٧ تموز/ يوليو على أساس أني ورطت حزب البعث وقرروا أن يسحبوا الجيش السوري من الجبهة، وأن تنسحب الحكومة من دمشق إلى حمص، وكانت حجتهم في ذلك أنّه يجب الحفاظ على نظام الحكم، وأن العدو الإسرائيلي إذا احتل الأرض يمكن استردادها، لكن إذا سقط النظام لا يمكن إعادته. وهذا ما جرى فعلاً. فقد انسحبت الحكومة إلى حمص وانسحب الجيش، ولم يبق في دمشق إلا القادة العسكريون.

كان الرئيس عبد الناصر يتحدث بمرارة وعيناه الواسعتان تشعان غضباً وحزناً، فأمسكت بزمام الكلام لأعطيه فرصة برشف فنجان القهوة الذي طال انتظاره ويهدئ روعه بعض الشيء، وأخذت أتحدث عن جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة وكيف أن القوات الفلسطينية خاضت معارك ضارية في وجه القوات الإسرائيلية وكبدتها خسائر فادحة في الضباط والأفراد والعتاد، وكيف أن خان يونس قد دخلتها القوات إسرائيلية ثلاث مرات، وأُخرجت ثلاث مرات.

واسترسلت في هذه الحديث، وقاطعني قائلاً: «ليت الآخرين مثل جيش التحرير الفلسطيني والشعب الفلسطيني، أنا جاءتني تقارير عن بطولة جيش التحرير في قطاع غزة. وعلمت أن عدداً من الضباط الفلسطينيين قد انسحبوا مع زملائهم المصريين، وأنا أصدرت أن يعاملوهم مثل الضباط المصريين».

وهنا سألني عبد الناصر: «وكيف أحوال المنظمة في الظروف الحاضرة؟».

قلت: «الشعب والجيش على روح معنوية عالية. في قطاع غزة والضفة الغربية الأهالي مستعدون للمقاومة المسلحة. وأنا ما كنت أريد أن أزيد متاعبك بالحديث عن متاعبي، ولكن ما دمت تكلمت عن البعثيين، فلا بأس من أن أنقل إليك خبراً مثيراً للذهول. لقد قررنا في المنظمة بعد النكسة أن نبدأ مقاومة مسلحة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي في داخل البلاد، وقد أفرزنا ثمانية عشر ضابطاً من جيش التحرير من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة لنرسلهم إلى داخل البلاد، إلى مدنهم وقراهم، عند أهلهم وذويهم، ليبدأوا إنشاء خلايا مدربة على السلاح، وتشرع في القيام بحرب العصابات. وسافر ضباطنا إلى دمشق، ليسافروا منها إلى عمّان، ومنها إلى الضفة الغربية. وفي دمشق قبضت السلطة على ضباطنا، وأودعوا سجن المزة لثلاثة أيام، وأجرى معهم اللواء أحمد سويداني رئيس أركان الجيش السوري تحقيقاً واسعاً، وتردّد ضباطنا في بادئ الأمر أن يذكروا له الحقيقة، لكنهم، اعتزازاً بمهمتهم وتسهيلاً لإطلاق سراحهم، كشفوا له عن حقيقة مهمتهم، فما كان من اللواء سويداني إلا أن

اقتادهم في اليوم الرابع إلى مطار دمشق، وركبوا الطائرة إلى القاهرة، وهو يقول لهم: «قولوا للشقيري الذي بعثكم: ما لكم طريق من هنا». ووصل ضباطنا الثمانية عشر إلى القاهرة، يروون لي هذه الحكاية، ولولا أن الذين قصّوها عليّ كانوا ثمانية عشر لظننت أنها أضغاث أحلام، كما يقول العرب. ومع هذا فإن جيش التحرير الفلسطيني في سوريا، ويبلغ ستة آلاف، كان في الخطوط الأمامية أثناء المعركة. نحن ندفع رواتب جيش التحرير في سوريا، وسوريا لا تدفع التزاماتها إلى المنظمة، ولا إلى جيش التحرير الفلسطيني».

وقال: «وما هي أحوالكم المالية في الوقت الحاضر؟».

قلت: «معظم الدول العربية متخلفة عن التزاماتها. ولا ندري كيف نستطيع الاستمرار في استبقاء جيش التحرير الفلسطيني».

قال: «بالنسبة الينا، نحن نتقاسم رغيفنا معكم. وأنت تعلم أننا نعيش ظروفاً مالية صعبة، وسأصدر الأمر إلى الفريق فوزي أن يدفع مخصصات جيش التحرير الموجود عندنا من ميزانيتنا، إلى أن يفرجها الله».

وسألني الرئيس عبد الناصر: «وكم كانت خسائر جيش التحرير في الجبهة السورية؟».

قلت: «لم يصلني العدد الكامل حتّى الآن».

قال: «وهل تعلم أن خسائر الجيش السوري في المعركة كانت عشرين ضابطاً، ومائة وخمسة وعشرين جندياً؟ وهذا العدد أقل من الضحايا الذين سقطوا أمام بيت الرئيس أمين حافظ لما قامت محاولة انقلابية عليه».

قلت: «يظهر أن القيام بانقلاب في دمشق أهم من الحفاظ على الجبهة السورية، وأغلى ثمناً من الدفاع عن الوطن».

قال: «البعثيون ليسوا وحدهم مصدر الشرّ في الوطن العربي. مصيبتنا أيضاً في بورقيبة، وفي الحسن، وفي الحسين».

قلت: «أنا أعرف هؤلاء الثلاثة. ولكن هل من جديد بشأنهم؟».

قال: «الحسن الثاني يهاجمنا في مجالسه مثل الملك فيصل. قال الملك الحسن إن خطأنا الأكبر أننا لم نبدأ بالهجوم، وأنه لو كان هو مكاننا لكان البادئ بالهجوم. طيب يتفضل يحلّ مكاننا ويتفضل يهجم، من يمنعه من الهجوم. لكن هو قبل أن يتكلم فليخلص المغرب من النفوذ الاقتصادي اليهودي. اليهود في المغرب مستولون على

زمام الاقتصاد في المغرب. الحسن الثاني ألقى القبض على مئات الطلاب والعمال والشباب لأنهم قاموا بتظاهرات وإضراب أيام حرب حزيران/ يونيو. واعتقل محجوب ابن صديق الأمين العام لاتحاد العمال في المغرب بتهمة إهانة السلطة. هل التحرك الوطني في المغرب يعتبر إهانة للسلطة؟ أما الحسين ملك الأردن، فلم يترك بلداً في أوروبا وأمريكا إلا وأعلن فيها أن أمريكا وبريطانيا لم يكن لهما ضلع في العدوان الإسرائيلي، مع أن الملك حسين اتصل بي يوم ٧ حزيران/ يونيو عند الفجر وقال لي إن ٤٠٠ طائرة تهاجم الجبهة الأردنية، وإن أجهزة الرادار في الأردن اتضح لها أن هذه الطائرات أمريكية وبريطانية. والحبيب بورقيبة بدأ يتكلم علينا بعدما انتهت الحرب. وكذلك، فإن الشباب في تونس الذين قاموا بتظاهرات يوم خمسة حزيران/ يونيو هم الآن في السجون، وينتظرون محاكمة عسكرية. كيف نرجو خيراً للأمة العربية من أمثال هؤلاء الناس؟».

قلت: «بل إن الملك حسين قد فضح نفسه بنفسه، فقد أعلن في مؤتمراته الصحافية التي عقدها في الولايات المتحدة بأنه كان مضطراً لتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة (٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧) والدخول في الحرب، وأنه لم يكن له خيار نظراً إلى الظروف التي كانت تسود المنطقة آنذاك. على كُلّ حال، هؤلاء الذين سيحضرون مؤتمر القمة المقبل».

قال: «أنا أعلم ما يقول الناس عن مؤتمر القمة، وصلتني تقارير عن مصر والبلاد العربية، أنّه كيف يوافق عبد الناصر على حضور مؤتمر القمة في الخرطوم مع أنّه هو الذي قاطع مؤتمرات القمة في سنة ١٩٦٦؟ إن هذا الموضوع يؤثر في كرامتي أنا، فقد وافقت على مؤتمر الخرطوم لأضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وكرامتي الشخصيّة ليست موضوع بحث. ولا يهمني كذلك إذا قيل إن حضوري مؤتمر القمة سيكون محل شماتة. أنا لا يهمني لا الشماتة ولا الكرامة. ولا أنا ذاهب لأحرج أحداً. اللي عاوز يساهم في المعركة يتفضل. واللي مش عاوز نترك حسابه لشعبه».

وعدت السؤال مرة ثانية: «ما هو موقف أصدقائنا الروس؟».

قال: «العلاقات الدولية لا يوجد فيها صداقة. الروس يساعدوننا. لهم مصالح في المنطقة. ونحن لنا مصلحة في مساعدتهم. إنهم يقدمون لنا معاونات اقتصادية وعسكرية. نحن لا نستغني عن الروس في الظروف الحاضرة. أمريكا فرضت علينا حصاراً كاملاً. ولم يعد أمامنا إلا أن نمدّ أيدينا إلى الروس».

قلت: «وماذا كان موقفهم قبل المعركة وأثناءها؟».

قال: طبعاً لا يساعدوننا كما تساعد أمريكا إسرائيل. أمريكا تقدم لإسرائيل من

دون حساب. وروسيا تقدم لنا بعد ألف حساب وحساب. أمريكا تريد أن تهزمنا إسرائيل بأي ثمن. وروسيا لا تريدنا أن ننتصر على إسرائيل. العملية عملية مصالح متوازنة. الاتحاد السوفياتي يتطلع إلى قيام جمهوريات شيوعية في الوطن العربي، ونحن نقاوم ذلك بكل قوتنا، لا نريد استبدال استعمار باستعمار. أنت تذكر أني تخاصمت مع خروتشوف حول هذا الموضوع. نحن لا نوافق على قيام نشاط شيوعي في المنطقة. وأعلنّا دائماً أن صداقتنا مع الاتحاد السوفياتي تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل».

قلت (وأنا أعود إلى السؤال مرة ثانية): «ما هو موقف الاتحاد السوفياتي قبل المعركة وبعدها؟».

قال: «أنا عارف من الأصل أن الروس لا يحاربون من أجلنا، ولا يريدون أن يصطدموا مع الأمريكان من أجلنا، وأن مصلحتهم هي بقاء إسرائيل حتّى يظل النزاع مستمراً في الشرق الأوسط، ونظل محتاجين إلى الاتحاد السوفياتي. لكن لا شكّ في أن أمريكا قد انتصرت علينا وعلى الروس في هذه الحرب. الأمريكان خدعوا الروس، وقالوا لهم أن يضغطوا علينا وأن لا نبدأ بالقتال. وحصل هذه فعلاً. السفير السوفياتي أبلغني رسالة من قادة الاتحاد السوفياتي يلحّون فيها ألا نكون البادئين بإطلاق النار، كما أن أمريكا ستضغط على إسرائيل. يوم السبت في ٣ حزيران/ يونيو مساء جاءني السفير السوفياتي وقال لي إن الاتحاد السوفياتي على يقين بأن الأزمة في طريقها إلى الهدوء، وإن إسرائيل لن تكون البادئة بالهجوم. هذا مع العلم بأنه قبل أسبوع، لما كان عندنا يوثانت، سلمني برقية وصلت إليه من الرئيس جونسون وهو في القاهرة يطلب أن يبلغني بأن أمريكا ترى أن إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية يعتبر عدواناً على إسرائيل، ومن حقها أن تدافع عن نفسها. ولكن ظهر الآن أن أمريكا لم تضغط على إسرائيل. كان هنالك تواطؤ بين أمريكا وإسرائيل على ضرب القومية العربية. أمريكا حققت سياستها وانتصرت. الأمريكان كانوا أشطر من الروس. أنا لا أريد أن أنسب سوء النية إلى الروس. ولكن الروس تركونا وحدنا في المعركة. كانت باخرة التجسس الأمريكية «ليبرتي» تساعد اليهود، وأمريكا قدمت إلى إسرائيل كُلّ المعلومات التي حصلت عليها عن طريق الأقمار الصناعية. والأسطول الروسي كان في شواطئنا لا يفعل شيئاً، ولا يقدم لنا أي خدمة، ولو مظاهرة عسكرية، وانتهت المعركة وكأن الروس غير موجودين في المنطقة. لقد كان الأسطول الروسي في شواطئنا، وكان بإمكان الرادار السوفياتي في السفن الحربية السوفياتية أن يقدم لنا معاونات قيمة، ولكنه لم يفعل. هذا مع العلم أن شمس بدران (وزير الحربية) حينما ذهب إلى موسكو في ٢٥ أيار/ مايو ليبحث مع الروس مدى المساعدات التي

يمكن أن يقدموها لنا، أخبره قادة الاتحاد السوفياتي الثلاثة، بودغورني وبريجنيف وكوسيغن، أن موسكو تؤيد القاهرة من غير تحفظ ولو أدّى ذلك إلى احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة.

قلت: «والأسلحة السوفياتية؟ ألم يكن بالإمكان أن ترسل روسيا طائرات مقاتلة أثناء حرب الأيام الستة؟».

قال: «الأسلحة السوفياتية التي كانت عندنا هي أسلحة دفاعية. ليست أسلحة هجومية، الأمريكان أعطوا إسرائيل أسلحة أحسن من السلاح الذي قدمته روسيا لنا، مع أن الروس يملكون أسلحة متفوقة.

«وحينما ضرب العدو طياراتنا ومطاراتنا في خمسة وستة حزيران/ يونيو طلبت من الاتحاد السوفياتي أن يرسل إلينا طائرات مقاتلة بدلاً من الطائرات التي فقدناها حتّى نستطيع أن نواصل المعركة، وتردد قادة السوفيات في بادئ الأمر، وبعد إلحاح وافقوا بشرط أن تمرّ الطائرات المطلوبة عن طريق يوغسلافيا. وقد اتصلت بالرئيس تيتو فوافق على ذلك، ولكن الاتحاد السوفياتي أبدى خشية أن يتعرض الأسطول الأمريكي للطائرات السوفياتية حتّى ولو كانت عن طريق يوغوسلافيا، واقترحوا أن يرسلوها إلينا عن طريق الجزائر، ووافقنا على ذلك، ويوم ٨ حزيران/ يونيو قالوا إن الأمر يحتاج إلى بضعة أسابيع. وهكذا انتهت المعركة من دون أن يمدنا الاتحاد السوفياتي بالطائرات المطلوبة».

ووضع الرئيس عبد الناصر يده على جبينه، وهو يستذكر تلك الأيام الرهيبة. وقال: «ولقد وقع حادث آخر، ولا أزال في حيرة من تفسيره. . ففي اليوم السادس من حزيران/ يونيو كانت قد وصلت إلى شواطئنا سفينة سوفياتية محملة بمدافع كنا طلبناها قبل العدوان، وبعد أن اقتربت من شواطئ الإسكندرية عادت أدراجها من دون أن تفرغ شحنتها، بحجة أن الطائرات الإسرائيلية قد تقصفها، مع أننا لو استلمنا هذه الأسلحة في وقتها لكان بإمكاننا الصمود بضعة أيام في مواقعنا الرئيسيّة في سيناء».

قلت: «والأسلحة التي تصلكم الآن؟».

قال: «نحن الآن محتاجون إلى كُلّ شيء، إلى أي شيء، لقد تحطم جيشنا وتدمر سلاحنا. نحن نبدأ من جديد. ولذلك فنحن نقبل ما تعطيه روسيا لنا، وبعد هذه المرحلة سنطالب بطيران متفوق. المعركة معركة طيران. الطيران هو الذي يقرر مصير المعركة. وسنطالب الروس أن يقدموا الينا أجود طائراتهم، خصوصاً أننا أصبحنا بعيدين الآن عن إسرائيل. قبل حرب حزيران/ يونيو كانت مطاراتنا في سيناء قريبة

من الأهداف العسكرية في إسرائيل. أما الآن فإن الوضع قد تغيّر، هذا ما نؤمله من الروس في المرحلة الحاضرة».

واستطرد الرئيس عبد الناصر قائلاً: «والإذاعة السعودية تلاحقنا أن نتخلى عن صداقتنا مع الروس. أنا مستعد أن أتخلى عن الروس، ولكن من أين نأتي بالأسلحة، حتّى الدفاعية؟ هل الملك فيصل يريد أن يعرفني على أهداف الاتحاد السوفياتي؟ نحن نعرف الاتحاد السوفياتي جيداً. نحن كنا في المعركة سنة ١٩٤٨ في فلسطين، وكانت تصلنا الأخبار عن مناقشات الأمم المتحدة.. وأنا لا أنسى أن غروميكو وزير الخارجية الروسية كان يدافع عن إسرائيل مثل أمريكا وأشد، وفي مجلس الأمن كانت روسيا تسند إسرائيل. كانت تعارض في خروج القوات الإسرائيلية من النقب. وبقي الموقف الروسي عدائياً إلى أوائل الخمسينيات. هذه الأمور وغيرها نعرفها حقّ المعرفة. أين كان فيصل لما كنا محاصرين في الفالوجة، وكان غروميكو في خطبه في الأمم المتحدة يساند إسرائيل علينا؟ أنت عارف هذه الأمور كلها».

وكان الرئيس عبد الناصر يتحدث وكأنه وجد ضالته المنشودة. كان يبحث عن شخص يحدثه عن همومه ليخرجها من صدره، حتّى يستريح ولو بعض الشيء. وكان يريد ألا يكون هذا الشخص ملكاً، ولا رئيساً.. وربما لا يريده أن يكون مصرياً.. فكنت أنا ذلك الشخص.. فلسطيني.. لاجئ.. غير مسؤول.. عاش القضية كُلّ عمره.

وأردت أن أخفف عن الرئيس عبد الناصر بعض الشيء، فأردت أن أنتقل إلى ناحية أخرى في الموضوع، لعل فيها شيئاً من العزاء والرجاء.

فقلت: «وما هو موقف الرئيس الجزائري بومدين؟ لقد لاحظت أنّه كان فاتراً بعد انتهاء اجتماع القمة الخماسية».

قال: «الرئيس الجزائري بومدين يريد منا استئناف القتال. وأنا أريد استئناف القتال، ولكن لا أستطيع ذلك قبل أن نستكمل استعداداتنا العسكرية. بومدين يريد أن نباشر الحرب الآن ولو على طريقة حرب العصابات، ونحن غير مستعدين لهذه العملية، عندنا مشاكل اقتصادية كبيرة، وعندنا أعداء في الداخل، وعندنا أمريكا تتربص بنا الدوائر.. أمريكا تريد إسقاط الحكم الوطني في البلاد العربية، ابتداء من مصر. ثُمّ إن بومدين كان يعارض أصلاً في وقف إطلاق النار. كان يريد أن نستمر في الحرب حتّى ولو دخلت إسرائيل إلى القاهرة وإلى دمشق وإلى بغداد، لأن ذلك في رأيه يجعل المعركة في الوطن العربي كُلّه».

واستطرد الرئيس عبد الناصر قائلاً: «والواقع أن هذا كان ممكناً لو أن الأمة

العربية كانت منظمة على الصعيد الشعبي، وأنا أفكّر بعد إزالة آثار العدوان أن أستقيل من رئاسة الجمهورية، وأن أكرس كُلّ وقتي للاتحاد الاشتراكي حتّى ننظم الجماهير العربية، ونكون قادرين على الاستفادة من طاقات الشعوب العربية. هذا هو جوهر الخلاف بيني وبين الأخ بومدين».

وهنا سألني الرئيس عبد الناصر: «وأنت ما هو رأيك في الموضوع؟».

قلت: «كلاكما على حقّ».

قال (مقهقهاً): «كيف، كلانا على حقّ. لا بُدَّ من أن يكون واحد على حقّ، والآخر على الباطل».

قلت: «كُلّ واحد منكم يمثل مدرسة عسكرية. أنت كنت في الجيش النظامي، وبومدين كان في جيش التحرير، في جيش العصابات. ولذلك فتفكيرك نظامي، وتفكير بومدين تفكير عصابات. أنت تريد أن تقود النضال وأنت رئيس دولة. وبومدين كان يقود النضال وهو ضابط في خنادق الشعب».

وسألني الرئيس عبد الناصر: «وصاحبك الملك فيصل، ما هو موقفه؟ وماذا تتوقع أن يكون موقفه في مؤتمر القمة».

قلت: «الملك فيصل صديقي صحيح، ولكن سابقاً. . الملك فيصل عنيد جداً، ولا استبعد أن يعتذر عن حضور مؤتمر القمة. وإذا حضر فإنه سيصرّ على حلّ مشكلة اليمن، إنه يريد أولاً «إزالة العدوان المصري» عن اليمن، قبل أن يفكر في إزالة «آثار العدوان الإسرائيلي» على البلاد العربية».

وعدت مرة ثالثة أسأل عن موقف الاتحاد السوفياتي. وماذا سيفعل الاتحاد السوفياتي من أجل إزالة آثار العدوان.

قال: «الاتحاد السوفياتي يركّز كُلّ جهوده في الوقت الحاضر على الأمم المتحدة، والرئيس بودغورني حينما كان عندنا في القاهرة في الأسبوع الماضي ركّز على العمل السياسي داخل الأمم المتحدة وخارجها. وإنهم سيواصلون الضغط على الرئيس جونسون ليضغط على إسرائيل للوصول إلى التسوية السلمية».

قلت: «وما هو رأي سيادتك في هذه المحاولة؟».

قال: «نحن نتبع الطريقين. نقوي جيشنا ونجرب طريقة الأمم المتحدة. بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ نجحت تجربة الأمم المتحدة بإجلاء إسرائيل عن سيناء وقطاع غزة».

قلت: «الظروف تغيّرت. اليوم لا يوجد أيزنهاور ولا خروتشوف».

قال: «على كُلّ حال لا ضرر من التجربة، وإن كان الناس في مصر متحمسين، يريدون إخراج إسرائيل بالقوة. . البارحة كنت في حديث مع ابني خالد حول هذا الموضوع. . خالد والشباب متحمسون، إنهم لا يريدون إخراج إسرائيل عن طريق الأمم المتحدة، ولكنهم يريدون أن نغسل العار ونخرجهم بالقوة».

وطالت الجلسة، وأحسست أني أثقلت على الرئيس عبد الناصر في هذا الحديث، فنهضت أستأذن بالانصراف، وسرنا إلى الباب الخارجي والرئيس عبد الناصر يسألني: «أيه رأيك في كلام خالد؟».

قلت: «هل تريد الحقّ؟».

قال: «نعم. إيه الحقّ؟».

قلت: «أنا مع خالد ولست مع أبو خالد».

فقهقه ضاحكاً وقال: «كُلّه واحد. معي ومع خالد كُلّه واحد».

وانصرفت إلى منزلي، وإلى مكتبي لأدوّن ما دار بيني وبين الرئيس عبد الناصر من حديث، وأدوّنه في يومياتي كاملاً، فلا يسقط منه موضوع ولا معنى، ولا يسقط منه ملك أو رئيس.

لقد كان حديثاً شاملاً، وأحسب أن حكام العرب سيقرأون هذا الحديث، وهم يعجبون أو يضحكون.

والله تعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿**أفمن هذا الحديث تعجبون، وتضحكون ولا تبكون**﴾[1] صدق الله العظيم.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة النجم،» الآيتان ٥٩ ـ ٦٠.

هــل جئتــم لإزالــة العــدوان..
أم لإزالــة منظمــة التحريــر؟

انهزم الملوك والرؤساء الهزيمة الكبرى في معركة الأيام الستة في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧. وتوالت بعد ذلك الهزائم السياسية واحدة بعد الأخرى، تماماً كالمسبحة المفروطة حين تتساقط حبة بعد حبة.

وكانت أولى الهزائم السياسية أن مجلس الأمن قد قرر وقف القتال من دون أن يقرر عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ما قبل القتال (٩/ ٦/ ١٩٦٧).

ولقد قضيت في الأمم المتحدة قرابة خمسة عشر عاماً من عُمري، أعطيتها كُلّ جوارحي، حتّى لم يبق عليَّ إلا أن أمدّ فراشي في أروقتها وأنام فيها، ولم أشهد في جميع القضايا التي عالجتها الأمم المتحدة سابقة واحدة قررت فيها الأمم المتحدة وقف إطلاق النار إلا وقرنته بالعودة إلى خطوط ما قبل القتال.

وهكذا، فقد جاءت حرب حزيران/ يونيو هي السابقة الوحيدة، والاستثناء الأوحد.. وقف القتال من غير عودة إلى الوراء.

وكانت الهزيمة السياسية الثانية ذلك الفشل الذريع الذي انتهت إليه الدورة الطارئة للأمم المتحدة التي انعقدت بناء على اقتراح الاتحاد السوفياتي (١٩ حزيران/ يونيو)، وكانت النتيجة أن رفضت الجمعية العامة جميع مشروعات القرارات التي عُرضت عليها بشان انسحاب القوات الإسرائيلية.. واستمرت القوات الإسرائيلية تحتل الأراضي العربية المحتلة.. ولِمَ لا. فالأمم المتحدة، من حيثُ النتيجة، لم تقل لإسرائيل: «أخرجي من الأراضي المحتلة».

وبعد هذه الهزائم السياسية على الصعيد الدولي، جاءت الهزائم السياسية على الصعيد العربي.

وإن الباحث عن الأسباب لا يعدم أن يجد سبباً، ولو هزيلاً، للهزائم السياسية

على الصعيد الدولي. ولكننا لا نستطيع أن نجد سبباً للهزائم السياسية التي منينا بها في الوطن العربي. . إلا أن الملوك والرؤساء جديرون بهذه الهزائم على الصعيدين الدولي والعربي سواء بسواء.

أما على الصعيد العربي، فقد وقفوا أمام النكبة يتثاءبون، كأنما الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل ليست أرضاً عربية، وكأنما الكرامة العربية التي أهدرت ليست بذات قيمة. وكأنما مصير الأمة التي يحكمونها ليس بذي موضوع.

وبقي كُلّ حاكم عربي في عاصمته مكتوف اليدين، معقود الساقين، ولكن مطلوق اللسانين: لسان الإذاعة، ولسان الصحافة، يخادع الجماهير العربية، ويردّ أسباب النكبة إلى مائة سبب وسبب، حتّى يحجب الحقيقة الأزلية أنه هو السبب.

وهذا هو حكم قاس، من غير شكّ، ولكنه حكم عادل ومنصف، فإن قسوة الحكم متوازية مع هوية المجرم وماهية الجريمة.

ولم يكفِ أن الملوك والرؤساء كانوا السبب الأكبر في الهزيمة، وإن تفاوتت درجات المسؤولية في أعناقهم. ولكنهم بعد أن وقعت وتمت، وبعد أن أعلنوا أنها ستكون عبرة ودرساً، لاذوا بالفرار، تماماً كما يفعل المجرمون العاديون، يقترفون الجريمة ثُمّ يفرّون.

وفرَّ الملوك والرؤساء إلى مخابئهم، إلى قصورهم، يفكّرون في طمس معالم الجريمة، بإطلاق شعار جديد يكون ملهاة للجماهير، يخدّرها ويعزّيها ويسلّيها.

ومن هنا جاء الشعار الجديد: «إزالة آثار العدوان» بعد الهزيمة. وكان تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين هو الشعار السابق الذي أعلنه الملوك والرؤساء قبل الهزيمة، في مؤتمرات القمة الثلاثة: في القاهرة والإسكندرية والدار البيضاء.

وكما كان الشعار السابق عبثاً ولهواً، فقد جاء الشعار الجديد أعبث لهواً، وألهى عبثاً، وأخذت الأحداث تتكلم.

وأول هذه الأحداث أن وزراء خارجية الدول العربية لم يجتمعوا إلا في السادس عشر من حزيران/ يونيو في الكويت، أي بعد عشرة أيام من العدوان. وكان من حقّ الأمة العربية المنكوبة بإسرائيل وبالحكم العربي أن تتساءل:

ـ ماذا كان يفعل وزراء الدول العربية طيلة هذه الأيام؟

ـ ولماذا لم يجتمع وزراء خارجية الدول العربية فور العدوان؟

ولكن ما هو أهم من ذلك، فإن من حقّ الجماهير العربية أن تقذف بسؤال أكبر

في وجه الملوك والرؤساء: ماذا كنتم تفعلون أثناء العدوان؟.. ولماذا لم تجتمعوا فور العدوان؟

ومع هذا، فإن اجتماع وزراء الخارجية في الكويت قد انعقد لبضع ساعات، وركب الوزراء بعدها طائرة واحدة إلى نيويورك ليخطبوا خطباً ضجرت من أمثالها سقوف الأمم المتحدة وجدرانها، منذُ أن خطب على منبرها نوري السعيد، وفارس الخوري، وكميل شمعون، وفيصل بن عبد العزيز في عام ١٩٤٨ مهدّدين ومنذرين. وذهب كُلّ ذلك أدراج الرياح، وبقيت الرياح.

وظلّ الملوك والرؤساء يشدّون أبصار الجماهير العربية وأسماعها إلى الأمم المتحدة، كأنما إزالة آثار العدوان ستتم في نيويورك لا في الوطن العربي.

وانتهت الدورة الطارئة إلى فشل ذريع (٤ تموز/ يوليو) ولم يتحرك الملوك والرؤساء من مخادعهم، وهم مشغولون بمخادعة الأمة العربية عن بلواها، لتنسى أنهم هم بلواها، وما بلواها إلا هم.

وحصل اجتماع واحد فقط هو اجتماع القمة الخماسية (١٢ تموز/ يوليو)، ووصفه الرئيس عبد الناصر بأنه «تمّ من غير ترتيب». فقد حضره الرؤساء عبد الناصر والأتاسي وبومدين والأزهري وعارف، وتخلله ملك واحد هو الحسين بن طلال.

وكُلّ ما استطاع أن يفعله هذا الاجتماع الخماسي هو أنّه قرر الدعوة إلى اجتماع قمة أكبر، في الخرطوم، يسبقه اجتماع وزراء خارجية الدول العربية للدرس والتنسيق والتمهيد. وبدأت الاجتماعات.

اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم في ١ آب/ أغسطس. واجتمع مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب في ١٥ آب/ أغسطس في بغداد.. ثُمّ عاد وزراء خارجية الدول العربية للاجتماع في الخرطوم في ٢٦ آب/ أغسطس، واجتمع مؤتمر الملوك والرؤساء في الخرطوم في ١٢ آب/ أغسطس.

ومعنى ذلك أن الملوك والرؤساء الذين كان يفرض عليهم الواجب الوطني، أو تفرض عليهم ضخامة الهزيمة وجسامة النكبة، أن يجتمعوا يوم العدوان أو بعد انتهاء العدوان مباشرة، لم يجتمعوا إلا بعد خمسة وثمانين يوماً من احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية. وما أرخص الوطن العربي على ملوكه ورؤسائه.

واجتماعات وزراء الخارجية هذه، ما جدواها؟.. وماذا تستطيع أن تنسق أو تمهد؟.. هؤلاء الوزراء لا يملكون من أمرهم شيئاً، ولا يعكسون رغبات شعوبهم. هؤلاء ليسوا أعضاء في حكومات ديمقراطية مسؤولة أمام الشعب. هؤلاء موظفون

عند الملوك والرؤساء، يعزلونهم ويعيّنونهم متى شاؤوا. . والملوك والرؤساء بدورهم لا يمثلون مشيئة الشعوب، ولا يستمدون سلطتهم من رغبات الشعوب. . الملوك ورثوا السلطة عن آبائهم بالسيف والترس. . والرؤساء وصلوا إلى الحكم عن طريق الدبابة والمدفع[1]. ولست في حاجة إلى أن أذكر الاستثناءات، فإنه ضائع في الجماعة.

ومثل هذا النوع من الحكم في الوطن العربي من شأنه أن تتلاحق على يديه المصائب، وأن تكون النكبات من بعض إنجازته، ومثل هذا الحكم إذا حلت في عهده الهزائم لا يستطيع أن يجد لها حلاً، ولا منها مخرجاً. .

بل إن الحكم الأجنبي الصديق، تحقيقاً لمصالحه ومطامحه، كان أكثر جدية في الأخذ بزمام المبادرة. وها نحن نرى الدول الشيوعية تعقد في هذه الفترة اجتماعين للقمة: أحدهما في التاسع من حزيران/ يونيو في شبه جزيرة القرم، والثاني في ١١ تموز/ يوليو في بلغراد، للنظر في ما يجب عمله للحفاظ على سمعتهم ومصالحهم في الشرق الأوسط، وقد نزلت بها الشروخ والصدوع في أعقاب حرب الأيام الستة.

وكذلك، فإننا نرى المارشال تيتو، الصديق الشخصي للرئيس عبد الناصر، تحركه المصالح والمبادئ، فيعرض مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط، ويحمله وزراؤه وسفراؤه إلى القارات الست. وقد وصل هذا المشروع إليّ بوصفي رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية. والمنظمة هي إحدى المؤسسات التي أثبتت وجودها في القارات الست بعد عشرين عاماً من ضياع الشخصيّة الفلسطينية.

ومشروع الرئيس تيتو، على خيره وشره، قد أشغل الرأي العام الدولي وحرك قضية الشرق الأوسط لزمن غير قصير. وراحت وكالات الأنباء تتبارى في التكهن بمحتوياته، وقد آن الأوان لمذكراتي أن تنشره كاملاً، عن مذكرة وصلتني من السفارة اليوغوسلافية في القاهرة: «سري جداً»، وختمتها بالعبارة التقليدية: «وتقبلوا تحيات السفارة اليوغوسلافية». وينصّ المشروع على ما يلي:

أولاً: انسحاب القوات الإسرائيلية تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة من الأراضي العربية التي تحتلها منذُ نشوب القتال في الخامس من حزيران/ يونيو الماضي.

ثانياً: يتولى مجلس الأمن أو الدول الأربع الكبرى ضمان جميع دول المنظمة وحدودها ريثما يتم وضع حلّ نهائي للقضايا المتنازع عليها، ولتحقيق هذه الغاية يمكن وضع قوات دولية على جانبي الحدود.

(١) يعني المؤلّف بالأنظمة التي كانت سبب النكبة، وليس الأنظمة التي قامت ردّاً على النكبة.

ثالثاً: حرية المرور لجميع السفن في مضائق تيران (خليج القبة) إلى حين صدور قرار من محكمة العدل الدولية.

رابعاً: تكون الملاحة في قناة السويس كما كانت قبل الخامس من حزيران/ يونيو.

خامساً: بعد تنفيذ هذه الإجراءات يتخذ مجلس الأمن الدولي خطوات لحل القضايا الأخرى المتنازع عليها، وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وقضية مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس.

ويجري اتخاذ هذه الخطوات بمساهمة مباشرة من الفرقاء المعنيين.

والمارشال تيتو هو الذي حمل مشروعه بنفسه إلى القاهرة، فقد وصل إليها بعد شهر واحد من وقف إطلاق النار على رأس وفد يوغسلافي كبير (١٠/ ٨/ ١٩٦٧). وقد مهّدت المصادر اليوغوسلافية في بلغراد لهذه الزيارة، فأعلنت «أن يوغوسلافيا لا يمكن أن تؤيد على الإطلاق أي عمل سياسي لحل أزمة الشرق الأوسط إلا إذا كان هذا الحلّ مقبولاً لدى الدول العربية». فكان ذلك إيذاناً بأن يوغوسلافيا قد أعدت مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط.

وكان هذا هو الواقع فعلاً، فقد عرض المارشال تيتو على صديقه الرئيس عبد الناصر بنود المشروع. واجتمعت بالمارشال تيتو في السفارة اليوغوسلافية، وسمع الجواب من الرئيس عبد الناصر ومني.

أجاب الرئيس عبد الناصر بأن المشروع جدير بالدرس، وأنه يحسن بالرئيس تيتو أن يعرضه على سوريا والعراق، فإن قبلاه فهو مستعد لقبوله. وإلا فلا بُدَّ من البحث عن طريق آخر.

وأجبت بأن الشعب الفلسطيني ليس فريقاً في الأمم المتحدة ولا يسعه قبول هذا المشروع، لأنه يترك قضية فلسطين في مجموعها من غير حلّ، ويجعل الأمر بين يَدي مجلس الأمن. ويكفي أن مجلس الأمن فيه الولايات المتحدة.

وبحسب التقاليد الدبلوماسية، فقد كذبت المصادر اليوغوسلافية أن الرئيس تيتو يحمل مشروعاً، وأذاعت وكالة الأنباء اليوغوسلافية رسالة من القاهرة بأن «ما نشرته الصحافة عن «مشروع السلام» اليوغوسلافي ما هو إلا استنتاج وتنبؤ غير صحيحين».

ونتيجة إجابة الرئيس عبد الناصر، فقد سافر الرئيس تيتو إلى دمشق (١٣ آب/ أغسطس) وبقي فيها يومين، اجتمع خلالهما بالرئيس السوري د. نور الدين الأتاسي وإخوانه.. ولم توافق سوريا على مشروع المارشال تيتو، وطالبت بإدخال

تعديلات أساسية عليه حتّى أصبح مشروعاً بعثياً لا يوغوسلافياً.

وصدر بيان صحافي على إثر انتهاء المباحثات السورية اليوغوسلافية يغطي الرفض بعبارات ناعمة، تقول: «إن المباحثات تعتبر إسهاماً جديداً في تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين لتعزيز الجهود المشتركة لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية، وإن المباحثات جرت في جو ودّي، وتم خلالها تبادل وجهات النظر في الأزمة القائمة في الشرق الأوسط وفي الوضع العالمي وفي تطوير العلاقات بين البلدين». بيان كُلّه مقدمات من غير نتائج.

وغادر المارشال تيتو دمشق إلى بغداد إكمالاً لمهمته، وقد بقي فيها يوماً واحداً، سمع فيها من الرئيس عبد الرحمن عارف ما سمعه في دمشق، ولكن بلهجة أكثر اعتدالاً.. ولم يصدر بيان صحافي ولا بلاغ مشترك، وعاد إلى القاهرة، حيثُ توجه منها إلى الإسكندرية مع الرئيس عبد الناصر لاستكمال المباحثات في جو أكثر هدوءاً وصفاء.

ولم تسفر مباحثات الإسكندرية عن قبول مباشر لمشروع الرئيس تيتو.. ولكن تمّ الاتفاق بين الرئيسين اليوغوسلافي والعربي على أن تستمر المساعي السياسية لتأييد وجهة النظر العربية، وأن يظلا على اتصال في ما بينهما، وصدر بيان مشترك يؤكّد «أنّه لا يمكن الوصول إلى حلّ لهذه الأزمة إلا باحترام الحقوق والمصالح العادلة للشعوب العربية.. وضرورة مساعدة الدول العربية بما يمكّنها من تعويض ما سببته الحرب من خسائر، وبدعم طاقاتها الاقتصادية والدفاعية من أجل المقاومة الفعالة لأية محاولة للعدوان». وكانت هذه العبارة الأخيرة موجهة إلى الاتحاد السوفياتي.

وأعلن الرئيس تيتو في مؤتمره الصحافي «أن هناك تفاهماً بيننا وبين الدول العربية على ما سوف يتخذ من إجراءات لحل هذه الأزمة حلاً سياسياً» وكانت هذه العبارة موجهة إلى الولايات المتحدة.

ويوغوسلافيا بزعامة الرئيس تيتو تحسن مخاطبة الروس والأمريكان معاً، وقد انتفعت من الفريقين معاً. وهي، بعد إسرائيل، الدولة الأولى في تلقي المعونات الأمريكية. وكانت ردود الفعل على مشروع الرئيس تيتو متباينة.

فقد تلقى الرئيس الأمريكي لندن جونسون مشروع السلام اليوغوسلافي مع رسالة من الرئيس تيتو حملها وزير خارجيته ماركو نيكزيتش. ولم يقابله الرئيس الأمريكي باكتراث. واكتفى الناطق الصحافي في البيت الأبيض بقوله: «إن هنالك عدة حكومات مهتمة في عروضها، يحدوها الأمل بإمكان تسوية أزمة الشرق الأوسط».

وتسلم الرئيس الفرنسي شارل ديغول المشروع اليوغوسلافي، وأعلنت المصادر

الفرنسية أن الجنرال ديغول موافق عليه بصورة عامة، وأن حلّ أزمة الشرق الأوسط يتطلب موافقة الدول الأربع الكبرى.

أما في لندن، فقد وقفت الحكومة البريطانية موقف الحيطة والحذر، وقد أعربت الدوائر المطلعة عن رأيها في أنّه من المحتمل أن ينال المشروع اليوغوسلافي عطف العواصم الدولية الكبرى.

ولم تتحدث موسكو عن المشروع اليوغوسلافي، لأن الرئيس تيتو قد أعده أصلاً بالتفاهم مع الاتحاد السوفياتي.

وفي نيودلهي، أعلنت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند موافقتها على المشروع، وأثنت على الرئيس تيتو لجهوده في تسوية أزمة الشرق الأوسط.

وفي روالبندي، استقبل الرئيس الباكستاني المشير محمّد أيوب خان السفير اليوغوسلافي الذي سلمه مشروع الرئيس تيتو، ولم تعلق المصادر الباكستانية على المشروع، تاركة للدول العربية أن تتخذ الموقف الذي تراه مناسباً.

وإني لأذكر بهذه المناسبة أن السفير الباكستاني في القاهرة قد زارني ليتعرف على الموقف العربي إزاء مشروع الرئيس تيتو، فإن باكستان كما قال: «تقبل ما تقبلون وترفض ما ترفضون».

قلت له: «إن القاهرة ودمشق وبغداد قد رفضت المشروع، ولكنها لم تعارض أن يستمرّ الرئيس تيتو في بذل جهوده السياسية لحل أزمة الشرق الأوسط على أسس أخرى».

وقال السفير الباكستاني: «ولكن الأستاذ حسنين هيكل في مقالته الأسبوعية الأخيرة (٢٩/ ٩/ ١٩٦٧) قد أعلن موافقته على مشروع الرئيس تيتو بقوله: «إن مقترحات المارشال تيتو تشكل إطاراً معقولاً لمحاولة الحلّ السياسي»».

قلت: «الأستاذ محمّد حسنين هيكل صحافي قدير من غير شكّ، وهو يعبّر عن رأيه الشخصي، ولا يمثل رأي القاهرة، ولا رأي العواصم العربية الأخرى».

قال: «الذي أعلمه أن الأستاذ هيكل على صلة وثيقة بالرئيس عبد الناصر».

قلت: «الرئيس عبد الناصر على صلة وثيقة بكل مواطن. والأستاذ هيكل أحد المواطنين».

وأحسب أن السفير الباكستاني قد انصرف من مكتبي وهو غير مقتنع بهذا التكذيب ولا بهذا التفسير. ولكن ما العمل؟

ولقد أسهبت بعض الشيء في تفاصيل المشروع اليوغوسلافي، لأعود وأؤكد أنّه حينما كان الرئيس تيتو يقوم بنفسه وبوزرائه وبسفرائه ليطوف على مائة وعشرين دولة يعرض عليهم في عواصمهم «مشروع السلام»، كان حكام العرب يجوبون في الآفاق في منازلهم، لا يدرون ما يصنعون.

وأخيراً، اجتمع موظفو الحكام العرب الذين يسمون عادة في الصحف بوزراء الخارجية العرب، وهكذا انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم في اليوم الأول من شهر آب/ أغسطس ١٩٦٧، والحمد لله، ولا يحمد على مكروه سواه.

وانعقد المؤتمر في الصالة الرئيسيّة في القصر الجمهوري في الخرطوم وسط المظاهر المعتادة من الحفاوة والتكريم، وعلى مشهد من الصحافيين ومراسلي وكالات الأنباء، من الذين عندهم بقية أمل في الحكم العربي.

وافتتح محمّد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان المؤتمر في جلسة علنية بخطاب دعا فيه إلى وحدة الصف لإزالة آثار العدوان، وختمه بقوله: «في الوقت الذي امتزج فيه الدم العربي بأرض الكفاح والقتال لا يقبل التاريخ منا أبداً أن نختلف على موائد السياسة والتخطيط، فلقد قالت شعوبنا كلمتها وبقي علينا أن نستلهم مشاعرها وأن نسلك دربها، درب النضال». وصفق الوزراء لهذه الكلمة الطيبة. والتصفيق في الاجتماعات العربية هو الاستجابة الوحيدة لأي خطاب سواء كان حسناً أو عفناً.

وبدأت جلسات المؤتمر بعد ذلك مقفلة. ومعنى كلمة «مقفلة» ألا تُعطى أخبار الاجتماعات إلى الصحف بصورة علنية ورسمية. ولكن لا مانع من أن يلتقي الوزراء بالصحافيين في حجراتهم ليقول لهم كُلّ وزير: «أنت تعلم أننا التزمنا عدم إذاعة شيء. ولكن المصلحة تفرض أن يعلم الرأي العام العربي بعض الشيء. إن وفدنا قد قدم مقترحات مهمة، وهذه صورة عنها. ولكن مع الأسف، ماذا نعمل؟ معظم الوفود الأخرى لم توافق على مقترحاتنا. ومع هذا فسنظل نناضل لإنجاح مقترحاتنا. على كُلّ حال، نحن نثق بك. وانشر ما تجده متفقاً مع المصلحة العامة. وسنظل على اتصال. وسأطلعك على ما يجدّ. ولا بُدَّ من أن نلتقي بعد كُلّ جلسة».

وكذلك يتصرف الوزراء الآخرون مع الصحافيين الآخرين، إلا من عصم ربك.

ولم يكن تفسيري لتعبير «الجلسة المقفلة» تجنياً على الوزراء العرب. فقد عقدت الجلسة المقفلة واستمرت خمس ساعات للبحث في جدول الأعمال وترتيب بنوده، وتجويد ألفاظه، حتّى تمّ الاتفاق عليه، وتم الاتفاق على أن يظل سرياً لا يعلن في الصحف.

وإذا بالصحف العربية والأجنبية تنشره في اليوم التالي لتعلن: أن وزراء خارجية الدول العربية قد اتفقوا على أن يكون جدول الأعمال مؤلفاً من البنود الخمسة التالية:

وها أنا أنشرها عن الصحف، لأنها مطابقة لأوراقي ومتفقة مع الواقع:

أولاً: بحث النتائج التي أسفرت عنها مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة انعقادها غير العادي لبحث أزمة الشرق الأوسط.

ثانياً: تضافر جهود الدول العربية لإزالة آثار العدوان.

ثالثاً: استمرار وقف ضخّ البترول العربي إلى الدول التي ساندت العدوان.

رابعاً: تصفية القواعد العسكرية في الأراضي العربية.

خامساً: وضع خطة عربية شاملة بعيدة المدى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لدعم التضامن العربي وتحقيق المبادئ السابقة.

والواقع أن وزراء جدول الأعمال كانوا مجموعة من الطوائف العربية تنم عن «شخصية» كُلّ وفد من الوفود العربية.

ومن هذه الطوائف أن المنجي سليم رئيس الوفد التونسي قد اقترح أن يكون البند الأول على جدول الأعمال دراسة أسباب النكسة، وهو يريد من وراء هذا الاقتراح أن يثبت أن الرئيس بورقيبة كان على صواب في الدعوة إلى التعايش مع إسرائيل، وأن الحرب فكرة خاطئة، وأن الواقعية هي السياسة الرشيدة، وأن البورقيبية هي قمة العقل والحكمة.

واقترح إبراهيم ماخوس استخدام البترول كسلاح فعال في المعركة، وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية. وتساءل الوفدان المغربي والليبي عن معنى موضوع تصفية القواعد العسكرية الأجنبية، ومن المقصود بهذا الاقتراح؟ وكادت جدران القاعة تقول: «إن القواعد الأجنبية عندكم في بلادكم».

واقترح وفد السودان تسوية قضية اليمن باعتبارها إحدى العقبات في طريق التضامن العربي، فقد أصبح السودان برنادوت قضية اليمن.

وتساءل الوفد الجزائري ما إذا كان هدف المؤتمر هو استمرار النضال واستئناف القتال أم الاستسلام؟.. ولم يُجَبْ الوفد الجزائري عن سؤاله، والجواب بين شفتيه.

وحرص محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة على ألا يدخل في خلاف مع أحد، أو أن يؤيد هذا الوفد على ذاك، وأن القاهرة لا تريد أن تحرج أحداً، وكُلّ ما تؤكد عليه أن تقدم كُلّ حكومة ما تستطيع من المساهمة من غير إحراج

ولا استدراج. أما بالنسبة إلى قضية اليمن، فإن لدى الجمهورية العربية المتحدة مشروعاً محدداً على أساس المصالح الوطنية بين جميع الفرقاء المعنيين.

واقترح إسماعيل خير الله وزير خارجية العراق بحث الوسائل الناجعة لجعل الاقتصاد العربي في خدمة القضية العربية وإزالة آثار العدوان.

واقترح الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت تنقية الجو العربي من الشوائب دعماً للتضامن العربي.

واقترح د. جورج حكيم وزير خارجية لبنان وضع خطة سياسية تكتيكية لمعالجة القضية في الأمم المتحدة، والقيام بحملة اتصالات واسعة مع الدول الصديقة.

ولم يقترح عمر السقاف وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية شيئاً، لأن الوفد السعودي يتكلم وراء الكواليس، إلا في الجلسات التي تدوّن فيها محاضر عن الاجتماعات.

وتقدمت باسم الشعب الفلسطيني بطائفة من المقترحات السياسية والإعلامية والعسكرية لتكون أساساً لخطة عربية شاملة لإزالة آثار العدوان اللاحق والسابق.

ولم أكد انتهي من سرد مقترحات المنظمة، طالباً توزيعها، وكانت هي المقترحات الوحيدة المكتوبة، حتّى تململ الوفد التونسي في مقاعده وتكلم المنجي سليم كلاماً بين التصريح والتلميح.

وقال: «اعتقد أننا نحن اتفقنا في اجتماعات وزراء الخارجية في نيويورك على أن تكون هذه الاجتماعات قاصرة على وزراء خارجية الدول العربية دون سواهم».

وكنت أنا المقصود بهذا الاقتراح. فأنا الوحيد الذي لم أكن وزير خارجية، وبدا واضحاً من كلام المندوب التونسي أن هذا الموضوع كان محل بحث بين الوفود العربية في نيويورك، وأنه كان هناك شبه اتفاق بين بعض الوفود العربية على عدم حضوري هذا الاجتماع.

وبدت علامات الموافقة الصامتة على وجوه الوفود السعودية والأردنية والليبية[٢] والمغربية، وبدرجات متفاوتة.

وطلبت الكلام وقلت: «إن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي هو أنا بلحمي ودمي ليس فضولياً في هذا الاجتماع. إن الشعب الفلسطيني هو فريق أصيل

(٢) طبعاً قبل ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر.

في هذا الاجتماع. وما دمت رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن حضوري معكم هو حقّ لا منحة. ولو أني تخلفت عن هذا الاجتماع لوجب عليكم أن توجهوا اليّ الدعوة. إن اجتماعكم هذا هو من أجل البحث في إزالة آثار العدوان. وقد وقع العدوان على الشعب الفلسطيني منذُ عام ١٩١٧، حين صدر وعد بلفور الشهير، واستمرّ هذا العدوان حتّى عام ١٩٦٧، وشمل فلسطين بأسرها. وتوسعت رقعة العدوان في هذا العام حتّى شملت أراضي الدول العربية، ولهذا فأنا وأنتم يجمعنا العدوان الواحد. ومع هذا، فإذا كان هناك من مصلحة وطنية في عدم حضوري هذا الاجتماع، فإني أحب أن أعرفها. أما إذا كانت هناك أمور شخصية فإني أتجاهلها ولا أبالي بها.

فقال منجي سليم: «لا نريد أن ندخل في التفاصيل، ولا أن نبحث عن الماضي وعن أسباب الكارثة. كُلّ ما أريد أن أقوله إن اجتماعاتنا العربية بعد النكبة يجب أن تكون بين أشخاص مسؤولين وعلى درجة كافية من المسؤولية، وهذا لا يتوفر إلا في الوزراء باعتبارهم الممثلين الرسميين للحكومات العربية، وذلك حتّى نخرج بقرارات سديدة ومسؤولة.

قلت: «هذا كلام غريب جداً، وإن كنت لا أستغربه من مندوب تونس. ولا أعتقد أن هذا الكلام يمثل مشاعر الشعب التونسي الذي كان لي شرف الدفاع عن قضيته لعدة سنوات في الأمم المتحدة. ومن كان لا يرضيه حضوري في هذا الاجتماع فإنه يستطيع أن يخرج ولا يشارك فيه».

وهنا تدخّل رئيس الجلسة محمّد أحمد محجوب، وقال: «أنا أعلم أن هذا الموضوع قد بحث في ما بيننا حينما كنا في الدورة الطارئة للأمم المتحدة. ولم يتخذ بشأن هذا الموضع أي قرار، وأن الحكومة السودانية باعتبارها الدولة المضيفة قد وجهت الدعوة إلى رئيس المنظمة، لأن الشعب الفلسطيني منذُ أن تأسست الجامعة العربية عام ١٩٤٥ وهو عضو طبيعي في الاجتماعات العربية. وعلى كُلّ حال، فإن الأمر مطروح للبحث الآن، ولكن أرجو أن يكون بمنتهى الهدوء والموضوعية».

وعاد المنجي سليم إلى الكلام وقال: «أنا لا أبحث موضوع المنظمة ولا حقّ تمثيل الشعب الفلسطيني في الاجتماعات العربية. ولكن النقطة التي أحصر حديثي فيها هي أن هذا الاجتماع مخصص لوزراء خارجية الدول العربية، والسيد الشقيري ليس وزير خارجية».

وقلت: «أنا لست وزير خارجية. وإذا استقلت فلسطين سوف يأتي إليكم وزير خارجية فلسطيني، تماماً كما جرى لتونس. لقد وصلت تونس إلى الاستقلال وأصبح لها وزير خارجية، ومن أجل هذا فإن السيد المنجي سليم هو معنا. وأنا لست مفتوناً

بهذه الاجتماعات. إن خبرتي الطويلة أن هذه الاجتماعات لا جدوى فيها، وإنما أنا أحضر كواجب. وعلى كُلّ حال، فإن الشعب الفلسطيني هو الذي يختار من يمثله، وليس لتونس ولا لغير تونس أن تتدخل في هذا الموضوع. .».

ثُمّ ألقيت بقفازي أمام الوزراء، وقلت: «إن الأمر لا يحتمل الجدال. وأنا لا أرضى أن توجه هذه الإهانة إلى الشعب الفلسطيني. وإذا كانت إسرائيل قد احتلت وطني بكامله، فليس معنى هذا أنها احتلت عقلنا وكرامتنا. وأنا الآن أطرح هذا الموضوع عليكم متسائلاً: هل تريدون بقائي معكم، أم تريدون خروجي؟ وإنه يهمني أن تتعرف الأمة العربية على موقفكم. أريد منكم قراراً الآن».

وتدخّل رئيس الجلسة محجوب، وقال: «إن البحث يدور بصورة أخوية. ولا داعي هناك لأخذ قرار، إنما هي وجهة نظر أبداها الوفد التونسي. وإني أشعر أن أحداً من الحاضرين لا يريد استبعاد منظمة التحرير من هذا الاجتماع. ويمكننا أن نعتبر الموضوع منتهياً».

ولكن المنجي سليم لم يعتبر الموضوع منتهياً. فقد عاد إليه مرة أخرى ولكن بصورة أخرى، وقال: «إذاً، أنا أقترح تأجيل الاجتماع، وأن ينعقد الاجتماع المقبل في منزل الرئيس، وأن يكون الحضور قاصراً عل الوزراء».

وقلت: «إذا كان السيد المنجي لا يمل من الباطل، فأنا لن أمل من الحقّ. وأنا لا أمانع من تأجيل الاجتماع إذا كانت هذه هي رغبتكم، ولا مانع من عقد الاجتماع في بيت الرئيس. وسأحضر الاجتماع لأن بيت الرئيس في هذه الحالة هو مكان الاجتماع، وليس ملكاً للرئيس. هذا إذا كان الاجتماع مخصصاً لبحث آثار العدوان».

فقال الرئيس بلهجة سودانية: «ونحن مجتمعون من أجل ماذا؟ أحب أن أسأل الوزراء، نحن مجتمعون من أجل ماذا؟».

فقلت: «إذا كنتم ستجتمعون في منزل الرئيس من أجل الأمور الخاصة بالدول العربية، مثل تجارة القطن والأرز والفجل، فأنا لا مكان لي معكم ولا داعي لحضوري. وإذا كان اجتماعكم هو من أجل إزالة آثار العدوان، فإن العدوان واقع على بلدنا وشعبنا، ولا بُدَّ من حضوري ومشاركتي. ومن كان لا يعجبه ذلك، فإنه يستطيع أن يعود إلى عاصمته».

ثُمّ واصلت حديثي متسائلاً: «هل اجتمعتم لإزالة آثار العدوان أم لإزالة منظمة التحرير؟ إن الرغبة في التخلص من رئيس منظمة التحرير ليست سراً. هنالك وثائق في ملفات الجامعة العربية تثبت أن الملك فيصل والرئيس بورقيبة والملك حسين

يريدون «خلع الشقيري» من رئاسة المنظمة، ولم يستطيعوا ذلك قبل الهزيمة. ولعلهم يشعرون الآن أن الفرصة قد لاحت بعد الهزيمة»[٣].

قلت هذا الكلام. ونظر المنجي إلى رفاق الطريق والهدف: السعودية والأردن وليبيا والمغرب، فلم ينجده أحد.

وتدخل الرئيس للمرة الأخيرة لينقذ الموقف، وقال: «أنا اعتبر الموضوع منتهياً، ونحن لا نستطيع أن نتخذ قراراً حول هذا الموضوع ولا أن نبحثه. وقد فاتني أن أقول لكم من الأول إن الموضوع خارج عن اختصاصنا كوزراء. إن الملوك والرؤساء في القمة الثانية في الإسكندرية قد قرروا اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني، وإن الملوك والرؤساء هم الذين يملكون تغيير هذا القرار. وإذا كان الوفد التونسي أو غيره يريد أن يتابع الموضوع، فمن الممكن بحثه في مؤتمر القمة المقبل».

ثُمّ أعلن الرئيس أن الاتفاق قد تمّ على جدول الأعمال. ويحسن بنا أن نعطي الفرصة لدراسته. ولذلك نقرر تأجيل الاجتماع إلى الغد.. والتأجيل لا للدرس، ولكن لتهدئة الجو.. ودعماً للتضامن العربي.

ولكن هذا الحلّ لم يرضِ المنجي سليم، فكان لا بُدَّ له من أن يقدم دليلاً محسوساً على أنّه نفذ تعليمات الرئيس بورقيبة، فأصدر بياناً بعد انتهاء الجلسة وزعه على الصحافيين العرب والأجانب قال فيه: «إن رأي الحكومة التونسية كان ولا يزال أن لا مبرّر لحضور السيد الشقيري بعد أن اتضح أنّه لا يقف عند حدود المسؤولية التي تقتضيها الظروف».

وطلب إليّ الصحافيون أن أعقّب على هذا البيان، فقلت: «لي تعقيب واحد.. في هذا اليوم.. أصدرت المحكمة العسكرية التونسية الخاصة أحكاماً تصل إلى عشرين عاماً على أربعة وخمسين تونسياً بتهمة الاشتراك في التظاهرات التي عمّت تونس في حزيران/ يونيو الماضي، وهاجم فيها المتظاهرون المنشآت الأمريكية والبريطانية واليهودية.. هذه هي تونس الدولة، لا تونس الشعب التي يتكلم بلسانها المنجي سليم، وزير العدل في الحكومة التونسية.. وليحيَ العدل.

وتوالت الاجتماعات ثلاثة أيام تخللتها ليلة سامرة ساهرة على النيل. وقد تردّدت طويلاً أن أقول كلمة واحدة عن تلك الليلة الحمراء، على باخرة نيلية، حفلت بالشراب والغناء، فإن التصرفات الشخصيّة من شراب وعربدة ملك أصحابها. ولكني تساءلت

(٣) أحمد الشقيري، **على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢). وهو متضمن في هذه المجموعة.

ومعي نفر من أمثالي الغرباء عن تلك الليلة الحمراء: «هل هذا الفرح والمرح، هذا الابتهاج والانشراح، احتفال بتحرير فلسطين؟ أما من دقيقة واحدة، على الأقل، للتأمل؟ للتأمل في ما صارت إليه الأمور في الجولان وسيناء وبيت المقدس؟».

وتذكرت، ما أشقى الذين يتذكرون. تذكرت المجاهد نور الدين زنكي، يسأله جلساؤه لِمَ هو مطرق دائماً؟ وكان ذلك أيام الحملة الصليبية على مصر. فقال: «كيف لي أن أبتسم والصليبيون يضربون بلادنا في مصر؟».

وكائناً ما كان الأمر، فقد غاصت تلك الليلة الحمراء في اليوم الثاني في تيار الخلافات والمناقشات بين الوزراء، وكانت مشكلة اليمن، وموضوع البترول العربي على رأس المناقشات.

وكان محمّد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان هو فارس مشكلة اليمن، فقد سبقت له وساطات كثيرة بين الرياض والقاهرة لتسوية المشكلة، ولكنها انتهت إلى فشل كامل. وكان السبب، باختصار، الملك فيصل، ذلك أن الرئيس عبد الناصر قد تنازل وتنازل، وذهب بنفسه إلى السعودية، وقابل الملك فيصل، لعل هذه المبادرة النابعة من التقاليد العربية تجعل الملك فيصل يوافق على حلّ وسط.

ولكن الملك لم تهزه هذه البادرة العربية، ولم يَر في مجيء الرئيس عبد الناصر إليه إلا مجيء المنكسر المعتذر.. وبقي على إصراره وعناده، كالحزب الوطني في مصر، حاشا لله من التشبيه «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

وكان هذا هو مطلب فيصل، لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، إنّه يريد جلاء آخر جندي مصري عن اليمن، كما جلا آخر جندي بريطاني عن مصر.

وعرض الرئيس السوداني الموضوع من جديد.. وقال: «إن حلّ هذه المشكلة أصبح الآن أوجب وألزم. الشعوب العربية في الخارج تطالب باستئناف القتال. وكيف نستأنف القتال وهذه المشكلة قائمة؟ يجب إزالتها لنعبئ الطاقات المصرية ـ السعودية مع الطاقات العربية الأخرى للمعركة».

ورفع الرئيس السوداني ملفاً ضخماً بين يديه يحتوي البرقيات والعرائض التي وردت من الوطن العربي، وقال: «كُلّ هذه العرائض تطالب باستئناف القتال. لقد وردت على المؤتمر من كُلّ أنحاء الوطن العربي.. فكيف نقاتل وهذه المشكلة قائمة؟».

وطلب محمود رياض الكلام، فشرح مراحل المشكلة.. وتكلم كلاماً موضوعياً هادئاً، وأعرب عن استعداد الجمهورية العربية المتحدة للوصول إلى تسوية ترضي جميع الأطراف، واقترح العودة إلى اتفاقية جدة وتنفيذها بروح أخوية صادقة.

ولم يتحدث عمر السقاف وزير الدولة السعودية للشؤون الخارجية. وأراد عدد من الأعضاء استدراجه إلى الكلام، ولكنه بقي معتصماً بالصمت. وتحدث الرئيس السوداني لينقذ الموقف، فقال: «أظن أن الأخ السقاف ليست لديه تعليمات بهذا الموضوع، ولا داعي لأن يحرج بعضنا بعضاً». وبقي السقاف صامتاً. ومسكين من يمثل السعودية، إذا لم يكن مستعداً للإقالة أو الاستقالة.

وطال الأخذ والردّ في هذا الموضوع. وتكلم مندوبو تونس والمغرب وليبيا والأردن، وكانت أحاديثهم تتجه إلى أن الموضوع بين يدي «جلالة الملك فيصل المعظم»، وليس للمؤتمر أن يبحث هذا الموضوع. لأن وزراء الخارجية لا يبحثون أي موضوع يتعلق مباشرة برؤساء الدول. وحيا الله البروتوكول!

وحاول عدد من الوفود أن يحملوا السقاف على أن يتصل بالملك فيصل ليعرب له عن رغبة المؤتمر في أن يبادر إلى تسوية مشكلة اليمن على أساس اتفاق جدة. . ولكن السقاف اعتذر عن ذلك قائلاً: «ليس عندي تعليمات في الموضوع، وهو ليس من اختصاصي». وقطعت جهينة قول كُلّ خطيب. .

وتدخّل الرئيس السوداني ليقفل باب البحث في الموضوع وأعلن أن السودان هو الذي تولى أمر الوساطة في الموضوع، وأنه سيواصل مساعيه. فأقفل الموضوع وأقفلت الجلسة.

وخرجنا. ولكن الجلسة عادت وانعقدت خارج الجلسة. وراء الكواليس بحسب العادة، فإن القضايا العربية تُحلَّ في المعابر والردهات، لا في قاعة الاجتماعات.

وطلب الرئيس السوداني من السقاف أن يبرق إلى الملك فيصل بما دار في الجلسة، فاعتذر إليه السقاف مكرراً: «ما عندي تعليمات»، على نسق «ماكو أوامر» التي كان يرددها ضباط الجيش العراقي في أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

وعلى هذا، فقد أرسل الرئيس السوداني برقية إلى الملك فيصل عن طريق سفارته في جدة، وجاء جواب الملك فيصل في اليوم التالي، من غير إبطاء، فقد كان الجواب حاضراً في ذهن الملك فيصل لأنه ناضج عنده منذُ أن نشبت الثورة في اليمن.

وقال الملك فيصل في جوابه: «نحن لسنا طرفاً في النزاع، والشعب اليمني هو الذي يقرر مصيره بعد جلاء القوات غير اليمنية عن اليمن» ومعنى ذلك جلاء القوات المصرية أولاً، وبعد ذلك تتكلم.

وكان هذا الجواب هو الجواب الذي كان يكرره الملك فيصل على مدى ثلاثة أعوام، كلما ناشده أي عربي، أو أنشده أي شاعر، حتّى لو كان الشاعر هو محمّد

أحمد محجوب رئيس وزراء السودان. ويومها قلت للشاعر الناثر محجوب ما قاله العرب: «ما أرانا نقول إلا معاداً».

وعدنا إلى بحث الموضوع في الجلسة التالية. فلم يكن أمام وزراء الخارجية إلا أن يصدروا توصية غير مكتوبة، وهو أن يستمرّ الرئيس السوداني في مساعيه الحميدة، وأن يترك الموضوع إلى مؤتمر القمة. . لعل الملوك والرؤساء يجدون للأمر مخرجاً.

وانتقلنا بعد ذلك إلى بحث الموضوع الخطير: استخدام البترول في المعركة.

وهبَّ إبراهيم ماخوس وزير الخارجية السورية يتكلم عن أمريكا وبريطانيا ودورهما في مساندة العدوان الإسرائيلي، وأن الجماهير العربية تطالب بوقف البترول عنهما.

وأعلن إسماعيل خير الله وزير خارجية العراق أن لدى العراق مشروعاً اقتصادياً متكاملاً لاستخدام الطاقات الاقتصادية العربية، ومنها البترول، للعمل على إزالة آثار العدوان، ويتلخص المشروع في «وقف ضخّ البترول لمدّة ثلاثة أشهر ابتداء من أول شهر أيلول/ سبتمبر القادم، وسحب الأرصدة العربية واحتياطيات النقد المودعة أو المستثمرة في بنوك دول العدوان، وتأميم جميع المصالح الاحتكارية الأجنبية، وإنشاء صندوق عربي للإنماء، واتحاد للمدفوعات، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية».

وتحدثت بدوري عن فتح الجبهة الاقتصادية في المعركة إلى أن تستكمل الدول العربية استعداداتها العسكرية لاستئناف القتال، وذكرت أن الشيخ عبد الله الطريقي خبير البترول العربي قد وافق على أن ينضم إلى وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه حاضر معنا ليشرح الجوانب الاقتصادية والفنية المتعلقة باستخدام البترول كسلاح في خدمة القضية العربية.

وخلال حديثي عن قضية البترول كان عمر السقاف يغادر مقعده ويهمس كلاماً في أذن الرئيس السوداني كنت أفهمه بالفراسة لا بالسماع. فالسعوديون لهم مهارة عجيبة في الهمس والوشوشة منذُ حروبهم مع الهاشميين وآل رشيد. وليس هذا الكلام مزاحاً ولا مداعبة.

وقد صحّت فراستي، فبعد أن انتهت الجلسة جاءني رئيس الوزراء السوداني ليقول: «هل تريد أن تنسف المؤتمر؟ المؤتمر معقود من أجل فلسطين، ويجب على فلسطين أن تهيئ كُلّ فرصة لنجاح المؤتمر».

قلت: «خير إن شاء الله. نحن ما جئنا لننسف المؤتمر، وإن كنا مستعدين أن

ننسف كُلّ من يريد أن ينسف المؤتمر. وما هو الموضوع»؟

قال: «الوفد السعودي عازم على الانسحاب، إذا كان الشيخ عبد الله الطريقي سيتحدث في المؤتمر».

قلت: «لماذا الانسحاب؟».

قال: «الطريقي سعودي الجنسية. وهو مغضوب عليه من الملك فيصل. وإن ضمه إلى الوفد الفلسطيني هو تحد واضح للملك فيصل، وخصوصاً أن قضية البترول حساسة جداً عند الملك فيصل».

قلت: «أنا ظننت أن المؤتمر سيشكرني لأني جئتهم بخبير عربي في شؤون البترول، وليس بين وفودكم خبير بترولي واحد. وهل يمكن أن ينفضّ هذا الاجتماع من دون بحث قضية البترول؟».

قال: «عندي حلّ للموضوع».

قلت: «ما هو؟».

قال: «هنالك اتجاه عند عدد من الإخوان أن نحيل قضية البترول بكاملها إلى مؤتمر لوزراء البترول العرب. وفي هذه الحالة يمكن المنظمة أن ترسل أي خبير بترولي تختارونه ليعرض رأيه باسمكم أمام ذلك المؤتمر».

قلت: «سأفكر في الموضوع».

قال غاضباً: «تفكر إيه؟. أنتم عاوزين عنب وإلا تقاتلوا الناطور؟».

قلت: «سأفكر في الموضوع. كُلّ خوفي، وأنا أعرف الاجتماعات العربية السابقة، أن نخرج من هذا المؤتمر لا عنب ولا ناطور».

وعدنا إلى الاجتماع. ورأيت الحلّ الوسط بنفسي، فقد كان الشيخ عبد الله الطريقي قد أعد دراسة وافية عن الموضوع، فقدمتها في بداية الجلسة، وقلت: «هذا هو رأي المنظمة، وهو رأي علمي يستند إلى الأرقام والوقائع».

وانبرى المنجي يتحدث عن قضية البترول، وأنه موضوع خطير ولا يجوز أن يتخذ فيه أي قرار ارتجالاً، وأنه يتصل باقتصاد الدول البترولية نفسها، وهي وحدها التي تقرر أمره.

ثُمّ دخل المنجي بالتفاصيل، وهو ينظر في الأوراق التي في ملفه، كما يفعل المحامي الذي يترافع عن قضية تقاضى عليها أجراً، فأورد دخل السعودية من

البترول، وكذلك الكويت، وليبيا، كُلّ ذلك بالبرميل يومياً، وبالدولار سنوياً، تماماً كما لو كانت آبار البترول كلها في تونس.

والواقع أن المنجي سليم، إن لم يكن قد تقاضى الأجر المؤجل، بحسب لغة المحامين، كان ينتظره، كما كان يتوقع، فقد كانت تونس ترشح المنجي سليم لأن يكون أميناً عاماً للجامعة العربية، وكانت السعودية والأردن وليبيا تؤيد هذا الترشيح، فقد آن الأوان، وقد حلت الهزيمة، أن يتولى شؤون الجامعة العربية رجل غير مصري. كان ذلك هو منطقهم.

وتكلم الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي، فأعرب عن استعداد الكويت للموافقة على أي قرار يتخذ بالإجماع بشأن البترول. والإجماع صيغة ذكية للرفض، لأن الإجماع غير ميسور بوجود السعودية وليبيا، وهما تقفان بعناد ضدّ المساس بالبترول من قريب أو من بعيد، حتّى لا تلوّث أيدي اللامسين.

ولكن الوزير الكويتي أورد نقطة جديرة بالدرس، وهي أن الكويت تعتمد في استخراج ماء الشرب والإضاءة على ضخّ البترول، وطالب بإيجاد حلّ لهذه المشكلة.

ورفعت الكوفية عن أذن الشيخ صباح وهمست في أذنه: «وكيف عاش الكويت آلاف السنين قبل البترول؟».

أما وزيرا ليبيا والسعودية، فلم يتكلما في الموضوع، ولكنهما كانا «يطيّبان» مرافعة المنجي سليم بالحواجب وفرقعة الأصابع.

وتكلم إسماعيل خير الله وزير خارجية العراق، فعارض المنجي سليم في أرقامه ووقائعه، وأيّد مقترحاته التي تدعو إلى وقف ضخّ البترول لمدّة ثلاثة أشهر على الأقل.

وصاح الوزير السوري إبراهيم ماخوس مطالباً بالمبادرة إلى إصدار قرارات حاسمة بالنسبة إلى البترول، حتّى قبل أن يجتمع الملوك والرؤساء.

ووقف المنجي سليم ليقول: «إذا أنتم قررتم قطع البترول، فنحن لا نتحمل المسؤولية، ولا نستطيع أن نشارك في هذه الاجتماعات».

وسأله ماخوس: «وما هي المسؤولية؟».

قال المنجي سليم: «نحن نؤمن إيماناً جازماً بأنكم إذا تعرضتم للبترول، فإن أمريكا ستضطر إلى احتلال مناطق البترول بقوة السلاح».

وساد الاجتماع جو من التوتر وأصبح الوزراء يناقش بعضهم بعضاً، من غير نظام. وتدخل الرئيس السوداني، وقال: «يا إخوان، هذا موضوع له جوانب سياسية

من اختصاصنا، ولكن له جوانب اقتصادية وفنية ومالية كلها من اختصاص وزراء ليسوا معنا، وهم الوزراء العرب المختصون بشؤون المال والاقتصاد والبترول، ولذلك فإني أقترح أن نرجئ بحث الجوانب السياسية لهذا الموضوع، وأن نقرر دعوة الوزراء العرب المختصين إلى اجتماع قريب لبحث الموضوع من كُلّ جوانبه، وتقديم تقرير بأبحاثهم وتوصياتهم».

ودار نقاش طويل حول هذا الاقتراح، وانتهى المؤتمر بعده إلى الموافقة عليه، وتقرر أن يجتمع وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب في بغداد في ١٥ آب/ أغسطس، وأن يجتمع وزراء الخارجية في ٢٦ آب/ أغسطس لدراسة توصيات مؤتمر بغداد، ليكون كُلّ شيء جاهزاً أمام مؤتمر القمة الذي تقرر عقده في ٢٩ آب/ أغسطس.

وهكذا انتهى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخامس من الشهر (آب/ أغسطس) بعد أن أصدر توصيات إنشائية في مقدمتها الحفاظ على التضامن العربي، وهو الموضوع القديم الذي نشأ مع نشوء الدول العربية.

ذلك ما دوّنته في يومياتي عن مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية استذكر أيامه وأشخاصه وأحداثه، لأجد أنّه لم يكن أكثر من تلك الليلة النيلية، ونحن نلهو بالمأساة ونزهو بالعار، ونشرب نخب الشهداء. وليس لأحد أن يشمئز من هذه التعابير الصارخة الجارحة، ذلك أن يومياتي قد سجلت أموراً رهيبة عن العدو، كان يفكر فيها ويخطط لها وينفذها، حين كان وزراؤنا في عبثهم يعبثون.

أجل، سجلت يومياتي أموراً رهيبة، وهذه بعضها، أوردها موجزة، بتواريخها ثُمّ بتعليقاتي العابرة عليها كما دوّنتها.

ـ ليفي أشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، تكلم في هيئة الهستدروت التنفيذية، فأكد على ضرورة الهجرة.. الهجرة.. الهجرة.. وأصرّ على أنّه «يجب أن يبلغ تعداد إسرائيل خمسة ملايين نسمة في نهاية هذا القرن» (١١/ ٧/ ١٩٦٧). وكان اليهود في بداية القرن ثلاثين ألفاً على أكثر تقدير.

ـ أرسل أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل مذكرة إلى الأمم المتحدة يعلن فيها أن إسرائيل ترفض الانصياع لقرار مجلس الأمن الخاص بالقدس، ولا تعتبر أنها «ضمت» القدس إليها، ولكنها «وحّدت» شطري القدس لتكون عاصمة لإسرائيل (١١/ ٧/ ١٩٦٧). وقال الملوك المسلمون وأمراؤهم، وهم يسمعون هذا الكلام عن وطن الإسراء والمعراج وأولى القبلتين وثالث الحرمين: «سمعنا وأطعنا».

ـ قالت جريدة **الجيروسالم بوست** الإسرائيلية التي تصدر في القدس: «إن قرار

مجلس الأمن الذي صدر بشأن القدس لا يهمنا من قريب أو بعيد» (١٦/ ٧/ ١٩٦٧). ولماذا تهتم إسرائيل بمجلس الأمن، وهو لا يملك لهم نفعاً ولا ضراً؟.

ـ عرض في سينما «رون» في القدس الفيلم المعروف «ستة أيام للنصر»، واشتبك الشباب العرب مع الشباب اليهودي في معركة، وسقط عدد من الجرحى (٩/ ٨/ ١٩٦٧)، وقلت: «ما أسعد الأمة بشبابها وأشقاها بحكامها».

ـ خطب الجنرال ديان في مهرجان شعبي، فقال: «إذا كنتم شعب التوراة، فإنكم تملكون أرض التوراة من النيل إلى الفرات» (٩/ ٨/ ١٩٦٧)، وقلت: «فليسمع حكام العرب من النيل إلى الفرات».

ـ ولمناسبة عيد الحداد اليهودي على ضياع القدس الذي يحتفلون به في كُلّ عام، أعلن مجلس الحاخامية اليهودي الأعلى في إسرائيل «أن طقوس الحداد التي يمارسها اليهود في كُلّ عام يجب أن تستمر، وأن لا يحدث أي تغيير فيها، رغماً عن أن القدس جميعها في أيد يهودية اليوم، لأن المعبد وقدس الأقداس لا يزال ركاماً ولا تزال قطاعات مهمة من الشعب اليهودي تعيش في بلاد مختلفة في المهجر» (١٠/ ٨/ ١٩٦٧)، وقلت: هلا يسمع بعضنا الذين يسخرون بالقيم الروحية والذكريات التاريخية.

ـ عقد أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل مؤتمراً صحافياً حضره ما يقرب من مائة صحافي من المراسلين الأجانب قال فيه: «إن خريطة الشرق الأوسط التي كانت موجودة قبل ٥ حزيران/ يونيو قد دمرت إلى غير رجعة» (١٤/ ٨/ ١٩٦٧)، وقلت: «وهل يسمع من في القبور؟».

وغير هذا، وغير هذا، مما دوّنته يومياتي. ولكن نبذة واحدة وردت في يومياتي لم أستطع أن أجد عليها تعليقاً. فقد كانت مفجعة موجعة، لجمت قلمي وأوراقي. كانت النبذة نقلاً عن تعليق إذاعة إسرائيل باللغة العربية تستعرض فيه انتصاراتها الثلاثة في الأعوام ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧. وختمته بالآية القرآنية المعروفة: ﴿**كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله**﴾[٤]، وهي بذلك تستخدم القرآن على شعب القرآن.

وتضرّعت إلى الله: ﴿**أتهلكنا بما فعل السفهاء منا**﴾[٥] صدق الله العظيم.

---

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٤٩.

(٥) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ١٥٥.

هل نحن سعاة بريد.. عند الملوك والرؤساء؟

مؤتمر القمة العربي الرابع، بملوكه ورؤسائه ووزرائه، كان مؤتمر الأيام الستة، كحرب الأيام الستة، هزيمة أخرى للأمة العربية.

وكانت الهزيمة هذه المرة، لا في سيناء والجولان والضفة الغربية، ولكن في قلب عاصمة عربية، في الخرطوم حاضرة جمهورية السودان.

ففي الأيام الثلاثة الأولى اجتمع الوزراء والسفراء، وفي الأيام الثلاثة التالية اجتمع الملوك والرؤساء. وكانت نتيجة الاجتماعات وحصيلة القرارات هزيمة قومية صادعة، لا تزال الأمة العربية تعيش آثارها، كما تعيش آثار العدوان الإسرائيلي الجاثم على الأرض العربية.

ولقد شهدت مؤتمرات القمة الثلاثة في القاهرة والإسكندرية والدار البيضاء، وهالني ما كان فيها من تناقضات ومشاحنات!

ووقعت النكبة الكبرى في حرب الأيام الستة، واندفع الملوك والرؤساء في حملة كبرى للنقد الذاتي، يشرحون ظروف النكبة ويردّونها إلى أسبابها، ويتعاهدون على الانتفاع من أخطائها والاستفادة من دروسها.

وجاء مؤتمر الخرطوم كاليوم الموعود.. ومعه السؤال الكبير الأوحد: هل استفاد الملوك والرؤساء من دروس النكبة؟ ومضت ستة أيام في اجتماعات ومباحثات، ومآدب ومجاملات، لتثبت من جديد أن الملوك والرؤساء، كالعهد بهم، لم يتعظوا ولم يعتبروا. وقد تجلى ذلك في أمور.

من هذه الأمور أن الملوك والرؤساء ما جاؤوا إلى مؤتمر القمة في الخرطوم بخطّة شاملة مدروسة تتناول الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وباستثناء الرئيس عبد الناصر الذي كان يحمل معه ملفاً سياسياً مدروساً، والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف الذي كان يحمل مشروعاً اقتصادياً متكاملاً، فإن

الملوك والرؤساء لم يكونوا يحملون إلا حقائبهم، وليس فيها غير ملابسهم الخارجية قبل الداخلية.

ولم يكن هذا الاجتماع على عجل. فقد سبقته مشاورات، ورسل، ورسالات، امتدت ثمانين يوماً بلياليها.

وكانت الأمة العربية الماجدة، وكُلّ ذنبها أنها صابرة على حكامها، تحسن الظن بلقاء الملوك والرؤساء في الخرطوم، وتعلق الأمل على مؤتمرهم، وترجو الخير على يديهم.

وجاءت مذكراتي، ومعها هذه الأعوام الستة من التجارب والمعاناة. . لتثبت أن مؤتمر الخرطوم كان أكبر هزيمة سياسية حلّت بالأمة العربية منذُ أن كان للأمة العربية ملوك ورؤساء.

ففي هذا المؤتمر كانت اللاخطة هي الخطة.

وانتصرت اللاوحدة على الوحدة.

وتغلب بترول العرب على العرب.

وارتفعت راية الحلول السلمية بديلاً من مسيرة النضال.

وبرز شعار الصمود، فكان صموداً على أرض الذل والهوان.

وليس هذا الكلام حماسياً عاطفياً. فلم أعد ابن العشرين أو الثلاثين. . وأنا الآن أكتب ما أكتب، وقد تجاوزت الستين.

بل إن هذا الكلام ليس وراءه بغض لهذا الملك، أو كراهية لذلك الرئيس، فقد مات البعض وخلع البعض الآخر، وأنا سائر مع الباقين لنلقى وجه الله. . وفي غمرة هذا الإحساس، لا يكتب المرء إلا منصفاً وعادلاً.

وبهذا الإحساس وحده، فإني أكتب عن مؤتمر القمة في الخرطوم. من بدايته إلى نهايته، وكانت منظمة التحرير هي البداية، ذلك أن الدعوات قد أرسلت إلى الملوك والرؤساء. . ولم ترسل إلى رئيس واحد هو رئيس منظمة التحرير.

وطال انتظاري الدعوة. وحكومة السودان في حرج كبير. . فقد توالت علينا الأنباء بأن هذا الملك لا يحضر. . وأن ذلك الرئيس لا يحضر. . وأن وجود الشقيري هو السبب.

وكان قد سبق للملك حسين والرئيس بورقيبة والملك فيصل قبل حرب الأيام

الستة، أن أعلنوا أنهم لا يرون «السيد أحمد الشقيري جديراً بتمثيل الكيان الفلسطيني»[1]، ووقعت حكومة السودان وهي الدولة المضيفة في حرج وحيرة. إنها حريصة على حضور جميع الملوك والرؤساء، وهي كذلك لا تستطيع أن تقرر «وحدها» استبعاد رئيس منظمة التحرير.

ولقد كنت زاهداً، في الواقع، أن أحضر مؤتمرات القمة بعد الذي عانيته من الملوك والرؤساء في السنوات الثلاث الماضيات. . ولكني رأيت كذلك أنّه لا يصحّ من أجل القضية الفلسطينية شعباً ووطناً أن أرضى بهذه السابقة وتغيب منظمة التحرير عن الساحة.

وخطرت لي إحدى خواطر الشباب. فنفذتها على الفور. . دعوت شفيق الحوت مدير مكتب المنظمة في بيروت، وقلت له: «يا أخ شفيق. . أنت لك صداقات طيبة في السودان. . المنظمة لم تصلها دعوة لحضور مؤتمر القمة. . أرجو أن تسافر إلى الخرطوم وأن تكلم رئيس الحكومة وزملاءه بالحسنى، فإن لم تجد تجاوباً فأبرق إليّ. . وستجدني في اليوم نفسه في مطار الخرطوم، ومن المطار إلى الجامع الكبير، لأعلن للشعب السوداني أني سأكون ضيف الشعب، في بيت الله، في الجامع الكبير، وأن الملوك والرؤساء ومعهم حكومة السودان يريدون استبعاد منظمة التحرير عن الحضور».

وهكذا كان، فقد سافر شقيق الحوت. ومضت ثمانٍ وأربعون ساعة، فجاءت البرقية من الحكومة السودانية بدعوة رئيس منظمة التحرير لحضور مؤتمر القمة. . وكنت في المساء نفسه في الخرطوم، ومحمّد أحمد محجوب في استقبالي في المطار، وبادرني معاتباً، وهو يقول:

ـ «تنزل في الجامع لماذا؟ وبيتك موجود. تنزل عندي سواء وافق الملوك والرؤساء على حضورك أو لم يوافقوا».

قلت: «إن رغبتي في أن أذهب إلى الجامع لأستعين بالشعب على الملوك والرؤساء».

قال: «والله يا أخي، أنت ما تعرف حماسة الشعب السوداني. إذا علموا بالأمر فسيهاجمون المؤتمر بالعصي، يكسرون رؤوسنا».

قلت: «وهذا هو المطلوب».

---

(١) أحمد الشقيري، **على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢). وهو متضمن في هذه المجموعة.

وذهبت إلى الفندق وتركت محجوب في المطار، وهو معتمر بعمامة سودانية، ومسربل بجلبابه الأبيض الفضفاض، ينتظر بقية الوافدين من دنيا العرب: الوزراء والسفراء.

وذهبت في اليوم الثاني لحضور اجتماع وزراء الخارجية، وهو الاجتماع الذي يُعدّ جدول الأعمال للملوك والرؤساء ومعه التوصيات والدراسات.

وبدأ رئيس الاجتماع محمّد أحمد محجوب، وهو يرتدي بدلة أنيقة، وكان أجمل في الليلة الماضية بعمامته وجلبابه، يستحث الوزراء على المبادرة إلى العمل حتّى يكون كُلّ شيء جاهزاً وفي موعده قبل أن ننشغل باستقبال الملوك والرؤساء.

وافتتح إسماعيل خير الله وزير الخارجية العراقي المناقشة وطرح مشروعه «التكامل الاقتصادي» كما شرحه في الاجتماع السابق في أول الشهر آب/ أغسطس، وقال: «لقد انعقد في بغداد اجتماع وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب في ١٠ آب/ أغسطس واشترك فيه مندوبون عن البحرين وقطر وأبو ظبي. وإن توصيات هذا المؤتمر هي بين أيدينا الآن، وأنا أرجو أن نناقشها ونقرّها ونرفعها إلى الملوك والرؤساء.

وكان الرئيس العراقي الفريق عارف قد افتتح مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب بكلمة قال فيها: «إن شركات النفط تربح الملايين لتحيلها إلى أسلحة قاتلة تهديها إلى عدوتنا إسرائيل. وإذا كنا نرغب في أن نعيش بعزة وكرامة، أصبح لزاماً علينا أن نعيد النظر في واقع وطننا ونحمي ثروتنا من الاحتكار»، ودعا الوزراء العرب إلى إقرار المشروع العراقي: «كسلاح اقتصادي ضدّ إسرائيل وضدّ الدول التي تساند إسرائيل».

وأخذ الوزير العراقي خير الله يتلو توصيات مؤتمر بغداد من عبارة «سري وخاص» إلى عبارة «المرفقات»، وإني أوجزها كما يلي:

أولاً: يوصي المؤتمر بوقف ضخّ البترول كلياً، وإلى أجل غير محدود حتّى تزول آثار العدوان، ذلك أن وقف الضخّ سلاح اقتصادي فعال، على ألا يكون محدداً بمدة أو جزئياً.

ثانياً: يوصي المؤتمر بأن يتم سحب الأرصدة العربية بالاسترليني والدولار، وتخفيض الاستثمارات العربية في منطقتي الدولار والإسترليني، وأن يتم نقل الأرصدة الذهبية العربية المودعة في كُلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها، وأن توجه الاستثمارات الحكومية إلى الأسواق العربية.

ثالثاً: إنشاء مستجمع للاحتياطيات النقدية.

رابعاً: إنشاء صندوق عربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما يوصي المؤتمر بإنشاء صندوق لدعم الدول العربية المتضررة بالعدوان الإسرائيلي، وإنشاء اتحاد للمدفوعات العربي تنضم إليه جميع الدول العربية.

خامساً: يوصي المؤتمر بإقامة مجموعة اقتصادية عربية مشتركة، ترمي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي والوحدة الاقتصادية العربية.

وقد أرفق بالتوصيات تقارير تفصيلية مدروسة عن شؤون البترول والأمور المالية والاقتصادية العربية.

ولا بُدّ منَ أن أنوّه، مع التوكيد والتشديد، أن هذا المؤتمر الذي انعقد في بغداد كان أكبر مؤتمر اختصاصي شهدته الأمة العربية في تاريخها المعاصر. فقد احتشدت فيه النخبة الممتازة من خبراء الوطن العربي وكفاءاته الدراسية في مختلف المواضيع البترولية والمالية والاقتصادية، وقد استمرّ المؤتمر منعقداً لمدّة أسبوع كامل، وتفرعت عنه لجان متخصصة تولت دراسة القضايا المعروضة عليها. وبلغت الدراسات والتوصيات والمشروعات عدة ملفات احتوت كنوز العقل العربي الدارس المدقق.

أقول هذا ليتأكد المواطن العربي أن توصيات مؤتمر بغداد لم تكن مرتجلة ولا عاطفية، ولكنها كانت حصيلة دراسة العلماء، وبقيت المهمة على الوزراء.

ولكن الوزراء الذين اجتمعوا هذا اليوم في الخرطوم ليمهدوا للملوك والرؤساء أعمالهم قد وقفوا مبهوتين أمام هذه التوصيات لا يدرون ما يصنعون بها.

وانبرى الوزير التونسي المنجي سليم يفنّد توصيات المؤتمر، وأنها غير علمية، وتحتاج إلى درس طويل، ولا بُدَّ من إحالتها إلى خبراء.

وسانده الوزير الليبي د. أحمد البشتي مطالباً بمزيد من الدراسة والتعمق في البحث.

وصاح الوزير السوري د. ماخوس بأن الموضوع قد قتل بحثاً واستنفد كُلّ أنواع الدراسة. وتدخل محمّد أحمد محجوب ليعيد الاجتماع إلى الهدوء والنظام وقال:

«أنتم في اجتماعكم السابق بحثتم موضوع البترول، ولم تستطيعوا الاتفاق على قرار، ثُمّ أحلتم الموضوع إلى مؤتمر يضم وزراء المال والاقتصاد والبترول باعتبارهم من أهل الخبرة، حتّى يقولوا كلمتهم. وها قد جاء تقرير المؤتمر، لم يبق عليكم إلا أن تحددوا موقفكم من تقرير مؤتمر بغداد بالموافقة أو الرفض أو التعديل».

فعاد المنجي سليم إلى الكلام وقال: «إن هذا الموضوع خطير وكبير، ولا

يمكن أن ننظر فيه بمثل هذه السهولة ولا بمثل هذه السرعة».

واستأذنت بالكلام، فقلت: «لدي ملف كامل عن الموضوع من بدايته إلى نهايته. وأنا مستعد أن أضع أمام الوزراء عرضاً كاملاً ييسّر علينا سبل العمل. . وأنا لا أريد أن أعود إلى موضوع البترول منذُ اجتماعات بلودان في عام ١٩٤٦ حينما صدرت القرارات السرية الشهيرة باستخدام البترول كسلاح فعال في قضية فلسطين لردع الولايات المتحدة عن تأييدها لمشروع إقامة الدولة اليهودية. وكذلك فإني لا أريد أن أستعرض القرارات الكثيرة التي صدرت بشأن البترول على مدى عشرين عاماً، منذُ إنشاء الجامعة العربية. ولكني أريد أن أقتصر على المرحلة الراهنة التي نحن فيها الآن».

واستطردت بعد ذلك إلى القول: «في أوائل حزيران/ يونيو من هذا العام وضح تماماً أن الموقف بيننا وبين إسرائيل يؤذن بالانفجار، وبخاصة بعد إغلاق خليج العقبة وسحب قوات الطوارئ الدولية، وتداعى وزراء النفط في الدول العربية فعقدوا اجتماعاً طارئاً في بغداد، وكان ذلك في الرابع من حزيران/ يونيو، واتخذوا بالإجماع قرارين تاريخيين مهمين: **أولهما** قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشترك في الاعتداء على سيادة دولة عربية أو على أراضيها أو مياهها الإقليمية، وقد فسرّ المؤتمر أن العدوان الذي يؤدي إلى قطع النفط بأنه الاعتداء المسلح المباشر أو مدّ العون العسكري إلى العدو بأية صورة كانت، أو محاولة إمرار السفن التجارية عبر الخليج العقبة تحت حماية عسكرية أياً كان نوعها. والقرار **الثاني** الذي وافق عليه المؤتمر ينصّ على أن دخول أية دولة في عدوان مسلح مباشر أو غير مباشر ضدّ الدول العربية يخضع أموال شركاتها وأموال رعاياها الموجودة في أراضي الدول العربية لقوانين الحرب، بما في ذلك أموال شركات النفط».

واستأنفت حديثي بعد ذلك قائلاً: «لقد كان هذا القرار الإجماعي قبل العدوان الإسرائيلي بيوم واحد. ووضعت الحكومات العربية أمام الامتحان. وبدأت المعركة وانتهت وجاء الأوان لاستخدام البترول كما قرر وزراء البترول أنفسهم.

وارتفعت الأصوات من الأمة العربية تطالب بتنفيذ القرارات البترولية.

وكان أول صوت ارتفع في الوطن العربي من اتحاد عمال البترول العرب، فقد وجه نداء إلى كُلّ الدول العربية بمنع تصدير البترول إلى الدول المعتدية وطرد رعاياها من البلاد العربية. وكان ذلك يوم العدوان (٥/ ٦/ ١٩٦٧).

وقد أشرت إلى موقف اتحاد عمال البترول بالذات، لأنهم أول من يتأثر بتوقف المؤسسات البترولية، وما يؤول إليه ذلك بالنسبة إلى أرزاقهم.

وقاطعني الوزير التونسي قائلاً: «نحن لا شأن لنا بالعمال، نريد أن تتحدث عن موقف الدول العربية».

قلت: «سأتحدث عن موقف الجميع، الحكومات والشعوب.. وسأضع أمام مؤتمركم الصورة كاملة. وإن الصورة طويلة بعض الشيء ولا أعتذر عن ذلك، فإن النفط هو السلاح الباقي للأمة العربية في الظروف الراهنة، بعد أن تحطمت الأسلحة العسكرية».

ورحت أسرد الوقائع المتصلة بالنفط في الوطن العربي، مع الأحداث والتواريخ، منذُ أواخر شهر أيار/مايو، شهر الأسرار والأخبار.. فكانت كما يلي:

ـ في الكويت، أدلى الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت قبل سفره إلى القاهرة حاملاً رسالة من أمير الكويت إلى الرئيس عبد الناصر بحديث قال فيه: «إننا لا نبخل بالدم في هذه المعركة، فكيف بالبترول؟ وإن هذا الموضوع أصبح ثانوياً بالنسبة إلى ما هو حاصل الآن. وكان هذا الحديث جواباً عن سؤال صحافي حول إمكانية استخدام البترول في المعركة المحتملة الوقوع (٢٣/ ٥/ ١٩٦٧).

ـ وفي لندن، أعلن الملك فيصل في مؤتمر صحافي، وكان في زيارة لبريطانيا «أن أي عربي يتردد في خوض هذه المعركة غير جدير بحمل اسم عربي». وفي اليوم نفسه نفى دبلوماسيون سعوديون النبأ القائل إن الملك فيصل هدد بقطع النفط عن الدول الغربية إذا ما ساعدت إسرائيل في الحرب ضدّ العرب (٢٣/ ٥/ ١٩٦٧).

ـ وفي الكويت، عقد مجلس الأمة اجتماعاً لمناقشة تطورات الأزمة في الشرق الأوسط، وطالب أعضاء المجلس بتأميم حصة الولايات المتحدة في بترول الكويت ووقف البترول عن الدول الاستعمارية واتخاذ إجراءات ضدّ أي دولة تقف إلى جانب إسرائيل. وألقى الشيخ جابر الأحمد رئيس الحكومة بياناً أمام المجلس أعلن فيه أن الحكومة كلّفت وزير خارجيتها إبلاغ ممثلي الدول الكبرى أن اشتراك أية دولة في العدوان على البلاد العربية سيعرض مصالحها في الكويت إلى الخطر (٢٧/ ٥/ ١٩٦٧).

ـ وفي ليبيا، أعلن خليفة موسى وزير شؤون النفط لوكالة الأنباء الليبية الرسمية أن حكومته ستتخذ جميع الإجراءات لمنع تدفق النفط الليبي إلى أية دولة تشترك في العدوان الصهيوني (٢/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي بغداد، أعلنت الحكومة العراقية وقف ضخّ النفط «بالنظر للموقف الخطير في موقف كُلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وقيامهما بمدّ العون العسكري للعدو». وقرر الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق مقاطعة جميع البواخر وناقلات

النفط . . وكان هذان القراران في اليوم الثاني من العدوان (٦/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي الكويت، اجتمع مجلس الوزراء وقرر وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا (٦/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي الجزائر، أصدرت الحكومة قراراً بوقف تصدير البترول إلى بريطانيا والولايات المتحدة (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي بغداد، رفضت السلطات العراقية تحميل ناقلة بريطانية وأنذرتها بوجوب مغادرة المياه الإقليمية العراقية، فقامت بتنفيذ الأوامر فوراً. وكانت الناقلة البريطانية وحمولتها ٤١ ألف طن قد وصلت إلى ميناء البصرة في اليوم الأول من العدوان (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي السعودية، عرض الشيخ أحمد زكي اليمانيّ وزير البترول السعودي على مجلس الوزراء السعودي القرارات التي أصدرها مؤتمر وزراء البترول الذي عقد في بغداد، وصرح «بأن مجلس الوزراء قد وافق على قرارات مؤتمر بغداد وأصدر أمراً بمنع وصول البترول السعودي إلى الدول التي تشارك إسرائيل وتساعدها عسكرياً في عدوانها على الأمة العربية، وأنه قد تمّ إبلاغ ممثل شركة أرامكو تلفونياً بمحتوى القرار لتنفيذه، وكذلك أبلغت جميع الشركات البترولية العاملة في السعودية. ومنذُ صباح هذا اليوم توقف ضخّ بترولنا إلى الدول التي تقف في صف الوليدة الممسوخة إسرائيل». (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي نيويورك، أعلن ناطق بلسان شركة أرامكو البترولية أن الشركة أغلقت منشآت إنتاج النفط والمصافي التابعة لها في المملكة العربية السعودية بسبب وقوع تظاهرات مناوئة للأمريكيين هناك، وأن عدة مئات من السعوديين بينهم عدد من موظفي الشركة اشتركوا في التظاهرات، وأن منازل حوالى ١٣٥٠ أمريكياً يعملون في المنشآت قد دمرت، ولكن لم تلحق إضرار بمنشآت النفط (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي طرابلس، قررت الحكومة الليبية «وقف ضخّ البترول ومنع تصديره من الموانئ الليبية، وذلك التزاماً من ليبياً بالدور الذي تفرضه طبيعة المرحلة التي تمرّ بها الأمة العربية ضدّ العدوان الصهيوني وتضامناً مع الدول العربية المنتجة للبترول»، إلى آخر ما جاء في البيان الرسمي (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي البحرين، أصدر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين أمراً بوقف جميع عمليات شحن ناقلات البترول، كما أمر بإغلاق خطّ الأنابيب الذي ينقل النفط الخام من السعودية إلى البحرين (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي بيروت، أصدرت القيادة العليا للجيش اللبناني أمراً «بمنع تحميل أو تزويد أي سفينة من أي نوع كان بالبترول اعتباراً من الآن وإلى إشعار آخر» (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي واشنطن، أعربت الدوائر الرسمية عن قلقها البالغ بسبب توقف النفط العربي، وقد أكد المسؤولون الأمريكيون أن قطع النفط سيضعف إلى حدّ بعيد نشاط الولايات المتحدة الحربي في فييتنام، كما أنّه قد يؤدي إلى مزيد من الاضطراب الاقتصادي الداخلي، وأنه من المعروف أن كمية كبيرة من منتوجات النفط المصفى التي تؤمن الطاقة للعمليات الحربية الأمريكية في فييتنام تأتي من مصافي الخليج العربي مضافاً إلى ذلك أن أوروبا الغربية تستورد ستين في المائة من نفطها من الشرق الأوسط (٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي الجزائر، أصدرت الحكومة أمراً بإقفال مكاتب ثلاث شركات بترولية تملكها هولندا وبريطانيا وفرنسا وسويسرا، وختمت مكاتبها بالشمع الأحمر (١٠/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي إمارة أبو ظبي، أمر الحاكم الشيخ زايد بن سلطان شركات النفط العاملة في أبو ظبي عدم تحميل ناقلات النفط المتوجهة إلى بريطانيا والولايات المتحدة.

ـ وفي الرياض، أصدرت الحكومة السعودية أمراً بالموافقة على استئناف شحن النفط من رأس تنورة، ولكن ليس إلى الولايات المتحدة وبريطانيا (١٢/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وأعلن مسؤول في شركة أرامكو أن عملياتها في المملكة العربية السعودية عادت إلى حالتها الطبيعية، وأن مصافي البترول في رأس تنورة والخليج العربية عادت إلى العمل وأخذت تزوّد ناقلات النفط كالعادة، وأن الحظر العربي المفروض على إرسال النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ما زال ساري المفعول (١٣/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي الرياض، أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي أن حظر إرسال شحنات النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ما زال مستمراً، وأن خطّ التابلاين لا يزال مغلقاً، حرصاً على دقة تطبيق قرار مجلس الوزراء القاضي بحظر تدفق البترول السعودي إلى الدول التي تساعد دويلة العصابات الصهيونية، وأن وقف ضخّ الزيت تماماً بدأ منذُ اللحظة التي صدر فيها القرار. ثُمّ وضعت الترتيبات التي تضمن عدم تسرب أي شحنة إلى أي دولة تقرر منع البترول السعودي عنها. . وفي ضوء ذلك، فقد أصدرت حكومة صاحب الجلالة أمراً لشركة أرامكو يسمح باستئناف ضخّ الزيت ابتداء من منتصف ليلة الثلاثاء، بعد اتخاذ الترتيبات اللازمة، ومنها أن توقع الشركة والمشتري وقائد الناقلة على تعهد بعدم وصول الزيت السعودي

إلى أراضي الدول التي قررت حكومة صاحب الجلالة منعه عنها، وقد عيّنت وزارة البترول والثروة المعدنية مراقباً من كبار موظفيها للإشراف على تطبيق الترتيبات المذكورة. ويجري هذا التدبير بالتعاون الكامل مع شركة أرامكو (١٣/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي الكويت، أعلن الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي، عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في الكويت، أن الدول العربية المنتجة للنفط ثابتة على قرارها بقطع النفط عن الدول التي ساعدت إسرائيل في عدوانها على الدول العربية (١٧/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي الجزائر، ألقى الرئيس الجزائري بومدين خطاباً في اجتماع شعبي ضم عشرة آلاف شخص، دعا فيه الحكومات والشعوب العربية إلى وقف شحن النفط إلى أعدائها لمدّة سنة (١٩/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي الجزائر، هاجم الراديو القرار الذي اتخذته السعودية بالسماح لشركة أرامكو بضخ النفط، ووصف القرار بأنه خيانة، وأن من شأنه أن يشجع الاستعماريين ليضغطوا على دول عربية أخرى لتحذو حذو السعودية (٢٢/ ٩/ ١٩٦٧).

ـ وفي الكويت، أعلن الشيخ جابر الأحمد رئيس حكومة الكويت في حديث نقلته إذاعة الكويت أن بلاده ستتقيد بأي قرار يتخذه مؤتمر قمة عربي بشأن النفط، وأن الكويت قد أوقفت شحن النفط إلى الدول التي ساندت العدوان الإسرائيلي الغادر (٢٨/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي السعودية، نقلت إذاعة مكة تصريحاً للشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي قال فيه إن خسارة بلاده نتيجة لوقف ضخّ النفط خلال الأربعة وعشرين يوماً الماضية تزيد على مائة وستة ملايين ريال سعودي، وأن الخسارة من الآن وصاعداً لن تقل عن مليون ونصف مليون ريال يومياً (٢٩/ ٦/ ١٩٦٧).

ـ وفي طرابلس أبرقت وكالة اليونايتد برس للأنباء تقول إنّه يبدو أن حسين مأزق رئيس حكومة ليبيا[٢]، استقال أول أمس بسبب خلاف نشب حول ما إذا كان يجب على ليبيا أن تستأنف ضخّ النفط إلى دول الغرب أم لا، وأضافت الوكالة تقول إن حكومة مأزق كانت تتعرض لضغط شديد جداً من الوطنيين الذين يريدون استمرار المقاطعة مهما كان الثمن، بينما أعلن بعض المسؤولين في حكومة مأزق عن

(٢) قبل الثورة.

قلقهم لأن ليبيا تخسر يومياً مليون ونصف المليون من الدولارات منذُ بدء وقف تصدير البترول الليبي.

ـ وفي بغداد، استجابت الحكومة العراقية لطلب إسبانيا بأن تبيعها النفط بسبب موقفها المشرف من العدوان الأخير على البلاد العربية (١/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي السعودية، طالبت جريدتا **الندوة** و**البلاد** باستئناف ضخّ النفط بحجة أن إيقاف الضخّ يضرّ بمصالح العرب الاقتصادية، وأن بالإمكان الاستفادة من عائدات النفط في تمويل الجيوش العربية المقاتلة (٢/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي الجزائر، عقّبت إذاعة الجزائر على تصريح وزير النفط السعودي وما قاله بأن قطع النفط العربي يضرّ بالاقتصاد العربي، فهاجمت المملكة العربية السعودية، ووصفتها بأنها طعنت الدول العربية من الخلف، وأن التحلل من حظر النفط إلى بريطانيا وأمريكا يعني خيانة الكفاح (٣١/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي ليبيا، أعلن الاتحاد العام للنقابات الليبية الإضراب الشامل احتجاجاً على سياسة الحكومة الجديدة التي يرأسها عبد القادر البدري، بعد أن أعلنت استئناف ضخّ النفط وتصديره إلى بعض الدول الغربية. وقد دعا عمال نقابة النفط إلى الإضراب لمدّة ثلاثة أيام، مطالبين بعدم استثناء ألمانيا من إمدادها بالنفط، بالإضافة إلى أمريكا وبريطانيا (٤/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي السعودية، دعت جريدة **عكاظ** التي تصدر في جدة إلى إعادة تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، بعد أن أعلن الملك حسين أنّه أصبح متأكداً من عدم اشتراك الولايات المتحدة وبريطانيا في العدوان الإسرائيلي الأخير على البلاد العربية (٤/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي بغداد، دعا مدير شركة النفط الوطنية إلى تأميم الممتلكات النفطية الخاصة بالولايات المتحدة وبريطانيا في العراق (٥/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي طرابلس، أصدر عمال النفط في ليبيا بياناً قالوا فيه: «إن إعادة ضخّ النفط الليبي ستوفر أرباحاً طائلة لشركات النفط بسبب رخص النفط الليبي، وكأن ليبيا بإعادتها الضخّ تقدم لشركات دول العدوان جائزة كبرى قدرها ٤٥٠ مليون جنيه إضافية مكافأة لها على العدوان» (٦/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي أبو ظبي، أعلن الحاكم الشيخ زايد بن سلطان أنّه لا يعتزم كسر الحظر الذي فرضه العرب على شحن النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا (٦/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي جدة، قالت الإذاعة السعودية إن الحكومة ترى أن أساس حظر تصدير

النفط إلى بريطانيا وأمريكا لم يعد قائماً، وأن هذا الحظر يهدّد مستقبل الأقطار العربية (٧/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي ليبيا، استأنفت الحكومة ضخّ النفط الليبي إلى فرنسا وإيطاليا وتركيا وإسبانياً واليونان، وأنهى عمال النفط إضرابهم واعتقل عدد من زعمائهم (٧/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي القاهرة، أذاع صوت العرب تعليقاً هاجم فيه سياسة المملكة العربية السعودية الداعية إلى إعادة ضخّ النفط إلى كُلّ من أمريكا وبريطانيا (٨/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي بغداد، ندّدت الهيئات والمنظمات العراقية بقرار الحكومة السعودية استئناف ضخّ النفط إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وبموقف ليبيا من دول العدوان (١٠/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي طرابلس، نفى ناطق باسم وزارة النفط ما يشاع من أن ليبيا تصدر النفط إلى بريطانيا وأمريكا، وأكد أنها لا تصدره إلا إلى خمس دول هي إسبانيا وتركيا واليونان وفرنسا وإيطاليا (١٠/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي السعودية، دعت إذاعة مكة إلى إعادة النظر في قرار تصدير النفط العربي إلى أمريكا وبريطانيا، على اعتبار أن الدول العربية المنتجة للنفط بحاجة إلى عائداته لدعم اقتصادها، لمدّ جبهات القتال ومسيرة النضال بما تحتاج من أموال (١١/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي بيروت، صرح الشيخ أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي أثناء زيارته إلى العاصمة اللبنانية أن حكومته لا تنوي استئناف ضخّ النفط إلى أمريكا وبريطانيا (١٢/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي الكويت، أعلن الشيخ أحمد زكي اليمانيّ وزير النفط السعودي أثناء زيارته أن العرب يتكبدون خسائر طائلة نتيجة قطعهم النفط عن بريطانيا وأمريكا (١٣/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي الخرطوم، أذاع الرئيس السوداني إسماعيل الأزهري كلمة في الراديو شدّد فيها على أهمية سلاح النفط في المعركة (١٩/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي بغداد، طلبت الحكومة العراقية من اليابان أن تقدم تأكيدات قاطعة بأن النفط العراقي الذي يصدر إليها لن يصل بشكل مباشر أو غير مباشر إلى بريطانيا وأمريكا (٢٢/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي بون، أعلنت مصادر رسمية في ألمانيا الغربية أن الحظر الذي تفرضه ليبيا

والعراق على تصدير النفط إلى ألمانيا الغربية يحرمها من ٤٠ في المائة مما تستورده من النفط (٢٢/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي الكويت، صرحت مصادر رسمية أن قطع النفط الكويتي عن أمريكا وبريطانيا يكلف البلاد ما قيمته مائة وخمسة وأربعون مليون دولار سنوياً (٢٣/ ٧/ ١٩٦٧).

ـ وفي بغداد، أعلن إسماعيل خير الله وزير الخارجية العراقي أن الحكومة العراقية لا تزال ملتزمة كلياً بالقرارات التي اتخذها مؤتمر البترول العربي حول قطع النفط عن البلدان التي أيّدت وتؤيد إسرائيل (١١/ ٨/ ١٩٦٧).

ـ وفي بيروت، نقلت وكالة يونايتد برس للأنباء أن كمية من النفط العربي تصل إلى بريطانيا بواسطة طرف ثالث، ولم تذكر الوكالة اسم الطرف الثالث، كما لم تكشف النقاب عن كمية النفط التي تصل إلى بريطانيا بهذه الطريقة (١٤/ ٨/ ١٩٦٧).

ـ وفي لندن، نشرت جريدة **الغارديان** البريطانية تحقيقاً ذكرت فيه أن المشروع العراقي المتعلق بالبترول قوبل بالفتور من قبل السعودية وليبيا وتونس والمغرب (١٧/ ٨/ ١٩٦٧).

ـ ومن جدة، قالت الإذاعة السعودية إن وقف ضخّ النفط سيضرّ باقتصاد بعض الدول العربية، وبالتالي بالمجهود الحربي العربي، وحذرت من أن المقاطعة الاقتصادية العربية لبعض الدول الكبرى لن يكسب العرب إلا غضب تلك الدول، وأنه ليست هنالك دواع حقيقية لهذه المقاطعة».

فرغت من هذا السرد الطويل لموضوع النفط العربي ومواقف الحكومات العربية، وكان وزراء الخارجية يدوّنون في مفكراتهم كُلّ ما يتعلق بحكوماتهم، وكأنهم يستعدون للردّ والإيضاح.

ورأى رئيس المجلس أن موضوع النفط إذا فتح على مصراعيه، فسيأخذ وقت المؤتمر بكامله، وهو لم ينجز شيئاً بعد، فاقترح إحالة الموضوع بكامله مع توصيات مؤتمر وزراء المال والبترول والاقتصاد العرب على مؤتمر الملوك والرؤساء، «وهم يتصرفون في الأمر».

وعارض وزيرا الجزائر والعراق بوتفليقة وخير الله، وأصرا على بحث الموضوع، وأنه لا يستغرق وقتاً لأن الجوانب الفنية والاقتصادية قد استنفدت، ولم يبق إلا بحثه من الناحية السياسية.

وتدخل الوزير التونسي المنجي سليم، وطلب أن يترك الموضوع للملوك

والرؤساء لأنهم أقدر على معالجته، وقد يجدون صيغة مقبولة من الجميع، وأيّده الوزير المغربي د. أحمد العراقي بقوله: «إن وقف البترول العربي هو سرطان قاتل بالنسبة إلى الدول العربية نفسها».

ولم يتكلم الوزيران السعودي والليبي، فقد تكلمت عنهما الوقائع التي سردتها. وانتظرا أن يرمى الأمر على عتبات مؤتمر القمة ويخلصا من الكلام، أو التصويت.

والواقع، إني طلبت التصويت، وقلت لرئيس الجلسة: «نحب أن نعرف في هذه الجلسة من الذين يوافقون على توصيات مؤتمر بغداد، ومن الذين يعارضون؟».

وسأل رئيس الجلسة: «وما هي الفائدة التي تبتغيها من التصويت؟؟».

قلت: «أريد أن يعرف العالم العربي ماذا يقول المسؤولون العرب في الداخل، وماذا يقولون في الخارج. إن موضوع البترول قد مضى عليه أكثر من ربع قرن، وهو يترنّح بين العلن والخفاء. وقد اجتمع أكبر حشد من الكفاءات العربية في بغداد قبل أسبوع، وأقرّوا بالإجماع ضرورة استخدام البترول كسلاح فعّال في خدمة القضية العربية. لقد قال الاقتصاد والعلم كلمتهما، ولم يبق على السياسة إلا أن تقول كلمتها. وإذا كان الاقتصاد يقول: نعم، فلم يبق على السياسة إلا أن تقول: نعم. هذا إذا كنا جادين مخلصين». وخشي الرئيس محجوب أن يتطور الموضوع إلى نقاش حاد، فاقترح وقف المناقشة لتستأنف في الجلسة المقبلة.

ودارت الأحاديث وراء الكواليس بين الوزراء والسفراء، وتدخل الوسطاء من الخبراء بحجة «أن الملوك والرؤساء سيتوافدون غداً أو بعد غد، ومن الخير أن يترك الموضوع بين أيديهم، فإنهم أقدر على معالجته، وأنه ينبغي اقتصار الجلسة التالية على إعداد جدول الأعمال، ولا داعي لأن ينقسم مؤتمر وزراء الخارجية على نفسه».

وجاءني الرئيس السوداني ليقول: «يا أخي، «مرافعتك» مسجلة في المحاضر، وستحال المحاضر كلها إلى الملوك والرؤساء. وفي مؤتمر القمة تستطيع أن تثير هذا الموضوع من جديد. ولا داعي للتصويت، وليكن اجتماعنا اليوم مساء.. وأنا سأكون مشغولاً باستقبال الملوك والرؤساء مع الرئيس الأزهري».

وهكذا كان، فقد اجتمعنا في المساء وطرح الرئيس محجوب اقتراحه بإحالة موضوع النفط إلى الملوك والرؤساء، وتمت الموافقة بالصمت.

وقلت: «هنالك قضايا أخرى غير النفط، وعلى أهميته فليس النفط كُلّ شيء. إن لدى المنظمة ورقة عمل تريد أن تطرحها وتناقشها، ونحن نطمع في أن يوافق عليها مؤتمركم ويحيلها إلى الملوك والرؤساء».

وقال الرئيس السوداني: «تفضل واقرأها علينا».

وبدأت اقرأ:

ـ تقترح المنظمة على الصعيد الفلسطيني ما يلي:

١ ـ وضع خطة تفصيلية لإعداد وتنظيم ومساندة المقاومة الشعبية المسلحة في داخل فلسطين المحتلة.

٢ ـ إصدار بيان باسم ملوك ورؤساء الدول العربية يلتزمون بموجبه نيابة عن حكوماتهم وشعوبهم بتعبئة جميع طاقات الأمة العربية وإمكاناتها لتحرير فلسطين وتأييد شعب فلسطين في كفاحه لاسترداد وطنه، ويعرف هذا البيان باسم «عهد بيت المقدس».

٣ ـ الاستمرار في دعم منظمة التحرير الفلسطينية وتمكينها من تحمّل مسؤولياتها القومية في تعبئة الشعب الفلسطيني ليقوم بدوره الطليعي في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

٤ ـ تعزيز جيش التحرر الفلسطيني بحيث تكون للمنظمة سلطة كاملة عليه من حيثُ تشكيله وتدريبه وتسليحه وجميع شؤونه الإدارية، على أن يكون الواجب العسكري مرتبطاً بالخطة العربية الموحدة.

٥ ـ إنشاء معسكرات لتدريب أبناء فلسطين في الدول العربية بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ـ إصدار التشريعات والأوامر اللازمة من الدول العربية كُلّ بحسب نظمها الدستورية لتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من استيفاء ضريبة التحرير من أبناء فلسطين حيثما وجدوا.

٧ ـ الوفاء بجميع الالتزامات المالية المترتبة لمنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، بموجب قرارات مؤتمر القمة، والاستمرار في أدائها في مواعيدها المقررة.

ـ وعلى الصعيد العربي، تقترح المنظمة ما يلي:

١ ـ إنشاء «الدولة العربية المتحدة» من الدول الراغبة في الاتحاد، لها سيادة كاملة في الشؤون السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية. والمشروع مرفق بهذه الاقتراحات[٣].

(٣) أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠). وهو متضمن في هذه المجموعة.

٢ ـ تعزيز الجامعة العربية لتدعيم العلاقات في ما بين الدول العربية، ومنها الدولة العربية المتحدة المقترح إنشاؤها.

٣ ـ وضع سياسة بترولية عربية تكون ناحيتها الإيجابية الانتفاع بهذه الثروة لخير الأمة العربية، وناحيتها الرادعة معاقبة الدول الأجنبية التي تتصدى لإلحاق الأذى بالقضية العربية وقضية فلسطين.

٤ ـ سحب الأرصدة العربية من المصارف الأجنبية وإنشاء بنك مركزي.

٥ ـ إنشاء صندوق قومي للتعمير والتحرير تؤمن له موارد ثابتة تجبى بموجب تشريعات قانونية

٦ ـ إنشاء جهاز إعلامي عربي موحّد في إطار الجامعة العربية يكون له استقلال ذاتي، ويؤمن له مورد ضخم وكفايات عربية وأجنبية ممتازة.

٧ ـ بالإضافة إلى التعزيز العسكري الذي تقوم به الدول العربية بوضع نظام خاص لوزارات التربية العربية يتم بموجبه تدريب عسكري صارم وتوعية قومية عميقة للطلاب والشباب في الوطن العربي.

٨ ـ إنشاء لجان شعبية في الوطن العربي لمعاونة الحكومات العربية في تنفيذ جميع المسؤوليات القومية.

ـ وعلى الصعيد الدولي، تقترح المنظمة ما يلي:

١ ـ قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية والدول الأخرى التي قامت بدور بارز في مقاومة الموقف العربي في الدورة الطارئة للأمم المتحدة، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأميم جميع مؤسساتها في الدول العربية.

٢ ـ تعزيز العلاقات السياسية مع الدول الصديقة، وتحويل العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية إلى تلك الدول. . وبصورة خاصة تدعيم الروابط مع الدول الإسلامية.

٣ ـ إصدار بيان تؤكد فيه الدول العربية بأن علاقاتها مع الدول الأجنبية تقوم على أساس موقفها من قضية فلسطين وإرسال البيان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ليوزع على الدول الأعضاء كوثيقة رسمية.

٤ ـ الاعتراف بألمانيا الشرقية.

٥ ـ إدراج بند على جدول الأمم المتحدة في دورة أيلول/ سبتمبر المقبلة باقتراح نقل مقر الأمم المتحدة من نيويورك إلى باريس.

وقال الرئيس السوداني: «هذه اقتراحات نافعة، سنقوم بطبعها وتوزيعها على الوفود، ونضعها في الملف الذي سنقدمه إلى الملوك والرؤساء مع جدول الأعمال».

قلت: «قبل إحالتها إلى الملوك والرؤساء يجب أن يناقشها الوزراء، ويقرروا بشأنها ما يرونه قبولاً أو رفضاً، أو تعديلاً أو إضافة. فهل نحن هنا سعاة بريد لدى الملوك والرؤساء؟».

قال الوزير التونسي المنجي سليم: «هذا مؤتمر حكومات والاقتراحات يجب أن تأتي من قبل الحكومات».

قلت: «منظمة التحرير ليست حكومة، ولكنها في هذه الاجتماعات لها الحقوق نفسها التي للحكومات.. وإذا كان الوزير التونسي يريد أن يبحث هذا الموضوع، فنحن حاضرون».

وتدخل محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة وقال: «لا داعي لخوض هذا الموضوع مرة ثانية.. المنظمة من حقها أن تقدم ما تشاء من المقترحات. وورقة العمل التي قدمها رئيس المنظمة تحتوي آراء مفيدة.. ومن الحكمة أن نحيلها إلى لجنة فرعية لدراستها وتقديم التوصيات بشأنها.

وأيد الاقتراح كُلّ من الوزير الكويتي الشيخ صباح الاحمد، والوزير العراقي إسماعيل خير الله.

وتكلم الوزير الليبي د. البشتي، وسانده الوزير المغربي د. أحمد العراقي ما خلاصته أن هذه الاقتراحات جديدة وليس عندهما تعليمات بشأنها ولا يستطيعان أن يتخذا بشأنها أي موقف. وشاركهما الوزير السعودي عمر السقاف بكلمة واحدة: «ما عندي تعليمات». وكانت هي الكلمة الوحيدة التي تفوّه بها في المؤتمر في داخل الاجتماعات.

وبحسب الوزير اليمني أن الفرصة لاحت له، فقال: «وقضية اليمن، أما عندكم تعليمات بشأنها؟».. وكان هذا الكلام موجهاً إلى الوزير السعودي السقاف. ولكن لم يجب السقف ولا السقاف!

وتعطل جهاز التكييف في قاعة الاجتماعات، وأصبح الجو الطبيعي ثقيلاً كالجو السياسي، وبدا واضحاً أن الوزراء يريدون أن يكونوا سعاة بريد لدى الملوك والرؤساء يحملون إليهم الملفات من غير توصيات.

والواقع أن الذي تعطل لم يكن جهاز «التكييف»، ولكن الذي تعطل هو إرادة النضال، والعناد في الحقّ، والتصميم على التضحية.

ومن غير أن أقارن، فإن المقارنة تفجعني، ففي الأيام التي كان فيها الوزراء العرب يخطبون في القاهرة أو بغداد، أو الخرطوم، كان العناد الإسرائيلي مشفوعاً بالتصميم والإرادة يتجلى في الاجتماعات الشعبية التي كانت تنعقد في إسرائيل.

وفي أحد هذه الاجتماعات خطب الجنرال ييغال آلون وزير العمل الإسرائيلي، فقال: «يجب أن يكون نهر الأردن حدّ إسرائيل الشرقي، وأن الوجود الإسرائيلي الدائم في الضفة الغربية سيضمن سلامة إسرائيل، وأن الجولان جزء من إسرائيل القديمة، ولا يقل انتماؤها إلى إسرائيل عن نابلس والخليل. ألم يحكمها يفتاح أحد أجدادنا العظام؟» (١٥/ ٨/ ١٩٦٧).

بل إن مؤتمرات القمة برمتها لم تعد تخيف إسرائيل، ولم تعد تثير اهتمامها إلا بصورة عادية، وهذه وكالة الصحافة الفرنسية قد نشرت تعليقاً عشية انعقاد مؤتمر القمة تقول فيه: «إن إسرائيل لم تعد تشعر بمخاوف عند الإعلان عن اجتماع عربي على مستوى القمة» (٢٩/ ٨/ ١٩٦٧).

ومع هذا، فقد مضينا نعدّ جدول الأعمال للملوك والرؤساء بعد أن تعطل جهاز «التكييف».

أجل، لقد أعددنا جدول الأعمال وما أعددنا أنفسنا للنضال بالعناد والتصميم، كما يفعل عدونا.

ولهذا فقد كان جدول الأعمال يصدق فيه قوله تعالى: ﴿**أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف**﴾[٤] صدق الله العظيم.

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة إبراهيم،» الآية ١٨.

مؤتمر الخرطوم.. يحتضر في يوم ميلاده

في فجر الثلاثاء، التاسع والعشرين من شهر آب/ أغسطس، في السنة الأولى من النكبة الكبرى، نهضت من فراشي لأرى السماء غير السماء، والأرض غير الأرض، والخرطوم غير الخرطوم.

فركت عينيّ، وأنا أنظر من الشرفة، لاستيقن ما أرى، وما كذّب البصر ما رأى. . لقد أبصرت بالأشجار فإذا هي بيضاء بأغصانها وجذوعها، وأعمدة الكهرباء بيضاء بسواريها ومصابيحها، والشوارع بيضاء بأرصفتها، وأسطحة المنازل بشرفاتها بيضاء. وظننت لأول وهلة أن سحابة بيضاء من الثلج قد هبطت على المدينة، فجعلت من الخرطوم إحدى مدن القطب الشمالي المتجمد.

ولكني سرعان ما تبيّنت الأمر على حقيقته بأذنيّ لا بعينيّ. فقد كان هذا «البياض» يتكلم ويصيح، يأكل ويشرب ويتنفس ويدخّن. تبيّنت أن هذا هو شعب السودان، افترش الأرض، وتسلق الأشجار، واحتشد في الشوارع، وملأ الأسطحة والشرفات. . والجميع بالملابس البيضاء والعمائم البيضاء، وكأنما هبط على الخرطوم رداء من السماء، ناصع البياض، تزيده الشمس الساطعة تألقاً وسناء.

وكان هذا الحشد الأبيض الأكبر هو لاستقبال الملوك والرؤساء الوافدين على مؤتمر القمة، وكان من العجب الأعجب أن تحشد هذه الخلائق في ذلك اليوم اللاهب لتستقبل الملوك والرؤساء استقبال الفاتحين المنتصرين، ولما يمسحوا بعد، عفار الهزيمة، وغبار النكبة، عن وجوههم.

وتلك كانت مفارقة عجيبة حقاً للذين لا يعرفون هذا الشعب، وعناده في حقه وصبره على آماله. ولكن الشعب أراد أن يستقبل آماله المرجوة وقد فقدها، وأطماحه التي يصبو إليها وقد خسرها.

وهكذا، فقد خرج الشعب لا ليستقبل الهزيمة والمهزومين بالأمس، وإنما ليستقبل النصر والمنتصرين بالغد. ومن هنا كان هذا الطوفان من البشر يغمر الخرطوم

على سعتها وامتدادها، من المطار إلى الحارات. وليس هذا مبالغة في الوصف، ولكنه في الحقيقة عبارة وجيزة.

وخرجت مع الوزراء والسفراء إلى المطار لنستقبل الملوك والرؤساء، كُلّ وزير ليستقبل ملكه أو رئيسه. وأما أنا، فلم يكن لي ملك ولا رئيس ولا وطن قائم ولا شعب مجتمع. وكان يكفيني أن أكون واحداً من المواطنين جئت لاستقبل الأمل والرجاء في صدر الغيب البعيد أو القريب لا أدري.

وبدأ القادمون الكبار يتوافدون: الرئيس اللبناني شارل حلو، الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، الملك الأردني حسين بن طلال، الرئيس اليمني المشير عبد الله السلال، أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، الأمير حسن الرضا ولي عهد المملكة الليبية في العهد الساقط، الباهي الأدغم ممثلاً للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، عبد العزيز بوتفليقة ممثلاً للرئيس الجزائري هواري بومدين، د. بن هيمة ممثلاً لملك المغرب الحسن الثاني.

وجرت مراسم الاستقبال المعتاد للجميع بكل حفاوة وانسابت سيارات الوفود بين الجماهير المحتشدة إلى فندق السودان في فيض زاخر من الحماسة البالغة والهتافات المدوّية.

ولم يبق إلا قدوم الرئيس عبد الناصر والملك فيصل. وأخذ الشعب ينتظر ورجال الدولة وموظفو المراسم يروحون ويغدون ويتشاورون، ثُمّ ينظرون إلى السماء، إلى الأفق البعيد بحثاً عن طائرة قادمة من القاهرة أو الرياض.

وهبطت أولاً طائرة الرئيس عبد الناصر، فاشتد زحام الجماهير من حول أرض المطار، والناس يودّون أن يخطفوا الرئيس ليحملوه على الأكتاف إلى الخرطوم، غير مبالين بالبروتوكول وتقاليده، والشعب في السودان على الفطرة العربية.

وخفّ الجميع إلى استقبال الرئيس عبد الناصر يتقدمهم رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهري، ورئيس الحكومة محمّد أحمد محجوب، والوزراء العرب، وتعالت الهتافات الداوية تردّدها الجموع حتّى خفتت مراسم الاستقبال الرسمي ومعها العشرون طلقة وطلقة التي تطلقها مدافع الاستقبال لا مدافع الميدان.

واقترح الرئيس الأزهري أن ينتظر الرئيس عبد الناصر في المطار بعض الوقت، فقد أصبحت طائرة الملك فيصل وشيكة الوصول، وبهذا يكون من المناسب أن يركب الرئيس عبد الناصر والملك فيصل في سيارة واحدة ومعهما الرئيس الأزهري، ليكون الموكب واحداً أمام الجماهير.

وأعرب الرئيس عبد الناصر عن رأيه في أن تكون مراسم الاستقبال كالمعتاد، لكُلّ ملك أو رئيس على حدة، إذ لم ينشرح الرئيس عبد الناصر لرأي الرئيس الأزهري، فلم يلتق بالملك فيصل بعد القطيعة الطويلة بينهما، فضلاً عن أن الحسابات ما صفيت بينهما، ولا يزال مصير مؤتمر القمة يكتنفه الظلام.

ومشى الرئيس عبد الناصر إلى صالة المطار ليلقي كلمة إلى الشعب السوداني. وكانت إذاعة الخرطومن ومعها إذاعة القاهرة، جاهزة للاستقبال لتسمع الأمة العربية من الخرطوم على المحيط، ومن الخرطوم إلى الخليج.

ولم تقتصر خطبة الرئيس عبد الناصر على الشكر والتحية، بل تعرض لمؤتمر القمة وما يدور حوله، فقال: «إذا كانت الاجتماعات التمهيدية التي كان من عملها الإعداد لهذا الاجتماع على مستوى القمة العربي لم تحقق ما كنا نرجوه منها، فإن ذلك أيضاً لا يثنينا عن التمسك بالمحاولة إلى آخرها. ونحن قد جئنا إلى هذه المحاولة ونحن نعلم أن إخواناً أعزاء علينا يرون مقدماً بعدم جدواها، ولكنا آثرنا مهما كانت الاعتبارات أن نجيء، وإننا لنتمنى من كُلّ قلوبنا أن يتحقق ما يتصوره البعض، حتّى من إخواننا، بعيد المنال».

وكانت هذه العبارات موجهة إلى سوريا والجزائر اللتين اعتذرتا عن حضور المؤتمر «لعدم جداوه» كما أعلنت إذاعات دمشق والجزائر.

وبينما كان الرئيس عبد الناصر يتحدث إلى جماهير الأمة العربية، توقفت إذاعة السودان وانتقل الميكروفون إلى المطار لينقل نبأ وصول طائرة الملك فيصل، وظلّ شعب السودان يواصل الاستماع إلى إذاعة صوت العرب، ولم يخلُ الموقف من شيء من الارتباك.

وخرج الرئيس عبد الناصر ومعه الرئيس محمّد أحمد محجوب وسط الطوفان البشري، والجماهير تهتف ملء الحناجر، والنساء تزغرد، والطلاب والشباب يتسابقون على الموكب، تتصبب جباههم بالعرق، وتتشقق أشداقهم، وهم يصيحون: «ناصر.. ناصر.. شعب واحد. جيش واحد. القتال. القتال. الثأر».

واستمرت هذه الهتافات تواكب الرئيس عبد الناصر حتّى أوصلته إلى فندق السودان. وبقي الرئيس إسماعيل الأزهري في المطار ليستقبل الملك فيصل، وتمت مراسم الحفاوة، وخرج الملك فيصل ومعه الرئيس الأزهري في سيارة الرئاسة في موكب فخيم عظيم، تحفّ بهما الجماهير.

وكانت الجماهير تهتف، ولكن بشعارات أخرى لها معناها ومغزاها، والجماهير

العربية ذكية واعية، تحسن صياغة الشعارات، كما تجيد القصائد الشعبية.

كان هتاف الجماهير: «عدو عبد الناصر عدو الله». وعلى طول الطريق، من المطار إلى الفندق، كانت الجماهير تقترب من سيارة الملك فيصل لتصيح في أذنيه: «عدو عبد الناصر عدو الله». وكان الملك فيصل، يلقي بكوفيته على رأسه ووجهه، من حين إلى حين، لا اتقاء للحر، فهو أليف الحرّ في الجزيرة العربية، ولكن اتقاء لهذا الهتاف ومعناه ومغزاه الأشد لهباً من حرّ الخرطوم والرياض معاً.

وعلى طول الطريق كذلك كانت الرايات أشدّ إحراجاً من الهتافات.. فقد كانت الرايات مكتوباً عليها: «أوقفوا البترول عن دول العدوان» وما إلى ذلك من العبارات البترولية.

وصل الملك فيصل إلى فندق السودان وهو يبدي سروره من استقبال السودان الرسمي، ويكظم غيظه من «استقبال» السودان الشعبي.

وبهذا تكامل وصول الملوك والرؤساء، وقد تخلّف عن القافلة ملكان وثلاثة رؤساء.

تخلف الملك المخلوع إدريس السنوسي لأسباب صحية، كما ذكر ولي عهده حسن الرضا، وتذكرت الملك الكامل، وقد حمل نفسه على محفة عبر الصحاري والقفار ليصل إلى ميدان القتال في دمياط ويشرف على معركة المسلمين بنفسه ضدّ الصليبيين، غير مبالٍ بالمرض الذي هدّه وأنهك جسده. وما أعظم الفارق بين الملوك المجاهدين، والملوك المتقاعدين المتثاقلين.

وتخلّف الحسن الثاني ملك المغرب، وهو هو الذي اقترح عقد مؤتمر قمة في الرباط في عشية العدوان الإسرائيلي، وهو يريد المؤتمر أصلاً أن ينعقد في عاصمته حتّى ينسى الشعب همومه من الحكم. وها هو اليوم يتقاعس عن المجيء إلى الخرطوم وهو في ريعان شبابه، وقد كرّس لسانه بعد الهزيمة ليقول على الدوام: «كان يجب على الرئيس عبد الناصر أن يبدأ بالهجوم، ولو كنا مكانه لكنت البادئ بالهجوم». وها هو لا يبدأ بالسفر، فضلاً عن الهجوم.

وتخلف الرئيس السوري د. نور الدين الأتاسي لأن القيادة القومية قررت مقاطعة مؤتمر القمة، وأوفدت د. إبراهيم ماخوس إلى الخرطوم ليجتمع بالملوك والرؤساء في حجراتهم، لا في قاعة الاجتماعات. فكان موقفاً ينم عن المراهقة السياسية، بالإضافة إلى التفاهة القومية. واكتفى البعث السوري بأن يصيح من دمشق، عن طريق جريدة **الثورة** «بأن مؤتمر القمة هو المنبر الأخير لدعاة تصفية قضية

فلسطين». وكان الأجدر أن يتخذوا من هذا المنبر مسيرة جديدة أصيلة تحول دون تصفية القضية الفلسطينية.

وتخلّف الرئيس التونسي بورقيبة، وكان في تمام الصحة وكمال العافية، كما يقول إخواننا التونسيون، واختار أن يخاطب مؤتمر القمة من تونس، فخطب في اجتماع شعبي كبير دعا فيه العرب إلى أن «يعترفوا بوجود إسرائيل، وأن يمتنعوا عن التهديد بمسحها من خارطة العالم، وطالب الدول العربية بأن تنهي حالة العداء مع إسرائيل»، وأضاف أن العرب يتعرضون الآن للهزيمة والاحتلال لأن أحدهم (عبد الناصر) توقع أن يأتي المعتدي من الشرق فجاء من الغرب (٢٦/ ٨/ ١٩٦٧)، ونسي الرئيس بورقيبة خطابه الشهير في يوم الخامس من حزيران/ يونيو الذي قال فيه: «الآن جاءت ساعة الحرب».

وتخلّف الرئيس الجزائري هواري بومدين، وفي اليوم الأول لعمل مؤتمر القمة خطب في مؤتمر شعبي كبير في الجزائر، فقال: «نحن نرفض أي حلّ سياسي لأزمة الشرق الأوسط لأن هذا الحلّ يشكل في الواقع اعترافاً بإسرائيل وتصفية نهائية للقضية الفلسطينية، وأن متابعة النضال هو الوسيلة الوحيدة لاسترداد الأرض العربية المحتلة وتحرير فلسطين. وإذا جرى استفتاء في العالم العربي حول النقطتين التاليتين: متابعة النضال أو الإقرار بالأمر الواقع، فأنا متأكد من أن ٩٩ بالمائة من الشعب العربي سيختار متابعة النضال. ولا يحقّ لأية حكومة عربية أن تعمل على تصفية القضية الفلسطينية لأن هذه تتعلق بمصير شعب بأسره، وأن الطريق مفتوحة لكم من يريد أن يذهب إلى تل أبيب، ولكن فليذهب وحده ولا يطلب من الحكومات العربية الأخرى أن يلحقوا به للتفاوض مع إسرائيل والاعتراف بالأمر الواقع والهزيمة. ويجب أن نقوم بالتصفية الشاملة للمصالح الإمبريالية في العالم العربي»، إلى آخر هذا الخطاب الرائع الذي كنت أتمنى أن يلقيه الرئيس الجزائري في مؤتمر القمة، في الخرطوم، لعله يوجهه وجهة أخرى.

ونحن لو حذفنا ثلاثة من المتخلفين، وهم الملك الحسن الثاني، والرئيس بورقيبة، والملك إدريس، فلا مناص من الأسف على تخلّف الرئيس بومدين والأتاسي، فقد كان حضورهما مدعاة لدفع المؤتمر خطوة واحدة إلى الأمام أو خطوة أقل إلى الوراء، بل لأمكن رفع المؤتمر من الهوة التي وقع فيها، وسميت ظلماً بمرحلة الصمود. وجاءت الأحداث لتثبت أن الصمود تحقق، ولكن على الهوان!

وهكذا انعقد مؤتمر القمة بما يقرب من نصف رؤسائه. ومع هذا، فإن مؤتمر القمة لم يصل إلى نصف القمة، بل إنه هوى إلى الحضيض.

وفي مساء يوم الثلاثاء (٢٩/ ٨/ ١٩٦٧) خرجت من الفندق إلى قاعة الجمعية التأسيسية، وتعاقب مجيء الملوك والرؤساء والوفود لشهود الجلسة الافتتاحية العلنية.

وألقى الرئيس السوداني إسماعيل الأزهري خطاباً حذر فيه من «التنابذ والتناحر لئلا يهدر الحقّ العربي والكرامة العربية، مؤكّداً أن مسؤولية اتخاذ قرارات بناءة تقع على عاتقنا ولن تغفر لنا شعوبنا إخفاقنا، وعلينا واجب ملحّ يقضي باتخاذ جميع التدابير الاقتصادية والعسكرية والسياسية لإزالة آثار العدوان، وأن واجبنا الأول أن نخرج من هذا المؤتمر بوحدة بناءة وخلاقة».

وانتهت الجلسة العلنية، وخرج الصحافيون والمصورون، وانعقدت الجلسة مقفلة، وباتت كُلّ ذرة في القاعة تتساءل: «هل سيحقق المؤتمر الأمل المرجو في اتخاذ «التدابير الاقتصادية والعسكرية والسياسية لإزالة آثار العدوان؟»، كما أشار الرئيس الأزهري في خطابه.. أم أن هذا الكلام سيكون شأنه شأن رايات القماش التي نصبت بالمئات في ميادين العاصمة وهي تطالب الملوك والرؤساء بما يلي: «قاطعوا دول العدوان».. و«نريد استئناف القتال» و«البترول سلاح المعركة»، وما إلى ذلك من الشعارات.. حبر على قماش يتماوج في الهواء؟؟

وبدأت الجلسة المقفلة أعمالها بالشؤون التنظيمية. ولم يكن جو الاجتماع مسترخياً. فالحاضرون لم ينفتح بعضهم على بعض، ولم تهيأ لهم لقاءات سابقة ليتفاهموا على القضايا الحساسة، والرئيس عبد الناصر والملك فيصل لم يلتقيا منذُ مؤتمر القمة في الدار البيضاء، ووقعت بينهما قطيعة حادة: المشير السلال يحاول عبثاً أن ينزع ابتسامة أو نظرة من الملك فيصل، والملك حسين يراقب تحركات وفد منظمة التحرير، والوفد التونسي يستشعر الغربة في هذا الاجتماع بعد أن استبعدت تونس عن الاجتماعات العربية بسبب مواقف رئيسها الحبيب بورقيبة، والرئيس اللبناني شارل حلو يدير وجهه المكتنز إلى الجميع ليعرض دور لبنان التقليدي في المساعي الحميدة، والوزير الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يطبق عينيه ويفرك جبينه وهو يتذكر في ذهنه الخطوط العريضة للسياسة الجزائرية، والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف وأمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد يتبادلان النظرات بحثاً عن مخرج لقضية النفط لا يكون فيه ضرر ولا ضرار. والوفدان الملكيان الليبي والمغربي يتهامسان لتنسيق مواقع الأقدام.

كان هذا هو الجو النفسي للمؤتمر: قلوب مغلقة في الجلسة المقفلة. ولاحت الفرصة للرئيس الأزهري أن يفتح القلوب، ومعها الأفواه. فوقف وقال: «إن عملنا الأول هو انتخاب رئيس للمؤتمر، وأنا أرشح نفسي للرئاسة، وأظن أنكم لن تجدوا خيراً مني لرياسة المؤتمر».

وانفتحت الأفواه، وضحك الجميع، ولم يكن الأمر في حاجة إلى موافقة، فالتقاليد تقضي أن تكون الرئاسة للدولة المضيفة. وجلس الرئيس الأزهري في كرسي الرئاسة: ثقيل الجسم، خفيف الروح.

وتقدم رئيس وزراء السودان أحمد محمّد محجوب، بوصفه رئيساً لمؤتمر وزراء الخارجية، ولخص أعمال المؤتمر، وتوصيات مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والبترول العرب، ثُمّ تلا جدول الأعمال الذي اقترحه وزراء الخارجية، وهو:

أولاً: بحث النتائج التي ترتبت عن العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، ودراسة وسائل إزالة آثار العدوان:

أ) على المستوى العسكري.

ب) على المستوى الاقتصادي (توصيات مؤتمر بغداد).

ج) على المستوى السياسي.

ثانياً: تضافر الجهود لإزالة آثار العدوان ودراسة نقاط الضعف لتلافيها في المستقبل.

ثالثاً: تصفية القواعد العسكرية الأجنبية في الدول العربية.

رابعاً: وضع خطة عربية شاملة بعيدة المدى ومتكاملة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لدعم التضامن العربي وتحقيق الأهداف العربية.

ومن غير بحث أو كلام أو تصويت، أقرّ الملوك والرؤساء، بالصمت، جدول الأعمال. وقد أوردته بالنصّ الكامل ليرى المواطن العربي في النهاية ما الذي بحث في هذا الجدول، وما الذي تمّ عليه الاتفاق، وأخيراً، ماذا كان حظه من التنفيذ.

وأقول «التنفيذ»، لا بعد المؤتمر مباشرة فحسب، ولكن حتّى بعد السنوات الست التي انقضت على ذلك المؤتمر.

وبعد إقرار جدول الأعمال، افتتح الرئيس الأزهري باب المناقشة. وسأل:

ـ «من يريد أن يتكلم؟».

فلم يتكلم أحد.

وعاد الرئيس وسأل: «هل من اقتراح؟».

ولم يتكلم أحد.

ولم يجد الرئيس أمامه إلا أن يعلن تأجيل الجلسة إلى صباح اليوم التالي. وخرجنا

نحمل معنا جدول الأعمال إلى الفندق، كُلّ وفد إلى جناحه المخصص له، وأنا إلى غرفتي، لأن شعب فلسطين مقصوص الجناح في الهواء، فلماذا يكون له جناح على الأرض.. أو في الفندق؟

وبدأت الاجتماعات في الأجنحة، الملوك والرؤساء يتزاورون، وأنا أطوف عليهم، أقدم لكُلّ واحد منهم ملفاً كاملاً عن الجوانب السياسية للقضية الفلسطينية، والأمور العسكرية لجيش التحرير الفلسطيني، والوضع المالي لمنظمة التحرير، ومع هذا كُلّه ورقة العمل التي قدمتها إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في مطلع هذا الشهر، ومشروع الدولة العربية المتحدة.

وكانت إجراءات الأمن المشددة لا تسمح لأحد بدخول الفندق، ولذا فقد كانت تلفونات الفندق مشغولة باستمرار. مشغولة مع الصحافيين، فقد كانوا يطلبون الوزراء والسفراء على التلفون، ويستدرجونهم إلى أحاديث صحافية، من غير نصب ولا تعب.

وقضينا شطراً من الليل في حديقة الفندق ننعم بالنسيم الناعم هروباً من الهواء المكيَّف. وما إن انتصف الليل حتّى خرج الرئيس عبد الناصر بسيارته، وخرج بعده الملك فيصل بسيارته، وتقدمتهما سيارات الحرس. وكان لا بُدَّ لهذه الحركة «المكشوفة» من أن تثير حركة الصحافيين، فلحقوا بالموكب إلى أن وصل.. ووصلوا.

وكان المكان منزل رئيس الوزراء محمّد أحمد محجوب. ووصل الرئيس عبد الناصر. وبعد دقائق وصل الملك فيصل. وأقفلت الأبواب ولم يدرِ أحد ماذا جرى.

وطال انتظارنا لنعلم ماذا تمّ في هذا الاجتماع. وانصرفت إلى غرفتي، وعدد من الوزراء والسفراء يلحّون عليَّ بالبقاء لنعرف ماذا تمّ في هذا اللقاء. ولكن نهضت، وأنا أقول لهم: «رحم الله العرب ما تركوا شيئاً إلا وقالوه. قالوا: عند الصباح يحمد القوم السرى». وفي اجتماع الصباح ستعرفون نتيجة اجتماع الليل!

وكان الأمر كذلك. فعند الصباح بدأت ترشح الأخبار بين الوفود في الفندق. وكُلّ ما قالته الأخبار ساعتئذ هو أن الرئيس عبد الناصر والملك فيصل عقدا اجتماعاً في منزل الرئيس السوداني، وأن الاجتماع استمرّ حتّى الفجر.. وأن الرئيس السوداني حضر لبضع دقائق في بداية الاجتماع، ثُمّ تركهما وحدهما ليتكاشفا، وأنهما خرجا من المنزل وأيديهما متشابكة، ووجهاهما ينمّان على التوافق والرضا.

وبدأ الوزراء يحاولون التكهن بما جرى في هذا الاجتماع. فقد قال الوفد المصري إن رئيسهم ملتزم الصمت ولا يعرفون شيئاً. ولم يكن الوفد السعودي في حاجة إلى أن يؤكّد أن الملك فيصل قد التزم الصمت.. فالملك فيصل لا يكلم أحداً

إلا حينما يريد، ولا يتكلم إلا بمقدار، والملك فيصل، كما قال الشاعر: «لا يتكلم إلا حين يبتسم»، وقلّ أن يبتسم، والصمت عنده من بترول، لا من ذهب، ومهما تدفق البترول فإن لسان الملك فيصل لا يتدفق.

وقلت للوزراء: لا تجهدوا أنفسكم في التكهن. جلسة العمل الأولى ستكون بعد قليل، وستعلمون من خلال الحوار ما تمّ بين عبد الناصر وفيصل، اليوم، أو غداً على الأكثر.

وبدأت جلسة العمل الأولى. ووقع الاختيار على أن يكون الاجتماع في صالة الفندق لا في قاعة المجلس التأسيسي «ضمانة للسرية»، كأنما السرية يمكن ضمانها في الاجتماعات العربية.

واستهل الرئيس الأزهري الجلسة بقراءة البرقيات والرسائل، وكان من أبرزها برقية بعث بها الرئيسان نيقولاي بودغورني وألكسي كوسيغن باسم الاتحاد السوفياتي، وجَّها فيه التحيّة إلى مؤتمر القمة وأكدا فيه «أن البلاد العربية تستحوذ على عطف جميع الشعوب المحبة للسلام، لأن النضال العربي ضدّ العدوان الإسرائيلي الذي وقع على الأراضي العربية هو نضال ضدّ كُلّ السياسة العدوانية الإمبريالية التي تشنّ حرباً من حروب قطاع الطرق في فييتنام، وتنظم الاستفزازات ضدّ كوبا، وترسل جماعات التخريب من المرتزقة إلى الكونغو، وتدسّ المؤامرات ضدّ البلاد والشعوب الأخرى في أفريقياً وآسيا وأمريكا اللاتينية». وبهذا حشرت القضية العربية مع القضايا الدولية الأخرى التي تثير اهتمام الاتحاد السوفياتي في القارات الست.

ومن الرسائل، مذكرة قدمها اتحاد نقابات العمال في السودان، تدعو الملوك والرؤساء العرب «إلى الاستيلاء على المؤسسات الأجنبية، وتأميم البنوك والشركات البريطانية والأمريكية والألمانية الغربية، وتصفية القواعد الأجنبية العسكرية في الوطن العربي، وإيقاف ضخّ النفط عن الدول التي ساهمت في العدوان على الأمة العربية، وسحب كُلّ الأرصدة العربية من البنوك الأجنبية، واعتراف جميع الدول العربية بجمهورية اليمن». وقد لخصت هذه المذكرة لأنها تماثل الآلاف من البرقيات والرسائل والمذكرات التي وردت على المؤتمر من أرجاء الوطن العربي كافة.

ثُمّ تلا د. محمّد بن هيمة رئيس وزراء المغرب خطاباً للملك الحسن الثاني، حمله من أقصى المغرب، وكان أجود ما فيه إنشاؤه الأجود الأمجد، من دون أن يذكر سبب تخلفه عن المؤتمر.

وطلب الملك حسين الكلمة، فألقى خطاباً حسن الصياغة بديع العبارة. وهكذا أجاد الحسن والحسين.

وجاء دور جدول الأعمال، فتلا الرئيس الأزهري البند الأول وعرضه للمناقشة، فلم يتكلم أحد. وعرض البند الثاني، فلم يتكلم أحد، ثُمّ الثالث، والرابع، فلم يتكلم أحد.

لقد كانت الجلسة مزدحمة مكتظة، فقد حضرها الملوك والرؤساء والوزراء والسفراء، ووراءهم الخبراء، وحولهم الموظفون من الدرجات العادية. فكيف يمكن أن تكون الجلسة سرية، بل كيف يمكن الملوك والرؤساء أن يتحدثوا بالصراحة، ولو بالقدر القليل؟

وأدار الرئيس السوداني رأسه الضخم بين منكبيه العريضين، وهو يبحث عن مخرج. فصاح محمّد أحمد محجوب، رئيس الوزراء: أنا أقترح تأجيل الجلسة لنشرب المرطبات. وكذلك كان، فقد انفضت الجلسة، وتنفست القاعة الصعداء.

وجرى الحديث بين الحلقات. واتفقت الكلمة على أن ينعقد الاجتماع «مصغَّراً»، فلا يحضره إلا الملوك والرؤساء، ومع كُلّ منهم واحد فقط من أعضاء وفده.

وعدنا إلى صالة الاجتماع. واتجهت الأنظار إلى الرئيس عبد الناصر، فالجميع ينتظرون منه أن يبدأ المناقشة، فإن مصر هي قطب الرحى بالقضية العربية، وهي التي وقعت عليها أكبر ويلات الحرب أرضاً وشعباً.، وعبد الناصر يعرف خوافي الأمور قبل الهزيمة وبعدها.

وفتح الرئيس عبد الناصر ملفه أمامه، ينظر فيه حيناً ويتحدث حيناً. وامتد حديثه قرابة ساعتين، وتحدث بعده الملوك والرؤساء، كما تحدثت باسم شعب فلسطين. وها أنا أعود إلى محاضر منظمة التحرير لأنشر ما قاله الملوك والرؤساء، ويقيني أن العثور على محاضر الملوك والرؤساء في «أرشيف» الحكومات العربية يكاد يكون معجزة. . هذا إذا أمكن العثور عليها كاملة وسليمة.

وأرهف الملوك والرؤساء أسماعهم، وتحدث الرئيس عبد الناصر قائلاً:

«نحن الآن نواجه أوضاعاً خطيرة، ونخوض معركة مقدسة تتطلب منا جميعاً موقفاً موحداً. وعلى الرغم من أن جدول الأعمال يشير في نقطته الأولى إلى الناحية العسكرية، إلا أنني أجد من الضروري أن أمهّد لذلك سياسياً. والحقيقة أن الأمرين مترابطان معاً ولا يمكن الفصل بينهما.

«لقد وقع الخلاف بيننا وبين الأمريكان قبل العدوان بسنتين، وذلك عندما طلبت أمريكا منا إيقاف الأبحاث الذرية مع حقّ التفتيش على ذلك. كما طلبت منا إيقاف إنتاج الصواريخ مع حقّ التفتيش كذلك. أما الطلب الأمريكي الثالث فكان

إيقاف سباق التسلح وضرورة التوازن بيننا وبين إسرائيل. وقد قدم هذه الطلبات مبعوث الرئيس الأمريكي واسمه «ماكلويد».

«وقد كان رداً على هذه الطلبات الرفض الكامل. وقلنا إننا نقبل بعدم انتشار الأبحاث الذرية عن طريق إشراف دولي على أن تقبل إسرائيل الشيء نفسه.

«ثُمّ وصلتنا رسالة أخرى من أمريكا تعترف فيها بأنها ستسلح إسرائيل، وأنها لا تقبل بأي اختلال في ميزان التسلح، وهددتنا بأننا إذا شهّرنا بها فستعطي إسرائيل مزيداً من السلاح، ورفضنا هذا التهديد.

«إذاً هذا هو سرّ الخلاف بيننا وبين أمريكا.

«ثُمّ أخذت العلاقات بالتدهور بعد أن اكتشفنا صفقة الأسلحة السرية الألمانية، وعندما أعلنا ذلك ساءت العلاقات أكثر فأكثر. وقد حاولت ألمانيا الغربية إغراءنا بالمساعدات مقابل السكوت، ولكننا لم نقبل».

«فسرّ الخلاف بيننا وبين أمريكا، كما يتضح من هذا الكلام، سببه قضية العرب، قضية فلسطين، وكان باستطاعتنا أن نسكت عما يجري في إسرائيل وعن حقوق شعب فلسطين لتمشي الأمور، ولكننا لا نقبل.

«وانقطعت المساعدات الأمريكية نتيجة رفضنا لطلباتهم، وكان تبرير أمريكا لذلك أننا نستعمل مساعداتها في تطوير سلاحنا، ولذلك قال الأمريكان إنهم لا يستطيعون الاستمرار في مساعداتهم لنا، وقيمة مساعداتهم تقدر بـ ٦٠ مليون جنيه مصري، كانوا يأخذونها منا وينفقونها في مصر. وقد سبق قطع المساعدات أن وصل إلى القاهرة ممثل آخر لجونسون وتكلم عن المساعدات والطلبات، ثُمّ تقرر قطعها، فقبلنا نحن بذلك لأننا نريد أن نبقى مستقلين، ولأننا نرفض أن نبيع مبادئنا. وبعد ذلك بدأ تسليح إسرائيل، وعملنا نحن من جهتنا لشراء المزيد من السلاح.

«بعد ذلك، نصل إلى أيار/ مايو الماضي والقصة هنا معروفة، فحشدنا قواتنا للردّ على أي هجوم على سوريا أو أي بلد عربي. وهنا أيضاً كان باستطاعتنا أن نسكت وأن نقول «نحنا مالناش دعوة بحد»، ولكننا أخذنا مسؤوليتنا، وبغض النظر عما يجري فإننا لن نتردد عن السير مرة أخرى على الطريق نفسه، لأننا نعتبر أنفسنا جزءاً من الأمة العربية والوطن العربي، لأننا نؤمن أن العدو إذا بدأ بأي دولة عربية، فلن ينتهي عندها.

«وكان من الطبيعي، بعد الحشد، أن ننهي وضع قوات الطوارئ الدولية، وخصوصاً أن إخواننا العرب في إذاعاتهم وصحفهم لم يتوقفوا عن هذا الطلب. وهذا ـ

في نظرنا ـ معناه العودة بالأوضاع إلى ما قبل عام ١٩٥٦. ثُمّ تطورت الأمور، ووصلتنا رسالة جونسون لضبط النفس وطلبه في أن يرسل نائبه، ورديت عليه بأنني مستعد من طرفنا لإرسال زكرياً محيي الدين. كذلك وصلتنا رسائل أخرى من جونسون يقول فيها إن أي عمل عسكري ضدّ إسرائيل ستكون له نتائج خطيرة، وأعلنوا تمسكهم بقرارات كينيدي لضبط الحدود في الشرق الأوسط.

«ودفعنا قواتنا إلى سيناء، ثُمّ بدأت المعارك يوم خمسة حزيران/ يونيو بهجوم إسرائيلي، وكانت المفاجأة بضرب قواتنا الجوية. وقد أثر هذا الضرب على قواتنا في سيناء، ولم يصبح بقدرتنا بعد الضربة الأولى أن نردّ على الهجوم الإسرائيلي.

«ولم نكن قد أعلنّا عن التواطؤ الأمريكي إلا بعد أن اتصل بي الملك حسين الساعة الخامسة من صباح ٦ حزيران/ يونيو وقال لي إن الهجوم جاي من البحر، وإن أجهزة الرادار قد سجلت ذلك. وقلت للملك حسين إنني مستعد لإصدار بيان في هذا الصدد.. وطلّعنا البيان.

«وكان واضحاً أن تقديرنا لقوات إسرائيل كان مخطئاً. كان عندهم متطوعون، وكذلك دباباتهم كانت أكثر مما تصورنا.

«وصمدت قواتنا يوم ٥ و٦ و٧ حزيران/ يونيو للهجوم من دون غطاء جوي، وكان لنا في سيناء حوالى ٨٠٠ دبابة، و١٨ لواء، وألف مدفع. كان عندنا أسلحة ثمنها ألف مليون جنيه. وقد قضى العدو على ٨٠ بالمئة من قواتنا المسلحة، وده اللي خلانا نقبل بوقف إطلاق النار، لأن الـ ٢٠ بالمئة الباقية يدوب تدافع عن غرب القنال.

«لقد انهزمنا في المعركة، ولن نكون أول ولا آخر من يهزم، والمهم هو كيف نحول الهزيمة إلى درس؟

«من ٨ حزيران/ يونيو حتّى اليوم أعدنا تسليح جزء من قواتنا المسلحة، وبنقول أنو حنا عوضنا ٥٠ بالمئة من اللي خسرناه. ولكننا لم نعوض من قتلوا، وعددهم ١٥٠٠ ضابط و١٠,٠٠٠ عسكري، بالإضافة إلى الأسرى وعددهم ٥٠٠ ضابط و٥٠٠٠ عسكري، وهناك ٤٠ طياراً مفقوداً.

«والسؤال الآن: هل نستطيع النهار ده أن نهاجم إسرائيل؟

«الجواب: لا. ولا أستطيع أن أكابر، نحن لا نستطيع الهجوم اليوم ولفترة غير قصيرة. ولكننا نستطيع الدفاع ضدّ أي هجوم يحاول عبور القنال. نحن الآن نعمل على استكمال قواتنا. نشتري أسلحة بالعملات الصعبة. وهدفنا أن نعيد بناء جيشنا في أقصر وقت ممكن. وطبعاً إذا أردنا أن نستعيد أراضينا بالحرب، فلن نبدأ بالحرب ولا

يصحّ أن نبدأها إلا بعد أن نكون على ثقة بأننا نستطيع أن ننتصر، وإلا نضع أنفسنا في نكسة أشدّ. إذاً فالعمل العسكري لا بُدَّ من أن ينتظر بناء قواتنا المسلحة، وبعد الاستفادة من النكسة ودراسة أساليب إسرائيل، وبعد حشد قواتنا السياسية والاقتصادية. نحن خسرنا حوالى ١٦٠ مليون جنيه، مية وخمسة ملايين من القنال، وعشرين مليوناً بترول سيناء، و٤٠ مليوناً من السياحة.

«والعملية العسكرية والاقتصادية والسياسية مرتبط بعضها ببعض.

«وعندما نتكلم سياسياً ونحن في مركز الضعف نصل إلى الاستسلام. ولكن إذا تكلمنا من مركز القوة، فمعنى ذلك أننا نستطيع أن ندافع عن حقوقنا وحقوق شعب فلسطين. وهذا لا يتم إلا إذا كان عندنا قوات مسلحة. ووضعنا الآن تصلّح، وهو يتصلح كُلّ يوم. وكلما تصلح وضعنا العسكري يصبح . . ووضعنا السياسي . . أحسن.

«اقتصادياً خسرنا أكثر من ثلث مدخولنا من العملة الصعبة. وإذا جاء يوم لا أستطيع فيه شراء القمح، فمعنى ذلك أننا على طريق الاستسلام، أما إذا كان هناك وضع اقتصادي يخلينا نصبر، فمعنى ذلك أننا نقاوم أكثر، وساعتئذ يصبح العمل السياسي مش استسلام.

«ده ملخص لموقفنا نحن، ولكن إذا سمحتم فعاوز أقول حاجة بالتفصيل.

«من الملاحظ أن هناك ضغطاً أمريكياً لحل سياسي، وكلنا نعرف هذا الضغط. وكلنا نعرف أنو قضية فلسطين مش بتاعت واحد فينا. دي قضيتنا كلنا، ولازم قبل ما نطلع من هنا نقرر موقفنا بالنسبة إلى قضية فلسطين وشعب فلسطين. هل سنسلّم أم سنناضل؟

«حصل الضغط علينا من أجل قبول الحلّ السياسي الذي عرض في الأمم المتحدة ويتخلص بـ:

أولاً: إنهاء حالة الحرب بيننا وبين إسرائيل.

ثانياً: الانسحاب إلى مواقع خمسة حزيران/ يونيو.

«هذا معناه أن نسلم بقضية فلسطين مقابل خروجهم من سيناء. فهل أقبل أنا بذلك؟ هذا موضوع كبير جداً، لأنه لا يختص بمصر، ولكن بالأمة العربية كلها، كما يختص بأطماع إسرائيل التوسعية، ومصير الإنسان العربي وضياعه.

«وأنا بقول يقعدوا في سيناء حتّى نعدّ أنفسنا. ولكننا لن نسلّم.

«ثُمّ تطورت المشروعات لغاية المشروع السوفياتي ـ الأمريكي الأخير وملخصه:

١ ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة تعرب عن أن السلام والحلول النهائية لهذه المشكلة ممكن تحقيقها في ضوء مبادئ الميثاق.

٢ ـ تقرّر بناء على ذلك دعم المكاسب الإقليمية، وتطالب من دون تأخير الانسحاب من الأراضي (لاحظوا «من دون تأخير» وما قالوش «فوراً»).

٣ ـ تؤكد بالمثل أن تقرّ دول المنطقة كافة الحقوق القومية لكُلّ دولة في المنطقة، وأن تكَفّ كُلّ دولة عن المطالبات.

٤ ـ تطلب من مجلس الأمن أن يعمل مستخدماً قوات الأمم المتحدة للوصول إلى حلّ عادل ومناسب للأطراف كافة، ووضع حدّ لمشكلة اللاجئين وضمان حرية الملاحة.

«وقد رفضنا هذا، وقد تصدّت أمريكا لأي قرار آخر، بالرفض.

«ولم يحدث حتّى الآن أي اتصال بيننا وبين أمريكا، ولكن أبلغنا عن مشاريعهم عن طريق يوغوسلافيا والهند».

«الرئيس الأمريكي بعث برسالتين إلى تيتو في هذا الموضوع: **الأولى** عامة وتتلخص بالتمسك بالنقاط الخمس التي أعلنها الرئيس الأمريكي بعد العدوان. و**الثانية** رسالة تفصيلية تشرح وجهة نظر أمريكا بضرورة اعتراف الدول العربية بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها، وذكر جونسون أن هذه الخطوة لا تعني اعتراف العرب قانونياً بإسرائيل ولا تستتبع التمثيل الدبلوماسي معها، ولكنها تستتبع مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة وقنال السويس. وتضمّن الخطاب الأمريكي برنامجاً لتحقيق السلام على الوجه التالي:

١ ـ قبول جميع الدول العربية بالقرار الأمريكي.

٢ ـ أن يُقرّ المشروع في مجلس الأمن ويصبح أساساً لتحقيق تسوية عامة تعالج العناصر الأخرى للقضية:

أ) مأساة اللاجئين.

ب) حماية الحقوق الدولية في القدس.

ج) انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود آمنة يتفق عليها.

«وبعدين قال جونسون برسالته إنّه من الضروري أن تتحمل الدول المعنية علاج مشاكلها بصورة واقعية. ومن الممكن أن يعدّ يوثانت وسيطاً للاتصال مع الأطراف المعنية (أي كما حدث سنة ١٩٤٩ في لجنة التوفيق الدولية). وطلب جونسون أيضاً احترام وقف إطلاق النار كي تتوفر ظروف السلام لانسحاب كامل. وأخيراً قال

جونسون إن المهم أن تتضمن الاتفاقية اتفاقاً على تخفيض التسليح.

«وأخيراً في مقابلة بين راسك وسفير الهند، تكلم الاثنان حول الموضوع. فأكد راسك الموقف نفسه في رسالة جونسون، ولكنه أضاف عدم موافقة إسرائيل على انسحاب إسرائيل إلى حدود ٥ حزيران/ يونيو. وقال بوضع غزة تحت السيطرة الدولية والاحتفاظ بالقدس، وأن تكون سيناء ومرتفعات سوريا خالية من السلاح. وقال راسك إن نفوذ أمريكا على إسرائيل محدود جداً، ولم ترتبط أمريكا بهذه الطلبات، لا نيابة عن نفسها ولا نيابة عن إسرائيل، بأي التزام بشأن انسحاب إسرائيل إلى المواقع القديمة.

«وقال الهنود: إن موقف أمريكا كما يلي:

نقطة البدء في أي تسوية هو إقرار العرب بحقّ إسرائيل في الوجود الدائم الآمن، ثُمّ حرية الملاحة في القنال والعقبة، والرضوخ لإسرائيل للحصول على مطالب إقليمية. وبعد ذلك تعود إسرائيل إلى حدود يتفق عليها، ثُمّ تحدثوا عن حلّ إنساني لمشكلة اللاجئين.

«هذا ما حصل في الأمم المتحدة، وما وصلنا عن موقف أمريكا سواء عن طريق تيتو أو الهند.

«ولا بُدّ لي من تعليق مختصر.

«إن معنى هذا تسليم بالمطالب الإسرائيلية كافة، وهذا في رأيي مستحيل، وسنبحث في هذا. والتسليم سهل: نرفع أيدينا وخلاص. وعندئذ يكون راح مستقبلنا ومصيرنا وكرامتنا وشرفنا. ولا يجوز ذلك لأننا خسرنا معركة عسكرية. وإذا ما كناش حنسلّم لازم نجهّز أنفسنا للعمل السياسي ووضعه في مركز القوة، وذلك عن طريق استكمال بناء قواتنا العسكرية، وهذا بحاجة إلى وقت، وثانياً أن نستعد اقتصادياً كي نصمد ولا نسلّم.

«الموضوع هو قدرتنا في الاستمرار على المعركة. وهذا يستدعي قيامكم بواجبكم. أنا خسران ١٥٠ مليون جنيه، فما هي مساهمتكم للأردن علشان ما يطلبش مساعدات من أمريكا؟

«ليس الموضوع وقف ضخّ ولا سحب أرصدة، إنما المساعدة.

«أما الاقتراح اليوغوسلافي، فقد تقدم تيتو بمقترحات سياسية من شأنها أن تشكل برنامجاً للعمل السياسي تعمل الدول الصديقة على تحقيقه.

١) تنسحب القوات الإسرائيلية إلى مواقع ٥ حزيران/ يونيو على أن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تتمركز بعد ذلك قوات دولية عند الجانبين.

٢) يعطي مجلس الأمن أو الدول الأربع الكبرى ضماناً للموقف في الوقت الذي يستمرّ فيه العمل لإيجاد حلّ سلمي.

٣) تستأنف الملاحة في السويس كما كانت في السابق. أما في العقبة فسينتظر قرار محكمة العدل الدولية.

٤) ثُمّ يجري العمل السياسي من أجل حلّ لقضية فلسطين.

«نحن في مصر هزمنا في المعركة العسكرية، وتعرضنا لضغط اقتصادي، إلا أننا لم نهزم شعبياً، وعندنا من الإمكانيات ما يكفينا لبناء أنفسنا. الهزيمة جرحتنا ولكن لم تقتلنا. وهذا الجرح يلتئم كُلّ يوم. وسيأتي يوم يزول فيه هذا الجرح. وهذا يعطيني أملاً في المستقبل، أملاً في ألا نسلّم لهذه الشروط الأمريكية حيثُ كُلّ مطالب إسرائيل مفروضة وكُلّ مطالب العرب مهملة.

«نستطيع أن نناضل على ثلاث جبهات: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، وأمامنا طريقان:

١) عمل عربي موحّد والسبيل هو هذا المؤتمر.

٢) إذا لم نصل إلى حلّ، فسيخرج كُلّ واحد منا وكُلّ واحد يعمل اللي عاوز يعمله وعفا الله على الأمة ومستقبلها، وهذا ما لا نرجوه».

وفرغ الرئيس عبد الناصر من حديثه، والوفود يحاولون أن يتلمسوا ماذا يقترح الرئيس عبد الناصر. لقد كان عرضه الموقف كاملاً وشاملاً، ولكن بقي السؤال: وماذا بعد ذلك؟ ما هي الخطة لمعالجة الموقف؟

وتناول الكلام الملك حسين. وظن الحاضرون أنّه سيقدم الجواب، ولكنه تحدث مستعرضاً ظروف المعركة. وأراد أن يفعل كما فعل الرئيس عبد الناصر، فتحدث عن خسائر الأردن، فقال: «إن الجيش الأردني تكبّد خسائر فادحة بالأرواح والسلاح والعتاد، وقدرها كما يلي: ١٩٧ دبابة، و٢٩٦٠ آلية مختلفة، و٢١,٠٠٠ مدفع رشاش، و٦٠٩٤ شهيداً، والخسارة المجملة تقدر مالياً بـ ٧٠ مليون دينار». ثُمّ قال الملك حسين إن العجز في ميزانية الدولة لهذا العام يقدر بـ ٥٠ مليون دينار.

وأضاف الملك قوله: «إن إسرائيل تحاول إنشاء حكومة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك علينا أن نبادر إلى إجراء اتصالات دولية واسعة عاجلة لتضغط على إسرائيل حتّى تسحب قواتها إلى حدود الخامس من حزيران/ يونيو. وباستطاعتنا أن نقوم بذلك. يجب علينا اتباع الطريق السياسي فهو أجدى. ويجب علينا أن نتجنب الوسائل الماضية. لا بُدَّ لنا من وسائل جديدة يقبلها الرأي العام

الدولي. ونحن موافقون على كُلّ كلمة قالها الرئيس عبد الناصر».

وتكلم الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف كلمة موجزة، فدعا إلى ضرورة وحدة العمل العربي المشترك في سبيل الجهاد واسترداد فلسطين وإزالة آثار العدوان.

وفي جلسة بعد الظهر كان أول المتكلمين د. محمّد بن هيمة رئيس وزراء المغرب، فقال: إنه يشارك الملك حسين والرئيس عبد الناصر تحليلهما وعرضهما الموقف، وإنه يمكن تلخيص الأمر كما يلي:

١) إن الوضع العربي الراهن لا ينصح بأي عمل عسكري.

٢) إنه لا يقبل ـ كذلك ـ بأي حلّ يقوم على الاستسلام.

٣) إن أي حلّ سياسي يجب أن ينطلق من وضع قوي حتّى لا تملى على العرب الشروط المخلَّة بالكرامة.

ثُمّ تكلم الرئيس اللبناني شارل حلو، فأعلن تأييده لما ورد في كلام د. بن هيمة، ودعا إلى ضرورة توحيد الكلمة لإزالة آثار العدوان، وإلى إحياء مقررات القمة الماضية، وخصوصاً القيادة العربية الموحدة، وميثاق التضامن العربي، ثُمّ أعرب عن استعداد لبنان للقيام بواجبه على رغم ضآلة إمكانياته.

وتلا ذلك كلمة ولي العهد الليبي، فقال بعد مقدمة تمهيدية بضرورة:

١) حشد الطاقات العربية وبذل الجهود في المجالات كافة لإزالة آثار العدوان.

٢) تنقية الجو العربي من الشوائب.

٣) الالتزام بميثاق التضامن العربي وإحلال التفاهم.

٤) وضع الأسس لتعاون مثمر بعيد المدى.

ودعا الرئيس اليمني المشير عبد الله السلال إلى تناسي الخلافات، ولو لفترة، ثُمّ أعلن استعداده للنضال كجندي في معركة إزالة آثار العدوان.

وأعطيت الكلمة بعد ذلك لمندوب تونس الباهي الأدغم، فقال:

«أريد أولاً أن أؤكد أننا نتفق جميعاً في الغاية، وهي استرجاع الحقّ العربي السليب وتحرير الوطن الذي وقع عليه العدوان حديثاً. وجميعنا مستعدون لتقديم ما نتعهد به لمواجهة النكسة واسترجاع حقوقنا، وسنتحمل في سبيل ذلك كُلّ ما يمليه علينا الواجب.

«ولكن بالنسبة إلى الوسائل الموصلة لهذه الغاية فقد نختلف، ويكون هنالك

تباين في وجهات النظر على رغم أن الاجتهاد ينبثق عن حسن نية وإخلاص. المهم أن هذه الخلافات حول الوسائل لا تتناول الجوهر.

«وفي رأينا، ومن تجربتنا الخاصة، أن هنالك حلولاً منقوصة يمكن القبول بها، واستعمالها كمنطق لخلق أجواء جديدة لتضييق الخناق على الاستعمار تمهيداً للحلول الكاملة».

بعد ذلك تكلم أمير الكويت الشيخ صباح السالم، وأعرب عن استعداد الكويت للمساهمة في أي واجب، وأن الكويت حكومة وشعباً مستعدة للقيام بمسؤولياتها القومية وحشد كُلّ طاقاتها.

وتطلع الحاضرون إلى الملك فيصل ليقول ولو كلمة موجزة. ولكنه لم يتكلم.

وجاء دوري للكلام. وكنت قد أعددت كلمة مكتوبة، تخيّرت عباراتها ومعانيها، وقد قصدت، خلافاً لعادتي أن أقرأ كلمة مكتوبة وأن ألتزم بألفاظها حتّى لا يظن أحد أن العاطفة تتكلم. وإني أورد هنا نصّ الكلمة بكاملها لسبب واحد.

هذا السبب هو أن هذه الكلمة تعيد إلى المواطن العربي صورة حية عن مؤتمر الخرطوم وأجوائه، وملامحه، واتجاهاته. إنها تعيد «بناء» مؤتمر الخرطوم نابضاً متحركاً، ليثبت من جديد أن مؤتمر الخرطوم كان أكبر هزيمة سياسية صنعها العرب لأنفسهم في تاريخهم الحديث.

وهذه هي الكلمة في نصها الكامل:

«يواجه مؤتمر القمة العربي بوصفه أعلى أداة للعمل العربي المشترك مرحلة خطيرة حاسمة ستقرر مستقبل العلاقات الرسمية إلى زمن بعيد، كما ستعكس آثارها على القضية الأساسية التي انعقد المؤتمر من أجلها، ألا وهي إزالة العدوان الاستعماري الإسرائيلي الذي وقع على الوطن العربي.

«ولقد تابعت منظمة التحرير الفلسطينية المداولات التي جرت في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في كُلّ من الكويت ونيويورك والخرطوم، كما درست الأبحاث والتوصيات التي توصّل إليها مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط العربي في بغداد.

«وبعيداً عن روح التشاؤم، يبدو واضحاً لمنظمة التحرير أنّه إلى هذه اللحظة، فإن مؤتمر القمة يسير إلى نهاية غير مجدية، إذا لم يبادر الملوك والرؤساء إلى التوصل إلى قرارات إيجابية ترتفع إلى مستوى آمال الأمة العربية ومطالبها، وتخرج الوطن العربي من المحنة القاسية التي ألّمت به.

«ومهما يكن تقييم ما تمَّ وضعه حتّى الآن من توصيات ودراسات فإنه مما لاريب فيه أن الاتجاه الغالب يمكن تلخيصه في ما يلي:

١) استبعاد استئناف القتال في وقت قريب.

٢) عدم الموافقة على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول التي ساندت العدوان.

٣) التخلي عن وقف ضخّ البترول جزئياً أو كلياً، لزمن محدود أو غير محدود.

٤) عدم الموافقة على سحب الأرصدة العربية من منطقتَيْ الاسترليني والدولار.

«وإذا كان هذا ما سينتهي إليه الأمر، فإن مؤتمر القمة يكون قد اقتصر غاية جهده على المساعي السياسية المجردة من كُلّ دعم وقوة، تاركاً لمعركة الكلام وحدها في الأمم المتحدة وغيرها أن تخرج العدو من الأراضي العربية.

«ومثل هذه النتيجة التي يتوجب على مؤتمر القمة أن يتجنبها، لا تعكس إرادة الأمة العربية، فضلاً عن أنها ستؤدي إلى بقاء العدوان أو الاستسلام للمعتدين وترك الأعباء كلها على كاهل الدول المعتدى عليها، تتحملها كُلّ بمفردها وقدر طاقاتها ومواردها.

«غير أن الحقيقة الصارخة الأكيدة هي أن هذا الاتجاه على الصعيد الرسمي لا يمثل إطلاقاً مشيئة الشعوب العربية ولا تصميمها على احتمال كُلّ تضحية تقدم عليها حكوماتها، بالغة ما بلغت.

«هذا فضلاً عن أن هنالك رأياً عربياً رسمياً تعززه الدراسات العلمية يؤكّد أن وقف ضخّ البترول كلياً ولأجل غير محدود، مع سحب الأرصدة، وقطع العلاقات بالدول المعادية، كُلّ ذلك سيؤدي حتماً إلى إزالة آثار العدوان.

«على أنّه إذا كانت الإجراءات المقترحة حتّى الآن غير مقبولة، كما يبدو الاتجاه الغالب، أصبح من الواجب أن نجيب عن السؤال الكبير، إذاً ما هي الخطة البديلة لإزالة آثار العدوان؟

«وطبيعي أن تكون هذه الخطة مترابطة في جوانبها العسكرية والاقتصادية والسياسية لتؤدي إلى إزالة العدوان، وإذا لم توضع هذه الخطة المتكاملة، فإن النتيجة الحتمية هي استمرار العدوان قائماً على الأرض العربية وفلسطين، ويكون مؤتمر القمة قد تخلّف عن تحقيق الغاية التي اجتمع من أجلها.

«أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية على الصعيد العربي في الظروف الحاضرة، فإن منظمة التحرير ترى من واجبها أن تلفت النظر إلى عدد من الأمور المهمة ذات

الصلة الوثيقة بمصير القضية الفلسطينية، وتتلخص هذه الأمور في ما يلي:

أولاً: إن سياسة إسرائيل ومشروعاتها التي تقوم بها في قطاع غزة والضفة الغربية تستهدف الإدماج أو الاحتلال الطويل المدى.

ثانياً: تعمل إسرائيل بمختلف وسائل العنف واللطف على إظهار الشعب الفلسطيني في هاتين المنطقتين بمظهر الرضاء بالأمر الواقع، أو عدم مقاومته، أو الاستسلام له.

ثالثاً: تسعى إسرائيل بكل جهدها، بديلاً من الانسحاب غير المشروط، إلى تقديم حلول متعددة، تبدأ من إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى إنشاء جمهورية فلسطينية ترتبط بحسن الجوار مع إسرائيل.

«وإن المنظمة الفلسطينية رغماً عن إيمانها بصلابة الشعب الفلسطيني وصموده أمام المؤامرة الاستعمارية الصهيونية في الخمسين عاماً الماضية، ورغماً عن أنها ترفض جميع هذه الحلول جملة وتفصيلاً، لما ستؤدي إليه من تصفية القضية الفلسطينية، فإنها تحذّر من الخطر الذي يحدق بالشعب الفلسطيني وقضيته في المرحلة الحاضرة.

«ومما يضاعف هذا الخطر أن الخطة الإسرائيلية لا تقابلها خطة عربية تستهدف إحباطها.

«إن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتصدى الآن بشجاعة وبطولة للخطة الإسرائيلية، وهو أعزل من أسباب المقاومة والصمود، وكُلّ ما يلقاه على الصعيد العربي من الدعم والتأييد هو الإذاعات العربية تنشر أخبار بطولاته وبسالته.

«وتلحّ منظمة التحرير الفلسطينية ألا ينتهي مؤتمر القمة من دون أن يضع خطة عربية عاجلة تفسد على إسرائيل خططها، ودعم المقاومة الشعبية في فلسطين المحتلة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لأن تقوم بدور فعال في تنفيذ الخطة العربية، بما يتيسر لديها من رجال وسلاح.

«هذا وتؤكد المنظمة من جديد بالنسبة إلى جوهر القضية الفلسطينية المبادئ التالية:

أولاً: لا صلح ولا تعايش مع إسرائيل.

ثانياً: رفض المفاوضات مع إسرائيل، وعدم الاعتراف بالاحتلال السابق.

ثالثاً: عدم الموافقة على أية تسوية فيها مسّ بالقضية الفلسطينية، وما يؤدي إلى تصفيتها.

رابعاً: عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة الحمّة مع التأكيد باهتمام خاص على عروبة القدس.

خامساً: في نطاق الاتصالات الدولية في هيئة الأمم المتحدة وخارجها لا تنفرد أية دولة عربية في قبول أية حلول لقضية فلسطين.

سادساً: التركيز الدائم المستمر على الصعيدين العربي والدولي، على أن قضية فلسطين، وإن تكن قضية عربية مصيرية، إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحقّ الأول في وطنه، وهو الذي يقرّر مصيره.

«ويبقى على منظمة التحرير الفلسطينية أن تنبّه إلى مصير منظمة التحرير الفلسطينية.

«إن منظمة التحرير هي إنجاز كبير يتجلى في قيامها كيان الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وإن بقاءها واستمرارها في الاضطلاع بمسؤولياتها القومية ألزم واجب في هذه المحنة القاسية من أي وقت مضى.

«ولقد استطاعت منظمة التحرير، على رغم المصاعب الكثيرة المتراكمة في طريقها أن تجمع حولها جميع فئات الشعب الفلسطيني، فأصبحت تمثله كما تمثل أية حكومة عربية شعبها المتجمع على أرضها، المقيم تحت سلطاتها.

«وبالإضافة إلى نشاطاتها السياسية والإعلامية، فقد استطاعت منظمة التحرير أن تبني جيش التحرير الفلسطيني بناء نضالياً جعله يقاتل ببسالة وشجاعة في قطاع غزة والجبهة السورية والجبهة الأردنية.

«إن منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني يقفان الآن وجهاً لوجه أمام المصير، وإن بقاء المنظمة ضرورة قومية، فلسطينية وعربية، في المقام الأول.

«وإنها لكارثة قومية، فلسطينية وعربية، أن تصفى المنظمة، وأن يسرح جيش التحرير، ويأبى شعب فلسطين ومعه الأمة العربية أن تصل المنظمة وجيشها إلى هذا المصير، وسيظل شعب فلسطين يقتطع من لحمه، ويستنزف من دَمه ليبقي ما أمكن أن يبقي من منظمة التحرير وجيش التحرير.

«ولهذا، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تقترح على مؤتمر القمة إصدار القرارات التالية:

١) الوفاء بجميع الالتزامات المالية المترتبة لمنظمة التحرير وجيش التحرير بموجب قرارات مؤتمرات القمة، والاستمرار في أدائها في مواعيدها المقررة.

٢) تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحمّل مسؤولياتها القومية في تنظيم الشعب الفلسطيني، وتهيئته ليقوم بدوره الطليعي في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

٣) تعزيز جيش التحرير الفلسطيني بحيث تكون للمنظمة سلطة كاملة عليه من حيثُ تشكيله وتدريبه وتسليحه وجميع شؤونه الإدارية، على أن واجبه العسكري يظل مرتبطاً بالخطة العربية الموحدة.

٤) إنشاء معسكرات لتدريب أبناء فلسطين في الدول العربية بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٥) إصدار التعليمات أو الأوامر اللازمة في الدول العربية، كُلّ بحسب نظمها الدستورية، لتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من استيفاء ضريبة التحرير من أبناء فلسطين حيثما وجدوا».

ولقد كانت كلمتي بمثابة إنذار واستنكار للمصير الذي سينتهي إليه مؤتمر القمة، إذا ظلّ على حاله من التراخي والاستسلام. وكان الملوك والرؤساء يستمعون إليّ وهم يعجبون لهذا الكلام الذي يدلّ على أن صاحبه قد أراد أن يحسم أمره مع الملوك والرؤساء.

والواقع أني قررت منذُ تلك اللحظة أن أحسم الأمر بيني وبين الملوك والرؤساء في مؤتمراتهم. وها أنا الآن معهم في مؤتمر الخرطوم، أراهم يريدون أن يسيروا بأضعف الإيمان وأبخس الأثمان، وهم يملكون أكثر من هذا، ويقدرون على أكثر من هذا.

وانتهت الجلسة بانتهاء كلمتي، وأعلن الأزهري التأجيل لصباح اليوم التالي، ومؤتمر القمة يترنّح بين الحياة والموت، وكأنه في تلك العشية يحتضر في يوم ميلاده. وخرجنا من قاعة الجلسة، وأنا أدعو إلى الله أن يستمع الملوك والرؤساء إلى نداء شعوبهم المنكوبة بهم. ولكن أنى لهم أن يبصروا الطريق، أو أن يسمعوا الحقّ.

وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿**ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها**﴾[1] صدق الله العظيم.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الآعراف،» الآية ١٧٩.

مؤتمر الخرطوم.. يدفن في الخرطوم

قال: «نتعشى الليلة مع بعض، ونتكلم».

وقلت: «حاضر».

كان الداعي إلى العشاء، هو الرئيس عبد الناصر، ونحن نخرج من قاعة الاجتماعات في فندق السودان، بعد أن ألقيت كلمتي أمام الملوك والرؤساء وأنذرت فيها بسوء العاقبة إذا بقي مؤتمر القمة في واد، والجماهير العربية في واد.

وصعدت إلى جناح الرئيس عبد الناصر في الوقت المحدّد، فوجدت عنده وزراءه د. محمود فوزي، ومحمود رياض، ود. حسن صبري الخولي. وأحسب أنهم كانوا في جلسة عمل يتشاورون، وقال الرئيس: «أنا داعي الأخ أحمد على عشاء ودردشة».

فكانت إشارة لطيفة للانصراف. وانصرفوا.

وتناولنا العشاء معاً. وأنا لا أدري ما إذا أكلت. لقد كانت أطباق الطعام توضع وترفع من غير إحساس بالزمن، ولا شعور بهذا الذي نأكله، حلواً كان أو مالحاً. وقد كان القول المأثور: عند البطون تضيع العقول، ولكن في تلك الجلسة كان الحال على العكس: عند العقول تضيع البطون!

والواقع أن العقول كانت في شغل شاغل عن كُلّ شيء. وبادرني الرئيس عبد الناصر بالسؤال عن كلمتي التي ألقيتها أمام الملوك والرؤساء، وحدّدت فيها الموقف العربي وما يكتنفه من ظروف وملابسات، وعن الأسباب التي حملتني على هذا «الموقف الناشف»

وأجبت الرئيس عبد الناصر في حديث طويل عما عانيته من الدول العربية، منذُ أن بدأت في إنشاء الكيان الفلسطيني، وعن التخلف في الوفاء بالالتزامات المالية، والمضايقات التي يجدها الفلسطينيون على يد الدول العربية بالنسبة إلى إقامتهم

وسفرهم وعملهم. ثُمّ استعرضت خلافاتي مع الملك حسين، والرئيس بورقيبة، والملك فيصل، بسبب القضية الفلسطينية، وانتقلت بعد ذلك إلى ما آلت إليه الأوضاع بعد سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار الدول العربية في مواقفها السلبية، وأن الأمر قد بلغ مرحلة خطيرة لم يعد يجوز الصبر عليها، فإما مسيرة صحيحة، ووفاء بالالتزامات وتنفيذ القرارات، وإما مكاشفة الأمة العربية بالحقيقة، وانتهاج مسيرة نضالية قويمة، يسير فيها من يسير، ويتخلف من يتخلف. ولا بُدَّ للشعوب من أن تكون في قلب هذه المسيرة.

وقال الرئيس عبد الناصر: «ونحنا، مالكش شكوى منا؟».

قلت: «لا يخلو الأمر.. ولكن ما لنا وما للشكاوي الآن. نريد أن نعالج الموقف الحاضر»..

قال: «أنا عاوز أعرف.. إيه شكواك منا؟».

قلت: «مصر حملت تبعات جسيمة من أجل قضية فلسطين، ودفعت تضحيات غالية، وكان يجب ألا تقع في أمور صغيرة».

قال: «زي أيه؟».

قلت: «لقد حزَّ في نفسي أن تدفع المنظمة مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه استرليني من أجل إذاعة منظمة التحرير، عن طريق الاستئجار من إذاعة صوت العرب».

قال: «وغيره؟».

قلت: «أسلحة جيش التحرير الفلسطيني في غزة تعاقدنا عليها مع الفريق محمّد فوزي بمواصفات معينة، ودفعنا الثمن بكامله، ولم نستلم الأسلحة، لا بأوقاتها المحددة، ولا بمواصفاتها المتفق عليها. وعلى كُلّ حال، فكُلّ مشاكلي مع القاهرة ثانوية ولا يصحّ أن أشغلكم بها الآن».

قال: «والله يا أخ أحمد، أنا ما أعرف بهذه الأمور. وطبعاً الناس كلهم يعتبرونني مسؤولاً عن كُلّ خطأ في مصر».

وانتقلنا بعد ذلك إلى الموضوع: مؤتمر القمة، وكررت للرئيس عبد الناصر ما قلته في كلمتي أمام الملوك والرؤساء، وأنه إذا لم يتخذ المؤتمر قرارات نافذة بشأن البترول، وما لم تبادر الدول العربية المتماثلة في نظمها إلى إقامة اتحاد فدرالي، فإن الاحتلال الإسرائيلي سيظل جاثماً على الأرض العربية.

وراح الرئيس عبد الناصر يقلّب أوراقه في الملف الذي أمامه، وأنعم النظر في

المشروع الذي قدمته إلى المؤتمر، مشروع الدولة العربية المتحدة، ثُمّ رفع رأسه ومضى في حديث طويل[1].

وعاد الرئيس عبد الناصر بذاكرته إلى موضوع الوحدة والانفصال مع سوريا، وإلى مواقف الدول العربية واحدة واحدة. وإلى علاقات مصر مع الاتحاد السوفياتي، وإلى عداء الولايات المتحدة لقضية الثورة العربية، وإلى ظروف الحرب الأخيرة، وإلى مضاعفات الهزيمة. ثُمّ لخّص الموقف على الوجه التالي، قائلاً:

أولاً: أنا موافق على مشروع الدولة العربية المتحدة، ولكن من يوافق غيري؟ تفضل أقنع الآخرين وأنا حاضر.

ثانياً: أنا مؤمن أن البترول سلاح فعال في يد الأمة العربية، ولكن الدول العربية المنتجة للبترول لا تريد أن تمشي. يا دوب ناخذ منهم مساعدة مالية لتدعم اقتصادنا.

ثالثاً: أعداؤنا الأمريكان يشدّدون علينا الخناق ويحرضون إسرائيل علينا. وأصدقاؤنا في الاتحاد السوفياتي مش عاوزين يمشوا إلا في الحلّ السلمي. وأنا أشك في أن الحلّ السلمي يمكن أن يوصلنا إلى نتيجة.

رابعاً: في مصر، الأمور ليست على ما يرام. أنا كُلّ ساعة، وأنا هنا في الخرطوم، أتلقى أخبار عن أحوالنا الداخلية. المشير عامر، والضباط وغيره وغيره.. ألف مشكلة ومشكلة.

خامساً: وبصراحة سياستي في هذا المؤتمر أن نخرج بالممكن.

وتلقفت كلمة «الممكن»، وقلت: «إن هذه الكلمة تقديرية ونسبية.. إن «الممكن» عند الدول العربية كثير وكثير جداً. ولا يصحّ أن نرضى بالقليل».

قال: «وما هو الممكن في نظرك؟».

قلت: «أنا أعتقد أن موضوع البترول هو أخطر سلاح بقي بيد الأمة العربية، فإذا سقط هذا السلاح سقطت القضية العربية إلى زمن بعيد. البترول العربي متوقف الآن عن بريطانيا وأمريكا. ولم توقفه الدول المنتجة إلا بسبب الضغط الشعبي. والضغط الشعبي لا يزال حتّى الآن قوياً، بل إن من الممكن تصعيده. ونحن الآن على

---

(١) أحمد الشقيري: **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠)، وهو متضمن في هذه المجموعة، **ومشروع الدولة العربية المتحدة**، سلسلة أبحاث فلسطينية؛ ٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧) في مؤتمر الخرطوم.

أبواب الخريف، ويعقبه الشتاء، وإن أوروبا لا تستطيع أن تأكل وتشرب وتنام وتعمل وتقرأ وتكتب إلا بالبترول. وكُلّ ما هو مطلوب أن يتوقف البترول ستة أشهر. وحينئذ ستهبّ أوروبا كلها، ومعها أمريكا لتعمل على إجلاء إسرائيل عن الأرض العربية. وهذا هو معنى المشروع العراقي بوقف ضخّ البترول لمدّة محددة».

قال: «يا أخ أحمد. أنا قرأت ملف البترول كُلّه، مرتين، ثلاث مرات، أنا موافق على كُلّ الكلام الذي تقوله. ولكن السعودية غير موافقة، وستتبعها ليبيا ثُمّ الكويت، وسيبقى العراق وحده. لا بُدَّ لنا من رأي آخر».

قلت: «الرأي الآخر هو تأميم البترول. إن الشركات الاحتكارية تجني أرباحاً ضخمة. هذه الأرباح وحدها كافية لتمويل صندوق عربي للتحرير والتنمية. والدول العربية المنتجة للبترول لا تدفع شيئاً من عائداتها، أرباح الشركات الأجنبية تدخل في الصندوق العربي. وفي رأيي أن هذا الاقتراح يأتي في المقام الثاني بعد وقف الضخّ».

قال: «وهل تظن أن الدول العربية مستعدة للموافقة على هذا الاقتراح؟ لقد جربت كُلّ الطرق مع الدول العربية».

قلت: «أنا مؤمن أن الضغط الشعبي كفيل بحمل الدول البترولية على الرضوخ أو التأميم. لقد رأيت الجماهير كيف استقبلوك في مطار الخرطوم، وكيف كانوا يصيحون: «وحدة.. وحدة..». وأنا لا أطلب إليك أن تترك الدول العربية، نحن في هذه المرحلة ليست لنا مصلحة في مهاجمة الدول العربية. ولكن يجب ألا نقطع الحبل مع الشعوب العربية. يجب أن تظل الجماهير العربية هي التي تطالب وتحاسب وتراقب. وإذا سكت صوت الجماهير فإن بعض الحكومات العربية، وخصوصاً السعودية وليبيا، ستدير ظهرها للقضية العربية».

واستمرّ الحديث بيني وبين الرئيس عبد الناصر في هذا الإطار؛ هو يؤكّد الحاجة إلى الحكومات العربية في هذه المرحلة، وأنا أشدّد على دور الشعب: حبل مع الحكومات، وحبل مع الجماهير بصورة متوازنة متوازية.

وخرجت من جناح الرئيس عبد الناصر إلى غرفتي. ولم تبق إلا بضع ساعات للنوم، ليستأنف مؤتمر القمة عمله في جلسته الثالثة.

ولم تبدأ الجلسة إلا قريباً من الظهر. فقد تأخر الملوك والرؤساء في النوم، لأنهم تأخروا في السهر وفي السمر، والويل للخليّ من الشجيّ!

ويبدو أن الملك حسين كان مشحوناً محقوناً، فلم تعجبه الكلمة التي ألقيتها بالأمس. ولم تعجبه بصورة خاصة اقتراحاتي بشأن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من

داخل الضفة الغربية. فلم يكد الرئيس الأزهري يفتح الجلسة حتّى طلب الملك حسين الكلام.

وتحدث عن «خطورة العمل الفدائي الذي تشجعه سوريا، وأعلن عن معارضته هذا العمل لأنه سيزيد في خطورة الوضع وانهياره»، وطلب موافقة على هذا الرأي، إلا أن أحداً لم يعلق على ذلك سلباً أو إيجاباً.

ثُمّ تكلم محمّد أحمد محجوب ورأى أن يصاغ قرار ما حول ضرورة تدعيم الجيوش العربية وتقويتها وضرورة التنسيق في ما بينها في المستقبل.

وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر فقال:

«العمل العسكري له بداية توصل إلى نهاية. والبداية هي إعادة بناء قواتنا المسلحة حتّى نكون في موقف الدفاع، ثُمّ تتطور إلى موقف الهجوم. وقد بدأنا إعادة بناء قوتنا، وعندنا الآن قدرة على الدفاع. وفي رأيي أننا من دون ذلك لا نستطيع الوصول إلى أي حلّ سياسي مشرّف. والوصول إلى مرحلة الهجوم تحتاج إلى وقت غير قصير، ولذلك لا بُدَّ من دعم اقتصادي يمكننا من الصمود. والعمل العسكري مرتبط بالدعم الاقتصادي، ومن الممكن بهذا الدعم أن نقبل بالوضع القائم حتّى نستطيع إزالته بالقوة».

وقال الرئيس عبد الرحمن عارف:

«إن ما قاله الرئيس عبد الناصر صحيح، وهذا بالطبع يحتاج إلى وقت، وقد نتعرض في هذه الفترة لهجوم أو اشتباك، ولا بُدَّ من وجود قيادة عسكرية واحدة أو تنسيق في بداية الأمر.

واستطرد الرئيس جمال عبد الناصر، وقال:

«عندنا القيادة العربية الموحدة».

وتدخل الرئيس محمّد أحمد محجوب وقال:

«هذا صحيح، وقد طلب إليّ الفريق علي علي عامر أن أسأل مؤتمركم عن مصير هذه القيادة. وأنا أرى ضرورة إحيائها».

فأجاب الرئيس جمال عبد الناصر، وقال:

«يجب معرفة رأي إخواننا السوريين».

واشترك الملك حسين، وقال:

«هذا مهم، ولا بُدَّ من معرفة رأي إخواننا لأن تجربتنا في المعركة الماضية كانت مؤلمة».

وعاد الرئيس محمّد أحمد محجوب إلى الكلام، فقال:

«لقد وعد السوريون بتنفيذ أي قرار إيجابي».

وأيده الرئيس عبد الناصر قائلاً:

«هذا صحيح، وقد قال لي إبراهيم ماخوس هذا الكلام».

وتدخل الرئيس شارل حلو، وقال:

«أنا لا اعتقد أن هناك أي دولة عربية تشذ عن هذا الموضوع».

وأوضح الوزير الجزائري عبد العزيز بوتفليقة موقف الجزائر، فقال:

«القيادة الموحدة خلقت في ظروف معينة تغيرت موضوعياً اليوم، وأعتقد أن تغيّر الظروف يفرض خلق شيء جديد».

وإلى هنا، فقد كان الملك فيصل يستمع ولا يتكلم، ورأى أن البحث يتناول عدة مواضيع، وتكاد تُطرح على المؤتمر لاتخاذ قرارات بشأنها، وبخاصة موضوع القيادة العربية الموحدة. ومعروف أن الملك فيصل كان قبل عام قد توقف عن دفع التزاماته للقيادة العربية الموحدة، فطلب الكلمة، وكانت المرة الأولى التي رأى فيها حاجة إلى الكلام.

وتحدث الملك فيصل من غير مقدمة، فنطق عبارة واحدة، فقال: «قبل الحديث في هذه المواضيع يجب أن نعرف ماذا ستقررون بشأن القضايا الاقتصادية حتّى نعرف في ضوء ذلك ما نستطيع أن نقدم. نريد أن نعرف الموقف بالنسبة إلى توصيات مؤتمر بغداد بشأن البترول».

لقد كان واضحاً أن الملك فيصل يريد أن يطرح قضية ضخّ البترول أولاً، وهل الاتجاه نحو وقفه أو استئنافه.

وأخذ الرئيس عبد الناصر المبادرة، وقال: «أنا أرى أن نستأنف ضخّ البترول إلى جميع الدول، حتّى لأمريكا وبريطانيا، والدول المنتجة للبترول تعاون الدول المعتدى عليها».

وقبل أن يتكلم أحد، كأنما كان الأمر صفقة عاجلة، قال الملك فيصل: «الجمهورية العربية المتحدة والأردن بحاجة إلى دعم اقتصادي، ونحن من جانبنا حاضرون في حالة استئناف الضخّ».

كان الطلب والعرض بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل يجري سريعاً، بحيث لم يتحمل من الوقت إلا ما تقتضيه الكلمات من زمن.

ودهش الحاضرون لهذه السرعة في الاتفاق، كيف تمّ بين الرجلين، من غير حوار ولا مقدمات، وبعد أن كان بينهما من القطيعة.

وأراد الوزير الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن يحفظ حصة «الغائب» ما دامت الصفقة قد تمت بهذه السرعة، فقال: «إن غياب سوريا عن المؤتمر لا يجوز أن يحرمها من حقها في الدعم، وإننا ملزمون أخلاقياً بذلك».

فردّ عليه الملك فيصل بكلام يتعذر على سوريا أن تقبله، فقال: «نحن نعرف أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن تعرضتا ودفعتا ثمن العدوان، أما سوريا فلا نعلم عنها شيئاً. وكلنا لسنا ضدّ مساعدة أي فريق، وإذا كان لأحد من طلب فليتقدم به.. قد يكون من الممكن عن طريق اتفاقيات ثنائية». وهذا الكلام هو رفض بصيغة القبول.

وفي سرعة خارقة، لم أر أن قراراً آخر قد حظي بمثلها في الاجتماعات العربية التي اشتركت بها على مدى ربع قرن من الزمان. وضعت صيغة القرار، وكان أول قرار اتخذه مؤتمر القمة، بالنصّ التالي:

«قرر المؤتمر استئناف ضخّ البترول، باعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية، وفي الإسهام في تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد اقتصادية، من الصمود لإزالة آثار العدوان».

ولم توضع هذه الصيغة من قبل مؤتمر القمة. فقد كانت جاهزة، قرأها محمّد أحمد محجوب من أوراقه.. وسكت الحاضرون وتمت الموافقة. وكان أول قرار أصدره الملوك والرؤساء من غير بحث ولا مناقشة، منذُ أن انعقد مؤتمر الملوك والأمراء في زهراء أنشاص عام ١٩٤٦ إلى يومنا هذا.

وفي لهجة من العتاب الهادئ، التفت الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى الرئيس جمال عبد الناصر وقال: «ونحن نسحب المشروع العراقي بوقف ضخّ البترول، وسنقول للشعب العراقي: هذا ما يريده مؤتمر القمة».

وكان السبب في هذا العتاب أن المشروع العراقي قد وضع في القاهرة بالتوافق بين المسؤولين العراقيين والمصريين.. وها قد تبخر وراء الكواليس في الخرطوم، والوفد العراقي لا يعلم شيئاً.

ثُمّ جاء البحث التفصيلي، بعد ذلك، عن مقدار العون الاقتصادي الذي يجب أن يُقدم إلى الجمهورية العربية المتحدة. وكما جرى في صياغة القرار، جرى كذلك في تحديد المبلغ ونسبته. وهنا كان الكلام للشريف حسين الهندي وزير مالية السودان، فقرأ في ورقة أمامه ما يلي: «نقترح أن تدفع السعودية مبلغ خمسين مليون

جنيه، والكويت مبلغ ٥٥ مليون جنيه، وليبيا مبلغ ٣٠ مليون جنيه، ويكون مجموعها ١٣٥ مليون جنيه، يعطى منها ٩٥ مليون جنيهه للجمهورية العربية المتحدة و٤٠ مليون جنيه للأردن».

وطالب الوزير الليبي د. أحمد البشتي مهلة للحصول على موافقة الحكومة الليبية. ولكن الملك فيصل أشار إليه بالموافقة، فإن استئناف ضخّ البترول، وصدور قرار إجماعي من الملوك والرؤساء بإباحته وإسالته، يساوي هذا المبلغ أضعافاً مضاعفة.

وهكذا انفرج الملك فيصل عن ابتسامة عريضة، وانتصر بترول العرب على العرب، وانتقل المؤتمر بعد ذلك إلى بحث الجوانب السياسية. وليبحث من يشاء. فالسياسة كلام، وليتكلم من يشاء.

وطلب الملك حسين الكلام، فامتدح قرار العون الاقتصادي وإيجابيته والسماح باستئناف ضخّ النفط، وأسهب طويلاً في ضرورة إعادة النظر في الأساليب الماضية التي اتبعها العرب في نشاطهم السياسي، ووصفها بالسلبية، وألحَّ على ضرورة مخاطبة الرأي العام الدولي بلغة جديدة، وعلى أساس صريح من الواقعية. وطلب الملك حسين في نهاية حديثه «لمناسبة زياراته المقبلة للاتحاد السوفياتي والدول الإسلامية وأوروبا وأمريكا، أن يزّوده المؤتمر بالخطوط الرئيسيّة للسياسة الجديدة بشأن الحلّ الذي ينبغي قبوله للقضية الفلسطينية».

وكان لهذا الكلام معنى واحد، لا سواه، هو أن الملك حسين يريد تفويضاً من مؤتمر القمة لبحث القضية الفلسطينية في الخارج. ويريد أن يعرف حدود هذا التفويض.

وهنا كان لا بُدَّ لي من أن أتكلم.. ولم أتكلم هذه المرة من ورقة مكتوبة. ولكني استوحيت كلامي من إيماني وتجاربي.. وأولاً وأخيراً، من مسؤوليتي التاريخية أمام الشعب الفلسطيني، تلك المسؤولية التي ستلاحقني إلى قبري. فليست قضية فلسطين مشكلة سياسية يغتفر فيها الخطأ، ولكنها قضية شعب وأمة، وقضية حاضر ومستقبل، وقضية بقاء وفناء.

واستخرت الله، وقلت:

«إن الموضوع المطروح له أهمية كبرى، ولا أحسب أن وقتاً، مهما طال في بحثه، يعتبر ضائعاً، لأننا منذُ سنين لم نطرح هذا السؤال الكبير حول قضية فلسطين طرحاً عميقاً كما هو اليوم. إني أريد أن أتكلم بصراحة وموضوعية، بعيداً عن العاطفة التي نُتهم بها دائماً. هذه قضية مصيرية في مرحلة حاسمة تتطلب منا تفكيراً مسؤولاً وجدياً.

«إن قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً، وهي قضية مصيرية بتطورها الأخير، وخصوصاً في سنواتها الأخيرة. ولكن رغماً عن هذا التوكيد أرجو أن يظل في ذهننا أن هذه القضية تخصّ شعبها، شعب فلسطين. وكونها عربية لا ينفي حقّ شعب فلسطين بأنه صاحب الكلمة الأولى في تقرير مصيره، تماماً كما قررتم مصائر شعوبكم.

«وإننا نحن ـ شعب فلسطين ـ لسنا عضواً في الأمم المتحدة، وكائناً ما تكون أوضاعنا، فإن شعبنا المشتت المجزأ هو واحد في آماله وتطلعاته. أكثره لاجئ وأكثره أسير، ولكن هذا لا ينفي وحدته الوطنية، وتشرده لا ينفي حقه الطبيعي في تقرير مصيره. نحن ننظر إلى القضية على المدى الطويل، وإذا كان لكُلّ شعب أن يحلّ مشاكله في ضوء آلامه الطارئة لانتهت القضايا القومية ولما بقي لها من معنى ولا وجود.

«قلت إننا لسنا في الأمم المتحدة، ولم نوقّع اتفاقية الهدنة، ونحن لسنا ملزمين بقرارات مجلس الأمن، ولذلك فإن كُلّ الاعتبارات الدولية لا تشملنا ولسنا ملتزمين بها.

«ولنأخذ على سبيل المثال مشروع الرئيس تيتو الذي اقترحه لحل القضية.

أولاً، إن مشروع تيتو ليس بمشروع، بل نقاط عرفنا كيف تبدأ، ولكن من يعرف كيف تنتهي؟ وكلنا نعرف كيف تصاغ النقاط في الأمم المتحدة، حيثُ الكلمة تقدم وتؤخر، ولربما الفاصلة في بعض الأحيان لها مدلولها ومفهومها.

«لذلك فإن منظمة التحرير لا ترى أمامها مشروعاً كاملاً تقول أمامه «نعم» أو «لا». أما عندما نرى المشروع متكاملاً، فعندئذ تقول المنظمة كلمتها.

«وبالأمس نحن حدّدنا موقفنا أمام مجلسكم الموقر في مذكرة مكتوبة، وقد طبعناها ووزعناها عليكم، حتّى تكون معروفة أمامكم بكل دقة ووضوح. وأقول بكل تأكيد إنني أتحدث بغاية الموضوعية، فهنالك خمسون سنة من المصائب والويلات وراء هذه القضية.

«لقد قيل في هذا الاجتماع إن سياستنا الماضية في الرفض كانت خطأ فادحاً. وأنا أقول لكم إن الرفض ليس هو الخطأ، ولكن ضعفنا هو الخطأ.

«فنحن نلتزم بستة مبادئ واضحة في مذكرتنا، وأقول بكل أخوة إن كوننا لاجئين لا يحرمنا من حقنا في تقرير مصيرنا. . ونحن لا نقبل أن نكون تحت وصاية أو تبعية لأية دولة.

«إن الحلّ السياسي شيء، وكيفية مخاطبة العالم شيء آخر. فبالنسبة إلى المخاطبة نستطيع البحث في هذا الموضوع إعلامياً، وأنا أعلم قيمة الإعلام، فقد سبق لأجهزة العدو أن زوّرت عليَّ تصريحاً حول رمي اليهود في البحر، كما زوّرت إسرائيل تصريحاتكم، ويبدو أننا مع الأسف أصبحنا ضحايا وفريسة الدعاية الإسرائيلية.

«أعود إلى القول إنّه يتوجب علينا وضع أسلوب علمي لشرح قضيتنا، على رغم أنني أشعر بأنه أصبحت فينا عقدة نقص بالنسبة إلى دعايتنا. ولقد وقع الإسرائيليون في أخطاء قاتلة في دعايتهم. فشعارهم «من النيل إلى الفرات» هل يدلّ على علمية في الدعاية. وهناك وايزمن الذي قال: «إننا نريد أن نخلق فلسطين يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية». هل هذا علمي أيضاً؟ وأبا إيبان مؤخراً، ألم يقل إنه لو صوتت ١٢١ دولة ضدّ العدوان، فلن ينصاع، ولن ينسحب من الأراضي العربية؟ هل هذه لغة علمية؟ طبعاً لا. ولكن أبا إيبان يمسك بزمام المبادرة ويتكلم من مركز القوة. ثُمّ القدس، ألم يصدر فيها قراران من الأمم المتحدة ورفضهما أبا إيبان؟ هل هذه مناهج علمية، وقد تصرف اليهود بالقدس تصرفات كلها تحدٍّ واستفزاز للمقدسات الإسلامية والمسيحية.

«إذاً ليس من داع للمبالغة في موضوع الإعلام. ولا مانع من استبدال لهجتنا، لكن من دون أي مساس بالجوهر. من دون استبدال الأسس الرئيسيّة في القضية.

«وإني أقول لكم بصراحة إن سيناء هي مسؤولية الجمهورية العربية المتحدة تتحملها أمام الشعب المصري والأمة العربية، وكذلك فإن الجولان مسؤولية الجمهورية العربية السورية تتحملها أمام الشعب السوري والأمة العربية. ومن أراد أن يتنازل، فليتنازل والتاريخ بالمرصاد.

«أما الأرض الفلسطينية من النهر إلى البحر، فإنها ليست لأي ملك ولا رئيس، ولا يستطيع أحد أن يتنازل عن شبر واحد منها. . كُلّ ملك أو رئيس يملك فيها حقّ الدفاع، لا حقّ التنازل. فلسطين هي ملك الشعب الفلسطيني، وهو الذي يقرر مصيرها. ولقد كان لي شرف الدفاع عن قضايا الجزائر وتونس وليبيا والمغرب في الأمم المتحدة. وهذه الأقطار بحمد الله أصبحت مستقلة وممثلة بوفودها بينكم. وجميع هذه الشعوب قررت مصيرها بنفسها. ومن حقّ شعب فلسطين أن يقرّر مصيره».

وهنا سألني رئيس وزراء السودان: «إذاً كيف تتصور أن نبحث عن حلّ للقضية الفلسطينية؟».

وأجبت: «القضية الفلسطينية هي قضية عربية، من غير شكّ، وأعتقد أن كُلّ عربي، سواء كان مواطناً أو ملكاً، له ملء الحقّ أن يدافع عنها، ولكن لا أن يتنازل

عنها . . وابحثوا عن الحلول كما تشاؤون، ولكن قبول الحلول يجب أن يتم في اجتماع للملوك والرؤساء ومعهم منظمة التحرير، وأن يتم قبوله بالإجماع».

وتدخل الوزير التونسي، وقال: «نحن نوافق على مشروع الرئيس تيتو، لأنه سوف يفرض من قبل مجلس الأمن، ونحن لا يُطلب منا سوى السكوت».

قلت: «وهل نسكت عن الوطن؟!».

وتدخل الرئيس الأزهري ليبدي تحفظ السودان، فقال: «أريد أن أعطي نفسي الحقّ بكلمة موجزة، وهي أننا في السودان لا نرى مع إسرائيل من منطق سوى منطق المقاومة، وأنه لا يمكننا بحال أن نقبل بالصلح أو ما يؤدي إليه».

وأعاد الملك حسين كلامه في شرح وتفصيل عن ضرورة البحث عن حلّ جديد. وفي ختام كلامه وضع السؤال التالي: «أرجوكم أن تحدّدوا لي مسؤولياتي، ما هو الحلّ الذي يجب أن نقبله؟ أريدكم أن تقولوا لي ماذا أقول في موسكو، والعالم الإسلامي عندما أبدأ زيارتي بعد أيام؟».

وقلت: «في ما يتعلق بالشعب الفلسطيني. إن الموقف واضح. إن منظمة التحرير هي وحدها التي تمثل الشعب الفلسطيني وتتحدث بلسانه، ولا يملك أحد غير الشعب الفلسطيني، ملكاً كان أو رئيساً، أن يوافق على أي حلّ للقضية الفلسطينية».

وتوتر جو الجلسة في هذا الحوار بيني وبين الملك حسين.

وتدخل الرئيس عبد الناصر في الحديث، فقال:

«حتّى نتكلم عن الحلّ السياسي لا بُدَّ من أن نضع في حسابنا:

١ ـ العمل العسكري.

٢ ـ الوضع الاقتصادي.

«وأعتقد أن القرار الذي اتخذ المتعلق بالصمود الاقتصادي يساعدنا على الصمود السياسي. ولكن يجب أن نضع في حسابنا أن هناك اتفاقاً بين أمريكا وروسيا على أسس الحلّ السياسي للقضية، وهذا الاتفاق موجود في المشروع السوفياتي ـ الأمريكي. والأمريكان أثروا في وجهة نظرهم. وطلبنا من السوفيات توضيح وجهة نظرهم، ولكن لم يصلنا منهم تفسير، وكان جوابهم أننا نوافق على ما توافقون عليه، وهم على استعداد لاستعمال «الفيتو» والمشروع يتضمن:

١ ـ إنهاء حالة الحرب.

٢ ـ الانسحاب، ثُمّ يلي ذلك قضية الملاحة والقضايا الفرعية.

«وقد رفضنا هذا. واليوم أمريكا تحاول الضغط علينا للقبول بوضعنا. النهار ده ما نقدرش نقول إنو هناك حاجات حنقرر وننفذ ما نريد ونرفض ما نريد، لأن هذا لا ينسجم مع يقظة العدو. ويجب أن نفهم أنّه علينا إما أن نقبل أو نرفض. العدو له هدف هو حلّ قضية فلسطين وإنهاء هذه المشكلة.

«إذا تكلمنا عن العمل السياسي يجب أن يكون مفهوماً لدينا أننا نأخذ ونعطي. وإذا تصورنا أننا حناخذ وبس، فنحن مخطئون.

«لذلك علينا أن نقرر ماذا نحن مستعدين أن نعطي، واليوم يختلف الوضع عن سنة ١٩٥٦. النهار ده الوضع مختلف اختلاف كلي. أمريكا وروسيا متفقتان على حقّ إسرائيل في البقاء والحياة، والاثنتان اتفقتا على إنهاء حالة الحرب، وبذلك فالعمل السياسي أصبح صعب وبحاجة إلى نضال عنيف. اليوم موقفنا حيقوى بعد القرارات الاقتصادية، ونستطيع أن نصمد».

«والمشكلة عندنا في مصر تختلف عن الأردن، أنا سينا متهمنيش، والقنال كان يمكن يؤثر، لكن التعويض حلّ المشكلة. أما قطاع غزة، فهم يقاومون وقد أعدموا امبارح ناس فيها. إذاً نحنا نستطيع أن نقاوم وأن نرفض أي حاجة مش عاجبانا لغاية منكون قادرين على الهجوم.

«ولكن ما يقلقني هو الضفة الغربية. والسؤال اللي واجب نسأله: هل الزمن في صالحنا أم ضدنا هناك؟ أنا في رأيي أن الزمن ضدنا. والناس أحوالها صعبة. وقد اتحدت الأحزاب المتطرفة في إسرائيل وهذا يجعلنا نتوقع سياسة إسرائيلية متطرفة. أنا أقول إنّه لازم نستعيد الضفة الغربية والقدس، وإلا إذا تركنا هذا الموضوع فلن تعود الضفة الغربية ولا القدس.

«عسكرياً نحن لا نستطيع ذلك. إذاً ليس هناك من سبيل أمامنا إلا العمل السياسي من أجل استرجاع الضفة الغربية. وأنا لما جالي الملك حسين في القاهرة، والواحد كان شاعر بالمشكلة في الضفة الغربية، قلت له الكلام ده. والسبب الثاني أن اليهود لهم أطماع أساسية في الضفة الغربية على أساس إنها من فلسطين. أما سيناء، فأطماعهم فيها ثانوية. ولو وضعنا أنفسنا موضع اليهود فليش يرجعوها؟ أنا أقول هذا الكلام للخروج بنتيجة أنّه لا بُدَّ من العمل السياسي وبسرعة. وأنا قلت للملك حسين ما يقطعش علاقاته بأمريكا، وقلت له أن يلجأ إلى كُلّ الوسائل لاستعادة الضفة الغربية شرط عدم التفاوض وعدم الصلح.

«وفي رأيي كُلّ يوم يمرّ على احتلال الضفة الغربية يزيد في تمكين الاحتلال. وأقول إن هناك هدفاً عاجلاً هو تحرير الضفة الغربية على رغم أننا غير قادرين على

ذلك بالقوة العسكرية، ولا بُدَّ من العمل السياسي. ولذلك قلت للملك حسين إن أي شيء من دون الصلح مع إسرائيل لازم يعمل من أجل استرداد الضفة الغربية. وأي تطرف في هذا الموضوع بيضرّ الأمة العربية، وقد تتحول الضفة الغربية كما تحولت الأراضي التي احتلت من زمان.

«وفي رأيي أن يتفق حسين مع الأمريكان على استرجاع الضفة الغربية بأي شكل. بعد كده، موقفنا نحن كدول عربية في الحلّ السياسي والنضال السياسي مختلف عن الملك حسين.

«نحن علاقاتنا سيئة مع الولايات المتحدة، وباستطاعة دول عربية أخرى أن تلعب دوراً في هذا السبيل، وأقترح أن يعمل الملك فيصل اتصالاً مع أمريكا يشرح قضيتنا وموقفنا. أما نحن فسنتصل بروسيا».

وتحدث الملك فيصل، فقال:

«يجب أن يكون موقفنا موحّداً. أنا نصحت جونسون بأن على أمريكا أن تشجب العدوان وتأمر إسرائيل بالانسحاب. وما زلنا نسعى، وقد قلت للإنكليز الكلام نفسه. وكان هذا هو حديثي مع ديغول.

وتناولت الكلام، وقلت:

«أنا أتحدث في هذا الموضوع بعد استماعي إلى كُلّ ما قيل. وأرجو أن أقول لآخر مرة، مستكملاً وجهة نظر المنظمة في الموضوع المعروض الآن. وأرجو ألا يحمل كلامي على محمل التطرف. الآلام التي يتعرض لها شعبنا والأخطار التي تتعرض لها الضفة الغربية تملأ أفكارنا وتفزعنا. أنا لا أخالف في هذا.

«المبادئ الستة التي وضعناها في المذكرة وضعت بعد تفكير جلي ودراسة هادئة. وما أردنا أن تكون هذه المبادئ إلا مكتوبة وبشكل دقيق إلا لأن المنظمة تشعر شعوراً أميناً صادقاً بأن هذه المبادئ هي التي نسترشد بها في حلّ مرحلي أو نهائي.

«نحن متفقون كذلك على انسحاب العدو من الضفة الغربية. هذا لا خلاف عليه. وكذلك نقر بذل الجهد السياسي ممن لهم علاقات بالدول الغربية، وهؤلاء مشكورون على كُلّ ما يبذلون للوصول إلى غايتنا المرجوة للانسحاب من الضفة الغربية وبأسرع ما يمكن. وكذلك إخواننا ممن لهم علاقات مع الشرق والعالم الثالث. لا مانع لدينا بالنسبة إلى الاتصال السياسي من أجل بذل مثل هذه الاتصالات بهدف عودة الضفة الغربية. إنما السؤال الذي أمامنا: ما هو الثمن؟ كلنا نعرف إسرائيل، وأقول بتواضع بأن لي خبرة بما تريد إسرائيل بالمعاناة والممارسة. موقف المنظمة ليس

وراءه العناد، وإنما تقدير مدروس وراءه ممارسة ومعاناة. ولقد قيل إنّه يجب أن نأخذ ونعطي.

«والسؤال ما هو الثمن الذي علينا أن ندفعه لعودة الضفة الغربية؟ فإذا كان الثمن أكبر وأشد خطراً، فنكون قد قبلنا ما لا يجوز قبوله.

«وماذا تريد أمريكا التي اقترحتم أن يتصل بها الملك حسين والملك فيصل، وأمريكا مصممة على النقاط الخمس التي أعلنها جونسون وأهمها تصفية قضية فلسطين؟ فهل نحن مستعدون لموافقة الولايات المتحدة على التصفية النهائية؟ فأمريكا لا تريد عودة اللاجئين، بل تريد وضع حدود ثابتة لإسرائيل. أمريكا لا تقبل، ومعها إسرائيل، إلا الوصول إلى تسوية نهائية للقضية، وهل تظنون أن الضفة الغربية ستعود سلماً؟ . . وكذلك فإن المشروع اليوغوسلافي ينتهي إلى سلم دائم، وإلى تصفية للقضية الفلسطينية. ويطالبنا الوفد التونسي أن نسكت. نحن لا نسكت على الوطن».

وتحدث الرئيس عبد الناصر، وقال:

«أنا بختلف مع الأستاذ الشقيري حول تعبير «التسوية النهائية». التسوية النهائية تعني الجلوس مع إسرائيل ووضع اتفاق نهائي. وأنا لا أوافق على اتفاق نهائي.

«كان عندنا مصيبة، فصار عندنا مصيبتان، وأنا بقول مستعد أنا ادفع ثمن مقابل استعادة الضفة الغربية.

«وأختلف مع الشقيري بأن مشروع تيتو يوصل إلى تسوية».

وتناولت الكلام، وقلت:

«أنا أفهم كلام الرئيس عبد الناصر ولا أخاف منه، لكني لا أستطيع أن أفهم كلام الملك حسين. ولا أظن أحداً يمكنه أن يزاودني على الخوف على الضفة الغربية وأهلها، فهي مسقط رأسي وأهلها أهلي. وأظن أننا نبالغ كثيراً في نتائج الجهد السياسي. إذا أردتم أن ينجح الجهد السياسي، فعليكم أولاً أن تقيموا دولة الاتحاد كما أوضحتها في المشروع الذي قدمته لكم[٢]، وعليكم أن تنشئوا قيادة عسكرية تشمل الدول المحيطة بإسرائيل على الأقل. وإذا كنتم تظنون أن الأمم المتحدة ستعيد إلينا الضفة الغربية في خلال مدة وجيزة كما جرى أيام العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، فنحن نجري وراء السراب. نحن لا نستطيع أن نعيد الضفة الغربية عن طريق الأمم المتحدة، لا بأشهر ولا بأعوام ولا بقرون. وإن نصائح الملك فيصل

(٢) الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء**.

للرئيس الأمريكي لا تعيد الضفة الغربية. بالكلام والسياسة لا تعود الضفة الغربية».

وتحدث الوزير الجزائري بوتفليقة، وقال:

«إني أشعر بالرغبة في الحديث، ولكن لا أجد ما أقوله، حتّى بعد ما استمعنا إليه من تفاصيل قيّمة تتعلق بالوضع في الضفة الغربية. إن موقف بلدي معروف. إن القاعدة الوحيدة التي طرحت علينا هي المشروع اليوغوسلافي، وقد نراه مناسباً وقد لا نراه مناسباً.

«وقد كان من الممكن أن يصل إلينا هذا المشروع عبر الأمم المتحدة أو الصحافة بدلاً من الزيارة التاريخية لتيتو. أقول هذا، وما بودي أن أتهرب من المسؤوليات ولا أن أتملص منها، وبودّي أن أقول إن في مشروع تيتو حاجة في نفس يعقوب يلتقي عليها الشرق والغرب. ظاهر جداً أن موسكو وواشنطن بالنسبة اليهم إسرائيل نقطة «توتر» تعرقل مسيرة التعايش السلمي، ولذلك يجب العمل لدفع الدول العربية للاعتراف بها.

«الملاحظة الثانية هي أن تقديم بلغراد لهذا المشروع لنا بهذا الشكل يستهدف أن يتوقعوا على الأقل صمتنا. الصمت رضاء. ومن الممكن أن نرضى بشرط عدم المساس بالجوهر وبالقضية الفلسطينية التي نقول إنها تهمّ بالدرجة الأولى الشعب الفلسطيني. نحن كأمة لنا دور، ولكنها تهم بالدرجة الأولى الشعب الفلسطيني.

«الملاحظة الثالثة هي أن هناك دولاً في المنطقة وقع عليها ضغط شديد وقوي، وهي تشعر بهذا الضغط أكثر من الجزائر. ويكون من اللامسؤولية أن الإنسان البعيد ٤٠٠٠ كيلومتر يعطي النصائح حتّى لو كانت في محلها.

«ولكني أقول إذا كان هذا الوجه الصحيح، فهنالك وجه ثانٍ هو تحمّل المسؤولية لأننا نريدها جماعية لا إقليمية. فنقول إن تفكيرنا الآن مضغوط. كنت أتمنى أن يكون ما ندرسه الليلة مخططاً عربياً لا يوغوسلافياً ولا روسياً.

«والواضح هو الحديث عن حماية الدول الكبيرة لحدودنا، وهذا منطق غريب بالنسبة إلى الأمريكان التي أمامها الصين و٧٠٠ مليون إنسان ولا تريد أن تعترف بها، بينما نحن حياتنا أصبحت مرتبطة بالاعتراف بإسرائيل.

إن تخوفنا على الضفة الغربية كبير، وسمعت أن الدول العربية لا تستطيع استرداد الضفة بالمقاومة. لذلك لجأتم إلى الحل السياسي، إذ يوجد أخذ وعطاء. ولا أعرف إذا كان انفراد الملك حسين يعطيه قوة، اللهم إلا إذا كانت عنده حلول.

«الحلّ إذا فيه أخذ وعطاء يكون سابقة خطيرة، والحل للمشاكل الأخرى قد

يأخذ سنوات طويلة، وهي سابقة قد تجعلنا في حكاية أخذ وعطاء كذلك بالنسبة إلى سيناء والمرتفعات السورية. لذلك نحن الآن في حيرة.

«الهدف نحن متفقون عليه، والاجتهاد صادق من جميع الأطراف، ولكن لزاماً عليّ أن اعترف أن هنالك خلافاً بيننا في الأسلوب، وكنت أؤثر ألا نبحث الموضوع قبل استكماله في عقولنا».

وتحدث د. محمّد بن هيمة وأيّد مشروع الرئيس تيتو، وأعرب عن اتفاقه مع الملك حسين في خطواته للمساومة.

وتكلم الملك حسين وقال: «أريد أن توضحوا لي مسؤولياتي وصلاحياتي. سمعنا من الأخ الشقيري عن المبادئ الستة. وأعود إلى مؤتمر القمة الأول وإنشاء المنظمة وتكليف الأخ أحمد، واليوم نسأل كي نستوضح عن هذه المبادئ الستة، ومن وضعها ومن كتبها؟ مرة أخرى أشعر الآن بصراع: هل أنا مسؤول عن الضفة الغربية والقدس، ولا أقبل أن استأذن من أحد في ما أعمل أو لا أعمل؟».

ووجهت حديثي إلى الملك حسين، وقلت:

«أكرر مرة أخرى أن شعب فلسطين هو صاحب الحقّ، وما من ملك وما من رئيس يملك الحقّ في حلّ قضية فلسطين، وإذا كان المؤتمر سيقتصر على الجهد السياسي من غير التزام بالمبادئ التي ذكرتها، فأنا سأنسحب من الاجتماع».

وتوتر الجو. وأحسّ الرئيس الأزهري أن أزمة تخيم على الاجتماع، فبادر إلى تأجيل الجلسة لتستأنف في اليوم التالي.

وفي الليل، جاءني الوزير العراقي إسماعيل خير الله، والشريف الهندي وزير مالية السودان، ليبحثا معي الموقف، وطال الحديث. وقلت لهما:

«اللاآت الأربع في مذكرتنا: لا صلح، لا مفاوضة، لا تعايش، ولا انفراد بأي حلّ للقضية الفلسطينية، هل أنتم موافقون عليها؟».

قالا: «نعم.. ويجب أن يوافق عليها مؤتمر القمة بالإجماع».

قلت: «سأحضر الاجتماع غداً. وإذا لم يوافق المؤتمر، فسأنسحب».

قال: «ونحن ننسحب معك».

واستؤنفت الجلسة الرابعة في صباح اليوم التالي، وكانت الجلسة الأخيرة.

وبدأ الوزير الليبي د. البشتي، وتكلم كلاماً واضحاً

(وكان ولي عهد ليبيا قد تغيّب عن هذه الجلسة) قال فيه:

«أعرب عن تقديري لتحليلات الرئيس عبد الناصر والملك حسين، هذه التحليلات الصريحة والواقعية التي تتمتع بشجاعة أدبية، كما أودّ أن أعرب عن تقديري للمساهمات التي تفضل بها أصحاب الجلالة والفخامة، إذ من الواضح للجميع أن المقصود هو الانسحاب وأنه لا بُدَّ من دفع الثمن.

«إسرائيل تريد ثمناً، والعالم يطالب ثمناً أقل من هذا. وينبغي أن نصل إلى التفصيلات، ولنسأل عن استعدادنا للثمن الذي سندفعه، وذلك حتّى نقلب الوضع الدولي ضدّ إسرائيل.

«الثمن التي تطلبه دول العالم هو:

١ ـ إنهاء حالة الحرب.

٢ ـ حرية المرور في المياه الدولية.

«هاتان هما النقطتان اللتان يريدهما الرأي العام الدولي. وإذا قبلنا بهما سننال تأييد الكثير من الدول.

«نقطة أخرى أريد أن أقولها وهي أن الرئيس عبد الناصر أيّد المشروع اليوغسلافي، واقترح أن نضع مشروعاً متكاملاً نواجه به الرأي العام. فهل نعتمد المشروع اليوغوسلافي كنقطة أساس، أم نضع مخططاً جديداً؟

«ليبيا ستؤيد أي حلّ سياسي ترتضيه الدول العربية المتضررة. وسنحاول شرح وجهة النظر مع الدول الغربية بحسب توجيهات المجلس الموقّر».

وتدخل الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، فقال:

«لديّ بعض النقاط التي اعتقد أن اتخاذها يعطي الفوز للأمة العربية. إن قدومنا إلى هنا هو للخروج بأشياء عملية. وأعتقد أن أول عمل قمنا به هو أننا أعطينا الإسناد للدول المواجهة لإسرائيل.

«طبعاً هذا العمل غير كافٍ لأنه يجعلهم يبنون وجودهم على قوتهم الحالية، من دون أي تفوق، أي في حالة دفاع. وهذا لن يوصلنا إلى أي نتيجة ويبقينا تحت رحمة الغير.

«فعليه هناك دول عربية أخرى بإمكانها أن تهيئ قوة مناسبة في بلدها تكون جاهزة وحاضرة للانتقال إلى الجبهة في الوقت اللازم. والقوة التي أتخيّلها كما يلي:

١ ـ غرب القنال، لو فرضنا ليبيا ـ هل بإمكانها تجهيز كتيبة دبابات ولواء مشاة مع سرب طائرات مقاتلة؟ هل تستطيع ليبيا تجهيز هذا؟

٢ ـ تونس ـ تجهز الكمية نفسها. هل بإمكانها ذلك؟

٣ ـ وكذلك الجزائر ـ لواءي مشاة، وسربي طائرات.

٤ ـ المغرب ـ مثل تونس وليبيا ـ أي كتيبة دبابات، ولوء مشاة، وسرب طائرات.

٥ ـ السودان ـ لواء مشاة.

«من هذه جميعاً نحصل على لواءين مدرعين، و٦ ألوية مشاة، و٦ أسراب طائرات، وتكون قوة احتياط للجمهورية العربية المتحدة.

«عندئذ يكون ممكناً أن نتعرض بالهجوم خلال سنتين.

«ثُمّ نأتي إلى الجانب الآخر: شرق القنال.

١ ـ السعودية ـ كتيبتا دبابات ـ لواء مشاة ـ سربا طائرات.

٢ ـ الكويت ـ كتيبة دبابات، و٣ أسراب طائرات.

٣ ـ العراق ـ ٣ أسراب طائرات، و٣ ألوية، و٣ كتائب.

«هذا بالإضافة إلى ما هو متيسر في سوريا ولبنان والأردن. . وإذا عملنا بهذا يكون بقدرتنا أن نواجه المشكلة الحالية.

«وبالنسبة إلى العمل السياسي، يحتم الموقف علينا جميعاً أن نعمل لأن نطرق كُلّ باب لتحقيق أهدافنا، على شرط ألا يمس ذلك كرامة العرب أو ما يسمى بتمييع أو تضييع قضية فلسطين. وفي رأيي هذه حلول واقعية يمكننا خلال سنتين من أن نكون في موقف الهجوم لا الدفاع فقط».

وتكلم الرئيس عبد الناصر، وقال:

«من الواضح أن كلام الرئيس عارف يقوّينا جداً حتّى في العمل السياسي، لأن العمل السياسي يتأثر بمواقع الضعف والقوة. بالتدعيم الاقتصادي نكون في مركز أقوى جداً. ويكون معروفاً للدول التي تدعم إسرائيل أنّه إن لم نصل إلى هدفنا بالسياسة، فنصل إليه بالقوة.

«العمل العسكري يستدعي قيادة عربية موحدة. نحن نقول إنه لا بُدّ من المسيرة في طريق النضال السياسي، ولكن يجب أن نستعد لمواجهة النتائج. فكلام الأخ عبد الرحمن يتوقف على إمكانيات كُلّ دولة. لكن إذا أردنا أن نكون أقوياء لازم يكون باين إننا اقتصادياً سنصمد، وعسكرياً نتهيأ للمعركة».

وقال الرئيس الأزهري: «لقد انتهينا من أبحاثنا، ويحسن أن نتجه إلى وضع القرارات».

وقلت: «أنا أذكّر السيد الرئيس بجدول الأعمال. نحن لم ننته من بحث الجدول بكامله».

قال: «وماذا بقي؟».

قلت: «البند الأول يتضمن إزالة آثار العدوان على المستوى العسكري»، والبند الرابع يتضمن: وضع خطة عربية شاملة بعيدة المدى ومتكاملة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لدعم التضامن العربي وتحقيق الأهداف العربية.

وأضفت قائلاً: «إن الرئيس العراقي قد تناول الجانب العسكري ولا أرى أنكم قد توصلتم إلى نتيجة. ولا يصحّ أن ينتهي هذا المؤتمر قبل أن يضع خطة شاملة. ويبدو لي أن حصيلة هذا المؤتمر كُلّه حتّى الآن هي الدعم الاقتصادي لمصر والأردن. وهذا واجب، ولكنه جزء يسير من الموضوع الكبير».

فقال الرئيس الأزهري: «الإخوان عندهم مسؤوليات كثيرة تنتظرهم في بلادهم، وهم يريدون العودة».

قلت: «القضية هي المسؤولية الكبرى. فهل يرسو المؤتمر على تقديم مبلغ ١٣٥ مليون جنيه وانتهى؟ وهذا المبلغ بالنسبة إلى المعركة ﴿**لا يسمن ولا يغني من جوع**﴾[٣] صدق الله العظيم.

فتدخل الرئيس محمّد أحمد محجوب، وقال: «أنا عندي اقتراح بشأن الجوانب السياسية أقرأه عليكم. وهو: «اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي الدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران/ يونيو في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع إسرائيل والاعتراف بها، وعدم التفاوض معها والتمسك بحقّ الشعب الفلسطيني»».

فقفز الملك حسين على قدميه، وقال: «أنا اقترح شطب عدم الصلح لأن هذه العبارة ستضعف موقفنا في الأمم المتحدة».

وقلت: «وأنا أصرّ على بقاء عبارة «عدم الصلح»، وأن يضاف إليها «عدم الانفراد بقبول أية تسوية للقضية الفلسطينية».

---

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الغاشية،» الآية ٧.

واختل النظام في الجلسة، فراح الملك حسين يتكلم بعصبية ويتحدث عن الخسائر التي حلّت بالجيش الأردني.

ونهضت من مكاني، ومعي أوراقي، وقلت: «أنا لست ملكاً لأحرص على البقاء في الملك، ولست رئيساً لأحرص على البقاء رئيس جمهورية. أنا واحد من شعب فقد كُلّ شيء، ولم يعد لنا ما نخسره، لأننا خسرنا كُلّ شيء. ولكن بقي لنا عقلنا، وكرامتنا وآمالنا. إن الاتجاه العام في هذا المؤتمر لا يشجعني على المشاركة فيه، ولا أستطيع أن أساهم في هذه القرارات. ولذلك فإني أعلن انسحابي من المؤتمر».

وخرجت من الاجتماع. وتركت الملوك والرؤساء يتهيأون لحضور الجلسة الختامية في القاعة التأسيسية وسط مظاهر الحفاوة وتحت أنوار المصورين.

وتُلي البيان المشترك الذي أصدره الملوك والرؤساء معلناً «أن اجتماعاتهم سادها الشعور المشترك بعظيم المسؤولية التاريخية، وقرروا أن إزالة آثار العدوان هي مسؤولية مشتركة بين جميع الدول العربية، وعبّروا عن عزمهم الأكيد على ضرورة مواصلة العمل العربي الموحد من أجل صيانة الحقّ المقدس لشعب فلسطين في وطنه».

وقد مرّ على هذا البيان المشترك ستة أعوام، ولم ير المواطن العربي دليلاً واحداً على العمل العربي الموحد».

وبهذا أصبح البيان المشترك هو الكذب المشترك، كذب اشترك فيه الملوك والرؤساء. ﴿**والله يشهد إنهم لكاذبون**﴾[٤] صدق الله العظيم.

(٤) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ١٠٧.

الصفعـــة الأولـــى.. للملـوك والرؤســاء

إعلان:

«يعقد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمراً صحافياً مباشرة بعد انتهاء الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربي في الخرطوم».

كان هذا هو الإعلان الذي ظهر بصورة بارزة في فندق غراند أوتيل في الخرطوم. ولم يكد ينتهي مؤتمر القمة من جلسته الختامية حتّى تقاطر الصحافيون العرب والأجانب إلى الفندق ليستمعوا إلى ما سيقوله رئيس منظمة التحرير في مؤتمره الصحافي.

وفي بداية المؤتمر قرأت بياناً موجزاً أعلنت فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية قد انسحبت من مؤتمر القمة «لأنها لا تستطيع أن تشارك في تحمّل مسؤولية الاتجاه العام الذي سار عليه الملوك والرؤساء في معالجتهم موضوع إزالة آثار العدوان. . ذلك أن اجتماعهم لم يضع خطة عربية شاملة، عسكرية واقتصادية وسياسية، لمعالجة الموقف، ولم يلتفت إلى توصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب، مكتفياً بتقديم معونات اقتصادية للدول التي وقع عليها العدوان، والتركيز على الجهود السياسية، بالإضافة إلى رفض بعض المطالب الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطيني في ما يتعلق بحل القضية الفلسطينية».

واستغرق المؤتمر الصحافي قرابة ساعتين، والصحافيون الأجانب، بصورة خاصة، يحاورون ويسألون، وأنا أجيبهم كما أريد لا كما يريدون.

وفي نهاية المؤتمر قلت لهم مازحاً: «لا تنسوا أن تذكروا أني انسحبت من مؤتمر الخرطوم لسبب مهم جداً».

قالوا: «ما هو هذا السبب المهم؟».

قلت: «لقد طلبت من الملوك والرؤساء أن يوافقوا على إلقاء اليهود في البحر، ولكنهم رفضوا!».

وانصرف الصحافيون وممثلو وكالات الأنباء إلى الآلات الكاتبة ليكتبوا برقياتهم ورسائلهم إلى صحفهم، وهم يتندرون على موضوع إلقاء اليهود في البحر.

وانصرفت أنا بدوري إلى شرفة الفندق استنشق الهواء العليل، وأنا أحسّ أنني ملكت حريتي وخلعت عن عنقي ثلاثة عشر حبلاً كانت تشدني إلى ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً، كُلّ منهم يريد النضال الفلسطيني أن يكون على مزاجه وهواه.

وأقبل عليَّ عدد من الوزراء والسفراء، وكانوا قد انتهوا لتوّهم من الاجتماع الختامي لمؤتمر القمة، فجلسنا معاً، وكان أكثرهم وداً لي وزراء تونس والسعودية والمغرب والأردن.. وراحوا يراجعون الحساب الختامي لما انتهى إليه مؤتمر الخرطوم.

وقالوا: «لقد كشفت مناقشات المؤتمر أن الأخ الشقيري ليس عميلاً لعبد الناصر. والله يا أخي نحن ظلمناك، لا تؤاخذنا».

قلت: «وكيف ذلك؟».

قالوا: «الرئيس عبد الناصر قالها أكثر من مرة أثناء المناقشات. أنا أختلف مع الشقيري».

وأحسست أنهم يريدون التعريض بالرئيس عبد الناصر، وقلت: «الرئيس عبد الناصر شخصية ضخمة، وإنه ليشرفني أن يقول إنه يختلف معي. هذه هي صالة النضال. اختلاف في الاجتهاد القومي، وبخاصة في الأيام السوداء».

قالوا: «الحقيقة، إننا كنا مستغربين أنك كنت تبدي آراء مخالفة للرئيس عبد الناصر. وفي كثير من الأمور كان رأيك هو الأصوب. ولماذا لا تعلن ذلك في مؤتمر صحافي؟».

قلت: «وأنتم، لماذا لم تخالفوا الرئيس عبد الناصر في هذه الآراء، ما دمتم ترونها على صواب؟».

ثُمّ تناول الحديث جوانب أخرى عن مؤتمر القمة، تزيد المرء يقيناً أن الحكم العربي لا يحمل من الأمة العربية إلا اسمها.

وغادرت الخرطوم في اليوم الثاني إلى القاهرة لأقرأ في صحف الصباح أضخم العناوين عن قرارات مؤتمر القمة ونجاحه العظيم الفخيم. وتعليقات الملوك والرؤساء، بما يوحي للمواطن العربي أنها لبضعة أسابيع، أو بضعة أشهر على الأكثر، وستجلو القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية، ويعود الأمر إلى ما كان، وكأن شيئاً ما كان. وفي زاوية مطمورة مغمورة، رأيت في الصحف خبراً يقول بأن

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قد انسحب من الاجتماع. ولم تذكر الأسباب.

وكانت الصحف في تلك الأيام تحت الرقابة. ولم يكن ينشر فيها إلا التمجيد بمؤتمر الخرطوم، وأنه سيدحر إسرائيل، وسيخرج الزير من البير. . والواقع أن هذه الرقابة لم تكن حماية للعمل الوطني أن تتسرب أخباره إلى العدو، ولكنها كانت حماية للحكم العربي من السقوط. وذلك أن هذه النكبة العربية الكبرى كانت كافية لإسقاط الحكم العربي بأسره، بملكياته وجمهورياته، لو كان المجتمع العربي يعيش في ظلّ الحريات العامة.

وحتى لبنان، واحة الحرية في الوطن العربي، كانت صحفه مدعاة للتفكير، فقد كانت عناوين الصحف مقطعة، تماماً مثل تسلية الكلمات المتقاطعة. فتقرأ العنوان: «لا خلافات بين الخرطوم بشأن. . العسكري»، أو عنواناً ثانياً يقول: «المؤتمر. . مقاطعة. . الأمريكية والبريطانية»، أو عنواناً ثالثاً يقول: «الأرصدة العربية. . المصارف الأجنبية».

وكانت بعض الصحف في بيروت تترك «عموداً» أبيض بكامله، في الصفحة الأولى لتعرب للقارئ العربي عن سخطها على الرقابة. وهو نوع من الاحتجاج الصارخ الصامت لا تملكه الصحف العربية في العواصم العربية الأخرى.

وقد وقعت إذاعة منظمة التحرير في القاهرة تحت الرقابة. . وكنا إلى ذلك الوقت أحراراً في ما نذيع. وأصبحت برامجنا تخضع لمراجعة اثنين من رجال المراقبة، يقرآن ما تذيعه المنظمة قبل إذاعته، للتأكد من أنه ليس فيه تعريض بالحكومات العربية، أو قرارات مؤتمر الخرطوم.

وحتى «النقد الذاتي» الذي كفله ميثاق التضامن العربي أصبح حراماً في الإذاعات والصحف العربية، وهرب المواطن العربي إلى إذاعات إسرائيل ولندن وواشنطن ليسمع الأخبار، محتملاً إزعاج التشويش. فالتشويش أهون من التجهيل.

ولذلك، فقد ظلّ موضوع انسحابي من مؤتمر القمة، بأسبابه وظروفه، بعيداً عن انتباه المواطن العربي، ولم تستطع إذاعة المنظمة أن تخاطب الشعب الفلسطيني والجماهير العربية، لتشرح ما انتهى إليه مؤتمر القمة من نتيجة هزيلة، على حين كانت وسائل الإعلام العربية تتحدث عن إنجازات المؤتمر العظمى، وأن المستقبل القريب كفيل بالكشف عنها.

ومن ذلك أن الإذاعات العربية كانت تتحدث عن قرارات الملوك والرؤساء بفرح وحبور، كأنما تمّ تحرير بيت المقدس. فقد أذاع راديو جدة أن الحكومة السعودية

قررت استئناف ضخّ البترول إلى جميع الدول بناء على قرارات مؤتمر القمة، وأنه فور وصول ناقلات البترول الغربية إلى مرافئ الخليج فإنها ستشحن بالبترول بأسرع ما يمكن، وأن الوضع كُلّه سيعود إلى ما كان عليه قبل الخامس من حزيران/ يونيو (٢/ ٩/ ١٩٦٧). وكانت هذه البشرى في اليوم الثاني من انتهاء المؤتمر.

والواقع أن إذاعة جدة كانت تتطلع إلى مؤتمر القمة في الخرطوم، وقبل شهر من انعقاده لكي يقرر أن المشكلة الأساسية هي «احتلال مصر لليمن» لا احتلال إسرائيل لبيت المقدس. فقد أذاعت تعليقاً مطولاً دعت فيه إلى إنهاء الاحتلال المصري لليمن، وضرورة «جلاء القوات المصرية عن أرض اليمن لتمكين الشعب اليمني من تقرير مصيره بنفسه بحرية كاملة» (٢٧/ ٨/ ١٩٦٧).

أما الملك حسين، فإنه لم يكتف بالدعاية لمؤتمر القمة وإن قراره بشأن البترول صحيح، فقد أدلى بتصريح لوكالة الأنباء الأردنية شجب فيه العمل الفدائي لأنه «يعطي العدو حجة ليقوم بمزيد من البطش والإرهاب في الضفة الغربية» (٤/ ٩/ ١٩٦٧).

إلى جانب أجهزة الإعلام العربية، انطلقت الأوساط الغربية، رسمية وغير رسمية، تقود حملة كبرى، تظهر فيها ابتهاجها للنتائج الباهرة التي توصل إليها الملوك والرؤساء.

ومن ذلك أن جريدة **الغارديان** البريطانية قد أكدت أن استئناف ضخّ النفط «سينفي احتمال اللجوء إلى التقنين في بريطانيا، وأنه سيؤدي إلى استغناء بريطانيا عن نفط فنزويلا الذي يكلفنا ثمناً غالياً» (٢/ ٦/ ١٩٦٧).

وعبّرت جريدة **الصنداي تايمس** عن تقديرها البالغ «للواقعية البناءة التي انتصرت في المؤتمر». . وعلقت جريدة **النيويورك تايمز** بقولها: «إن مؤتمر القمة في الخرطوم يمثل أكثر مؤتمرات القمة واقعية، وقد وصل الأمر بالقادة العرب إلى اتخاذ خطوة متواضعة نحو السلام في الشرق الأوسط، فقد اقترح العرب للمرة الأولى حلاً سياسياً لنزاعهم مع إسرائيل، وإنه من غير الواقعي أن نتوقع من العرب مرونة أكثر من التي أبدوها» (٣/ ٩/ ١٩٦٧).

وذهبت مجلة **نيوزويك** الأمريكية إلى أبعد من ذلك، فقد نشرت مقالة مسهبة عرضت فيها الموقف العربي بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط في ضوء نتائج مؤتمر الخرطوم، فذكرت أن الموقف العربي في مؤتمر الخرطوم «كان متميزاً بالاعتدال والدعوة إلى الوفاق بين العرب والواقعية حيال إسرائيل، وأن مقررات المؤتمر ستكون بادرة لمواجهة الحقيقة التي يجب في النهاية أن ترغم العرب على العدول عن المواقف التي كانوا يتمسكون بها» (١١/ ٩/ ١٩٦٧).

وليس لنا أن نلوم المجلة الأمريكية في ما ذهبت إليه، فإن اللوم كُلّ اللوم يقع على الملوك والرؤساء الذين أعطوا الرأي العام الدولي ذلك الانطباع بتصريحاتهم وقراراتهم.

ولكن الفرحة الكبرى التي جاءت في أعقاب مؤتمر القمة تجلت عند شركات البترول، فقد كان قرار مؤتمر الخرطوم باستئناف ضخّ البترول بمثابة عرس بهيج لدى ملوك البترول في العالم، فقد علق ناطق بلسان شركة البترول البريطانية بقوله: «إن هذا القرار خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح». . وأعلن متحدث باسم شركة شل، بقوله: «إننا نرحّب بهذا القرار أجمل ترحيب». وأعلنت مصادر صناعة النفط الأمريكية «أن هذه الخطة العربية ظاهرة حسنة». وفي ألمانيا الغربية أعلنت المصادر المسؤولة عن «ترحيبها وسرورها بالقرار العربي باستئناف ضخّ البترول. . فإن ذلك سيؤدي إلى تحسن واردات ألمانيا من البترول بعد أن ارتفعت أسعاره بنسبة ١٠ في المائة نتيجة المقاطعة العربية» (١/ ٩/ ١٩٦٧).

ونقلت وكالة رويتر للأنباء عن مسؤولين في وزارة الداخلية الأمريكية قولهم: «إن أزمة البترول التي نجمت عن الحرب في الشرق الأوسط قد انحدرت عن ذروتها» (٦/ ٩/ ١٩٦٧).

وكانت هذه الأفراح والليالي الملاح التي صنعها الملوك والرؤساء العرب للشركات البترولية الاحتكارية العالمية، تماماً في اليوم الذي صدر فيه قرار استئناف ضخّ البترول. .»وانضخَّ» معه المصير العربي والكرامة العربية.

ولم يكن الصعيد الرسمي أقل ابتهاجاً من الصعيد الصحافي بمؤتمر القمة «والنتائج الإيجابية» التي توصل إليها، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية دين راسك في مؤتمر صحافي، أنّه «لمس اعتدالاً في مؤتمر القمة، وأنه يعتقد بوجه عام أن ثمة دلائل مشجعة».

ولكن هذا «الاعتدال» العربي لم يقابله اعتدال أمريكي، فقد واصل الوزير الأمريكي حديثه قائلاً: «إن موقف الولايات المتحدة لا يزال كما أعلنه الرئيس الأمريكي لندن جونسون في حزيران/ يونيو الماضي على أساس النقاط الخمس المعروفة، وإن الذين يعيشون في المنطقة يتحملون، قبل أي كان، مسؤولية العثور على حلّ المشاكل» (٨/ ٩/ ١٩٦٧). ومعنى هذا الكلام أن الأمر منوط بالنيابة بما توافق عليه إسرائيل. ومعنى ذلك أيضاً أن إيجابية مؤتمر القمة لم تثمر شيئاً.

كان ذلك موقف الخارجية الأمريكية، أما البيت الأبيض، والدبلوماسيون الأمريكيون يحاولون دوماً أن يُميِّزوا بينهما، فقد وضّح في تصريح أدلى به والت

روستو مستشار الرئيس الأمريكي إلى وكالة يونايتد برس (٩/ ٩/ ١٩٦٧) أعلن فيه: «أن الولايات المتحدة مرتاحة لروح الاعتدال المتزايدة، وللتفكير العلمي الذي يتزايد في الشرق الأوسط بصدد حلّ النزاع العربي الإسرائيلي». ولم يكن هذا الموقف أكثر من شهادة حسن سلوك للدولة العربية، تستحق عليه التقدير والثناء، وفي ذلك كفاية، فإنه باقة أزهار لا سلة ثمار.

كان ذلك هو ردّ الفعل الذي تركه مؤتمر الخرطوم عند الدوائر الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فقد كان موقفه معروفاً حتّى قبل انعقاد مؤتمر القمة، فقد نشرت جريدة **برافدا** الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي مقالة مطولة ذكرت فيها أن «ثمة ميلاً كبيراً معيناً نحو الشوفينية الوطنية يسود العالم العربي. فهناك زعماء عرب لا علاقة لهم بالحكومات العربية قد ألحقوا أذى بالشعوب العربية بخطبهم غير المدروسة، وأن وجهة النظر الرسمية العربية لا علاقة لها بالنداءات الهستيرية التي يطلقها الصائحون ويدعون فيها إلى القضاء على إسرائيل. إن مشكلة الشرق الأوسط ليست ناجمة عن صراع قومي بين العرب واليهود، فإن السبب الحقيقي هو العدوان الإسرائيلي» (٣/ ٨/ ١٩٦٧).

ولم تكتف جريدة **برافدا** بأنها تريد أن تعلم القمة العربية ماهية الصراع مع إسرائيل، وأن ترى في تحرير فلسطين عملاً هستيرياً، ولكنها راحت في مقالة أخرى تدل قادة العرب على الطريق لإزالة آثار العدوان، فقد نشرت مقالة أخرى بعد ذلك بثلاثة أيام قالت فيها: «إن الوسائل السياسية يجب أن تصبح أهم سلاح لإخراج القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وإن أزمة الشرق الأوسط قد زادت نفوذ الطبقات الكادحة في البلدان العربية» (٦/ ٨/ ١٩٦٧). وقد تساءلت وأنا أقرأ هذه المقالة الغريبة: هل نحن الآن بصدد «نفوذ» الطبقات الكادحة أم بصدد «وطن الطبقات الكادحة؟».

كان موقف السياسة السوفياتية قبل انعقاد مؤتمر القمة توكيداً على الطريق السياسي. وتعزز هذا الموقف بعد المؤتمر، فقد قالت جريدة **برافدا** إن «مؤتمر الخرطوم لقي ترحيباً حاراً في الرأي العام التقدمي ومن أصدقاء الشعوب العربية الذين يؤيدونها في حقوقها الشرعية ومصالحها الحيوية». كما أعلنت جريدة **إزفستيا** ضخّ البترول إلى الدول الغربية، وأن مقررات المؤتمر «ذات طابع إيجابي» (٤/ ٩/ ١٩٦٧). وبذلك لقيت الشركات الإمبريالية العالمية الاحتكارية تأييداً لطيفاً من الدول الاشتراكية اللينينية الماركسية.

وكائنة ما كانت ردود الفعل الأجنبية، فقد شاءت الأقدار ألا يكون الوقت

بعيداً لاختبار مؤتمر القمة، «وامتحان» سياسته الإيجابية ومساعيه السلمية. ولم يمض شهران إلا وقد ظهرت نتائج الامتحان، وإن كانت النتائج يعرفها الراسخون في العلم من غير اختبار وامتحان.

وما إن غادر الملوك والرؤساء الخرطوم إلى عواصمهم حتّى بدأوا حملة واسعة عن طريق وزارات الخارجية والسفارات العربية في أرجاء العالم تركز على ضرورة حلّ أزمة الشرق الأوسط بالطرق السلمية، وأن الدول العربية منفتحة على حلّ واقعي معقول.

وبدأت الحملة العربية تمهد الطريق أمام الحلّ السلمي، وتغري الدول الغربية بالعمل على إنجازه، ومن هذه الاغراءات مقالة لمحمّد حسنين هيكل رئيس تحرير **الأهرام**، بعد أسبوع واحد من مؤتمر الخرطوم، نشره في جريدة **الصندي تايمس** البريطانية جاء فيه: «أنّه يرى أن الوقت قد حان لإجراء حوار حقيقي بين بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة، وأنه يجب أن نعترف أن لبريطانيا مصالح مشروعة في الشرق الأوسط»

(١٠/ ٩/ ١٩٦٧). وقد كانت بريطانيا قبل أسبوع واحد فقط إحدى دول العدوان، وأصبح لها بعد قمة الخرطوم «مصالح مشروعة في الشرق الأوسط».

وفي نطاق هذه الحملة نشرت جريدة **الأهرام**، باعتزاز وتفاخر، خبراً يقول: «إن فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك السعودية قام أخيراً باتصال مع لندن جونسون الرئيس الأمريكي بناء على تكليف من مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، وذلك لشرح وجهة النظر العربية في أزمة الشرق الأوسط» (١٤/ ٩/ ١٩٦٧). وقد فات **الأهرام** والملك فيصل معاً أن وجهة النظر العربية معروفة لدى البيت الأبيض منذُ الاجتماعات التاريخية التي جرت بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي روزفلت في أواسط الأربعينيات[1]، وأن المطلوب من الملك فيصل في هذه المرحلة أن يخاطب الولايات المتحدة عن طريق مصالحها في المملكة العربية السعودية، ولا طريق سواه.

أما الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وهو صاحب الآراء الفريدة بشأن القضية الفلسطينية، فقد عالج الحلّ السلمي من زاوية أدعى إلى التسلية. فقد قال في مقابلة أجرتها معه الإذاعة الفرنسية بشأن أزمة الشرق الأوسط: «إن على الدول العربية قبول

(١) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو متضمن في هذه المجموعة.

قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، وإن إسرائيل سترفض هذا الاقتراح، وحينئذ إذا أردنا أن نخوض الحرب فسنخوضها ومعنا قرار الأمم المتحدة، بينما تكون إسرائيل ضدّ قرار الأمم المتحدة» (١٥/ ٩/ ١٩٦٧). ونحمد الله أن الرئيس بورقيبة لم يتبع مثل هذه الخطة بالنسبة إلى الكفاح التونسي، فقد خاض الشعب التونسي معارك باسلة ضدّ الاحتلال الفرنسي ولم يكن معه قرار من الأمم المتحدة. وكُلّ ما كان معه هو إيمانه المطلق بالحرية، وتعلقه الرفيع بالتراب التونسي.

وانطلق الملك حسين في جولته المرتقبة، الجولة التي قال عنها في مؤتمر القمة في الخرطوم بأنها ستكون تحت راية الاعتدال والإيجابية المعقولة، وباسم الملوك والرؤساء، وعزم على السفر إلى موسكو.

ومهَّد الملك حسين لسفره بحديث لهيئة التلفزيون البريطانية قال فيه: «إن تشجيع أعمال التخريب (الأعمال الفدائية) لم يكن من سياستنا أبداً، سواء في الماضي أو الحاضر، وإن على الدول العظمى التزامات أدبية بوجوب تحقيق تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط، وإنه وجد أكثرية من زعماء العرب تؤيد انتهاج خطّ الاعتدال» (٢/ ١٠/ ١٩٦٧). والملك حسين لم يكن في حاجة إلى هذا الحديث، فما إن وصل إلى موسكو حتّى استقبله نيقولاي بودغورني، وأكد له على مأدبة العشاء التي أقيمت على شرفه «أن الاتحاد السوفياتي يقف إلى جانب العرب ضدّ العدوان الإسرائيلي وضرورة الوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط».

ولم يكن المجال متاحاً بصورة كاملة أمام الملك حسين أن يتحدث طويلاً في موسكو فإن حملاته على الاتحاد السوفياتي لم تكن بعيدة العهد، والاتحاد السوفياتي نفسه قد انفتح حديثاً على الملوك، وليس عهده بعيداً بالحملة على الملك حسين بأنه رجعي وعميل للاستعمار البريطاني سابقاً، والأمريكي لاحقاً.

ولكن مجال الملك حسين كان في الولايات المتحدة، فما إن وصل إلى نيويورك حتّى تلقفته أجهزة الإعلام الأمريكية. فأعلن في أول مقابلة تلفزيونية «أنّه سيعرض على المسؤولين الأمريكيين موقفاً عربياً معقولاً، وأن العرب مستعدون للاعتراف بإسرائيل وبحق إسرائيل في استعمال قناة السويس ومضائق تيران إذا ما حصلوا على شروط مناسبة . . وأنه يعتقد أن الرئيس جمال عبد الناصر سيمنح إسرائيل الحقّ في استخدام قناة السويس ومضائق تيران في خليج العقبة إذا ما تحققت لذلك الظروف المناسبة» (١٥/ ١١/ ١٩٦٧)، وإنها لنكبة أن يتحدث الملك حسين باسم الرئيس عبد الناصر.

وفي اليوم الثاني وصل الملك حسين إلى واشنطن واجتمع بوزير الخارجية الأمريكي دين راسك اجتماعاً مطولاً صرح على أثره أن الدول العربية مستعدة للقيام

بتنازلات مهمة في سبيل الوصول إلى حلّ عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط، وأن العرب على استعداد لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف بحقها في العيش بسلام وأمن، والسماح لها بالمرور في قناة السويس وخليج العقبة، وأن الموقف العربي منطقي للغاية، وأنه على اتصال مع الرئيس جمال عبد الناصر، وأن وجهتي النظر الأردنية والمصرية متقاربتان تماماً، وأن الصياغة التي توضع بها قضية الاعتراف بإسرائيل صياغة خاطئة، فإن على العالم أن يسأل إسرائيل: «هل تعترف بحقّ العرب في الوجود؟» (١٦/ ١١/ ١٩٦٧). واهتزت الخرطوم إلى منابع النيل، والملك حسين يتحدث ويطالب باسم مؤتمر الخرطوم أن تعترف إسرائيل بحقّ العرب في الحياة.

وفي نادي الصحافة في واشنطن ألقى الملك حسين خطاباً أعلن فيه أن هناك دلائل مشجعة للعثور على طريقة لإنهاء المأزق العربي ـ الإسرائيلي، وأن العرب يتبنون اتجاهاً جديداً إيجابياً نحو سلام دائم في الشرق الأوسط، وأن العرب متلهفون إلى بذل أقصى الجهود في سبيل الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة، وأنه لا يتكلم باسم الأردن وحده وإنما باسم الأمة العربية، وأن اتهام العرب لأمريكا وبريطانيا بمساعدة إسرائيل خلال الحرب كان خطأ يؤسف له، وأنه في حالة نشوب الحرب مرة أخرى فلن يضع الجيش الأردني تحت إمرة ضابط مصري، وأنه دخل الحرب رغماً عن إرادته» (٧/ ١١/ ١٩٦٧)، والأمة العربية تسمع هذا الكلام وهي تنادي: «وحسب المنايا أن يكنَّ أمانيا».

واستقبل الرئيس الأمريكي لندن جونسون الملك حسين. وطبيعي أنّه سمع من الملك الأردني حديثاً أدنى بكثير من أحاديثه العلنية، ومع هذا فقد صرح الناطق بلسان البيت الأبيض «أن الملك حسين موجود للبحث في العناصر الأساسية لموقفنا وموقفه وكيفية تحقيق سلام في الشرق الأوسط، وأنه لن يصدر بيان رسمي من البيت الأبيض عن زيارة الملك للولايات المتحدة» (٩/ ١١/ ١٩٦٧).

وطار الملك حسين بعد ذلك إلى باريس ومنها إلى لندن، وقال فيها ما قال في الولايات المتحدة. وعاد إلى عمّان بعد رحلة استمرّت ستة أسابيع عرض خلالها الخطّ «الإيجابي المعقول»، لنرى ماذا أثمرت جهوده وجهود غيره من قادة العرب الذين وضعوا منهج الحلّ السلمي في مؤتمر الخرطوم.

وكان ميدان التجربة الرئيسي في الأمم المتحدة. فقد انعقدت الدورة العادية التي تعلقت عليها كُلّ آمال الملوك والرؤساء في الخرطوم.

ومن المفجع حقاً أن يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة كان أرحم بالقضية العربية من قادة العرب أنفسهم، فقد تضمن تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العامة

بشأن الشرق الأوسط ستة مبادئ أساسية، من ضمنها: عدم قبول احتلال دولة بالقوة العسكرية أراضي دولة أخرى، وأن للاجئين الفلسطينيين العرب حقاً طبيعياً في أن يكونوا في وطنهم، وأن يكون لهم مستقبلهم، وأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتساهل بمبدأ عدم الاعتراف بالمكاسب الناتجة من احتلال الأراضي، ثُمّ أشار في تقريره إلى أن حوالى ٣٥٠ ألف شخص هربوا خلال الحرب وبعدها (حتّى أول أيلول/ سبتمبر) من المناطق التي تحتلها إسرائيل، وأن القنطرة قد بقي من سكانها حوالى ٢٠٠ شخص، وكان عددهم يتراوح بين عشرين إلى ثلاثين ألفاً. ولم يكن للجهد العربي فضل في النواحي الإيجابية لهذا التقرير، ولكنه كان جهداً شخصياً ليوثانت الذي تعرّف على القضية الفلسطينية منذُ كان مندوباً دائماً لبلاده في الأمم المتحدة.

ولكن الخطب في الجمعية العامة كانت في اتجاه آخر، ولم تبال بمؤتمر الخرطوم ولا بالسياسة «الإيجابية العاقلة الواقعية» التي أعلنها للعالم الملك حسين وغيره من قادة العرب.

وبدأت ترد على مكتب المنظمة محاضر الجمعية العامة، ومنها خطب الوفود. وبدأت أقرأ. ولم يكن غريباً ما قرأت. ولعله بدا غريباً للملوك والرؤساء إذا كانوا قد قرأوا. فقد جاء البرهان تلو البرهان: إن «واقعية» مؤتمر الخرطوم لم تأت بأية نتيجة، ولن تأتي.

فهذا رئيس الوفد الأمريكي غولدبرغ يعلن من منبر الأمم المتحدة أنّه «يجب نبذ حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، وأن سحب القوات المسلحة يجب أن يكون في إطار السلام، وأن مشكلة اللاجئين يجب الاهتمام بها من قبل جميع دول المنطقة، وأنه يجب ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية، وأن.. وأن..» إلى آخر العبارات الإسرائيلية العبرية، مكتوبة باللغة الأمريكية.

وهذا جنس كراغ رئيس حكومة الدانمارك ووزير خارجيتها، يسير في فلك الحلول الأمريكية مع التركيز على أن أطراف النزاع يجب أن يصلوا إلى اتفاق لحل مشاكلهم بأنفسهم.

وتحدث وزير خارجية السويد في الاتجاه نفسه مشدداً على حقّ كُلّ دولة في المنطقة بأن تعيش بأمن وسلام.

وخطب وزير خارجية اليابان داعياً إلى مفاوضات بين الدول العربية والحكومة الإسرائيلية عن طريق وساطة من قبل فريق ثالث.

وألقى أندريه غروميكو كلمة مسهبة كرر فيها مطالبه التي قدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الطارئة قبل شهرين، وأنه يجب فرض عقوبات على إسرائيل إذا تخلفت عن تنفيذ القرارات الخاصة بالقدس.

وخطب الوزير الإسرائيلي أبا إيبان، فأعلن رفض إسرائيل القاطع للعودة إلى الوضع الذي كان في ٥ حزيران/ يونيو، وأن التاريخ يدعو إلى السير إلى الأمام لا إلى الخلف، وأن إسرائيل تصرّ على التفاوض من أجل عقد معاهدات تحلّ محل وقف إطلاق النار، وأن الوزير السوفياتي غروميكو قد عرض البضاعة نفسها التي عرضها في الدورة الطارئة، ورفضتها الجمعية العامة.

وتحدث وزير الخارجية البريطانية جورج براون معرباً عن أسفه لأنّه انقضت ثلاثة أشهر على الحرب العربية ـ الإسرائيلية من دون أن تجد الأمم المتحدة حلاً، وأنه لا يمكن التوصل إلى حلّ دائم لمشكلة الشرق الأوسط إلا من خلال الأمم المتحدة.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت إلى وليمة عشاء وزراء الدول العظمى الأربع: الأمريكي دين راسك، والبريطاني جورج براون، والفرنسي كوف دي مورفيل، والسوفياتي أندريه غروميكو، وبحثوا على مائدة الطعام قضية الشرق الأوسط، وشبعوا طعاماً وكلاماً على غير جدوى.

وخطب بول مارتن وزير خارجية كندا، وأكد أن انسحاب القوات الإسرائيلية يجب أن يقرن بحل المسائل السياسية الأخرى، وإنهاء حالة الحرب، والاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود والأمن، والمرور البريء في قناة السويس وخليج العقبة، وحل مشكلة اللاجئين بالتوطين أو التعويض.

وألقى وزير خارجية فرنسا كوف دي مورفيل خطاباً أعلن فيه أنّه رغماً عن أن مؤتمر الخرطوم قد أقرّ الحلّ السياسي، فإن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور أساسي في الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

وهكذا تكلم ما يزيد على مائة وزير خارجية باسم حكوماتهم يعربون عن وجهة نظر بلادهم في ما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط، وهم ما بين مؤيد للموقف العربي، ومؤيد لإسرائيل، أو متذبذب بيننا وبين إسرائيل، يخطب معنا، ثُمّ يصوت مع إسرائيل، أو يستنكف عن التصويت، أو يكون في كافتيريا الأمم المتحدة حين تتم عملية التصويت. فإن جلسته على كأس من الشراب مع إحدى الغانيات اللعوبات أجدى من الشرق الأوسط وما فيه من مقدسات.

ولم تتخلف الوفود العربية في تلك الدورة عن عرض البضاعة العربية الجديدة

التي صنعها مؤتمر الخرطوم «بالإيجابية والمعقولية والواقعية»، فقد كانت خطب وزراء الخارجية العرب تشدد على السياسة العربية الجديدة، والأمثال كثيرة.

فالوزير اللبناني د. جورج حكيم أدلى بتصريح لدى وصوله إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة قال فيه: «إن الدول العربية اختارت طريق الاعتدال، وأعطت الأفضلية للعمل السياسي، وإن أمام الأمم المتحدة فرصة أفضل لحل مشكلة الشرق الأوسط».

وأعلن الوزير التونسي الحبيب بورقيبة الابن: «أن أي حلّ لأزمة الشرق الأوسط يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وقائع العصر، وأن تونس تفهم القلق الذي يساور البعض لإقناعهم بعدم العودة إلى خطوط ما قبل الخامس من حزيران/ يونيو». وكان خطاب الوزير الولد أهون شراً من حديث الرئيس الوالد الحبيب بورقيبة الذي أدلى به إلى مجلة **شترن** الألمانية، وأعلن فيه أنّه «مستعد للتوسط بين العرب وإسرائيل»، كأنه ليس فريقاً في هذه القضية.

وتكلم الوزراء العرب الآخرون حول هذه المعاني، وعباراتهم تنمّ عن الواقعية والإيجابية والتسوية السلمية.

وانتهت خطب الخطباء، ودبلوماسية الوزراء، وجاء دور تقديم مشروعات القرارات، فإن كُلّ قضية لا بُدَّ من أن تنتهي إلى قرار يصدر عن الأمم المتحدة يكون بمثابة حكم تنطق به المنظمة الدولية، حكم ولكنه على الورق، ومن شاء رضي، ومن شاء رفض. فهذه هي الأمم المتحدة!

ومشروع القرار الوحيد الذي عرض على الجمعية العامة كان المشروع البرازيلي، ونصّ على تسوية أزمة الشرق الوسط وفق المبادئ التي أعلنتها الولايات المتحدة.

ورأى الوزراء العرب بأم أعينهم ووالد أسماعهم أن الجمعية العامة لن تفعل لهم شيئاً، وأن الآمال التي يسير بها ملوكهم ورؤساؤهم في مؤتمر الخرطوم إنما هي سراب، وها قد مضت ثلاثة أسابيع من الجدال والحوار في ٢١/ ٩/ ١٩٦٧ على غير طائل، فوجد أهل «الفتوى» في الأمم المتحدة حلاً يستر وجه الدول العربية، فأعلن رئيس الجمعية العامة «أنّه بعد مشاورات ومداولات بين مختلف الوفود اتفق الرأي على تأجيل اجتماعات الجمعية العامة إلى أجل غير مسمى».

وهكذا سجل تاريخ الأمم المتحدة الصفعة الأولى للملوك والرؤساء العرب. وانصرفت الجهود بعد ذلك إلى مجلس الأمن، لعله يجد لنا من أمرنا مخرجاً. ومجلس الأمن هو الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة، كما ينصّ الميثاق على الأوراق.

وبدأت قصة جديدة في مجلس الأمن، أشبه ما تكون بالدراما، ذات فصول، وأبطال، ومسرح، ودهاليز وراء الكواليس.

وأنا أناشد المواطن العربي أن يصبر معي بعض الوقت حتّى نتابع مجلس الأمن في إجراءاته إلى النهاية، فقد أصدر القرار المشؤوم رقم (٢٤٢) تحت وطأة المساومات والمؤامرات، وفرضت أجهزة الإعلام العربي ستاراً من التعتيم على مداولات مجلس الأمن، ولم تنشر منها إلا ما خدع الجماهير العربية. وها هي المحاضر أمامي.

تشاور أعضاء مجلس الأمن في ما بينهم للاتفاق على إرسال وسيط دولي إلى الشرق الأوسط. ولكن إسرائيل أصرّت على إجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين الدول العربية. وقد تقدمت الدانمرك بمسودة قرار تقترح فيه «سحب القوات إسرائيلية إلى حدود آمنة». ولكن إسرائيل أصرّت على أن تكون العبارة «حدود آمنة ومتفق عليها» (٢٦/ ١٠/ ١٩٦٧). وواضح أن العبارة في مجموعها تعني أن إسرائيل تنسحب إلى حدود آمنة ومتفق عليها، والاتفاق بالضرورة هو بين إسرائيل والدول العربية. وهذا هو مربط الفرس، كما يقول العامة، أو بيت القصيد كما يقول المثقفون.

وتقدم الوفد الهندي بمشروع معتدل أقرب ما يكون إلى وجهة النظر العربية، وتألفت لجنة من الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن للتوفيق بين المشروعين الدانماركي والهندي، ولكن الضغوط التي قام بها الوفد الأمريكي حالت دون نجاح هذه المحاولة (٢٨/ ١٠/ ١٩٦٧).

وتقدمت بعض الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية بمسودة قرار، كما تقدمت كندا والدانمارك بمسودة قرار آخر. وتألفت لجنة ثلاثية من مندوبي الهند والأرجنتين والدانمارك للتوفيق بين المشروعين الجديدين، ولكن المحاولة باءت بالفشل لأن أمريكا واصلت ضغوطها المعروفة (٢/ ١١/ ١٩٦٧).

ولم يكن أمام رئيس مجلس الأمن، ممثل مالي، إلا أن يعلن أنّه «نتيجة فشل جميع المحاولات التي بذلت من قبل الأعضاء العشرة، واللجنة الثلاثية، أصبح لا بُدّ من أن تقوم الدول الأربع الكبرى بمسؤولياتها، وعليها أن تتشاور في ما بينها وتصل إلى اتفاق» (١٣/ ١١/ ١٩٦٧).

وعقد مجلس الأمن جلسة مستعجلة بناء على طلب من وفد الجمهورية العربية المتحدة، لتحريك القضية، وتقدمت الهند ومالي ونيجيريا بمشروع قرار يتفق إلى حدّ بعيد مع وجهة النظر العربية، فتقدّم الوفد الأمريكي بمشروع قرار مضاد يؤيد وجهة النظر الإسرائيلية، ولم يستطع المجلس أن يصل إلى نتيجة (٧/ ١١/ ١٩٦٧).

وعقد مجلس الأمن جلسة مستعجلة أخرى بناء على طلب وفد الجمهورية العربية

المتحدة، واستمرت طيلة الليل إلى الصباح، وألحّ محمود رياض وزير خارجية جمهورية العربية المتحدة على المجلس أن يتخذ قراراً بعد أن مضت «خمسة أشهر على الاحتلال الإسرائيلي». وأيده في طلبه مندوبو الهند ونيجيريا والاتحاد السوفياتي. وتحدث بعدهم المندوبون الآخرون، كُلّ منهم يعالج القضية من زاويته، كأنما أصبح الوطن العربي سلعة «بايظه» يسومها كُلّ مفلس (٩/ ١١/ ١٩٦٧).

واستأنف مجس الأمن اجتماعاته في الأسبوع التالي، واستمع إلى الوزير الإسرائيلي وهو يعلن «أن إسرائيل لا تتعاون مع أي وسيط دولي يعينه المجلس إلا إذا كانت صلاحياته تتفق مع سياساتنا وموقفنا من المفاوضات المباشرة مع العرب، وأن إسرائيل ستتحفظ على وقف إطلاق النار إلى أن تحل محلّه معاهدات صلح». ورد عليه الوزير الأردني عبد المنعم الرفاعي مكرراً الموقف العربي بالانسحاب من غير قيد أو شرط، وتكلم بعد ذلك مندوبا بلغاريا والهند، ولم ينته المجلس إلى شيء، وتأجل الاجتماع يومين آخرين (١٣/ ١١/ ١٩٦٧).

وانعقد مجلس الأمن في الموعد المحدد، وفي بداية الجلسة طلب مندوب البرازيل رفع اسمه من قائمة المتكلمين، وكان من المتوقع أن يتكلم ليقدم مسودة قرار تشترك فيه البرازيل والأرجنتين، وأعلنا عدولهما عن تقديم مشروعهما بناء على تعليمات من حكومتيهما. وقد عرف في ما بعد أن البرازيل والأجنتين قد اتخذتا هذا الموقف بعد أن تلقتا رسالة من رئيس إسرائيل زالمان شازار. وتكلم في الجلسة أديب الداوودي رئيس الوفد السوري مكرراً الموقف العربي بصورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، واشترك في المناقشة مندوبو أمريكا وروسيا وكندا، وطلب الوفد البريطاني تأجيل الجلسة ٤٨ ساعة لمزيد من المشاورات الجانبية. وتأجلت الجلسة.

وأستأنف المجلس اجتماعه في المساء، وظلّ منعقداً طوال الليل. وتقدم اللورد كارادون بمشروع قرار وصفة «بأنه محاولة عادلة ومخلصة لحل النزاع». وتلا مشروع القرار بنصه الكامل. وتحدث محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة مكرراً الموقف العربي أو رفضه. وتكلم بعده الوفد الكندي، فطلب تأجيل الاجتماع يوماً واحداً، فكان ذلك (١٦/ ١١/ ١٩٦٧).

واجتمع مجلس الأمن ليلة أخرى، في الموعد المحدد، فطلب رئيس وفد بلغاريا تأجيل الجلسة يومين آخرين لمزيد من المشاورات والدراسات، فوافق المجلس (١٧/ ٦/ ١٩٦٧).

واجتمع مجلس الأمن ليلة أخرى، في الموعد المحدد، وخطب الوفد الأمريكي مؤيداً «المشروع البريطاني» ووصفه بأنه يفتح عهداً جديداً في الشرق الأوسط، وأعلن

للمجلس أن الولايات المتحدة ستمارس نفوذها الدبلوماسي والسياسي لتأييد المشروع البريطاني لتحقيق تسوية عادلة ومتوازنة. وطلب رئيس وفد بلغاريا تأجيل الجلسة يومين آخرين، فوافق المجلس على ذلك (٢٠/ ١١/ ١٩٦٧).

وجاءت الليلة الحالكة الحاسمة، فعقد مجلس الأمن جلسته، وكانت الأخيرة، فأعلنت وفود الهند ومالي ونيجيريا سحب مشروعها المشترك، كما أعلن الوفد الأمريكي سحب مشروعه، وذلك لإتاحة الفرص أمام المشروع البريطاني. وطرح المشروع البريطاني للتصويت، فتمت الموافقة عليه بالإجماع (٢٢/ ١١/ ١٩٦٧).

وكرر الوفدان المصري والأردني مواقفهما السابقة ولم يقبلا ولم يرفضا. وكذلك فعل الوفد الإسرائيلي.

وتلحّ عليّ مذكراتي، ولأسباب سأذكرها، أن أضع أمام المواطن العربي النصّ الكامل للقرار البريطاني الذي أصبح قرار مجلس الأمن ويحمل رقم (٢٤٢) تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

وهذا هو القرار:

«إن مجلس الأمن

ـ إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط.

ـ ويؤكد عدم شرعية الاستيلاء على أراض عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كُلّ دولة في المنطقة.

ويؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقاً للمادة الثانية منه.

١ ـ يؤكّد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير.

ب ـ أن تنهي كُلّ دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكُلّ دولة في المنطقة وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

٢ ـ ويؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان حدود كُلّ دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

٣ ـ يطلب من السكرتير العام أن يعينّ ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في القرار.

٤ ـ يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن».

هذا هو القرار الشهير الذي أصدره مجلس الأمن، وكنت في ليلة إصداره أتابع الإذاعة الأمريكية وهي تنقل نصّ القرار باللغة الإنكليزية، ثُمّ تعيد إذاعته من حين إلى حين، والخوف ينشب مخالبه في نفسي، والذين يعرفون هم الذين يخافون.

وكتمت مخاوفي حتّى الصباح إلى أن صدرت صحف القاهرة. وأقبلت على صحيفة **إجيبشن غازيت** التي تصدر بالإنكليزية لأقرأ قرار مجلس الأمن، فتحققت مخاوفي.

رأيت أن قرار مجلس الأمن قد أعطى ـ هنا أتحدث بمنتهى الدقة والتحديد ـ قد أعطى إسرائيل أكثر مما تريد، وأعطانا أقل ما نريد.

لقد أعطى لإسرائيل ما يأتي:

١ ـ إنهاء حالة الحرب.

٢ ـ وأن نعترف لها بحدود آمنة متفق عليها.

٣ ـ وأن نلتزم بحقّ إسرائيل في أن تتحرر من أعمال القوة أو التهديد بها.

٤ ـ وأن نضمن حرية الملاحة لإسرائيل في قناة السويس وخليج العقبة.

وهذه هي كلها المطالب الأساسية التي تؤكد عليها إسرائيل، وأية واحدة منها هي تصفية كاملة للقضية الفلسطينية، وطناً وشعباً، وتصفية كاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي برمته.

وحتى كفاح الشعب الفلسطيني لن يكون له مجال في الوطن العربي، بل إنه ليس لأية إذاعة عربية أن تصف إسرائيل بأنها «العدو». هذا هو قرار مجلس الأمن.

وكُلّ ما أعطاه قرار مجلس الأمن للأمة العربية، أمران:

الأول: الانسحاب. ولكن لا من «الأراضي» ولكن من «أراضٍ»، يضاف إلى ذلك أنّه انسحاب إلى حدود آمنة متفق عليها.

الثاني: تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. وهذه عبارة يعرف رعاة الإبل في الصحراء أنها لا تعني شيئاً. وقد ثبت ذلك في العشرين سنة الماضية من حياة الأمم المتحدة.

وموضوع «الأراضي» أو «أراض» له حكاية لا بُدَّ من أن نقف عندها بعض الشيء، لأن أجهزة الإعلام العربي قد حجبتها عن الأمة العربية، بل وهذا هو الأنكى، أن الصحافة العربية، وهي صحافة الدولة في معظم الأقطار العربية، قد نشرت القرار البريطاني بما يوحي بأن مجلس الأمن قد طلب إلى إسرائيل «الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة»، مع أن كلمة «جميع» و«أل» التعريف غير واردة أصلاً في القرار البريطاني.

وخلاصة الحكاية أن اللورد كارادون حين قدم مشروعه إلى مجلس الأمن قد حرص على أن تكون كلمة «أراضٍ» من غير «أل» التعريف. وقد ظن أصحاب النيات الطيبة أن الأمر لا يعدو أن يكوّن خطأ مطبعياً، فليس من المعقول أن يجنح الوفد البريطاني إلى هذا الخطأ الصغير بحروفه، الكبير بمعناه.

وكان أن اتصلت الوفود العربية باللورد المندوب البريطاني وطلبوا إليه أن يضع كلمة «The» (أل) التعريف قبل كلمة «أراضي» حتّى يكون الانسحاب شاملاً لجميع الأراضي العربية المحتلة. ولكن المندوب البريطاني رفض الاقتراح العربي، وضنت بريطانيا على الأمة العربية بـ «أل» التعريف!

وأثير الموضوع مرة أخرى في مجلس الأمن، وبطريقة أخرى، فقد طلب مندوب الهند أن يسجل المندوب البريطاني في محضر الجلسة أن مشروعه يعني الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. ولكن المندوب البريطاني تجاهل الطلب الهندي واكتفى بالقول إن مشروعه متكامل، ويجب أن يفسر في مجموعه، لا فقرة فقرة.

ومن الأسرار الأخرى أن عبارة «حدود آمنة ومعترف بها» هي صياغة إسرائيلية اقترحها وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان، وكان كما أراد.

وعبارة «معترف بها» تفرض على الدول العربية أن تعترف بحدود إسرائيل، ومنذُ أن نشأت الأمم المتحدة لم تفرض على أية دولة أن تعترف بدولة أخرى، أو تعترف بحدودها. كما أنها لم تضع لها حدوداً، وأن تكون هذه الحدود آمنة. وطبعاً، فإن إسرائيل هي التي تقرر أين هي الحدود الآمنة، وعلى الدول العربية أن توافق

وتعترف . . فإن لم يتم الاتفاق والاعتراف فستظل الأرض العربية تحت الاحتلال.

هذا هو قرار مجلس الأمن، ومن لم يعرف ذلك، فليقرأ وليتعلم.

وكان آخر الأسرار أن المشروع البريطاني كانت تجري صياغته وراء الكواليس، وقد وافق على كلماته، وعباراته، وفواصله، ومقاطعه، كُلّ من الاتحاد السوفياتي وأمريكا وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل.

ولم تكن الوفود العربية تطلع على الصياغة. فالاتحاد السوفياتي كان يمثلها، وفي ذلك كفاية. فهو الوكيل وهو الأصيل!

كانت هذه «الأسرار» غائبة عن أبصار الأمة العربية وآذانها، فلم تقرأها ولم تسمعها، لأن الأجهزة العربية لم تحجبها فحسب، ولكنها كانت تحمل الطبل والمزمار، والصنوج والدفوف، في عرس كبير احتفالاً بقرار مجلس الأمن.

والذين يعرفون السياسة البريطانية الماكرة البارعة يستذكرون الصياغات البريطانية بشأن القضية الفلسطينية على مدى خمسين عاماً، وكيف كانت تدسّ السم بالكلمة، وتغلف النكبات بالعبارات، ثُمّ تنشر البخور بين السطور.

وهذا وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، ألم يخترع عبارة «الوطن القومي اليهودي» مشروطاً بالحقوق المدنية «للجماعات غير اليهودية في فلسطين»؟

وهذا صك الانتداب على فلسطين لعام ١٩٢٢، ألم يبتدع عبارة حقّ الشعب اليهودي في فلسطين مقيداً بحقوق الطوائف غير اليهودية؟

وهذا الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، ألم يصنع عبارة «دولة يهودية في فلسطين» مستبعداً جعل فلسطين دولة يهودية؟!

وهذا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ الذي نصّ على «إقامة دولة فلسطينية لا عربية ولا يهودية، أليس مرهوناً بموافقة «الطائفة اليهودية»؟

ولكن قادة العرب اختاروا طريق التجاهل والتجهيل، فلم يعبأوا بالصياغة الماكرة التي قدمها الوفد البريطاني إلى مجلس الأمن، واعتبروها نصراً سياسياً، ولتكون في ما بعد مطلباً قومياً.

وفي الوقت الذي فشلت فيه سياسة مؤتمر الخرطوم في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثُمّ بعد ذلك في مجلس الأمن، كانت إسرائيل تواصل خطتها النظرية والعملية لتؤكد العدوان وتوطيد التوسع. والوقائع والدلائل كثيرة وكثيرة.

ومن ذلك أنّه حينما كانت الأمم المتحدة تعدّ العدة لانعقاد جمعيتها العمومية،

كان الوزير الإسرائيلي يلقي خطاباً في نادي الصحافة في واشنطن يقول فيه: «إن هدفنا هو إنشاء إسرائيل جديدة في الشرق الأوسط» (٢٢/ ٩/ ١٩٦٧)، فكان ذلك أول جواب لمؤتمر الخرطوم.

وفي إسرائيل نفسها، وفي اليوم نفسه، نشرت الصحف الإسرائيلية بياناً وقّعه ستون زعيماً إسرائيلياً يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية، وطالبوا فيه الحكومة الإسرائيلية بالاحتفاظ بـ «إسرائيل الكبرى بكاملها».

وعشية انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، حين كان موضوع انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية تجري مناقشته على منبر الجمعية العامة، قامت إسرائيل بتدشين ثلاث مستعمرات: **الأولى** على مقربة من بانياس في المرتفعات السورية، و**الثانية** تدعى «غوش عصيون» بين الخليل والقدس، و**الثالثة** تدعى «هاعرافا» في سهل أريحا (٢٤/ ٩/ ١٩٦٧).

وصادف في اليوم نفسه الذكرى السبعون للمؤتمر الصهيوني الأول (عام ١٨٩٧)، فخطب الجنرال إسحاق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي وقال: «إن هدف إسرائيل أن يصبح عدد اليهود خمسة ملايين، وحينئذ لن يستطيع شيء إيذاءها ولا التشكيك في وجودها. وجواباً عن هذا التحدي الضخم فقد أجاب اسعد جمعة رئيس الوزراء الأردني بحديث لوكالة الأنباء الأردنية الرسمية قال فيه: «إن الأردن أعلن في كُلّ موقف في الماضي والحاضر، وبشكل قاطع، أنّه لا يشجع أية نشاطات فدائية في الأجزاء المحتلة، ولا يستسيغ أية نشاطات استفزازية فيها» (٢٦/ ٩/ ١٩٦٧).

ويوم كانت المناقشة على أشدها في الأمم المتحدة، والوفود يخطبون حول انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، بشروط أو من دون شروط، صرح الجنرال موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي لمجلة **الجيش الإسرائيلي**: «بأن الحدود الحالية مع الدول العربية، باستثناء لبنان، هي حدود مثالية، فإذا عبرت إسرائيل قناة السويس فإنها تشرف على القاهرة، وإن عبرت نهر الأردن فإنها تكون في مداخل عمّان، وإن اجتازت القنيطرة فإنها تطل على دمشق، وإنه إذا وقعت حرب أخرى فمن الممكن لإسرائيل أن تدخل العواصم العربية من الحدود الحالية لإقرار حلّ نهائي». (١/ ١٠/ ١٩٦٧).

وحين اتجه تفكير الأمم المتحدة إلى إحالة قضية الشرق الأوسط من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن، أعلنت إسرائيل أنها أنشأت مستعمرة جديدة، عسكرية زراعية، على الساحل الشمالي المحتل من سيناء، قرب سبخة البردويل، وعلى بعد ٧٠ كيلومتراً غربي السويس، كما أعلنت أنها أطلقت اسم موشى شاريت (رئيس

وزراء إسرائيل السابق) على المزرعة التعاونية التي أقامها الإسرائيليون قرب بانياس في الأراضي السورية المحتلة (٤/ ١٠/ ١٩٦٧).

وتناول الحوار في الأمم المتحدة موضوع القدس، ورفعت الوفود العربية والإسلامية عقيرتها تطالب بإلزام إسرائيل بعدم تغيير الأوضاع في بيت المقدس تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الأخير، فكان الجواب في إسرائيل أن استولت السلطات الإسرائيلية على الزاوية الفخرية التي تجاور الحرم الشريف في القدس وتطل على حائط المبكى، وحولتها إلى مدرسة لتعليم الديانة اليهودية (١٠/ ١١/ ١٩٦٧)، وهذه الزاوية تابعة لآل أبي السعود في القدس، وهي مقر مفتي الشوافعة في فلسطين.

وفي محاولة ساخرة بالأمم المتحدة وقراراتها، أقام أحد المحامين اليهود دعوة أمام المحكمة الإسرائيلية العليا على مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي يطالب فيها بإعادة الأرض التي كان هيكل سليمان يقوم عليها قديماً، والتي يقوم عليها الآن مسجد الصخرة والمسجد الأقصى، كما يطالب باستبدال الحرس المسلمين بجنود يهود. قضية ساخرة تحمل في ثناياها كثيراً من الجد والتصميم.

وبعد أن صدر قرار مجلس الأمن عرفت إسرائيل مواضع أقدامها وتبيّنت مكانها في جميع فقراته، وتعاقبت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وهم يخفون ابتهاجهم في عبارات متحفظة.

ففي اليوم الذي أعلن فيه مجلس الأمن قراره، أصدر إسرائيل غاليلي وزير الأنباء الإسرائيلي بياناً في تل ابيب قال فيه: «إن القرار يرتكز بشكل رئيسي على مبدأ الاتفاق المشترك بين إسرائيل والدول العربية، وإنه يؤيد موقف إسرائيل في المحافظة على خطوط وقف إطلاق النار الحالية حتّى تستبدل بها حدود آمنة متفق عليها، وإن إسرائيل بالنسبة إلى القدس لا تنوي التخلي عن أي جزء منها، وإنها لن تقسّم مرة أخرى» (٢٣/ ١١/ ١٩٦٧).

وفي حديث صحافي للوزير الإسرائيلي أبا إيبان، قال: «إن إسرائيل ستكون مجنونة إذا انسحبت من الأراضي المحتلة قبل إيجاد تسوية سلمية دائمة، وإن إسرائيل ترحب بقدوم د. غونار يارنغ ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة لبحث التسوية السمية في إطار قرار مجلس الأمن» (٢٤/ ١١/ ١٩٦٧).

وفي اليوم نفسه، وصل إلى لندن الجنرال إسحاق رابين رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي للاشتراك في احتفالات الذكرى الخمسين لإنشاء الفيلق اليهودي، وصرح للصحافيين في المطار بقوله: «إن إسرائيل ترحب بقرار مجلس الأمن بشأن إرسال مبعوث دولي إلى الشرق الأوسط للوصول إلى تسوية سلمية».

وبعد أن عاد الوزير الإسرائيلي أبا إيبان من اجتماعات مجلس الأمن إلى تل أبيب علق على قرار مجلس الأمن بقوله: «إنه يربط بين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وإحلال السلام وإقامة حدود آمنة ومتفق عليها، وإن فشل جميع مشروعات القرارات التي طالبت بانسحاب إسرائيل من دون ربط ذلك بموضوع السلام الدائم والحدود المتفق عليها يعتبر انتصاراً لإسرائيل» (٢٦/ ١١/ ١٩٦٧).

وكانت إسرائيل على حقّ في هذا العناد المتشدد، فقد رأت أن الموقف الأمريكي ومعه الموقف السوفياتي يشجعان على العناد والتشدد.

بالنسبة إلى الموقف الأمريكي، فإن الولايات المتحدة كان تعزيزها السياسي لإسرائيل في الأمم المتحدة، والتعزيز العسكري في ساحة المعركة. ففي الوقت الذي كانت المداولات تدور في مجلس الأمن حول أزمة الشرق الأوسط قررت واشنطن استئناف شحن الأسلحة إلى إسرائيل، ومن بينها ستون طائرة من طراز سكاي هوك. هذا بالإضافة إلى العون الاقتصادي والفني والمالي الذي لا ينقطع (٣/ ١١/ ١٩٦٧).

أما بصدد الاتحاد السوفياتي، فقد شُغلت وكالة نوفوستي للأنباء السوفياتية بنشر مقالة مطولة عن أسباب الهزيمة العربية في حرب الأيام الستة، فقالت: «إن الأعمال التجسسية الإسرائيلية قد أدت بصورة كبيرة إلى نجاح العلميات الإسرائيلية. فإن دوائر الاستخبارات الإسرائيلية جمعت معلومات دقيقة عن عدد رجال القوات المسلحة المصرية وأماكن وجود جميع نقاط قيادة الأفواج والفرق والألوية والمطارات المصرية.

«وعرفوا ذبذبات جميع أجهزة الراديو التابعة لوحدات الجيش المصري، ونجحوا بسرق شفرتها وحل رموزها. وإن إسرائيل قد أذاعت، على تلك الذبذبات، أوامر كاذبة ضللت وحدات الجيش المصري، مما أدّى إلى الارتباك والفوضى في صفوفه، وغير ذلك مما مكن القوات الإسرائيلية من إنزال ضربة مفاجئة بالمطارات المصرية». وختمت نوفوستي مقالتها، فقالت: «إن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وضعت تحت تصرف إسرائيل كُلّ معلوماتها عن الشرق الأوسط، فكان ذلك عاملاً بارزاً في انتصار إسرائيل».

ولقد كانت هذه المقالة السوفياتية غنية بالمعلومات، ولكنها لم تكشف النقاب عن السؤال الكبير: لماذا لم يقدم الاتحاد السوفياتي إلى الجمهورية العربية المتحدة كُلّ المعلومات التي يملكها عن إسرائيل، وهو يملك معلومات خطيرة وأسراراً ذات أهمية قصوى في المعركة؟

وإذا كان موقف الاتحاد السوفياتي كما عبّرت عنه وكالة نوفوستي بصدد أسباب الهزيمة العربية، فإن الموقف بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن يثير الكثير من الأسئلة. فإن

الاتحاد السوفياتي أعرف الدول بهزال مجلس الأمن، وأعرفها بعناد إسرائيل، وأعرفها بمساندة أمريكا لإسرائيل، وهذه جريدة **إزفستيا** تقول يوم صدور قرار مجلس الأمن: «إن القرار ينصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية، وهذا ما جعل الاتحاد السوفياتي يصوّت إلى جانب هذا القرار» (٢٣/ ١١/ ١٩٦٧).

وتابعت جريدة **برافدا** السوفياتية المنطق نفسه، فقد قالت: «إن قبول قرار مجلس الأمن سيكون خطوة على طريق حلّ مشاكل الشرق الأوسط» (٢٤/ ١١/ ١٩٦٧).

ولكن ما لنا وللولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ليس لنا أن نندّد بأعدائنا، وألا نعتب على أصدقائنا. والتنديد والعتاب يجب أن يكونا علينا، على ملوكنا ورؤسائنا، على مؤتمر الخرطوم الذي لم يستمع إلى نصخ الناصحين.

ولقد كنت في مؤتمر الخرطوم واحداً من أولئك الناصحين.

لقد قلت للملوك والرؤساء: «إنّه لا جدوى من الأمم المتحدة».

لقد قلت لهم: «إن الأمم المتحدة لن تعيد إليكم شبراً واحداً من الأرض العربية المحتلة».

لقد قلت لهم: «إن طريق الحلّ السلمي غير موجود ولا جدوى من السير في طريق مسدود».

قلت لهم هذا وأكثر من هذا، وقاله غيري. ولكنهم أرادوا أن يجربوا، أرادوا أن يتعلموا الجغرافيا بالرحيل في الأرض كما فعل الرحالة القدامى، بدلاً من أن يقرأوا ويتعلموا، ويتعظوا ويعتبروا.

وانسحبت من مؤتمر الخرطوم، حين لم يسمعوا ويعوا، وأنا أردد قول الله تعالى: ﴿**تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون**﴾[٢] صدق الله العظيم.

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الحشر،» الآية ١٤.

عـــن عبـــد النـــاصـــر

في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وفي السنة الأولى من النكبة، أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم (٢٤٢).

وفي صباح الثالث والعشرين أعلنت أني سأعقد مؤتمراً صحافياً في المساء، في مقر منظمة التحرير في حيّ الدقي في القاهرة، لأحدد موقف الشعب الفلسطيني من ذلك القرار.

وعند الظهر، في اليوم نفسه، اتصل بي محمّد فائق وزير الإعلام في الجمهورية العربية المتحدة، تلفونياً.

قال: «سيادتك ستعقد مؤتمر صحافياً هذا المساء، أليس كذلك؟».

قلت: «نعم».

قال: «الإذاعة والتلفزيون ستكون تحت تصرف سيادتك. ممكن أعرف ما هو الموضوع الذي ستتناوله في المؤتمر الصحافي؟».

قلت: «سأحدّد موقفنا من قرار مجلس الأمن الذي صدر الليلة الماضية».

قال: «هل يمكن أن أرجوك أن تؤجل المؤتمر الصحافي إلى الغد؟».

قلت: «وما هو السبب؟».

قال: «سيادة الرئيس سيخطب اليوم في مجلس الأمة، وطبيعي أنّه سيتكلم عن القرار. ويكون من المناسب التنسيق بين ما يقوله الرئيس وما ستقوله المنظمة».

قلت: «ما دام التأجيل ليوم واحد، فأنا لا أرى مانعاً. وربما يكون مفيداً من ناحية إعلامية حتّى لا يضيع مؤتمرنا في يوم خطاب الرئيس».

قال: «أشكرك، ونحن سنعطي التعليمات لتغطية المؤتمر الصحافي بكامله. وهل يمكن أن أعرف الموقف الذي ستعلنونه عن قرار مجلس الأمن، ولو بكلمة واحدة»؟.

قلت: «بكلمة واحدة. موقفنا هو الرفض».

وانتهت المكالمة التليفونية، وأصدرنا بياناً بتأجيل المؤتمر إلى اليوم الثاني. وفي المساء ذهبت إلى مجلس الأمة، وجلست في الشرفة، أنتظر قدوم الرئيس، وأنتظر خطابه.

كانت القاعة غاصة بالأعضاء، والدبلوماسيين والصحافيين والمصورين، فإن العالم العربي، ومعه الدولي، كان يريد أن يستمع إلى ما سيقوله الرئيس عبد الناصر عن حاضر النكبة ومستقبل المعركة، وبالتحديد ما سيقوله عن قرار مجلس الأمن الذي صدر بالأمس، بعد ستة أشهر من الحوار والجدال في أروقة الأمم المتحدة، ودهاليزها العليا والسفلى.

وكان خطاب عبد الناصر، كعادته، شاملاً جامعاً، فقد تناول جوانب متعددة، الداخلية والعربية والدولية، كما تناول الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية، مع نظرة إلى الماضي والحاضر والمستقبل.

وكان طبيعياً أن يكون الخطاب بهذا الشمول، فقد كان المواطن العربي في مصر وفي الوطن العربي كُلّه يتساءل ويتساءل، ويكاد أن ينام وعلى وسادته مائة سؤال وسؤال.

كانت الجماهير العربية، آنذاك، تئن تحت وطأة الهزيمة العسكرية، ولا تعرف أسبابها وأصحابها. فأجهزة الإعلام العربية الرسمية قد جعلت من قادة العرب آلهة النصر والتحرير قبل النكبة، وألبستهم رداء من الحصانة والعصمة بعد النكبة، كالقمصان الفولاذية التي يلبسها العظماء وقاية من الرصاص والقنابل.

وكانت الجماهير العربية، آنذاك، تعيش في حمّى الحرب.. فقد وعدتهم أجهزة الإعلام العربية الرسمية بالنصر القريب، بضعة أسابيع أو بضعة أشهر وتنهال الأسلحة السوفياتية على الدول العربية، وتبدأ المعركة. ويكون النصر.

وكانت المناوشات العسكرية قائمة دائماً بين القوات العربية والإسرائيلية، حتّى أصبحت خطوط وقف إطلاق النار خطوط إطلاق النار.

وبين عشية وضحاها، تصاعدت المشاعر العربية إلى القمة، ثُمّ عادت وهبطت إلى القاع.

تصاعدت يوم قذفت قوارب الطوربيد المصرية المدمرة الإسرائيلية «إيلات»،

فدمرتها وهوت بمن فيها إلى قاع البحر. ثُمّ عادت المشاعر العربية وهبطت يوم سلطت المدفعية الإسرائيلية قذائفها على المصانع المصرية في مدن القنال، فأحرقتها وأنزلت بالصناعة المصرية خسائر فادحة. وحملت السلطات المصرية على تهجير السكان في منطقة القنال، وبلغوا نصف مليون جرى توزيعهم في مدن الدلتا وقراها.

وفي مصر بصورة خاصة انسابت حملة تشكيك كبرى في صفوف الجماهير، تشكيك بالدولة، بالجيش، بالنظام، وتشكيك حتّى في التظاهرات الكبرى يومَيْ ٩ و١٠ حزيران/ يونيو التي ناشدت الرئيس عبد الناصر العدول عن استقالته.

كانت هذه هي الصورة العامة حين وقف الرئيس عبد الناصر في مجلس الأمة (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر) يخاطب الشعب المصري، والأمة العربية جمعاء.

وأشار في مطلع كلامه إلى القلق الذي يساور الناس، والتمزق الذي أصاب الشباب والطلاب بعد الهزيمة، مستشهداً بالهزائم التي وقعت لبريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا في الحرب العالمية الثانية، وكيف أن النتيجة لم تكن نصراً لقوات ألمانيا النازية واليابان، وهي التي حققت انتصارات باهرة في أوائل الحرب، وإنما كان النصر في النهاية للذين فوجئوا والذين تراجعوا. . والذين حلت بهم الهزيمة في المراحل الأولى من القتال. وكان الرئيس عبد الناصر يريد أن يشدّ من عزائم الجماهير، وأن يردّ على المشككين والمتسائلين.

وانتقل الرئيس عبد الناصر بعد ذلك إلى تقييم حالة الصفر التي وصلت إليها الجمهورية العربية المتحدة عسكرياً نتيجة حرب الأيام الستة. فكشف عن الحقيقة عارية. . وباللهجة المصرية العامية، فقال: «بدي أقول لكم يوم ٩ و١٠ يوم الناس خرجت في الشوارع بالآلاف أو بالملايين مكنش عندنا دفاع عن الضفة الغربية لقنال السويس. كان العدو موجود في الضفة الشرقية للسويس. وكان الطريق ما بين السويس والقاهرة مفيش فيه ولا عسكري. كان الطريق إلى القاهرة مفتوح من دون أدنى مقاومة، نتيجة الشلل الكامل اللي حصل في قواتنا. . الحقائق المادية تقول بأننا خسرنا ما يقرب من ثمانين في الماية من معداتنا الحربية في معارك الأيام الستة. كما أن قواتنا كانت بتأثير الصدمة مبعثرة وشبه تائهة، وكان معنى ذلك أننا غير قادرين لا على الهجوم ولا على الدفاع. . نحن فقدنا عشرة آلاف جندي، وألف وخمسماية ضابط، غير الأسرى خمسة آلاف جندي أسير و٥٠٠ ضابط أسرى».

وقد تفرست في وجوه أعضاء مجلس الأمة، وهم يستمعون إلى هذه الحقائق المروّعة التي أضاف إليها الرئيس عبد الناصر قوله: «بعد يوم ٨ حزيران/ يونيو كنا مكشوفين أمام العدو، جبهة القتال مكشوفة، والمدن أيضاً مكشوفة، مكنش عندنا خطّ دفاع غرب القناة». وكان كثيرون من الحاضرين يستمعون في ذهول وهم لا يكادون يصدقون أن مصر قد فقدت قوتها العسكرية إلى هذا الوضع الرهيب.

والواقع أن الرئيس عبد الناصر لم يكن يسرد الوقائع للمعرفة فحسب، ولكنه كان كمن يترافع أمام الشعب المصري والأمة العربية مرافعة الدفاع، الدفاع في وجه التشكيك والاتهام.

ورفع الرئيس عبد الناصر صوته ورأسه ويديه، كما يفعل المحامي وهو يترافع، وقال: «أنا شفت عدد من الشباب متمزق. مش قادر. مش قادر يحتمل الصورة. إن إسرائيل موجودة، وإزاي تقدمت للضفة الشرقية للقناة. هناك قلق عند الجماهير نتيجة لما حدث. وإزاي حنخلص من إسرائيل».

وفي سياق هذا الدفاع، راح الرئيس عبد الناصر يتحدث عن الأوضاع الداخلية التي كانت تسود البلاد قبل النكسة، وأشار إلى نشوء مراكز القوة في الجيش، وقيام دولة المخابرات. وكما يفعل المحامي، انتقل الرئيس عبد الناصر إلى نقطة أخرى في الدفاع، وصاح بأعلى صوته قائلاً: «طبعاً، وأنا بتكلم النهار ده هذا الكلام حيتساءل ناس.. وممكن أنتم تتساءلوا وتقولوا: طيب يا جمال عبد الناصر إزاي سبت الأوضاع بهذا الشكل في النكسة؟».

ولقد كان الرئيس عبد الناصر صادقاً في طرح هذا السؤال الجريء، في طرح هذا الاتهام. عبد الناصر يوجه الاتهام إلى عبد الناصر.. فلقد كانت القاهرة تطرح هذا السؤال همساً، في المقاهي والنوادي والبيوت والجامعات والمساجد. فلم يكن أحد يجرؤ على طرح هذا السؤال لا في مجلس الأمة ولا خارج مجلس الأمة، إلا جريء واحد، طرحه في مجلس الأمة وهو الرئيس عبد الناصر نفسه.

وجل مجلس الأمة لهذا السؤال الجريء وألقى بسمعه، وهو لا يملك إلا حرية السماع، فأجاب الرئيس قائلاً: «فيه ناس في البلد متصورة أن جمال عبد الناصر لما يقول شيء لازم ينفذ هذا الشيء بالحال، الناس ما تعرفش إيه المداخل وإيه اللي بيجري في الكواليس».

ومضى الرئيس عبد الناصر في شرح موضوع مراكز القوة في مصر والجهود

التي بذلت لتصحيح مساوئها . . ولم يقف طويلاً عند هذه النقطة، ذلك أن مجلس الأمة بنشوئه وتكوينه ليس فيه من يحاسب أو يراقب أو يطالب، وأن الذي يتولى عنهم شرف الحساب، هو رئيس الدولة، يحاسب نفسه بنفسه.

وبعد أن استعرض الرئيس عبد الناصر كثيراً من الأمور الداخلية انتقل إلى الكلام عن العمل العربي، ومرة ثانية وقف الرئيس عبد الناصر يترافع عن الرئيس عبد الناصر، وكان موضوع المرافعة مؤتمر الخرطوم وقرار مجلس الأمن.

والرئيس عبد الناصر كان واحداً من الحكام القلائل في العالم الذين يحرصون كُلّ صباح على قراءة التقارير، من المخابرات، من المباحث، من السفارات. وكان الرئيس عبد الناصر يقرأ أول ما يقرأ تقرير «ما يقوله الناس».

وكان ما يقوله الناس في تلك الفترة أن مؤتمر الخرطوم كان فاشلاً، وأن الملك فيصل هو الذي خرج منه منتصراً، وأن الرئيس اليمني المشير عبد الله السلال كان واحداً من ضحايا المؤتمر، لم يكد يخرج من الخرطوم حتّى أعلن «خلعه» وهو مسافر خارج البلاد، بعيداً عن صنعاء (٥/ ١١/ ١٩٦٧)، وأن «خلعه» كان جزءاً من الاتفاق بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر . . كان ذلك ما يقوله الناس في القاهرة. صدقاً أو كذباً.

وكان ما يقوله الناس أيضاً أن قرار مجلس الأمن فيه إذلال كبير لمصر، لأنه يسمح لإسرائيل بالملاحة في خليج العقبة بعد إغلاقه، وفي قناة السويس بعد أن منعت منها منذُ قامت. و . . و . . ، مما كان يجري على ألسنة الناس في نكات وقفشات، أشدّ إيلاماً من الكلام الصارم الجاد.

وتناول الرئيس عبد الناصر هذين الموضوعين مبتدئاً بمؤتمر الخرطوم، فقال: «في الخرطوم استطعنا بالاتفاق مع الملك فيصل أن نتفق على موضوع اليمن، وكان هدفنا في هذا أن إحنا نحقق المبادئ ولم تكن تعنينا الأشخاص (والإشارة إلى الانقلاب على المشير عبد الله السلال). إحنا ذهبنا إلى اليمن لكي ننصر المبادئ لا لننصر الأشخاص. الآن هناك فيه جمهورية في صنعاء من دون قوات مصرية في صنعاء».

ثُمّ انتقل الرئيس عبد الناصر بعد ذلك إلى معالجة الموقف السياسي في مجلس الأمن. ووضح تماماً أنّه كان يتابع المناقشات الدولية بكل دقة واهتمام، وراح يتكلم بشيء من التفصيل، فاستعرض مختلف المشروعات التي عرضت على مجلس

الأمن: الآسيوي، والأفريقي، والدانمركي، والأمريكي، والسوفياتي، وأخيراً البريطاني.

واتجه أعضاء مجلس الأمة، ومعهم الصحافيون، ومع هؤلاء جميعاً نحن الجالسين في شرفة الزوار، لنسمع ماذا سيقول الرئيس عبد الناصر بشأن القرار البريطاني.. هل يعلن قبوله ويفجع الأمة العربية في أعزّ ما لها وأقدس أهدافها، أم يرفضه ويدمغ الدبلوماسية العربية بالتهمة القديمة، أنها ترفض على الدوام، ثُمّ تعود إلى القبول، وتنشده وتلهث وراءه؟

كان الموقف دقيقاً وحرجاً. وأكبّ الرئيس عبد الناصر بعينيه على أوراقه، لا يرفعهما، حتّى يقرأ كُلّ كلمة أمامه، فلا تفوته كلمة في مكانها، فقال: «مع أن التفسيرات التي أعطيت للقرار البريطاني تحقق بعض الوضوح، فإن القرار البريطاني يبقى في رأينا غير كاف. وماذا نفعل بقرار مجلس الأمن؟ في ما يتعلق بنا نحن ندرسه وتتشاور بشأنه مع أصدقائنا، وهناك نقطتان محددتان بالنسبة الينا ليستا موضع جدال، ولا يمكن أن نقبل فيهما أي أخذ وعطاء: و**الأولى** هي الانسحاب الكامل من كُلّ الأراضي العربية، من كُلّ شبر من الأراضي العربية التي جرى احتلالها في معارك حزيران/ يونيو سواء في الجمهورية العربية المتحدة، أو المملكة الأردنية الهاشمية، أو الجمهورية العربية السورية. والنقطة **الثانية** أننا لن نسمح لإسرائيل مهما كان الثمن، ومهما كانت التكاليف، أن تمرّ في قناة السويس. إن المرور في قناة السويس جزء لا يتجزأ من قضية فلسطين الأصلية، وهو ليس جزءاً من قضية إزالة آثار العدوان. وبعد هاتين النقطتين، فنحن على التزام بالخطوط الأربعة التي حدّدها مؤتمر القمة العربي في الخرطوم: لا اعتراف بإسرائيل، لا صلح معها، ولا مفاوضة، ولا تصرف بالقضية الفلسطينية، لأنها ملك شعب فلسطين».

وصفّق أعضاء مجلس الأمة طويلاً لهذا الموقف، فقد فهموه رفضاً لقرار مجلس الأمن، وكانوا على حقّ، فقد كبّله الرئيس عبد الناصر بمائة شرط وشرط، وكُلّ واحد منها يكفي لرفضه.

وتوكيداً لهذا المعنى، فإن الرئيس عبد الناصر عاد إلى مخاطبة الأمة العربية في موقع النضال، فقال: «إن كُلّ الصياغات قابلة للانصهار أمام حرارة النيران، وإن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

وفي سياق الحديث عن النضال، والاستعداد للمعركة، رمى الرئيس عبد الناصر جمرة من جمراته على حزب البعث في سوريا، فقال: «ولكننا لسنا على استعداد

لأن نتلقى دروساً من الذين يتحدثون عن الحرب الفورية وهم لم يحاربوا وهم لا ينوون أن يحاربوا». وصفق مجلس الأمة لهذه الإشارة البارعة، كما صفق الزوار في شرفاتهم، وكانوا آخر من توقف عن التصفيق.

وفي ختام خطابه، تناول الرئيس عبد الناصر مسألتين مهمتين، وكان مقرراً للزمن أن يُلقي بهما في زوايا النسيان:

المسألة **الأولى** تحدث عنها بقوله: «نحن نعتقد أن تطورات الحوادث الآن تقتضي التفكير في عقد اجتماع عربي على مستوى القمة، وأن تكون قضية إزالة آثار العدوان النقطة الأولى في جدول أعمال المؤتمر المقترح». وقد تلكأ حكام العرب وتثاقلوا، فلم ينعقد هذا الاجتماع إلا بعد عام ونصف، في الرباط، وانسحب منه الرئيس عبد الناصر. ومرت بعد ذلك أعوام وأعوام لم ينعقد بعدها اجتماع القمة لأن الملك فيصل أعلن أن القمة يجب أن تسبقها دراسات وافية، ولم تكفِ هذه الأعوام الستة لإعداد الدراسات.

والمسألة **الثانية** تحدث عنها الرئيس عبد الناصر بقوله: «نحن نعتقد أن نظاماً عربياً جديداً يمكن أن يولد، ليعطي العالم العربي دفعة كبيرة في عصر التجمعات الاقتصادية في هذا العصر. إن الدول العربية لا تستطيع أن تحقق أهداف نموها بالسرعة الواجبة، وكُلّ منها على انفراد، وفي عزلة عن الباقين».

وكان من السهل أن يتفرس المرء على وجوه أعضاء مجلس الأمة عدم المبالاة لهذين الاقتراحين، لا لأنهما غير جديرين بالاهتمام، بل لأنهم على يقين أن الحكم العربي في مجموعه ليس على مستوى المسؤولية، بل إنه لا بُدَّ من زواله لتزول آثار العدوان.

ومن أجل ذلك، فقد كان خير ما في خطاب الرئيس في ذلك اليوم قوله: «إن النكسات عوارض طارئة في حياة الشعوب، لكن الشعوب دائماً أقوى من النكسات.. وإن هذه الأمة العربية، وشعبنا بين شعوبها، قادرة، وهي أقوى من كُلّ العوارض الطارئة، ولها النصر عزيزاً حاسماً أكيداً بإذن الله وعونه. وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

انتهى الرئيس عبد الناصر من خطابه وانفض اجتماعه من مجلس الأمة، وخرجنا إلى ساحة المجلس في انتظار سياراتنا، وكان الأعضاء والوزراء وقادة الجيش تطفح وجوههم بشراً وهم يثنون على الرئيس لخطابه الجامع، وأنه رفض قرار

مجلس الأمن بعبارات حازمة من دون أن يستخدم كلمة «لا».

وأجمعت وكالات الأنباء أن خطاب الرئيس عبد الناصر قد وضع النقاط على الحروف، وأنه لم يقبل قرار مجلس الأمن، ولكنه ترك الباب مفتوحاً أمام تسوية «سياسية شريفة وعادلة».

ولكن الاتحاد السوفياتي لم يكن مستريحاً إلى كثير من النواحي القوية في خطاب الرئيس عبد الناصر، فقد خرج السفير السوفياتي من شرفة الدبلوماسيين، وليست على وجهة بوادر الانشراح والارتياح. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في اليوم التالي، فقد نشرت جريدة **إزفستيا** السوفياتية، تلخيصاً عادياً لخطاب الرئيس عبد الناصر مبرزة الجوانب اللينة في الخطاب، وحذفت عبارة: «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، وهي العبارة التي صفقت لها الأمة العربية بأسرها واعتبرتها قمة الخطاب، والعلامة الأكيدة على طريق النضال.

وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت تعيين د. غونار يارنغ مبعوثاً دولياً خاصاً يقوم بالسعي لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط طبقاً لقرار مجلس الأمن. وبعث يوثانت بمذكرات إلى حكومات الأردن ولبنان وسوريا والجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل يعرب فيها عن «أمله الحار وثقته في أن يلقى يارنغ التعاون التام وجميع التسهيلات اللازمة لتنفيذ المهمة البالغة الأهمية الموكولة إليه تنفيذاً فعالاً».

وتطلعت الجماهير العربية إلى الدول العربية لتتعرف على رأيها بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن، فكان كالعهد به موقفاً ممزقاً تائهاً.

وفي سوريا، أعلن ناطق رسمي رفض قرار مجلس الأمن «أنه تكريس دولي خطير لمبدأ حلّ المسائل بالقوة المسلحة. . ومساومة مكشوفة على القضية الفلسطينية» (٢٣/ ١١/ ١٩٦٧). وهذا الكلام صادق لو كان يرافقه عمل صادق.

وفي الجزائر، أعلنت وكالة الصحافة الجزائرية «أن قرار مجلس الأمن أبعد ما يكون عن الإسهام بطريقة بناءة وفعالة في حلّ أزمة الشرق الأوسط، وأن الجزائر كانت ولا تزال تدعو باستمرار إلى الكفاح المسلح ضدّ إسرائيل، وأن البحث عن حلّ سياسي سيؤدي حتماً إلى الاعتراف بإسرائيل» (٢٣/ ١١/ ١٩٦٧).

وفي الأردن، أعلن بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن «أن موقف الأردن ينسجم ويتفق مع موقف الدول العربية الشقيقة» (٢٣/ ١١/ ١٩٦٧).

أما بقية الدول العربية العشر، فقد انضمت إلى أهل الكهف، سكتوا كما سكتوا، إلا الملك الحسن الثاني، فقد بعث برسائل إلى ملوك ورؤساء الدول العربية (٢٤/ ١١/ ١٩٦٧) يوافق فيها على عقد مؤتمر القمة، ويقترح عقده في المغرب، وتلك إحدى هوايات الملك الحسن الثاني، استضافة مؤتمرات القمة في الرباط، لينسي الشعب المغربي مصائبه الكثيرة، ولو لبضعة أيام قليلة.

وحان موعد المؤتمر الصحافي الذي دعوت إليه وازدحم بالصحافيين الأجانب قبل العرب، وألقيت بياناً مكتوباً أعلنت فيه: «رفض منظمة التحرير الممثلة للشعب الفلسطيني قرار مجلس الأمن جملة وتفصيلاً»، وأوردت الأسباب القومية والسياسية والقانونية والدولية التي تفرض رفض قرار مجلس الأمن كما شرحتها في الفصل السابق. وانفتح باب النقاش، والسؤال والجواب، كالمطر المنهمر. فقد كنا وإياهم على استعداد كامل. هم صحافيون بارعون، وأنا عشت القضية كُلّ عُمري.

سألوا: «لقد أجّلت مؤتمرك الصحافي من الأمس إلى اليوم، فهل هذا بناء على اتفاق بينك وبين الرئيس عبد الناصر؟».

قلت: «التأجيل كان لمصلحة إعلامية. لا أريد أن يكون خطابه ومؤتمري الصحافي في يوم واحد».

سألوا: «هل أنت موافق على كُلّ ما قاله الرئيس عبد الناصر في خطابه بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن؟».

قلت: «أنا أتفق معه في الموضوع لا في الأسلوب. أعتقد أن موقفه هو رفض قرار مجلس الأمن، وكنت أفضّل أن يكون رفضاً واضحاً وقاطعاً، فليست للأمم المتحدة قيمة تستحق معها غير هذا الأسلوب».

سألوا: «وهل قرار مجلس الأمن يتفق مع قرارات مؤتمر الخرطوم؟».

قلت: «أبداً، قرار مجلس الأمن يصفي القضية الفلسطينية، واللاآت الأربع في قرارات الخرطوم تتعارض معارضة أساسية مع قرار مجلس الأمن، وأنتم تذكرون أن اللاآت الأربع هي صياغة منظمة التحرير الفلسطينية.

سألوا: «وهل إذا قبل الرئيس عبد الناصر قرار مجلس الأمن يكون قد خالف اللاآت الأربع التي وافق عليها مؤتمر الخرطوم؟».

قلت: «نعم، وبكل تأكيد. ولكني أعتقد أن الرئيس عبد الناصر يرفض قرار مجلس الأمن، حتّى من دون مؤتمر الخرطوم».

سألوا: «وكيف توفقون بين موقفكم وموقف الرئيس عبد الناصر في حالة قبوله قرار مجلس الأمن؟».

قلت: «هذه مسألة داخلية ليس للصحافة علاقة فيها».

سألوا: «وهل نقول على لسانك إنه إذا وافق عبد الناصر على قرار مجلس الأمن يكون قد خالف مؤتمر القمة؟».

قلت: «نعم، وبكل تأكيد. وبكل تأكيد سيظل الرئيس عبد الناصر يرفض قرار مجلس الأمن».

سألوا: «وفي هذه الحالة، ألا يقع انشقاق بينكم وبين الرئيس عبد الناصر؟».

قلت: «قد يقع بيننا اختلاف في الاجتهاد، ولكن أرجو ألا يقع بيننا انشقاق».

سألوا: «لقد اقترح الرئيس عبد الناصر عقد مؤتمر عربي خامس، فهل ستحضرونه بعد أن انسحبتم من مؤتمر الخرطوم؟».

قلت: «سأعرض على المنظمة اقتراحاً بألا نحضر اجتماعات عربية رسمية بعد اليوم. نحن لا نعتقد بجدواها. وسنقيم علاقات ثنائية مع الحكومات العربية واحدة، واحدة».

سألوا: «يقال إن الملك فيصل والملك حسين والرئيس بورقيبة قد ألحوا على الرئيس عبد الناصر إزاحتك من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية؟».

قلت: «هذه مسألة تتعلق بي وبالشعب الفلسطيني، ولا شأن للملوك والرؤساء في من يتولى رئاسة منظمة التحرير».

سألوا: «وهل توافق على إجراء تسوية سلمية؟».

قلت: «تسوية سلمية لتحرير فلسطين؟. نحن موافقون عليها».

سألوا: «وهل صحيح أنك أدليت بتصريح صحافي في عمّان قبل حرب حزيران/ يونيو دعوت فيه إلى إلقاء اليهود في البحر؟».

قلت: «هذا غير صحيح إطلاقاً. أجهزة الإعلام الصهيونية هي التي زوّرت هذا الكلام على لساني».

قالوا: «ولماذا لم تكذبه؟».

قلت: «إسالوا أنفسكم. لقد كذبته في حينه، كذبته في مؤتمرات صحافية كثيرة، فلم تنشره صحفكم. الإذاعة الفرنسية وحدها هي التي نشرت التكذيب».

ولم تكن شكواي من الصحافة الأجنبية كبيرة بذاتها، ففي اليوم الثاني بلوت المشكلة نفسها مع صحافة القاهرة، ذلك أن صحف **الأهرام** و**الأخبار** و**الجمهورية** لم تنشر عن المؤتمر الصحافي إلا سطراً أو سطرين: «عقد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمراً صحافياً حدد موقفه من قرار مجلس الأمن». وانتهى.

وقد غاظني هذا الموقف كثيراً، وخصوصاً بعد الوعد الذي قطعه محمّد فائق وزير الإعلام المصري، واتصلت به.

وسألت: «لقد كنت أتوقع، كما وعدت سيادتك أن تنشر الصحف والإذاعة وقائع مؤتمرنا الصحافي على أوسع نطاق ممكن، فما الذي جرى؟».

قال: «والله، زحمة المواد هي السبب. ردود الفعل على خطاب الرئيس أشغلت الصحف والإذاعة. غداً إن شاء الله سأصدر التعليمات لنشر المؤتمر الصحافي بالكامل».

قلت: «أرجو على الأقل اهتمامك في موضوع إلقاء اليهود في البحر لأنه لا يزال يشغل الرأي العام الدولي».

قال: «وأنا مهتم بهذا الموضوع بالذات. لا يكون لك فكر، غداً ستقرأ كُلّ شيء».

وإذا قرأت كُلّ شيء.. ولكني ما قرأت أي شيء، لا عن قرار مجلس الأمن، ولا عن موضوع إلقاء اليهود في البحر، مع أن صحافة القاهرة في ذلك اليوم كانت مكتظة بأخبار كرة القدم بين النادي الأهلي والزمالك.

ولم أجد أمامي إلا بيروت، فلم تكن صحافة القاهرة تملك إلا حرية واحدة، حرية الرقابة على الحرية. فطلبت إلى أحد موظفي مكتب المنظمة في القاهرة أن يطير إلى بيروت، ومعه محاضر المؤتمر الصحافي ليذيعها من هناك، وكذلك كان، فقد أذيعت ونشرت من بيروت.

أما حكاية «إلقاء اليهود في البحر»، فقد أشارت إليها صحف بيروت، وامتنعت عن نشرها وكالات الأنباء الأجنبية، وهي حكاية أشبه بحكاية إبريق الزيت عند العوام. وللعوام أقاصيص مملوءة بالحكمة البالغة، والتسلية والعزاء.

وفي الصفحات التالية سأقص حكايتي مع الصهيونية العالمية، بشأن إلقاء اليهود في البحر. ﴿**إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار**﴾[1] صدق الله العظيم.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٣.

إلقـــاء اليهـــود في البحر..
وإلقاء العرب في الصحراء

إلقاء اليهود في البحر . . شعار صنعه اليهود. وصنعوا معه كلاماً آخر، أن العرب قد صنعوه.

وهو شعار قديم لعل عمره أربعون عاماً أو يزيد، ولكنه يتجدد مع الزمان، في المناسبات العامة والمواسم السياسية.

وخلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن نزل هذا الشعار في كتب شتى، ولاكته ألسنة كثيرة، ورددته إذاعات وتصريحات، وخاض فيه صحافيون، ووزراء، ورؤساء، وشق طريقة إلى منابر الأمم المتحدة ومحاضرها.

وقد استهدف هذا الشعار التشهير بالشعب الفلسطيني، أول الأمر، ثُمّ استهدف الأمة العربية بأسرها، بعد أن تطور النزاع اليهودي ـ الفلسطيني إلى صراع إسرائيلي ـ عربي.

وهكذا أصبح لهذا الشعار تاريخ، له بداية، وما أظن أنّه ستكون له نهاية، إلا بزوال إسرائيل الدولة، وانتهاء الصهيونية كعقيدة وحركة وتنظيم. ويومئذ سيستريح العالم الدولي من هذا الشعار وأصحاب الشعار.

وقد استهدف هذا الشعار، التشهير بأشخاص غير قليلين في الأمة العربية، ولكني أحسب أن الشقيري قد أصابه أعظم «طوفان» من هذا التشهير . . وظلت هذه الحملة تلاحقه حتّى بعد أن تخلى عن النشاط السياسي العام، وانصرف إلى كتابة المذكرات.

والواقع أن إسرائيل ما فتئت تُذكر العالم في كُلّ مناسبة أن «الشقيري» قد صرح بأنه كان يريد إلقاء اليهود في البحر. وكثيراً ما كنت أستمع لإذاعة إسرائيل وهي

تتحدث عن ذكرى «الاستقلال» وقيام دولة إسرائيل، وتحشر اسم «الشقيري» بأنه كان يريد أن يلقي اليهود في البحر.

ولست أعظم قادة العرب قدراً واقتداراً حتّى تجعلني إسرائيل أعظم أهدافها، ولكن الموضوع كُلّه له قصة طويلة، أرى من واجبي أن أضعها أمام المواطن العربي، لا دفاعاً عن نفسي ولا دفاعاً عن غيري ممن شملهم هذا الشعار، ولكن الأمر يكشف عن حقيقة العدو وخططه ووسائله. ومن هنا أصبح موضوع إلقاء اليهود في البحر قضية عامة يجب أن تحلل وتدرس، على اعتبار أنها جزء من معركتنا الكبرى مع إسرائيل والصهيونية والاستعمار العالمي.

وقد يظن المواطن العربي أن «الشقيري» هو أول من نسب إليه شعار إلقاء اليهود في البحر. ولكن من «الإنصاف» أن نستعرض مسيرة هذا الشعار من بداية الرحلة لنتعرف على «أشخاص» الهدف واحداً بعد واحد.

كان الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين أول شخص قذف عليه اليهود في فلسطين شعار إلقاء اليهود في البحر. . وكان ذلك في أوائل الثلاثينيات. ولذلك قصة هي جزء من النضال الفلسطيني.

في صيف عام ١٩٢٩ اعتدى اليهود على حرمات حائط البراق الشريف (المبكى)، وهو الجدار الغربي للحرم القدسي، وثارت ثائرة المسلمين، ووقع هياج كبير في فلسطين، وحدثت اشتباكات بين العرب واليهود سقط نتيجتها عدد من القتلى والجرحى.

وتألفت لجنة دولية للتحقيق في دعاوى اليهود بالنسبة إلى «حقوقهم» في حائط المبكى. واحتشد في بيت المقدس عدد وافر من قادة العرب والمسلمين للدفاع عن هذا الأثر الإسلامي، بينهم محمّد علي علوبة والشيخ التفتنازي وأحمد زكي باشا من مصر، ومزاحم الباجه جي من العراق، وانضمّ إليهم عدد من محامي فلسطين يتقدمهم عوني عبد الهادي، وكنت محامياً تحت التمرين في مكتبه. ومن هنا بدأت صلتي بالموضوع من أوله.

وبعد مرافعات طويلة من الجانبين الإسلامي واليهودي حكمت اللجنة الدولية بملكية المسلمين لحائط البراق، وأن حقّ اليهود لا يتعدى الزيارة والعبادة بهدوء. وكان للحاج أمين الحسيني بوصفه رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى جهود كبيرة في تعبئة الشعور الديني في فلسطين وسائر أرجاء العالم الإسلامي.

ثُمّ تألفت بعد ذلك لجنة تحقيق بريطانية (لجنة شو) للبحث في الجوانب السياسية

في النزاع العربي ـ اليهودي. واستمعت اللجنة إلى إفادات قادة الفلسطينيين وزعماء الوكالة اليهودية في فلسطين. وقدم الحاج أمين الحسيني بياناً مستفيضاً عن القضية الفلسطينية، وناقشه أعضاء اللجنة، ومحامو اليهود مناقشة تفصيلية على طريقة المرافعات القضائية، بالسؤال والجواب.

وقد لخص الحاج أمين الحسيني مطالب الشعب الفلسطيني بإقامة دولة عربية في فلسطين، وبدأت مناقشة الحاج أمين الحسيني كما يلي:

سؤال: «وما هو موقع الطائفة اليهودية في هذه الدولة العربية؟».

جواب: «نحن مستعدون لأن نضع في دستور الدولة الضمانات الكافية لحماية حقوق الأقليات».

سؤال: «والهجرة اليهودية، ما موقفكم منها؟».

جواب: «نحن نعارض الهجرة اليهودية، نعتبرها غير مشروعة. ولا حقّ لدولة الانتداب أن توافق على هجرة اليهود إلى فلسطين. نحن أصحاب البلاد الشرعيين. كُلّ هجرة أجنبية يجب أن تكون بموافقة أصحاب البلاد، كما هو الحال في جميع بلاد الدنيا».

سؤال: «وهل تعتبرون يهود فلسطين سكاناً غير شرعيين؟».

جواب: «عند الاحتلال البريطاني في عام ١٩١٨ كان عدد اليهود في فلسطين ستين ألفاً. هؤلاء هم مواطنون فلسطينيون، لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

سؤال: «والآخرون، ويتجاوزون الآن مائتي ألف؟».

جواب: «هؤلاء ليسوا مواطنين شرعيين. لقد دخلوا البلاد بغير حقّ، من غير إرادة الشعب الفلسطيني».

سؤال: «وماذا تفعلون بهم. ما هو مصيرهم؟».

جواب: «يعودون إلى بلادهم، إلى أوطانهم الأولى. فلسطين ليست وطنهم. إنها وطن الشعب الفلسطيني، المسلمين والمسيحيين، واليهود الفلسطينيين».

وسأل محامي الوكالة اليهودية: «وهل تريد يا سماحة المفتي إلقاء اليهود في البحر؟».

فأجاب الحاج أمين الحسيني: «نحن لا نريد إلقاء اليهود في البحر. بلادنا لنا، واليهود المهاجرون يعودون إلى بلادهم».

وانتهت الجلسة. وبدأت الحملة الكبرى على الحاج أمين الحسيني. وأعلن زعماء الوكالة اليهودية أن الحاج أمين الحسيني يريد إلقاء اليهود في البحر. وانطلقت وكالات الأنباء تنقل إلى صحف العالم هذا النبأ الخطير والشرّ المستطير.

وبعد «لجنة شو» جاءت إلى فلسطين لجان بريطانية متعددة، وأمام كُلّ لجنة كان اليهود يكرّرون أن عرب فلسطين يريدون أن يلقوا باليهود في البحر، وأن زعيمهم الحاج أمين الحسيني قد أعلن ذلك في يوم كذا، في شهر كذا، من عام كذا، إلى آخر حبل الكذب والتزوير.

وتوالت الأحداث، وانتقلت قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وقضى الأمر بإنشاء «دولة إسرائيل» وتشريد الشعب الفلسطيني، وإلحاق الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية. وانتهى الوجود الرسمي الكياني للشعب الفلسطيني.

ولما وقعت حرب فلسطين في عام ١٩٤٨، انطلقت الدعاية الصهيونية مرة أخرى تشهّر بالدول العربية وتتهمها بأنها تستهدف إلقاء اليهود في البحر. وفي كتاب **أيتها القدس** ذكر المؤلفان كولنز ولابيير[١] أن «وزارة الخارجية المصرية كانت تنادي بإلقاء اليهود في البحر، وأن الجيش السوري قد أعلن عهده بإلقاء اليهود في البحر».

وانتهت حرب فلسطين، ووقعت فترة فراغ في القضية الفلسطينية على الصعيد الشعبي ابتداء من عام ١٩٤٨ حتّى عام ١٩٦٤. فالهيئة العربية العليا التي كان يرأسها الحاج أمين الحسيني فقدت وجودها في صفوف الشعب، وحكومة عموم فلسطين التي كان يرأسها أحمد حلمي باشا عبد الباقي وئدت يوم مولدها، وأصبح الشعب الفلسطيني من غير قيادة: تجمعات فلسطينية مشتتة في الوطن العربي تتطلع بشوق إلى قيام «كيان لفلسطين» يمثل إرادة الشعب الفلسطيني، ويقود نضاله لتحرير وطنه.

كان يمكن لهذا «الفراغ» أن يستمرّ زمناً طويلاً لولا المصادفة.

وكانت هذه المصادفة أن انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في الأسبوع الأول من عام ١٩٦٤، وقرر الملوك والرؤساء إنشاء الكيان الفلسطيني. تمّ ذلك كما شرحت بالتفصيل في مذكراتي السابقة.

وكان مجرد عودة «الشخصيّة الفلسطينية» إلى ميدان النشاط العام مفاجأة لإسرائيل. وازداد قلقها، ومعها الولايات المتحدة، من أن الشعب المهاجر اللاجئ

---

(١) انظر: Larry Collins and Dominique Lapierre, *O Jerusalem*, p. 393.

الذي ظن فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية أنّه سيفنى بفناء أجياله الكبيرة، وتنتهي بانتهائهم القضية الفلسطينية. إن هذا الشعب قد عادت إليه حياته وهويته، وأصبح له في خلال عامين منظمة تحرير، لها جيش، وصندوق قومي، ومكاتب، ومركز أبحاث، وإذاعة، وصحيفة، وعلاقات دولية. وكُلّ ذلك من العدم، من الصفر.

ومن هنا بدأ العداء الضاري لمنظمة التحرير، من جانب إسرائيل ومن الولايات المتحدة. وقد ظهر ذلك في تصريحات زعماء إسرائيل، وفي تصريحات دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة.

وبدأت ملامح التشهير تظهر في إذاعات إسرائيل وصحفها، ومعها وسائل الإعلام الصهيونية. . وبدأ الكلام عن منظمة الشقيري، جيش الشقيري، إذاعة الشقيري. كُلّ ذلك تمهيداً للتشهير «الشخصي» بالشقيري. وقد غاب عنها أن الشقيري ليس هو القضية الفلسطينية، وأن كُلّ فلسطيني هو الشقيري وأحسن.

وكان الأمر الذي قام به «الشقيري» في نظر إسرائيل خطيراً وخطيراً جداً. كانت أحلام إسرائيل ومخططاتها تفترض أن الشعب الفلسطيني قد انتهى، وانتهت معه قضية الوطن، وكفاحه النضالي، وأن الشعب الفلسطيني أصبح مجموعات من اللاجئين، تشرّدوا في الآفاق، وابتلعتهم ضرورات الحياة اليومية تحت كُلّ سماء وكوكب. أما الأرض فقد تقرر مصيرها، إسرائيل في الغرب، والمملكة الأردنية الهاشمية في الشرق: ﴿**واستوت على الجوديّ**﴾[٢] صدق الله العظيم، ولم يبق إلا بعض الوقت، ويتم الصلح بين العرب وإسرائيل. هذا كان تصور إسرائيل وعلى أساسه كانت الخطة.

وخاب ظن إسرائيل، فإن قضية فلسطين أكبر من الشقيري ومن حكام العرب أجمعين، بل إنها أكبر من الشعب الفلسطيني بكل بسالاته وبطولاته، إنها قضية الأمة العربية بكل طاقاتها وقدراتها، وبكل أجيالها، إذا كان مقدراً لهذه القضية أن تعيش مع الأجيال.

وتلاحقت الأحداث العربية، فانعقدت مؤتمرات القمة العربية الثلاثة، في القاهرة والإسكندرية والدار البيضاء. وتوتر الموقف ربيع عام ١٩٦٧، وأعلن الرئيس عبد الناصر سحب قوات الطوارئ الدولية وأغلق خليج العقبة. وفي غمرة الموجة العارمة التي سادت الوطن العربي جاء الملك حسين إلى القاهرة، والتقى مع الرئيس

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة هود،» الآية ٤٤.

عبد الناصر، وتم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك. وسافرت مع الملك حسين إلى عمّان وهو يقودني بطائرته، وأنا أحاول أن أقوده على درب النضال بكل صفاء وإخلاص.

وأترك بقية القصة، وقد شرحتها في الفصول السابقة، لأنتقل إلى مؤتمر صحافي عقدته في اليوم الثاني من حزيران/ يونيو في عمّان، قبل الحرب بثلاثة أيام. وقد كانت هذه المناسبة فرصة جديدة لإسرائيل لإطلاق شعار إلقاء اليهود في البحر من جديد.

كان المؤتمر الصحافي غاصاً بالمراسلين الأجانب، بالإضافة إلى الصحافيين العرب، وقد شرحت فيه الموقف العربي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، والمؤامرات الدولية التي أدت في النهاية إلى تشريد الشعب الفلسطيني. وأنا أقول أنقل الآن عن محضر المؤتمر الصحافي ما يتصل بالموضوع الذي نحن بصدده.

س ـ «هل تعتقدون أن التوتر الحاضر سيؤدي إلى حرب بين الدول العربية وإسرائيل؟».

ج ـ «يبدو لي أن الحرب واقعة لا محالة، وأنه أصبح لا مفرّ منها».

س ـ «وهل ستشترك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الحرب؟».

ج ـ «لقد وضع جيش التحرير الفلسطيني تحت إمرة الدول العربية ليحارب إلى جانبها، بل إنه سيكون في الصفوف الأمامية في هذه المعركة».

س ـ «وما هو هدفكم إذا ربحتم الحرب؟».

ج ـ «إن هدفنا هو تحرير وطننا من الاحتلال الإسرائيلي، شأننا في ذلك شأن جميع الحركات التحريرية في العالم، نناضل من أجل حريتنا الوطنية وسيادتنا القومية».

س ـ «وما هو مصير الإسرائيليين؟ هل تلقونهم في البحر؟».

ج ـ «لا نريد إلقاء اليهود في البحر، هذه تهمة قديمة، أول ما زيفتها الصهيونية على القيادة الفلسطينية عام ١٩٢٩، أثناء الثورة التي نشبت لمناسبة أحداث حائط البراق. أما مصير الإسرائيليين، فهو موضوع تقرره الأمم المتحدة باعتباره مشكلة دولية».

س ـ «هل تفضّل لنا هذا الرأي؟».

ج ـ «لقد سبق لي في عام ١٩٥٧ أن تقدمت باقتراح إلى الأمم المتحدة دعوت فيه إلى إنشاء وكالة تعرف «بوكالة العودة» تعمل على تسهيل إعادة الإسرائيليين إلى مواطنهم الأولى. وإنني أضيف الآن أن الدول العربية بوصفها أعضاء الأمم المتحدة

مستعدة لأن تساهم بنصيبها في ميزانية هذه الوكالة لتسهيل عودة الإسرائيليين إلى أوطانهم السابقة».

س ـ «وهل معنى ذلك أنكم تريدون طرد اليهود من فلسطين؟».

ج: «ليس هذا صحيحاً، نحن ضدّ إسرائيل الدولة، ولسنا ضدّ اليهود بهذه الصفة. نحن نقاوم الصهيونية وجميع الصهيونيين سواء كانوا في فلسطين أو خارجها. إن اليهود الفلسطينيين يستطيعون البقاء في فلسطين، وكذلك اليهود الذين جاؤوا من البلاد العربية. وليس لنا عليهم إلا شرط واحد، وهو ألا يكون لهم ولاء للصهيونية ولإسرائيل الدولة».

س ـ «واليهود باقون؟».

ج ـ «يعودون كما جاؤوا، لقد جاؤوا بالبحر، وبالبحر يعودون، ونحن مستعدون لأن نساهم مع الأمم المتحدة في تسهيل عودتهم إلى أوطانهم الأولى».

ويقودني ما ورد في هذا المؤتمر الصحافي إلى أن أعود إلى الماضي قليلاً. فإنه في الموضوع نفسه.

كان ذلك في اليوم الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧. ويومها ألقيت في الأمم المتحدة خطاباً مطولاً تناولت فيه قضية فلسطين من جميع جوانبها. وعرضت في جملة ما عرضت اقتراحاً بأن تنشئ الأمم المتحدة هيئة تسمى «وكالة العودة» تكون مهمتها عودة الفلسطينيين إلى فلسطين، وعودة الإسرائيليين إلى أوطانهم الأولى، وقلت، بعد أن شرحت اختصاص هذه الوكالة الدولية، ما يلي بالنصّ: «وهكذا فإنه يتضح بأننا لا نريد إلقاء اليهود في البحر. ونحن نتمنى لهم حياة أسعد وأفضل في مواطنهم السابقة حيثُ يستطيعون أن يستقروا تحت أشراف الأمم المتحدة. واليهود، المواطنون الشرعيون في فلسطين الذين يبقون في البلاد يستطيعون أن يشاركوا مع مواطنيهم المسلمين والمسيحيين في حياة جديدة من المودة والاستقرار، يطورون مستقبلهم السياسي وفق أفضل المنظمات الدستورية الديمقراطية. من غير دولة يستطيع اليهود أن يزدهروا حيثما كانوا. وفي ما يتعلق بالعالم العربي، فإن خير ما أستطيع أن أقوله هو ما أعلنه أحد قادة الثورة الفرنسية في المجلس الوطني الفرنسي: «نحن لا نعطي شيئاً لليهود كشعب، ولليهود كأفراد، فإننا نعطي كُلّ شيء». هذا ما نقوله اليوم وغداً.

وهذا الخطاب مسجل في محاضر الأمم المتحدة في الدورة الثانية عشرة. وقد طبع في كراس خاص في نيويورك، والمقطع الذي أشرت إليه منشور في الصفحة الثانية عشرة، لمن أراد أن يراجع.

وعلى هذا، فإن الذي أعلنته في المؤتمر الصحافي في عمّان في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أعلنته قبل عشر سنوات (١٩٥٧) على منبر الأمم المتحدة، مع التوكيد «بأننا لا نريد إلقاء اليهود في لبحر».

وكان من سخرية القدر أن الذي أكد هذا التوكيد قد زوّرت عليه إسرائيل والصهيونية العالمية وأنصارها أنّه قال «إننا نريد إلقاء اليهود في البحر».

وفي طرفة عين انطلقت وكالات الأنباء العالمية تنقل الخبر الرهيب: «الشقيري يعلن من عمّان أن العرب يحاربون لإلقاء اليهود في البحر». واستمرت هذه الحملة بكل شراستها وضراوتها، ودخلت حرب الأيام الستة ودخلت معها هذه الحملة، على هامش الانتصارات في الجولان وسيناء، وفي قطاع غزة.

وفي القطاع بالذات، حيثُ تكبد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة في غزة وخان يونس ورفح أمام بطولة شعبنا وجيشنا، راح المراسلون الحربيون يكتبون إلى صحفهم عن تدمير «جيش الشقيري» مع هواية أخرى، وهي إطلاق الرصاص على الجدران التي كانت تحتوي «صور الشقيري».

وانتهت الحرب، ولكن الحملة على الشقيري بدأت من جديد. فقد صنعت إسرائيل أفلاماً تسجيلية «وثائقية» عرضتها في كُلّ أرجاء العالم، وفي كُلّ لغات البشر. وقد عرضت في هذه الأفلام أحداث الحرب، وغنائم الحرب، وأسرى الحرب. وكانت في هذه الأفلام صورتي بالملابس العسكرية، أخطب في قطاع غزة، وفي القاهرة، وفي بيت المقدس، والمذيع الإسرائيلي يقول: «هذا هو الشقيري.. الذي أعلن أنّه يريد إلقاء اليهود في البحر».

وكانت هذه الأفلام مأخوذة عن صور حقيقية لي، وأنا أخطب في الاجتماعات العامة، وكانت المناسبة فيها حقيقية، ولكن ما لم يكن حقيقياً الكلام الذي نسبوه إليّ. وأنّى للمواطن العادي أن يسأل نفسه وهو يرى هذه الأفلام، ماذا كنت أقول، وماذا كنت لا أقول؟

وقد انتشرت هذه الأفلام في كُلّ أرجاء العالم، وشهدها الملايين، وأعادتها إلى ذاكرتهم بربرية تيمورلنك، وجنكيز خان، وهولاكو، واجتمعت كلها في هذا الشخص المتعطش إلى الدماء الذي اسمه «الشقيري».

وقد عرض هذا الفيلم عدة مرات في بيت المقدس بعد الاحتلال، وقد شهده الشباب العربي، وفي كُلّ مرة كانوا يشتبكون مع الشباب اليهود استنكاراً للتزوير والبهتان.

وتجاوزني الحقد الإسرائيلي إلى شبابنا الذين اعتقلوا في سجون إسرائيل، فلم يتركوا أحداً من الفلسطينيين المناضلين إلا وصاحوا في وجهه: «أنت تريد إلقاء اليهود في البحر».

وفي كتاب **مذكرات أسير** الذي وضعه المناضل الفلسطيني أسعد عبد الرحمن عن اعتقاله في إسرائيل، طرائف يجدها القارئ[٣]. ومن هذه الطرائف:

قال المحقق الإسرائيلي: «لقد جئت لتلقينا في البحر، أليس كذلك؟».

الجواب: «نحن لا نريد إلقاءكم في البحر. إن لنا حقوقاً نطالب بها».

سؤال: «وماذا تقول بتصريحات أحمد الشقيري التي أعلن فيها أنّه يريد أن يلقي اليهود في البحر».

جواب: «قلت إننا لا نريد أن نلقي اليهود في البحر. نحن نطالب بحقوقنا في بلادنا».

وتابع الأسير الفلسطيني حديثه قائلاً:

«وجاءني المحقق، في الصباح، وهو يصيح مبتهجاً: «لقد مات الشقيري. مات الشقيري». ولكننا علمنا في ما بعد أن أحمد الشقيري لم يمت ولكن حلّ محلّه يحيى حمودة في رئاسة المنظمة».

ثُمّ انتقل الحقد الإسرائيلي من شخصي إلى بيتي، فقد جعلوا بيتي في فلسطين مركزاً سياحياً يأخذون إليه السائحين، بعد زيارتهم للأماكن التاريخية، ليقولوا لهم: هذا منزل «الشقيري» الذي كان يريد أن يلقينا في البحر.

وصادف أن صحافياً لبنانياً قد اعتقلته السلطات الإسرائيلية على الحدود صيف عام ١٩٧٠ واحتجزته في إسرائيل لمدّة أسبوعين للتحقيق معه، وقبل الإفراج عنه أخذته في رحلة سياحية، وإلى منزلي، حيثُ قال له الشرطي: «هذا بيت الشقيري الذي يريد أن يلقي بنا إلى البحر».

وفي كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام (١٩٧٢)، نقلت وكالة اليونايتد برس نبأ يقول أن السلطات الإسرائيلية قد جعلت منزل الشقيري معبداً يهودياً. والحمد لله ولا يحمد على مكروه سواه.

---

(٣) Asa'd Abdel Rahman, *Memoirs of a Prisoner*, Palestine Monographs; 51 (Beirut: Palestine Liberation Organization, Research Center, 1969), pp. 26, 51, 62, 84, 86 and 135-136.

والواقع أني حمدت الله قبل هذا الخبر بزمان، فقد انزاح شعار إلقاء اليهود في البحر عن أكتافي، وألقي على أكتاف الرئيس عبد الناصر والرئيس د. نور الدين الأتاسي، ففي ندوة تلفزيونية (٣/ ٧/ ١٩٧٠) أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون أن مصر وسوريا دولتان معتديتان، وأن الرئيس عبد الناصر والأتاسي يريدان إلقاء اليهود في البحر.

هذا مع العلم أن الرئيس نيكسون، قبل ولايته، كان قد جاء زائراً إلى القاهرة، فاحتفى به الرئيس عبد الناصر حفاوة بالغة، فاستضافه في الأقصر وأسوان وفي غيرهما من الأماكن السياحية، ووضع تحت تصرفه طائرة خاصة. وكُلّ هذه الضيافة والحفاوة من أجل أن يصبح صديقاً للعرب، فكانت النتيجة أن الرئيس الأمريكي اكتشف أن الرئيس عبد الناصر يريد أن يلقي اليهود في البحر.

ثُمّ ألقي هذا الشعار على أكتاف الرئيس أنور السادات، فقد أعلنته غولدا مائير في اجتماع شعبي أقيم في تل أبيب، فأشادت «بالنضج السياسي الذي يتحلى به الملك حسين، وأن الرئيس السادات يصرّ على انسحاب إسرائيل إلى حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وذلك يعني رمي اليهود في البحر»، إلى آخر ما نقلته وكالة أنباء رويتر (١٤/ ١٠/ ١٩٧٢).

هذا هو عرض موجز لحكاية شعار إلقاء اليهود في البحر، وقد اخترعه اليهود في عام ١٩٢٩، ولا يزالون يرفعونه من حين إلى حين. . وهو أشبه بشعار اللاسامية الذي صنعوه في أوروبا ليشهروه في وجه من ينتقد تصرفاتهم ويعيب عليهم سلوكهم.

كان الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول آخر من شَهَروا في وجهه هذا الشعار. فقد عقد الجنرال ديغول مؤتمراً صحافياً حدد فيه موقف فرنسا من أزمة الشرق الأوسط، وتناول موضوع نشوء الوطن القومي في فلسطين وقيام إسرائيل، وألقى نظرة تاريخية على أخطاء السياسة الصهيونية، وما أدت إليه من اضطرابات وأزمات (٢٢/ ١١/ ١٩٣٧).

ولم يمض يوم واحد على بيانات الرئيس ديغول، حتّى تحركت الأجهزة الصهيونية في العالم كُلّه تشهّر بالجنرال ديغول وتتهمه باللاسامية.

فهذه وكالة الصحافة الفرنسية تقول: «إن المؤتمر الصحافي الذي عقده الجنرال ديغول أثار ردود فعل عنيفة في الأوساط السياسية الإسرائيلية» (٢٧/ ١١/ ١٩٦٧).

والصحف الفرنسية تطاولت على الرئيس ديغول وهاجمته هجوماً عنيفاً، فقد

كتب مري أحد المعلقين المشهورين في جريدة **لوموند** الفرنسية مقالة قال فيها إن ما ذكره ديغول عن إسرائيل واليهود «تفوح منه رائحة اللاسامية». وفي اللهجة نفسها ندّدت جريدة **الفيغارو** بالجنرال ديغول، وهي المعروفة بولائها لسياسته.

وشنّت الصحف الإسرائيلية حملة شعواء على الجنرال ديغول، ومنها: **معاريف، لمرحاف، يديعوت أحرنوت، عال همشمار، دافار**، وكلها أدانته باللاسامية (٢٧/ ١١/ ١٩٦٧).

وبلغت الحملة ذروتها حينما أصدر جاكوب كابلان كبير حاخامي اليهود في فرنسا بياناً ردّ فيه على الجنرال ديغول قال في ختامه: «إنه يستنكر أقوال الجنرال ديغول بإدانة إسرائيل كدولة معتدية، وأن الشعب اليهودي نزَّاع إلى السيطرة. ثُمّ أعلن كبير الحاخامين «أن اليهود الفرنسيين يعلنون تضامنهم مع إسرائيل ويدعمون جهودها» (٢٩/ ١١/ ١٩٦٧).

وعلقت جريدة **هيرالد تريبيون** الأمريكية على تصريحات الجنرال ديغول، فقالت: «إن ملاحظاته اللاسامية مذهلة بسبب الذعر الذي أحدثته في صفوف يهود فرنسا، والذي أعرب عنه حاخام فرنسا الأكبر. وستكون قوى الديمقراطية والشرف الفرنسية التي تعارض اللاسامية أمام امتحان بالغ الصعوبة، وأن موقف ديغول لا يعكس لا الشرف ولا العظمة على فرنسا». (٤/ ١٢/ ١٩٦٧).

وهكذا رفعت إسرائيل الشعارين المعروفين: إلقاء اليهود في البحر، واللاسامية. الشعار **الأول** في العالم العربي، و**الثاني** في أوروبا. ولكن. .

ولكن أحداً لم يفطن إلى أن الصهيونية قد صنعت شعاراً رهيباً طبقته عبر السنين، ذلك هو شعار إلقاء العرب في الصحراء.

وليس هذا الكلام دعابة ولا مبالغة. فإن المراجع الصهيونية كثيرة وكثيرة. وكلها تقول بالعبارة والكلمة إن على العرب أن يعودوا إلى الصحراء. . هنالك وطنهم. ولا أريد أن أزيد. فإن ذلك يستغرق كتاباً بكامله.

ويكفي أن نتذكر، والمأساة لا تحتاج إلى تذكير، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الذي دقوا أوتادها في عام ١٩٤٨، وراحت الخيام تزداد كُلّ عام حتّى أصبحت مجموعة اللاجئين والنازحين مليوناً ونصف مليون، يعيشون حياةً، الموت معها أكرم وأشرف.

ولست أعتذر عن الإشارة المتواصلة إلى اسمي في هذا الفصل، فإني شخص عابر تحت هذا الشعار، شعار إلقاء اليهود في البحر. وسيمر تحته غيري من الذين دفعتهم الأقدار إلى المسؤولية القيادية في قضية فلسطين.

وكُلّ قصدي أن يزداد المواطن العربي معرفة بالعدو وأساليبه، ودعاياته، وأن يعلم كذلك أن دعاياته قد اخترقت عقول بعض العرب، فراح يصدّق التزوير الإسرائيلي، ولا يتردد أن يحكي «بحكمة ورجاحة وعقلانية» قائلاً: «يا أخي هذه نتيجة خطبنا بأننا نريد أن نلقي اليهود في البحر!».

تلك هي قصة الصهيونية: اخترعت شعار إلقاء اليهود في البحر، زوراً وبهتاناً، وألقت بالعرب في الصحراء فعلاً وعملاً.

وليس غريباً على إسرائيل أن تستخدم البحر في دعاياتها، فإن لها فيه أحداثاً وأحداثاً.

ويقول الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿**وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتبعهم فرعون وجنوده**﴾[٤].

﴿**وإذ فرقنا بكم البحر فأنجيناكم وأغرقنا آل فرعون**﴾[٥].

﴿**فأوحينا إلى موسى أن أضرب بعصاك البحر**..﴾[٦] صدق الله العظيم.

---

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة يونس،» الآية ٩٠.

(٥) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٥٠.

(٦) المصدر نفسه، «سورة الشعراء،» الآية ٦٣.

استقالـــة أم إقـالـــة؟

هذا هو الفصل الأخير في مذكراتي، أكرسه للحديث عن استقالتي أو إقالتي من رئاسة منظمة التحرير. وسأحرص في ما أكتب على الإيجاز والتجاوز.

أما الإيجاز، فلأني أريد أن يكون شخصي، كمًّا وحجماً، بقدر ما يتصل بالقضية العربية، وأنا واحد من الذين ساهموا في ميدانها بقدر متواضع.

والتجاوز، فإنه مفروض عليَّ لا من طبع الصفح والتسامح في نفسي فحسب، بل إنه، أولاً وآخراً، نابع من تجربتي الطويلة مع الأصدقاء والزملاء، ومن قراءاتي الطويلة في كتب السير والتراجم، وكيف تقوم العلاقات بين الرجال اتصالاً وانفصالاً، وخيانة ووفاء وغدراً وصفاء. وأصبحت هذه المعاني في نفسي أمراً واقعاً أو متوقعاً.

ولعلي أبدأ هذا الفصل بما انتهى إليه مؤتمر الخرطوم، فإني أعتبر أن مؤتمر الخرطوم بالقرارات التي اتخذها، وبالقرارات التي ما اتخذها سيفرض عليَّ الاستقالة عاجلاً أو آجلاً.

وقد انسحبت من مؤتمر الخرطوم لا لأزايد على الملوك والرؤساء، فالذي يزايد على أمثال هؤلاء الرجال يجب أن يكون واحداً منهم، أو طامعاً في أن يصبح واحداً مثلهم. وأنا كفلسطيني لاجئ، لا أمل لي في أن أكون ملكاً أو رئيساً. فلم يصل الحال في الوطن العربي إلى أن يصبح الإنسان العربي رئيساً أو ملكاً في غير «دولته». وكان الحال في القرون الوسطى أن الإنسان العربي يكون ملكاً أو وزيراً أو قاضياً في غير القطر الذي نشأ فيه. وصلاح الدين الأيوبي التكريتي العراقي، سلطان مصر والشام، ومحرر بيت المقدس، واحد من أروع الشواهد، وأرفع الأمثال. .

ولهذا، فإن انسحابي من مؤتمر الخرطوم لم تكن له أسباب شخصية إطلاقاً. فقد كانت حوافزه عامة وأساسية، قد تبدو خاطئة في يومها، وأثبتت الأيام صوابها، وأعوذ بالله من الغرور.

وهذه الأسباب العامة الأساسية قد شرحت في الفصول السابقة، وهي التي دفعتني إلى الانسحاب من الساحة الرسمية إلى ساحة أخرى بدأت أبحث عنها في أعماق نفسي.

وكانت هذه الساحة التي تخيلتها هي مزيج من الساحة الرسمية والشعبية: تعاون مع الدول العربية التي يمكن التعاون معها، ونضال على الصعيد الشعبي.

وهذا ما قصدت إليه فعلاً حين أعلنت في المؤتمر الصحافي الذي عقدته في الخرطوم بعد انسحابي من اجتماع القمة من أن «المنظمة ستعيد تنظيم مؤسساتها لتكون قادرة على مواصلة الكفاح، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، متلاحمة مع جميع القوى المناضلة في الوطن العربي» (١/ ٩/ ١٩٦٧).

وكان لا بُدَّ لنا من طريق جديد، بل لا بُدَّ من تغيير الطريق، والهدف لا يتغير. وقمت في حملة شورى هادئة، فالتقيت بعدد وافر من الإخوة الفلسطينيين والعرب، وبدا لي جلياً أن طريقنا بعد الهزيمة يجب أن يختلف عن طريقنا قبل الهزيمة.

قبل الهزيمة وضعت مؤتمرات القمة الخطة الواضحة لتحرير فلسطين، فأنشأت القيادة العربية الموحدة لإعداد خطط الدفاع، ومن ثمّ تطويرها لتكون قادرة على الهجوم. وكانت منظمة التحرير بجيشها وشعبها جزءاً لا يتجزأ من الخطة.

ولقد وقعت في ذلك العهد أخطاء ومخالفات، ولكن خطة التحرير بقيت قائمة في الفكر والتخطيط، وإن لم تستكمل كُلّ وسائل التنفيذ.

وكنت أقدّر أن الزمن سيجسد معالم الطريق، وسيسقط المتقاعدون والمتقاعسون، ليبقى في الميدان أولئك الذين يستطيعون أن يقاتلوا معاً وأن ينتصروا معاً.

ولكن، هنا الفاجعة، ولكن هذا التصور لمستقبل التحرير قد انقصف قبل أن تتفتّح أكمامه، كما تنقصف براعم الزهور تحت وطأة الصقيع.

ولقد وقعت المعركة في حزيران/ يونيو قبل موعدها بأعوام. فقد وقعت في عام ١٩٦٧، وكان أحسن عام لإسرائيل وأسوأ عام للأمة العربية.

وما أسهل الكلمة الحكيمة بعد الهزيمة، ولكن كان الأمر واضحاً من غير حاجة إلى عقل كبير. فقد كان حكام العرب يعرفون الحقيقة الأساسية، أن أوضاع الأمة العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية في عام ١٩٦٧ لا تصلح لا للدفاع ولا للهجوم، ولكنها تصلح للهزيمة، نعم الهزيمة.

ولست أقول هذا الكلام اليوم، بل إني أكدته أمام خمسين إنساناً من قادة الشعب الفلسطيني في فندق الامباسادور في بيت المقدس قبل المعركة بثلاثة أيام، وما لقيت واحداً منهم بعد ذلك إلا ويذكرني بذلك الحديث الخائف.

غير أن الحكم العربي المعاصر المتميز باللامبالاة، واللامسؤولية، واللاعقلانية، قد استدرجه مكر الأصدقاء وغدر الأعداء إلى معركة في غير ميدانها وفي غير زمانها. فكانت الهزيمة الساحقة الصاعقة.

ولم يكن نصر إسرائيل معجزة فريدة، ولكن هزيمة العرب نفسها لم يكن من سبيل إلى تجنبها إلا بمعجزة خارقة.

وكانت المعادلة بسيطة أمام الذين يعقلون، وكانت أطراف المعادلة كما يلي:

أولاً: دول عربية متشاحنة، مبددة الطاقات، موزعة الأهواء.

ثانياً: أمة عربية واحدة تحكمها ثلاث عشرة حكومة، لا تستمد سلطاتها من الشعب، في مناخ بعيد عن الحريات الأساسية والديمقراطية الحقيقية[1].

ثالثاً: جيوش عربية عصفت بها الانقلابات والصراعات، لتكون حارسة «للنظام»، لا حامية للوطن.

رابعاً: مواجهة إسرائيل، تساندها الولايات المتحدة من غير قيد ولا شرط.

خامساً: صداقة مع الاتحاد السوفياتي ضمن القيود والحدود.

وإن معادلة هذه أطرافها لا بُدّ من أن تكون نتيجتها الحتمية هزيمة للعرب ونصراً لإسرائيل. هذا بكل بساطة.

ولو أن البنود الثلاثة الأولى من المعادلة، وهي البنود العربية، كانت على غير ما كانت عليه، لجاءت النتيجة الحسابية نصراً للعرب وهزيمة لإسرائيل.

ومن أجل ذلك خرجت من مؤتمر الخرطوم لأبحث عن الطريق الجديد..

وكان طبيعياً أن أبدأ بالجانب الفلسطيني. وكانت منظمة التحرير هي السؤال الأول.

لقد أنشئت منظمة التحرير في ظروف اختلفت: المنظمة أنشئت للتحرير، ولم يعد التحرير جزءاً من خطة مؤتمر الخرطوم، ولو على مراحل، ولو على المدى البعيد.

---

(١) باستثناء دولة أو دولتين.

لقد اقتصر مؤتمر الخرطوم، فكره وتخطيطه، على إزالة آثار العدوان، وبالطريق السياسي، بطريق الأمم المتحدة، وبالتحديد عن طريق الدول العظمى.

ولم أكن مؤمناً بهذا الطريق لا بعقلي ولا بخبرتي.

وصدر قرار مجلس الأمن، وأعلنت رفضه للأسباب التي شرحتها. وراح الحكم العربي، بعد أن رفضه يوماً وليلة، يطالب بتنفيذه، ويبرّر ذلك بأنه أسلوب تكتيكي يقصد منه عزل إسرائيل، وكشف مخططاتها، ووضعها في موقع الرافض، كأنما هذا الذكاء التكتيكي لا تملك إسرائيل منه شيئاً، أو كأن ردود الفعل الدولية ستعيد للأمة العربية شبراً واحداً من أرضها، وذرة واحدة من كرامتها.

ليست إسرائيل غبيّة إلى هذا الحدّ، لكن كان الحكم العربي هو الغبي في البداية، ووقع في الخيبة في النهاية.

وانتقل الحكم العربي من التكتيك إلى الاستراتيجية، فأصبح قرار مجلس الأمن مطلباً قومياً، وراح يخدع الجماهير العربية، ويوحي إليها بأن قرار مجلس الأمن نصّ على أمرين أساسيين:

الأول: الانسحاب من جميع الأراضي العربية.

و**الثاني**: المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني.

والأمر الأول كذب، والأمر الثاني زور، فإن قرار مجلس الأمن لا يتضمن الأول ولا الثاني، كما يزعمه الحكم العربي.

والمصيبة الكبرى أن الحكم العربي مسيطر على أجهزة الإعلام العربية، فلا مجال لأن تسمع الأمة العربية غير الكذب والزور.

ولهذا، كان لا بُدَّ من أن يعاد النظر في الكيان الفلسطيني بعد أن اختلفت عليه الظروف، وخطرت لي خواطر، وبدأت بتنفيذها.

خطر لي **أولاً** أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تبنى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا كان رئيس الأركان السوري قد اعتقل ضباطنا الثمانية عشر ومنعهم من دخول الضفة الغربية، كما شرحت، فلا بُدَّ من المحاولة ثانية وثالثة. ولا بُدَّ من أن «نُهرِّب» جيش التحرير الفلسطيني إلى داخل البلاد.

وخطر لي **ثانياً** أن أجمع قادة المنظمات الفدائية، وكانت في بدايات أعمالها، في طائرة واحدة إلى العراق، لنجتمع في أحد أجنحة وزارة الدفاع لمدّة أسبوع ولا نخرج إلا متفقين. وقد وافق اللواء شاكر محمود شكري وزير الدفاع العراقي

على أن يضع تحت تصرفنا طائرة عسكرية عراقية، ووزارة الدفاع العراقية.

وخطر لي **ثالثاً** أن الكيان الفلسطيني يجب أن يعاد بناؤه على هيئة طابقين: **واحد**، فوق الأرض، وهو منظمة التحرير، للشؤون السياسية والتنظيمية والمالية والإعلامية، والطابق **الثاني** تحت الأرض يختص بشؤون الثورة الفلسطينية المسلحة تحت قيادة مجلس الثورة. ويكون بين الطابقين سلّم يصل بينهما، بعيد عن الإعلان.

وخطر لي **رابعاً** أن أستقيل من رئاسة منظمة التحرير، ففي الشعب الفلسطيني كفاءات سياسية كثيرة، لأكون مستشاراً لمجلس قيادة الثورة الفلسطينية، لأُعرف، ولا يُعرف مجلس قيادة الثورة.

وبدأت اتصالاتي بعدد من الفلسطينيين أبحث معهم هذه الخواطر وسبل تنفيذها.

وكان واضحاً منذُ البداية أن ميلاد الكيان الفلسطيني الجديد لا يقصد منه أن يكون قوى ضاغطة على إسرائيل حتّى تنفذ قرار مجلس الأمن.

لقد كنت أريد قيام مجلس الثورة ليعبئ الشعب الفلسطيني، ومعه الجماهير العربية في معركة التحرير. إنها معركة طويلة حقاً، ولكن طول الزمن لا يحمل على التنازل عن الهدف.

وشعار «ثورة حتّى النصر» كان هو الهدف، فلا يمكن أن تكون الثورة فريقاً في التسوية، ولا طرفاً في التصفية. وقضية فلسطين هي القضية الوحيدة في العالم التي لا تقبل التسويات المرحلية، فليست الحدود في هذه القضية هي المشكلة. المشكلة هي وجود إسرائيل الدولة. والمشكلة هي الوطن، هل هو لنا أو لإسرائيل؟

وفي إطار استشاراتي العربية، كان يقول لي بعض المسؤولين العرب: «نحن الآن معنيون بإجلاء إسرائيل عن سيناء والضفة الغربية والجولان، أما الأرض الفلسطينية الباقية فقد مضى على احتلالها عشرون سنة».

وكنت أقول: «وهب أن الاحتلال استمرّ في الجولان وسيناء عشرين سنة أخرى، فهل نتركها ونتخلى عنها؟».

ولا أجد جواباً، ولكني أسمع مرة ثانية كلاماً آخر: «وهل من مانع من العودة إلى حدود حزيران/ يونيو بالجهود السلمية؟».

وكنت أقول: «لا مانع أبداً. ولنفرض أن إسرائيل وافقت، وهي فرضية غير

قائمة، فهل «تعطيكم» إسرائيل أرضكم هذه قبل أن توقّعوا وثيقة تتنازلون بموجبها عن الأرض المحتلة سابقاً، وإنهاء حالة الحرب. و. . و. .؟».

ولم أكن أجد جواباً.

وفي تلك الحقبة، بدأ د. يارنغ مبعوث الأمم المتحدة رحلته إلى الشرق الأوسط لتطبيق قرار مجلس الأمن. وكانت أول مذكرة تلقاها حول الموضوع، مذكرة أرسلتها منظمة التحرير الفلسطينية، ترفض قرار مجلس الأمن رفضاً قاطعاً باسم الشعب الفلسطيني وباسم الجماهير العربية.

وألقت أجهزة الإعلام العربية الرسمية ستاراً من التعتيم على هذه المذكرة، كأنما نزلت غارة معادية على الأرض العربية، ولم تنشر إلا في صحف بيروت.

وحفظ الله بيروت للعرب أجمعين.

وأقول للعرب أجمعين، فإن جميع المضطهدين العرب، المعذبين بأوطانهم وحكامهم، لاجئون إلى بيروت. والملك فيصل نفسه قد اعترف بهذه الحقيقة، ففي صيف عام ١٩٧١ حين كان في زيارة رسمية للبنان، أثنى على لبنان «بأنه ملجأ المضطهدين»، ولم يقل مَن الذين يجعلون الناس «مضطهدين».

وكائناً ما كان الأمر، فقد عرف في أوساط المنظمة أن هناك نية في التغيير والتبديل، وهنا لا أخوض في التفصيل. فوجّه إليّ سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية مذكرة يقولون فيها إنه «حرصاً على الكيان الفلسطيني، وتحقيقاً للوحدة الوطنية، ووحدة النضال المسلح، وتمكيناً للمنظمة من التصدي لإحباط المحاولات والإجراءات المترتبة على قرار مجلس الأمن الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، نعلن أنّه لا بُدَّ من تنحيتكم من رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة إذا ما أريد لها البقاء. ونطلب إليكم التنحي فوراً عن رئاسة المنظمة لنتمكن بالتعاون مع ذوي الرأي من إخواننا أبناء فلسطين من الوصول إلى قيام قيادة جماعية واعية للمنظمة تعمل على مستوى الأحداث».

وليس لي تعليق على هذه المذكرة، فإن الأعضاء السبعة الذين قدموها مواطنون مخلصون أضاعت الكارثة صوابهم، وتقديرهم وحسابهم، فكتبوا ما كتبوا، من غير تدبر عميق بالعواقب.

ولا أريد أن أدخل الآن في مناقشة هذا الطلب، ومشروعيته، ذلك أن ميثاق المنظمة قد خوّلني الحقّ في اختيار زملائي في اللجنة التنفيذية، وأني أملك إعفاءهم من هذه الزمالة واختيار غيرهم بدلاً منهم. وكان هذا الحلّ وارداً أمامي.

وقد وصلتني هذه المذكرة في الرابع عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، وقدمت استقالتي في الرابع والعشرين من الشهر. ولم يكن ذلك استجابة للإخوة السبعة، فأنا أعلم أن الشعب الفلسطيني في مجموعه لا يريد استقالتي، فضلاً عن إقالتي.

ولكن قراري بالاستقالة كان مبنياً على عوامل أخرى كانت وراءها أوضاع عربية ودولية.

ولا أريد أن أتحدث طويلاً عن الأوضاع الدولية، فإن الذين يعملون في قضية فلسطين لا بُدّ وبالضرورة الحتمية من أن يقعوا في صراع مع مختلف القوى الدولية، ذلك أن تحرير فلسطين وإزالة إسرائيل الدولة لا يتفق مع مخططات ومصالح عدد من الدول العظمى والوسطى والصغرى، وكان من الطبيعي لمن يتصدى لإسرائيل أن يتصدى لهذه القوى الدولية.

أما الوضع العربي، فقد وقعت معه في أزمة تجسدت في ما يلي:

أولاً: إن انسحابي من مؤتمر الخرطوم كان في نظر الملوك والرؤساء «عملاً غير لائق».

ثانياً: إن الملك حسين والملك فيصل والرئيس بورقيبة قد أعلنوا عدم «انشراحهم» للتعاون مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مناسبات متعددة.

ثالثاً: إن رئيس منظمة التحرير قد أصبح شخصاً بغيضاً لدى الرأي العام الدولي بسبب «تصريحاته» عن إلقاء اليهود في البحر.

رابعاً: إن استعادة سيناء والجولان والضفة الغربية أمر ميسور في مدة قصيرة، عن طريق المساعي السياسية والدبلوماسية. ولكن رئيس المنظمة، بتصريحاته واتصالاته، يشكل إحدى العقبات أمام تحقيق هذه الغاية.

خامساً: إن مؤتمر الخرطوم لا يُنتظر أن ينعقد في موعده المقترح، لأن الخارجية التونسية قد بعثت بمذكرة تقول فيها إن الرئيس الحبيب بورقيبة لا يجلس مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تعززت هذه الرغبة بتأييد الأردن والسعودية. ولم تكن هذه العوامل الخمسة كافية وحدها لحملي على الاستقالة، فالحكام العرب متنافرون في ما بينهم، ولا يستطيع أحد أن يقيل هذا أو ذاك، فضلاً عن أني كنت في الواقع أكثر تمثيلاً للشعب الفلسطيني من عدد كبير من حكام العرب بالنسبة إلى شعوبهم.

ولكني قررت الاستقالة بعد أن رأيت على مدى عشرة أيام ظاهرة لا أريد أن أخوض في تفسيرها أو تبريرها.

هذه الظاهرة كانت في الواقع تظاهرة. فقد أخذت صحف القاهرة على نفسها بقيادة جريدة **الأهرام** إبراز مذكرة الإخوة السبعة والتعليق عليها، ونشر صور أصحابها، وتصريحاتهم ومطالبتهم باستقالة رئيس المنظمة.

وعلى مدى أيام كانت الصفحات الأولى في جريدة **الأهرام** مكرّسة بالعناوين البارزة، وهي تتحدث عن أزمة المنظمة «واستقالة الشقيري» حتّى أصبح القتال في فييتنام، والصراعات الدولية، والخلافات العربية، أموراً تأتي في المقام الثاني من الاهتمام.

وقرأت كُلّ هذا. وفهمت ما يجب أن أفهم. وقدمت استقالتي لا إلى الإخوة السبعة، ولا إلى الملوك والرؤساء الثلاثة عشر، ولكن إلى الشعب الفلسطيني. . وكان نصّ الاستقالة موجزاً كما يأتي:

«أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني، الشعب الأسير الشريد، المهاجر الطريد، وأقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذي يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال على أرض الوطن الحبيب، وأبتهل إلى الله العلي القدير أن يحفظ شعب فلسطين ويحفظ قضيته، وأن يصون نضاله ويصون منظمته، وعهدي لمن يأتي بعدي أن أكون له سنداً وعضداً أضع بين يديه كُلّ تجربتي وطاقتي، كطاعة الجندي بين يدي القائد، فتلك سيرة سيدنا خالد، قاتل قائداً وقاتل جندياً، والحمد له أولاً وآخراً».

وقد قامت مسيرات وتظاهرات تعترض على استقالتي، ووصلتني عرائض وبرقيات تطالبني بالبقاء في موقع المسؤولية. ولكني آثرت أن أستقيل لأفسح المجال لغيري، فقد يكون على صواب، وأكون على خطأ.

وتلقيت من منظمة التحرير، ومنهم الإخوة السبعة، كتاباً بقبول استقالتي تعرب فيه المنظمة عن «تقديرها الكبير للجهود التي بذلتموها منذُ قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وهي تقدر تمام التقدير ما تحملتم في سبيل قيام المنظمة من أعباء وأديتم لها من خدمات». (٢٥/ ١٢/ ١٩٦٧).

ومنذُ ذلك اليوم، وأنا استقبل العديد من أبناء فلسطين، ومنهم الإخوة السبعة وهم يناشدونني العودة إلى المسؤولية القيادية، وكنت أعتذر على الدوام، وأنا أقول لهم في ختام حديثي: «ليست مشكلتي مع الشعب الفلسطيني ولا مع الجماهير العربية. . إن مشكلتي مع الملوك والرؤساء؛ أنا لا يمكنني العمل معهم، ولا يمكن العمل من دونهم، وهذه هي المشكلة. وها قد مضت ستة أعوام على استقالتي والأرض العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والحلول السلمية تقف أمام طريق

مسدودة، والملوك والرؤساء لا يُجمعون على رأي واحد، والشقيري الذي اختاروه كبش الفداء التزم بيته، واستراح وأراح».

وإذا كنت قد «عُزلت» عن المسؤولية القيادية، فإن مسؤوليتي كمواطن لم تعزل، ولا يملك أحد أن يعزلني عنها.

وإذا كانت قد انتهت قيادتي، فإن مواطنتي قد ابتدأت.

وقد بدأت مواطنتي بكتابة مذكراتي، وها أنا أفرغ من الجزء السادس منها، لتكون في مجموعها سجلاً لأعظم أحداث وقعت للأمة العربية بعد الحملات الصليبية وغزوات التتار في القرون الوسطى.

ولن تنتهي مواطنتي بنهاية مذكراتي. فالمواطنة تنتهي بانتهاء الحياة.

إن تجاربي الدولية والعربية هي ملك أمتي العربية بأجيالها الصاعدة والوافدة، وسأضعها بين يدي الإنسان العربي. وإن اجمل الأيام في أخريات العمر للإنسان الحيّ أن يقرأ، وأن يكتب.. وها أنا أدعو الله:

أن يحفظ عقلي لأفهم.

وأن يصون بصري لأقرأ.

وأن يشدّ يدي لأكتب.

ويقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿**وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون**﴾[٢] صدق الله العظيم.

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية ٧٨.

في معسكرات جيش التحرير الفلسطيني في سيناء

في ٥ حزيران تحول بيتي في كيفون إلى ثكنة للفدائيين . . ويبدو هنا المقدم محمد الشاعر يعطي توجيهاته إلى فصيل من الفدائيين المستجدين

في بيت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

مع الفريق أول علي علي عامر

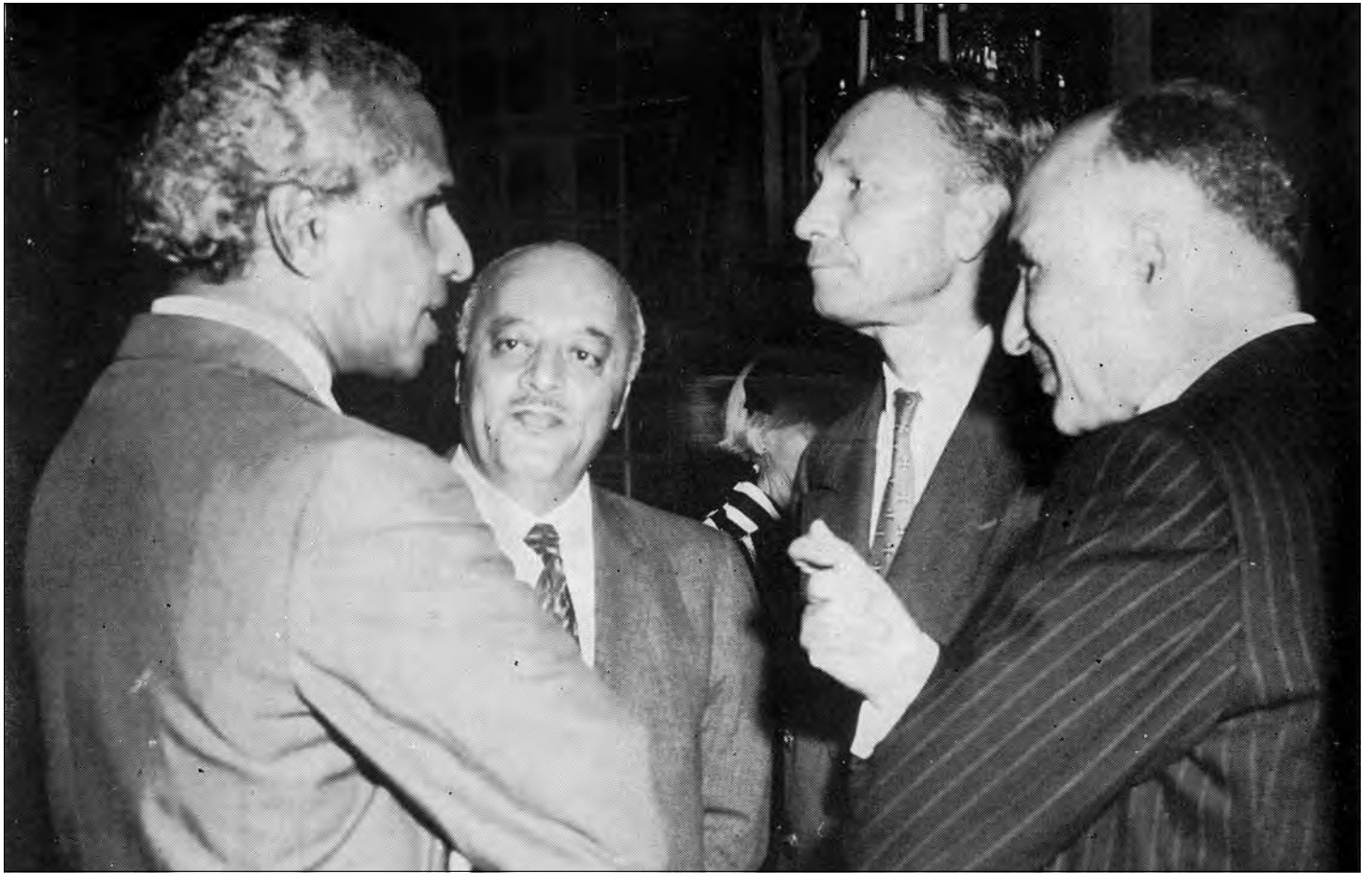

مع كريشنامينون الزعيم الهندي ومحمود فوزي نائب رئيس جمهورية مصر العربية

مع يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة

فدائيات من جيش التحرير الفلسطيني

مع جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي